

المكتبة التاريخية

شكرا لمن رفع الكتاب على الشبكة، قمنا بتنسيق الكتاب وتخفيض حجمه  
مكتبة فلسطين للكتب المصورة  
<https://palstinebooks.blogspot.com>

# العلاقات المصرية الأمريكية الخطوات الأولى في مصر

د. علاء الدين عرفات

العرب  
المنشر والتوزيع

# العلاقات المصرية الأمريكية الخطوات الأولى في مصر

د. علاء الدين عرفات

٢٠٠١



جميع الحقوق محفوظة للناشر

العربي للنشر والتوزيع

60 شارع القصر العيني (11451) - القاهرة

ت : 7954529 - 7921943 فاكس : 7947566

42 ميدان البصرة - شارع دجله من شهاب - المهندسين

ت : 7492145 فاكس : 7618381

E-Mail: alarabi5@intouch.com

الطبعة الأولى

2001

العلاقات المصرية الأمريكية

"الخطوات الأولى في مصر"

المؤلف : د/ علاء الدين عرفات

الغلاف للفنان : ياسر عبدالقوى

303

عدد الصفحات

الأهداء

اهداء الى ..

أمى العزیزة ....

والى جلال السید ....

تحية واعزازا وتقديرا و عرفانا بالجميل





## مقدمة

شغل موضوع العلاقات المصرية الامريكية عددا من الكتاب والدارسين خلال الآونة الأخيرة وخصوصا الفترة التي تلت ثورة ١٩٥٢، ولكن لم يتناول أى من هؤلاء الدارسين والكتاب العلاقات المصرية الامريكية خلال فترة ما بين الحربين، ومن هنا يأتى سبب اختيارى لهذا الموضوع لنيل درجة الماجستير فى التاريخ الحديث، وكذلك أهمية هذا الموضوع، فخلو المكتبة العربية والأجنبية من دراسة تتناول العلاقات المصرية الامريكية فى فترة ما بين الحربين العالميتين دفعنى الى اختيار هذا الموضوع ودراسته وكذلك أعطى للاختيار أهمية وثقلا.

وتتناول هذه الرسالة فترة قصيرة من تاريخ مصر الحديث وعلى الرغم من قصرها فإنها ذات أهمية بالغة فى تطور تاريخ مصر الحديث والمعاصر، حيث تبدأ فترة البحث باندلاع ثورة ١٩ وتساعد التيار الوطنى المصرى واتجاه الوطنيين المصريين للولايات المتحدة لمساعدتهم على نيل الاستقلال الوطنى طبقا لمبادئ الرئيس الامريكى دكتور ولسن، والتي تأثر بها الوطنيون المصريون كثيرا، كما تأثر بها الشعب المصرى كذلك، وتنتهى فترة البحث باندلاع الحرب العالمية الثانية والتي تبدأ بعدها الولايات المتحدة فى انتهاج سياسة مغايرة تكون أكثر تقريبا نحو مصر والشرق الأوسط، وأكثر مناوئة للسياسة البريطانية فى مصر والشرق الأوسط.

وقد قسمت البحث الى ثلاثة فصول غير تمهيد وخاتمة.

- ناقشت فى الفصل الأول عن العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة وتناولت فى هذا الفصل الولايات المتحدة وعرض القضية المصرية فى مؤتمر فرساي، والتمثيل الدبلوماسى بين مصر والولايات المتحدة، والولايات المتحدة والإمتميازات الأجنبية، والولايات المتحدة ومؤتمر مونترلو.
- وفى الفصل الثانى تناولت العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة وقد تناولت فيه تشجيع ودراسة السوق من جانب الحكومتين، والتبادل التجارى بين البلدين، والإتفاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة.

- وفى الفصل الثالث تناولت العلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة وقد تناولت فيه النشاط التبشيري الأمريكى فى مصر، النشاط التعليمى الخبيرى الأمريكى فى مصر، والجامعة الأمريكية بمصر والنشاط الثقافى الأمريكى، والولايات المتحدة والاهتمام بعلم المصريات.

وقد واجهتني عدة مصاعب فى اعداد هذا البحث منها صعوبة الحصول على المصادر الأساسية ولذلك فقد قمت باعداد دراسة تحليلية لأهم المصادر والمراجع التى تناولتها فى بحثى حيث إنهما يمكن أن تقدم ارشادا لباحث آخر يتناول جانباً آخر من الموضوع.

## دراسة تحليلية للمصادر:

أن دراسة وتحليل المصادر اتجاه جديد يتبناه بعض الاساتذة فى الدراسات التاريخية، لما لها من أهمية فى توضيح أهمية المصادر المستخدمة فى أى بحث تاريخى ولفتح الباب لمن يريد دراسة جانب آخر من جوانب الموضوع المدروس ودراستى لتحليل المصادر تتمثل فى خمسة محاور رئيسية هى :

١ - وثائق غير منشورة

٢ - وثائق منشورة

٣ - مصادر وتنقسم بدورها الى:

١ - رسائل عملية      ب - تقارير ودراسات      ج - كتب مطبوعة

٤ - مراجع

٥ - دوريات

## ١ - الوثائق غير المنشور :

وتنقسم هذه الوثائق الى قسمين وثائق عربية غير منشورة ووثائق أجنبية غير منشورة، أما عن الوثائق العربية غير المنشورة فتتنقسم الى عدة مجموعات هى :

## أ - أرشيف عابدين :

ويضم محافظ مجلس الوزراء، وتحتوى على محاضر جلسات مجلس الوزراء من ١٩٠٦/٤/٢٣ الى ١٩٤٢/٣/١٨ بالاضافة الى محافظ تخص الوزارات المختلفة كل وزارة محفوظة خاصة بها وهى تضم معلومات قيمة عن الفترة من ١٩٠٥ حتى أكتوبر ١٩٥٢، كما يضم هذا الأرشيف محافظ وزارة الخارجية وتتعلق بالفترة من ١٩٠٩-١٩٥٤ وتحتوى هذه المحافظ على وثائق وزارة الخارجية وبها معلومات قيمة عن تقارير وزارة الخارجية واللوائح والقواعد الخاصة بالسفارات ومعلومات عن رجال السلك الدبلوماسى، وتعينات القناصل الأجانب بمصر، والجاليات الأجنبية والمؤتمرات المختلفة التى حضرتها مصر أو التى عقدت بمصر، بالاضافة الى محافظة خاصة، بأقوال الصحف الامريكية عن الشئون المصرية وهى تضم الفترة من ١٩٢١-١٩٥١.

## ب - محفوظات مجلس الوزراء :

ويتضمن هذا الأرشيف معلومات قيمة عن القطن، والبحث والتنقيب عن المعادن المصرية ويضم هذا الأرشيف محافظ خاصة بوزارة الخارجية المصرية، ويتضمن معلومات عن الاتفاقات والمعارض الدولية، والمفوضيات والقتليات المصرية بالخارج، ويتضمن هذا الأرشيف محافظة خاصة بالولايات المتحدة، بالاضافة الى محفوظات وزارة الحقانية، وهى تتضمن معلومات قيمة عن المحاكم المختلطة، وموظفيها والشئون الخاصة بالنيابات، ولاحة ترتيب المحاكم المختلطة وقوانين وزارة العدل وقد استفدت بشكل خاص من محفوظات وزارة الحقانية وخصوصا المحافظ الخاصة بالمحاكم المختلطة ولكن واجهتني مشكلة بالنسبة الى هذه المحفوظات وهى عدم ترتيب الوثائق بالاضافة الى تمزق بعض الوثائق وضياح بعض الوثائق المكلمة لموضوع ما، مما خلق فجوة بالنسبة للمادة مما اضطررتني من إكمالها من مصادر أخرى أقل أهمية.

## ج - الأرشيف السرى ، حديث لوزارة الخارجية المصرية:

وقد أطلعت على هذا الأرشيف من المحفظة رقم ٣٤٠ حتى المحفظة رقم ٦٠٠ وهى المحافظ المسموح لى بالاطلاع عليها، ويضم هذه الأرشيف معلومات قيمة عن الشئون المصرية بشكل عام ومعلومات خاصة عن الولايات المتحدة الامريكية

وعلاقتها بمصر، ويضم هذا الأرشيف معلومات عن الإعفاءات الجمركية التي تطلبها الولايات المتحدة لبضائعها. بالإضافة الى احتواء الأرشيف على معلومات قيمة عن علماء الآثار الامريكيين بمصر ومعلومات عن بعض المحاصيل الامريكية مثل البصل والقطن، وعن عريان بطرس أفندى وهو تاجر مصرى له فضل كبير فى محاولته عرض البضائع المصرية بالولايات المتحدة، بالإضافة الى معلومات عن المؤتمرات العلمية التى طلبت الولايات المتحدة اشتراك مصر فيها.

## د - الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية اتمصرية:

وقد اطلعت فى هذه الأرشيف من المحفظة رقم ٩٤٣ حتى المحفظة رقم ١٠٠٠ وهى المحافظ المسموح لى بالاطلاع عليها ويضم هذا الأرشيف معلومات قيمة جدا عن العلاقات المصرية الامريكية وبشكل عام فقد استفدت من المعلومات التى يضمها الأرشيف عن دعوة الحكومة الامريكية للحكومة المصرية للاشتراك فى المؤتمرات العلمية والتجارية.

وبالرغم من أننى اعتمدت بشكل أساسى فى بحثى على وثائق الأرشيف السرى الحديث والقديم لوزارة الخارجية المصرية الا أن الأرشيفين لهما عيوب كثيرة وهو ما شكل متاعب وصعوبات كثيرة بالنسبة لى، أهمها أنهما غير مفهرسين لاموضوعيا ولاتاريخيا فيمكن أن تجد على سبيل المثال فى محفظة ما ملف خاص بأيطاليا وملف عن الولايات المتحدة وملف آخر طلب إعفاءات جمركية لبليجكا أولدول أخرى وهذا مثال لعدم الفهرسة الموضوعية، ويمكن أن تجد فى محفظة ملفاً عن علماء الآثار الامريكين بمصر عام ١٩١١ وآخر عن ألمانيا عام ١٩٣٠ وملف عن المراسيم الخديوية فى القرن ١٩ وآخر عن أمريكا عام ١٩٥٥ وهذا مثال لعدم الفهرسة التاريخية. هذا عن الوثائق العربية غير المنشورة أما الوثائق الأجنبية غير المنشورة فهى:

## ثانيا : الوثائق البريطانية :

وهى الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية وقد اطلعت على الوثائق الخاصة بالفترة من ١٩٣٠-١٩٣٧ وهى تحت عنوان:

Further Correspondence Respecting Egypt andSudan, Confidential prints, foreign office, printed for the use of the Foreign Office

وقد استخدمت الوثائق التي تحت رقم :

F.O. 407/210

F.O. 407/217

F.O. 407/218

F.O. 407/219

F.O. 407/221

Concerning Egypt during the years 1930-1934, 1935, 1936, 1937

وهذه الوثائق موجودة بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة شمس على ميكروفيلم، وتتضمن هذه الوثائق معلومات قيمة جدا عن الشؤون المصرية والسودانية بشكل عام. وقد استفدت من الوثائق الخاصة بسنة ١٩٣٠ بعدد من الوثائق السرية الخاصة بالمعاهدات التجارية المؤقتة التي عقدتها الحكومة المصرية مع الدول الأجنبية على أساس حقوق الدولة الأكثر رعاية، والمناقشات الامريكية بشأن هذه الاتفاقية مع الحكومة المصرية، كما استفدت من الوثائق التي عالجت مسألة علاقة الامتيازات الأجنبية بالتشريع المالي الذي يسرى على الأجانب واستفسار الحكومة الأمريكية من المندوب السامى عن نية الحكومة المصرية لعقد اتفاقية مؤقتة مع روسيا لأهمية ذلك بالنسبة للحكومة الامريكية.

كما استفدت من وثائق ١٩٣٣ بشكل خاص بالتقرير الذى يقدمه المندوب السامى البريطانى عن الممثلين الدبلوماسين الأجانب فى مصر وموقف الحكومة البريطانية من هؤلاء الممثلين وكذلك تقرير عن مدارس الارساليات الأجنبية ببورسعيد، وقانون ضريبة الخفر، وموقف بريطانيا والدول الأجنبية الأخرى من هذا القانون.

كما استفدت من وثائق ١٩٣٤ بالوثائق التي عالجت الحملة السياسية المصرية ضد نظام المحاكم المختلطة وموقف الحكومة البريطانية من ذلك، وكذلك استفدت من تقرير مجلس الارساليات العالمى Egypt Inter-Mission Council عن العمل التبشيري فى مصر وموقف الحكومة المصرية من مسألة حرية الأديان، وكذلك الحملة الصحفية ضد المبشرين وموقف الحكومة المصرية والبريطانية والملك فؤاد وشيخ الأزهر من المبشرين.

كما استفدت من وثائق ١٩٣٥ عن الموقف البريطانى والمصرى من الحرب الحبشية الايطالية، وكذلك استفدت من وثائق ١٩٣٦ بالوثائق التي عالجت مسألة

المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية واستفدت من وثائق ١٩٣٧ بالوثائق التي عالجت مؤتمر مونترال لإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر .

## ٢- الوثائق المنشورة :

وتنقسم الوثائق المنشورة الى مجموعتين الوثائق الامريكية المنشورة، ومضابط مجلس النواب .

### أ - الوثائق الامريكية المنشورة :

وقد استخدمت في دراستي مجموعة كبيرة من الوثائق الامريكية المنشورة عن السياسة الخارجية الامريكية والعلاقات الدولية وهذه المجموعة موجودة بالسفارة الامريكية بالقاهرة وقد تيسر لي بعد جهد كبير الحصول على إذن بالاطلاع على تلك الوثائق، وهي تتضمن معلومات عن العلاقات المصرية الامريكية فى الفترة من ١٩٢٦-١٩٣٩ وتشمل المراسلات المتبادلة مع الحكومة المصرية أو مع دار المندوب السامى أو دول الامتيازات الأخرى فى مصر وتتعلق تلك المراسلات، الشئون التي تهم الدولتين مثل المحاكم المختلطة والمسائل الاقتصادية التي تهم البلدين والمسائل التي تخص علماء الآثار الامريكيين والمبشرين الامريكيين العاملين بمصر وهي تحت عنوان :

U.S., Department of State "Foreign Relations of the united states

"Diplomatic Papers" the Near East and Africa"

- وتتضمن وثائق ١٩٢٦ وثائق جهود الولايات المتحدة لحماية مصالح علماء الآثار الامريكيين بمصر .

- وتتضمن وثائق ١٩٢٧ وثائق عن الاحتجاجات الامريكية فيما يتعلق بالمساواة فى

التمثيل فى المحاكم المختلطة نظرا لشكوى القضاة الامريكيين بعدم مساواة الولايات

المتحدة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة بالدول الأخرى صاحبة الامتيازات

- واستفدت من وثائق ١٩٢٨ بالوثائق التي عالجت الموقف الأمريكى إزاء

التغييرات التي اقترحتها الحكومة المصرية فى نظام المحاكم المختلطة

واستفدت من وثائق ١٩٢٩ بالوثائق التي عالجت المفاوضات المصرية

الامريكية لعقد معاهدتنا التوفيق والتحكيم.

- واستفدت من وثائق ١٩٣٠ بالوثائق التي عالجت مسألة المحاكم المختلطة والموقف الامريكى إزاء المحاكم المختلطة. كما استفدت من وثائق ١٩٣٩/١٩٣١ بالموقف الامريكى إزاء المحاكم المختلطة والمسائل الاقتصادية والسياسة التي تهم البلدين والوثائق الهامة التي عالجت مسألة التبشير الامريكى بمصر وكذلك الوثائق المتعلقة بالاتفاقات والمعاهدات التجارية بين البلدين.

وقد قدمت لى الوثائق الامريكية بشكل عام معلومات قيمة وقد اعتمدت عليها بشكل أساسى فى بحثى

### ب - مضابط مجلس النواب :

كما استفدت كذلك فى بحثى بالمعلومات والمناقشات التسي دارت فى مجلس النواب المصرى فى الفترة من ١٩٢٦-١٩٤١ وهذه المضابط تتضمن معلومات قيمة عن العلاقات المصرية الامريكية كمناقشة معاهدتنا التوفيق والتحكيم والمناقشات التسي دارت للسعى لخفض الضريبة الجمركية العالية للولايات المتحدة على القطن طويل التيلة والمناقشات التي دارت بشأن مسألة المبشرين الامريكين بمصر.

### ٣ - المصادر :

وقد استفدت فى بحثى بعدد من المصادر الأصلية وهي تنقسم الى رسائل علمية، تقرير ودراسات، كتب مطبوعة، وهي كالاتى:

#### أ - رسائل علمية :

ولقد اطلعت فى بحثى على عددا من الرسائل العلمية غير المنشورة سواء رسائل نوقشت فى جامعات مصرية أو أوروبية أو امريكية، مثل رسالة محمود محمد سليمان أحمد، عن النشاط السياسى والثقافى والاجتماعى للأجانب فى مصر ١٩٢٢-١٩٥٢ وهى رسالة ماجستير تحت اشراف الدكتور رأفت غنيمى الشيخ وأجازتها كلية



الآداب جامعة الزقازيق ١٩٨٨، وتتضمن هذه الرسالة معلومات قيمة عن الأجنبى فى مصر ونشاطهم وقد استفدت منها بشكل خاص بالنشاط الثقافى للأجنبى. واستفدت كذلك من رسالة الدكتوراه التى تقدم بها مصطفى ابراهيم جاويش عن العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر والولايات المتحدة الامريكىة ١٩٤٥-١٩٥٧- لكلية الآداب جامعة أسيوط ١٩٨٣ لنيل درجة الدكتوراه، واستفدت من رسالة الماجستير التى تقدم بها طلعت ذكرى مينا لكلية التربية جامعة أسيوط ١٩٨٣ تحت عنوان الارسالية الامريكىة، وهى من أهم الرسائل العلمية التى أطلعت عليها، حيث تضمنت معلومات قيمة عن النشاط التعليمى الامريكى فى مصر منذ بداية هذا النشاط، كما استفدت من رسالة نبيل عبد الحميد سيد أحمد التى تقدم بها لكلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٦ لنيل درجة الماجستير فى الآداب وهى بعنوان الأجنبى وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢-١٩٢٢ وهى تتضمن معلومات قيمة عن النشاط الأجنبى فى مصر.

كما استفدت من الرسالة القيمة التى تقدم إدوارد فريمان جوست Edward Freeman Gossett لجامعة كاليفورنيا California فى أغسطس ١٩٦٠ وهى بعنوان :- American protestant Missionary Endeavor in North Africa from its origins to 1939, Adessertation submitted in partial satisfaction of the requirement for the degree doctor of philosophy in history, August 1960 وتوجد هذه الرسالة بمكتبة الجامعة الامريكىة بالقاهرة، وتتضمن معلومات هامة عن النشاط التبشيرى الامريكى وكذلك النشاط التعليمى الامريكى، بمصر حتى ١٩٣٩.

كما استفدت من الرسالة الهامة التى تقدم بها محمد علاء الدين الحيدى لجامعة لندن سنة ١٩٨٥ لنيل الدكتوراه وهى بعنوان :-

Mustafa al-nahas: Acase study of Egyptian political leadership., Thesis submitted for the degree of PhD in Politics, Department of Economic and political studies, School of Oriental and African studies univ of london 1985.

وهذه الرسالة موجودة بمكتبة الجامعة الامريكىة بالقاهرة. كما استفدت من الرسالة التى تقدم بها جابر على عباس للحصول على درجة الدكتوراه وهى بعنوان:

Points of departure in Egypt's foreign policy, The Essence of Nasser's power, submitted to the faculty of the Graduate school in partial fulfillment of the requirements for the degree doctor of philosophy in the Department of political science".

وهذه الرسالة بها فصلا غاية فى الأهمية يحدد الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية من الحملة الفرنسية حتى ١٩٥٢.

## ب - تقارير ودراسات :

كما استفدت من عدد من التقارير والدراسات المنشورة والتي تتضمن معلومات هامة عن العلاقات المصرية الامريكية مثل تقرير تشارلز واطسن Charles watson عن زيارته لمصر والشرق ١٩١١-١٩١٢ والذي طبع عام ١٩١٣ للتداول الخاص بين المبشرين، وناقش هذا التقرير اوضاع ومشاكل الاسالية الامريكية بمصر والشرق وهذا التقرير بعنوان :

"Report of the visit of the Corresponding secretary to Egypt and the levant with discussion of the Missionary situation and its problems"

وترجع أهمية هذا التقرير الى انه وضع استراتيجية تعليمية وتبشيرية للارسانية الامريكية بمصر فى المستقبل وناقش فكرة إنشاء جامعة مسيحية فى الشرق الأدنى تكون مركزها مصر والتي تحققت ١٩١٩ بإنشاء الجامعة الامريكية بالقاهرة.

كما استفدت من التقرير الذى قدمه أحمد عبد الوهاب باشا رئيس لجنة القطن المصرى الدولية إلى وزير الزراعة عن أعمال لجنة القطن المصرى الدولية ومؤتمر القطن الدولى الرابع عشر المنعقد فى برشلونه فى سبتمبر ١٩٢٩" وهذا التقرير يتضمن معلومات قيمة عن المشاكل التى تواجه التجارة الدولية للقطن "بالإضافة الى استفادتى من المعلومات القيمة التى تتضمنها تقرير أحمد عبد الوهاب باشا رئيس لجنة القطن المصرى الدولية، ومؤتمر القطن الدولى الخامس عشر المنعقد فى مدينة باريس فى يونيه ١٩٣١ والتى طبعته المطبعة الاميرية ١٩٣٢ ويتضمن هذا التقرير معلومات قيمة عن تجارة وتسويق القطن والمشاكل التى تواجه القطن المصرى.

كما استفدت من عدد من الدراسات المنشورة التى تضم وثائق تعالج العلاقات

المصرية الأمريكية أو وثائق تخص التاريخ المصري والأمريكي بشكل عام مثل الكتاب الوثائقي الهام "خمسون عاما على ثورة ١٩" وقد استفدت منه بعدد من الوثائق التي تخص الموقف الامريكي من ثورة ١٩ وقلق المندوب السامى البريطانى فى مصر إزاء ذلك الموقف، كما استفدت من الكتاب الوثائقي الهام لتوماس بروكواى وهو بعنوان

Thomes Brockway: Basic Documents in the united Foreign policy"

وهذا الكتاب يتضمن عدد من الوثائق الأمريكية الهامة الخاصة بميثاق السلام (معاهدة كيلوج- بريان) والتي أبرمتها الولايات المتحدة مع الدول الأجنبية ومنها مصر وكذلك الوثائق الأمريكية الخاصة بالتاريخ الدبلوماسية والعلاقات الخارجية للولايات المتحدة.

كما استفدت كذلك من الكتاب الهام لمستّر رول بارتلت وهو بعنوان :

Ruhl Bartlett: The record of American Diplomacy and readings in the history of American foreign relation

الصادر بنيويورك ١٩٤٧.

## ج - الكتب المطبوعة :

كما استفدت بعدد من المصادر الأصلية المطبوعة، وعلى سبيل المثال كتاب محمود أبو الفتوح المسألة المصرية والوفد" ويتضمن هذا الكتاب معلومات قيمة عن الدعاية التي قام بها محمد محمود باشا ومستّر فولك للقضية المصرية بأمريكا ١٩١٩، بالإضافة الى كتاب محمد كامل سليم، ثورة ١٩ كما عشتها وعرفتها" وقد قدم لى معلومات قيمة عن الدعاية للقضية المصرية بأمريكا عام ١٩١٩، بالإضافة الى مذكرات سعد زغلول المنشورة ومذكرات عبد الرحمن فهمى المنشورة .. الخ.

كما أستفدت كذلك من البحوث الهامة عن التبشير بشكل عام والتبشير الامريكي بشكل خاص، مثل بحث أديب نجيب سلامة تاريخ الكنسية الانجيلية المصرية وبهذا الكتاب معلومات قيمة عن التعليم الامريكي بمصر والمدارس الامريكية، وبحث الدكتور البساطى عن التبشير وأثره فى البلاد العربية الاسلامية.

كما استفدت من البحث الهام للدكتور رودرك ماثيوز والدكتور متى عقراوى عن التربية فى الشرق الأوسط، وهو يتضمن معلومات قيمة عن النشاط التبشيري الامريكي فى مصر، كما استفدت كذلك من أبحاث كل من إبراهيم خليل أحمد عن

الاستشراق والتبشير وصلتهما بالامبريالية العالمية، ومصطفى الخالدي، عمر فروخ عن التبشير والاستعمار فى البلاد العربية" والبحث الأخير من أهم البحوث التى صدرت باللغة العربية عن النشاط التبشيرى فى البلاد العربية وقدم لى معلومات دقيقة عن النشاط التبشيرى الأمريكى فى مصر، كما استفدت من البحث الهام للدكتور محمد عفيفى والدكتور رفيق جيب تاريخ الكنسية المصرية" ويتضمن فصلا هاما عن نشاط الارسانيات التبشيرية فى مصر كما استفدت من البحوث الاقتصادية الهامة التى قدمت لى معلومات هامة عن تطور الاقتصاد المصرى مثل البحث القيم للدكتور حسين خلاف "التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث" وبحث الدكتور مصطفى القونى "تطور مصر الاقتصاد فى العصر الحديث وهذا الكتاب يعالج تطور الاقتصاد المصرى حتى ١٩٣٧ ويتضمن الكتاب عدد من الجداول والاحصائيات الهامة التى استفدت منهما كثيرا، وبالإضافة الى البحوث الهامة للدكتور جمال الدين محمد سعيد، "التطور الاقتصادى فى مصر"، "اقتصاديات مصر" وتلك البحوث من أهم ما كتب عن التطور الاقتصادى بمصر وقد استفدت منها كثير، كما استفدت كذلك من بحث الدكتور يوسف النحاس "القطن فى خمسين عام" وهو عبارة عن مجموعة من المقالات كتبها الدكتور يوسف نحاس عن المشاكل التى تواجه القطن المصرى، كما استفدت من البحث الهام للدكتور ابراهيم المشهدانى عن "القطن ودوره فى الاقتصاد العالمى وهذا الكتاب هو ترجمة للرسالة التى تقدم بها المؤلف الى جامعة بلجراد للحصول على درجة الدكتوراه وقد استفدت من هذا البحث بشكل خاص فى مسألة تبعية القطن المصرى للقطن الأمريكى، كما استفدت بعدد من البحوث الأجنبية مثل بحث Albert Bourgeois وهو بعنوان

La formation de l'Egypte Moderne, la traite Anglo- Egyptien du 26 Aout 1936 et la Convention De Montreux du Mai 1937.

وقد استفدت من دراسته القيمة عن تطور الامتيازات الأجنبية فى مصر والموقف الأمريكى فى مؤتمر مونترو ١٩٣٧.

كما استفدت من البحث الهام لتوماس بيلى Thomas Baily بعنوان "Adiplomatic history of the American people, New Jersey 1980" وهو موجود بمكتبة كلية الآداب جامعة طنطا، وقد استفدت منه بشكل خاص فى مسألة الموقف الأمريكى من الحرب العالمية الأولى ومؤتمر فرساي وكذلك الأوضاع الاقتصادية الأمريكية.

واستفدت كذلك من البحث الهام للقاضى الأمريكى (فى المحاكم المختلطة) مستر برنتون Brinton وهو بعنوان Mixed Courts of Egypt وهو من أهم الكتب على الإطلاق التى عالجت المحاكم المختلطة وترجع أهمية هذا الكتاب الى أن مؤلفه معاصر للأحداث بالإضافة الى اشتراكه فى وضع الاحداث كقاضى فى المحاكم المختلطة. كما استفدت من البحث الهام لمستر Carr بعنوان

Internationanl Relation Between the two world wars

وقد استفدت من المعلومات القيمة التى ذكرها المؤلف عن العلاقات الدولية الامريكية بين الحربين.

بالإضافة الى استفادتى من البحث الهام لجون هيدن John Hidden بعنوان Germany and Europe 1919-1939 وهو يتضمن معلومات قيمة عن النزاع الايطالى الحبشى والموقف الأوروبى والامريكى من ذلك النزاع، كما استفدت كذلك من البحث الاقتصادى الهام لتشارلز عيسوى بعنوان Egypt in Economic and Social Analysis وهو من أهم الكتب فى تاريخ مصر الاقتصادى، وبحوث كروتشلى Crouchely الأول بعنوان

The investment of foreign Capital in Egyptian Companies and public dept.

والثانى بعنوان Economic Development of Modern Egypt ويتضمن الكتبين معلومات هامة عن الاقتصاد المصرى، وخاصة علاقة القطن المصرى بالقطن الامريكى، بالإضافة الى معلومات قيمة عن تطور الاقتصاد المصرى بشكل عام وفى فترة ما بين الحربين بشكل خاص.

كما استفدت من البحث الهام لمستر تويسيج Taussig بعنوان

The Tariff history of the united states

وخصوصا المعلومات الهامة التى ذكرها عن قانون التعريفة الجمركية الامريكية سنة ١٩٣٠ وأثرها على العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة. كما استفدت من البحث الهام لمستر جيمس شيرر وهو بعنوان

Cotton as A world power a study in the economic inerpertation of history , New York 1969

وهو يتضمن معلومات هامة عن علاقة القطن المصرى بالقطن الامريكى وقد استفدت كذلك من البحث الهام لمحمد حسن عباس بعنوان:

## "Essi sur L' Evaluation Du commerce Exterieur Egyptien"

وهو يتضمن معلومات قيمة عن تجارة مصر الخارجية مع الدول الأجنبية ومنها الولايات المتحدة وخصوصا فترة ما بين الحربين وقد استفدت كذلك من بحث محمد يوسف وهو بعنوان "Egypt Et le Developpment Economique" La Monoculture Du cotton En وهو يتضمن معلومات قيمة عن القطن المصرى ودورة فى تجارة مصر الخارجية. كما استفدت من البحث الوثائقى الهام لمستر لورانيس مورفى Lawerence Murphy بعنوان الجامعة الامريكية بالقاهرة :

The American university in Cairo 1919-1987"

وهو يتضمن معلومات قيمة عن نشأة وتطور الجامعة الامريكية، والذى اعتمد فيه على أوراق تشارلز واظن الخاصة بنشأة الجامعة واطلع على أرشيف الجامعة الامريكية والتي لم توافق ادارة الجامعة باطلاعى على هذه الوثائق وكانت حجتهم فى ذلك أن نشأة الجامعة ارتبطت بالتبشير وبالتالي فهناك حساسية وتحفظ فى الاطلاع على هذه الوثائق بالنسبة الى طبعها، ولكن الحساسية والتحفظ أختفت مع مستر مورفى. بالاضافة الى استفادتي من البحث الهام لطارق محمد رافت صقر بعنوان "Early Century Islamic Architecture" وقد استفدت منه فيما يتعلق بتأثير الفن الاسلامى فى بناء الجامعة الامريكية.

## ٤ - المراجع :

كما استفدت من عدد من المراجع التى تخص تاريخ مصر أو تاريخ الولايات المتحدة بشكل عام من النشاط التبشيري والاقتصادى للولايات المتحدة عام وهذه المراجع مذكورة بالتفصيل فى ثنايا هوامش الرسالة.

## ٥ الدوريات :

ولقد اعتمدت الدراسة على عدد كبير من الدوريات العربية والأجنبية سأذكر عددا منها على سبيل المثال لا الحصر.

## أ- الدوريات العربية :

### ١ - الأهرام :

وقد اعتمدت على أعداده فى الفترة من ١٩٢٤-١٩٣٩ وقد استفدت من المقالات المنشورة به عن المسائل الاقتصادية والسياسية التى تهتم البلدين (مصر والولايات المتحدة) ، كما استفدت كذلك من التقارير التى نشرتها البعثات الأثرية الأمريكية التى تعمل بمصر عن أعمالها خلال مواسم الحفر المختلفة والتقارير التى نشرتها الحكومة المصرية عن تجارة مصر الخارجية.

### ٢ - المقتطف :

وقد استفدت من أعداد المقتطف بالمقالات والتقارير العديدة وخاصة تقارير علماء الآثار الأمريكين عن نتيجة حفائرهم فى مصر.

### ٣ - النشرة الاقتصادية المصرية :

وقد استفدت من المقالات والاحصائيات والدراسات الهامة التى تنشرها عن الشؤون الاقتصادية المصرية.

### ٤ - التجارة والصناعة :

وتتضمن مقالات ودراسات وتقارير هامة عن تجارة مصر الخارجية ودراسات واحصائيات عن القطن المصرى والأمريكى والمشاكل التى تواجه القطن وطرق معالجتها .

### ٥ - البصير القضائى :

وتتضمن مقالات ودراسات هامة عن المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية والمشاريع المصرية لاصلاح نظام المحاكم المختلطة وموقف الدول صاحبة الامتيازات ومنها أمريكا من تلك المشاريع.

### ٦ - جريدة التجارة :

وهى تتضمن مقالات ودراسات هامة عن الشؤون الاقتصادية المصرية بالإضافة الى عدد من الاحصائيات الهامة

## ٧ - البلاغ الأسبوعي واليومي :

تتضمن مقالات عن الشؤون المصرية خصوصا الشؤون السياسية وقد استفدت منها بشكل خاص بالمقالات الصحفية التي نشرتها عن النشاط التبشيري الامريكى بمصر.

## ٨ - الوقائع المصرية :

وقد استفدت منها بشكل خاص بنصوص القوانين التى أصدرتها الحكومة المصرية ونصوص المعاهدات والاتفاقيات التى عقدها مصر مع الدول الأجنبية.

## ٩ - التاريخ والمستقبل :

وهى دورية تصدرها كلية الآداب- جامعة المنيا وقد استفدت منها بالدراسة الهامة التى نشرها الدكتور خالد نعيم عن جمعية مقاومة التنصير والحملة ضد المبشرين من الثلاثينات. بالاضافة الى عدد آخر من الدوريات العربية مذكورة فى ثنايا هوامش الرسالة.

## ١٠ - المجلة التاريخية المصرية

### ب - الدوريات الأجنبية :

وقد استفدت فى درستي بعدد من الدوريات الأجنبية سأذكر منها على سبيل المثال.

#### 1 - Document on International Affairs.

وقد استفدت من الوثائق التى تنشرها هذه الدورية سواء الخاصة بالولايات المتحدة أو الخاصة بمصر- أو بالوضع الدولى بشكل عام.

#### 2 - Survey of International Affairs.

وتتضمن هذه الدورية مقالات هامة عن معاهدة نيد الحرب التى ابرمتها مصر مع الولايات المتحدة بالاضافة الى دراسات أخرى وبحوث تتعلق بالعلاقات المصرية الامريكية، وكان يرأس تحرير هذه المجلة المؤرخ البريطانى الشهير أرنولد توينبى Arold J. Toynbee

#### 3 - The Annals of the American Academy of the political and social science.

وتتضمن هذه الدورية معلومات هامة عن السياسة الامريكية فى الشرق الأوسط



بشكل عام وقد استفدت من الدراسة الهامة التي نشرتها الدورية فى مايو ١٩٧٢

American and the Middle East بعنوان

#### 4 - Foreign Affairs:

وتتضمن هذه الدراسة معلومات قيمة عن الشؤون الدولية والامريكية بشكل عام.

#### 5 - The Journal of Modern History:

وتتضمن هذه الدورية دراسات هامة عن النشاط الامريكى فى مصر فى القرن

١٩ وقد استفدت بشكل خاص من الدراسة الهامة التى كتبها لويس مارتين سيزر

بعنوان:

Louis Martin sears: "The Rosevelt Foreign policy 1937-949

وهذه الدراسة تتضمن الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية الامريكية فى

الثلاثينات والاربعينات.

#### 6 - Jouinal of Egyptian Archaeology

وقد استخدمت اعداد هذه الدورية فى الفترة من ١٩١٤-١٩٣٩ وهى تتضمن

دراسات هامة عن الآثار المصرية، والحفائر التى أجرتها البعثات الأثرية الامريكية

بمصر، وجهود الامريكيين فى علم المصريات.

بالاضافة الى عدد من الدوريات الأجنبية الأخرى المذكورة فى ثنايا هوامش الرسالة.

وقيل أن أنهى هذه المقدمة أود أن أتقدم بالشكر الى كل من تعاون معى وقدم لى

مساعدة فى هذا البحث .

د / علاء الدين عرفات

# تهيد

## الأوضاع السياسية في مصر أثناء الحرب العالمية الأولى

لقد استهل كرومر كتابه "مصر الحديثة" بقول نابليون "مصر أهم بلد في العالم"، وأهمية مصر لبريطانيا لا ترجع إلى كونها في موقع خطير بالنسبة للمواصلات البريطانية، بل أيضا بحكم الموارد الهامة التي يمكن أن توفرها لعجلة الحرب"<sup>(١)</sup>

ومنذ بداية الإحتلال البريطاني لمصر و الحكومة البريطانية تحاول أن تحكم قبضتها القوية على مصر سواء سواء بتشجيع الإستثمارات البريطانية في مصر والتي وصلت قيمتها سنة ١٩١١ م ( ٤٤,٠٠٠,٠٠٠ ) جنيهة، أو بتعيين البريطانيين في الوظائف المصرية الهامة حيث شغل الإنجليز جميع الوظائف العليا ابتداء من رؤساء الأقسام حتى وكلاء الوزارات، وكانت تسعة أعشار الدرجات الأولى للإنجليز وجميع الوظائف الرئيسية في الجيش والبوليس فكان يشغلها الإنجليز، بالإضافة إلى أن قرابة النصف من ميزانية الموظفين كانت تذهب إلى جيوب الموظفين الإنجليز الذين لم يكن عددهم يزيد على ١٥% من موظفي الحكومة من المصريين<sup>(٢)</sup> وفي نفس الوقت نقصت نسبة الموظفين المصريين في الوظائف الكبيرة من ٢٧,٧% سنة ١٩٠٥ إلى ٢٣,١% سنة ١٩٢٠<sup>(٣)</sup>

ورغم السيطرة البريطانية على الشؤون المصرية إلا أن الحكومة البريطانية كانت تواجهها مشكلة أساسية بالنسبة لوجودها في مصر تمثلت في الإزدواجية بين السلطة الشرعية التي يمثلها السلطان العثماني، والسلطة الفعلية التي تمثلها هي وكانت

<sup>(١)</sup> دكتور مصطفى النحاس جبر يوسف : (سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ - ١٩٣٦) الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٥ ص ٨ .

<sup>(٢)</sup> دكتور مصطفى النحاس جبر يوسف : المرجع السابق ص ٣٣ .

<sup>(٣)</sup> Issawi, charles: Egypt at Mid Century, London 1954 P,41

بريطانيا تنتظر الفرصة لإنهاء هذه الإردواجية لصالحها وأتت هذه الفرصة عندما انضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى فرأت بريطانيا فى انضمام الدولة العثمانية لألمانيا حجة لها فى إنهاء الإردواجية فى السلطة فأعادت بريطانيا ترتيب أوراقها القديمة حيث أن الدولة العثمانية قدمت لها حلا لمسألة الإردواجية فى السلطة على طبق من الفضة بإتضمامها لألمانيا - ورأت بريطانيا بعد ترتيب أوراقها وبعد أن جائتها الفرصة لحل الإردواجية ضرورة السيطرة التامة على مصر، والقضاء على التبعية الإسمية لمصر للدولة العثمانية، ولذلك عملت منذ اليوم الأول لنشوب الحرب العالمية الأولى على جعل مصر أشبه بمستعمرة إنجليزية.

فمنذ الأول من أغسطس أخذت الحاميات الإنجليزية نرسل إلى الإسكندرية وضواحيها لحفر الخنادق وإقامة الإستحكامات على السواحل المصرية، ورغم ذلك فقد أعلنت مصر حيادها فعندما قامت الحرب وقيل إعلان إنجلترا الحرب على ألمانيا بيوم واحد إجتمع مجلس الوزراء المصرى برئاسة حسين رشدى رئيس الوزراء و القائمقام الخديوى - حيث كان الخديوى عباس حلمى الثانى بالأساتنة - فى ٣ أغسطس ١٩١٤ وأوصى بتعليمات يجب مراعاتها فى الموائى المصرية بخصوص سفن المتحاربين فى أثناء تلك الحرب بين إمبراطور ألمانيا وإمبراطور روسيا والحرب بين إمبروطورية النمسا والمجر ومملكة الصرب لضمان حياد قناة السويس وبذلك تقرق قواعد الحياد بمصر<sup>(١)</sup> ولكن نتيجة لضغط بريطانيا على مصر خضع رشدى واستسلم للضغوط البريطانية وامضى قرار الخامس من أغسطس ١٩١٤م الذى زج بمصر فى الميدان الحربى، وجعلها خاضعة للأوامر البريطانية وخرجت مصر من حيادها، وأصبحت رهن إشارة إنجلترا أو غدت جزء من إمبروطوريتها<sup>(٢)</sup> أو كما يقول ألبرت حورانى Albert Hourani "أصبحت مصر نتيجة لضغوط الحرب تعامل كمستعمرة"<sup>(٣)</sup> وأصبحت مصر منذ ذلك الحين قاعدة بريطانية هامة بل مركز من أهم مراكز الإمبروطورية فى مدة الحرب فالقيادة العامة للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط تقم بالقاهرة<sup>(٤)</sup> ونتيجة لذلك توافدت

(١) دكتورة لطيفة : (مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨) هيئة الكتاب ١٩٨٤م ص١٧.

(٢) نفس المصدر السابق ص١٨.

(٣) Hourani, Albert, Arabic thought in the liberal age 1798-1939). Cambridge Univ. press 1991, P. 209.

(٤) دكتور جلال يحيى : العالم العربى الحديث الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، دار المعارف ١٩٨٥ ص٥٣٨.

على مصر سيول من جنود المستعمرات جاء بهم الاستعمار من بلادهم ليكونوا علفا ووقود المدفعية<sup>(١)</sup> ولكن ضغط بريطانيا على مصر للزج بها في ميدان الحربى لم يكن لغير من الوضع السياسى لمصر وكان على بريطانيا ان تتقدم خطوة واحدة لإنهاء هذه الإزدواجية، ولكى تخلص مصر لها بدون شريك ولو شريك أسمى ولذلك فكرت الخارجية البريطانية فى إيجاد وسيلة للخروج من هذا المأزق، وكان الحل لهذا المأزق إما بإعلان الحماية البريطانية على مصر أو بضم مصر للمستعمرات البريطانية وكان لفكرة ضم مصر للإمبراطورية لها من يناصرها فى بريطانيا فيؤكد ريتشموند Richmond بان هذا الضم كان له من يناصره فى لندن وأن موضوع الضم كان يدور فى خلد الساسة البريطانيين فتصبح مصر من مستعمرات بريطانيا<sup>(٢)</sup> ورأت إنجلترا أن إعلان الحماية أفضل فهى من ناحية وجدت نفسها فى وجه المعارضة الشديدة من رجال دار المعتمد البريطانى فى مصر كما وجدت أن الحماية نظام مرن تتفاوت معانيه ففى أقصى طرفيه سيطرة قوية، وفى طرفه الآخر لا يختلف كثير عن منطقة النفوذ السياسى، ولكن يتضمن فى حالاته جميعا - فيما بين الطرفين - الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة سياستها الخارجية ومقدار التدخل فى الأمور الداخلية للمحمية قابل للمد والجزر حسب الظروف<sup>(٣)</sup>

وبالفعل أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وقد جاء فى إعلان حمايه الحكومة البريطانية للحكومة المصرية :-"يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت الحماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعد من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية، وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة عن مصر وحماية أهلها ومصالحها"<sup>(٤)</sup> وانتهت بالفعل سيادة تركيا على مصر<sup>(٥)</sup>

(١) فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر سياسى منذ العصر المملوكى، ط٢ العربى للنشر و التوزيع ١٩٨٩ ص ١٢٨.

(٢) دكتور مصطفى النحاس جبر يوسف : المرجع السابق ص ١٨.

(٣) نفس المرجع السابق ص ٢١.

(٤) عبدالرحمن الرفعى : (ثورة ١٩١٩ ) تاريخ مصر القومى من ١٩١٤-١٩٢١ ط.ع دار المعارف ١٩٨٧ ص ٣٣.

(٥) آرثر ادوارد جولد شميت : الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل ومحمد فريد) ترجمة فؤاد دواره، هيئة الكتاب ١٩٨٣ ص ٢٦.

وخلصت مصر للحكومة البريطانية وحلت بريطانيا الإزدواجية التى ظلت تعاني منها منذ ١٨٨٢ وأهمية إعلان الحماية البريطانية -أو بالتحديد تغير وضع مصر السياسى- بالنسبة لمصر أنه حدد الإطار الذى صارت فيه علاقات مصر بالدول الأجنبية أو بعبارة أخرى أن علاقات مصر مع الدول الأخرى سيحددها طرف ثالث هو بريطانيا العظمى بعد انتهاء الإزدواجية فى السلطة وظل هذا الإطار يحدد علاقات مصر الخارجية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ويؤكد ذلك التبليغ البريطانى الموجه من ملن شيتهم Milen cheetham إلى الأمير حسين كامل فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤- حين نصب سلطانا من قبل الحكومة البريطانية بعد خلع الخديوى عباس حلمى الثانى حيث ذكر التبليغ "أما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالتة أن المسؤولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى ان تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالتة فى مصر"<sup>(١)</sup>

ويلاحظ أن هذا البلاغ قد حدد الإطار الذى ستكون عليه علاقة مصر مع الدول الأجنبية "من خلال وكيل جلالتة (ملك بريطانيا)" فى مصر فى المستقبل أى أن بريطانيا هى التى ستحدد علاقة مصر الخارجية، واستمر هذا البلاغ معمولا به حتى إلغاء الحماية رسميا ولكن روح هذا البلاغ ظل يحدد إطار علاقة مصر الخارجية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا الإطار هو أن مصر دولة محتلة ، وأن بريطانيا هى التى تحدد علاقة مصر بالدول الأجنبية ولوضع هذا الإطار فى حيز عملى ألغت بريطانيا وزارة الخارجية المصرية وظلت ملغاة إلى ان اعيدت فى مارس ١٩٢٢ .

وبدأت بريطانيا بعد إعلان الحماية تصفى آخر الجيوب التركية فى مصر وهو قاضى مصر العثمانى "ففى ديسمبر ١٩١٤ اجتمع مجلس الوزراء أول إجتماع له فى عهد الحماية وتقر فيه إلغاء وظيفة قاضى مصر الذى كان يعين من قبل تركيا دليلا على

(١) محمود سليمان غنام : (أضواء على أحداث ثورة ١٩١٤، دار الفكر الحديث ١٩١٦) ص ٦٠ وكذلك محمد على علوية : ذكريات إجتماعية وسياسية، تحقيق أحمد نجيب حمدى وآخرون مراجعة دكتور عاصم الدسوقي هيئة الكتاب ١٩٨٨ ص ٦٩

العلاقة الدينية بين مصر ودولة الخلافة وبذلك انقطع آخر رباط كان يربط مصر بتركيا<sup>(١)</sup>

كما خطت بريطانيا خطوة أخرى لكي تنفرد بالسلطة المطلقة في مصر وتركزت هذه الخطوة في إستدراج الأجانب إلى الرضا بالغاء إمتيازاتهم ريثما تنحصر السلطة كلها في يد المندوب السامى وتتحول مصر إلى مستعمرة بريطانية ولذلك فقد شكلت لجنة فى مارس ١٩١٧ - من اربعة اعضاء إشتراط أن يكون منهم إنجليزى ذو شخصية قانونية فى مصر للنظر فى أمر إصلاح القضاء فى حالة إلغاء الإمتيازات ولوضع التعديلات التى يستدعى إدخالها فى القوانين و النظم القضائية والإدارية فى البلاد التى يتطلبها إلغاء الإمتيازات فى ظل نظام الحماية وقد رأس هذه اللجنة يوسف وهبه وزير المالية وكان السير برونيات Sir Brunyate المستشار المالى بالنيابة العنصر الفعال فيها بصفته مستشارا للقضاء وكان الغرض من هذه اللجنة وضع القوانين و النظم التى تنسجم مع الحماية وسميت هذه اللجنة لجنة الأمتيازات "وفى أوائل نوفمبر ١٩١٨ كان برونيات قد إنتهى من العمل الذى اوكلته إليه لجنة الأمتيازات الأجنبية الخاص بالدستور"<sup>(٢)</sup> وسمى مشروع برونيات وهو مشروع قانونى نظامى لمصر ينزل بها إلى مرتبة المستعمرات ويتلخص هذا المشروع فى إنشاء مجلس نواب مصرى يؤلف من المصريين ولكنه إستشارى محض ليس له أى سلطة قطعية فى أى امر من الأمور وبجانبه مجلس الشيوخ يملك وحده السلطة التشريعية ولكنه خليط من المصريين والأجانب يؤلف من أعضاء رسميين وهم الوزراء المصريين و المستشاريين الإنجليز ومن فى مرتبتهم من الموظفين البريطانيين ثم من اعضاء منتخبين ينتخبون بطريقة كثيرة القيود والشروط منهم ٣٠ مصرياً و ١٥ أجنبياً بحيث تكون الأغلبية فيه للأعضاء الرسميين والأعضاء الأجانب المنتخبين ولونفذ هذا المشروع لصارت سلطة التشريع فى يد شرذمة من الأجانب ولصار المصريون فى بلادهم غرباء"<sup>(٣)</sup> وفشل مشروع برونيات ولكن بريطانيا

(١) دكتور لطيفة سالم : المرجع السابق ص ٤٧

(٢) نفس المرجع ص ٥٨-٥٩

(٣) عبد الرحمن الرفعى : المرجع السابق ص ٨٨

ستظل تسيطر على شئون الإمتيازات الأجنبية وتسيطر بشكل كبير على مسألة تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة، وغير ذلك من أمور الإمتيازات الأجنبية إلى أن تلغى الإمتيازات ونتيجة للحماية البريطانية جندت بريطانيا القوى البشرية والمادية المصرية لصالح حربها هى وحلفائها فقد أخذت السلطة العسكرية البريطانية تجند فرق العمال المصريين بالبطش وتسميهم المتطوعين وتأخذ من اهل الريف حاصلاتهم ودوابهم وأسباب معيشتهم قسرا بأبخس الأثمان وكلفت المديرين المصريين وأمورى المراكز والعمد بتنفيذ ذلك<sup>(١)</sup>

كما احتكرت الحكومة البريطانية -سنة ١٩١٨- أهم محصول نقدى فى البلاد وهو القطن وحددت سعر شرائه ٤٢ ريالاً وكانت تشتريه من اصحاب الأقطان ب ٣٢ ريالاً وكان سعر القطن فى الخارج أربعة وستين ريالاً وبلغت خسارة المصريين نتيجة هذا الإحتكار اثنين وثلاثين مليون جنيه وقد إعترف اللورد ملنر فى تقريره أن التحكم فى أسعار القطن أدى الى تدمير الفلاح لأنه حرم نتيجة لذلك المزاحمة فى الأسواق الأجنبية مع إزدىاد إيجار أطيائه ومصادرة حبوبه وحيواناته أثناء الحرب<sup>(٢)</sup> وعلى أية حال فقد فجرت مسألة القطن ومشروع برونيات . . . الأزمة السياسية فى البلاد، وطرح على القوى السياسية و الوطنية ضرورة العمل فطرح محمد محمود على سعد زغلول التفكير فى حالة مصر بعد الحرب وقال بضرورة تأليف جماعة من أصحاب الراى فجرى ذكر أسماء شعراوى وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد وسعد زغلول ومحمد محمود وعدلى يكن ولكن تأجل البحث فى هذه المسألة<sup>(٣)</sup>، إلى الوقت المناسب وقد جاء هذا الوقت بإعلان الهدنة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ بين ألمانيا و الحلفاء وإنتهاء الحرب بإنتصار إنجلترا وحلفائهم ثم إعلان الرئيس ولسن لمبادئه الأربعة عشر - الخاصة بتقرير مصير الشعوب- فى يناير ١٩١٨ وإعتراف بريطانيا وفرنسا بهذه المبادئ فى تصريحهما للشعوب العربية فى أوائل نوفمبر ١٩١٨ فقد تضمن تصريحها ان بريطانيا

<sup>(١)</sup> دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ دار المعارف ١٩٧٧ ص ٦٣

وكذلك Hourani, Albert. O.P. Cit. P, 209

<sup>(٢)</sup> عبد الرحمن الراقى : المرجع السابق ص ٩٥-٩٦ وكذلك دكتور عاصم محروس عبدالمطلب، دور الطلبة فى

ثورة ١٩١٩، ١٩١٩، (١٩١٩-١٩٢٢) الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٠ ص ١٥

- وكذلك شهدى عطية الشافى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٧ ص ٣٠

<sup>(٣)</sup> دكتور مصطفى النحاس جبر يوسف : المرجع السابق ص ٥٠

العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التي أنقذت من الظلم العثماني تحريرا تاما وان تنشئ لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التي يسنونها من تلقاء أنفسهم<sup>(١)</sup> وإن كانت تلك السياسة خاصة بسوريا والعراق لكن المعتمد البريطاني السير ونجت (Wingate) وضح بأن هذه السياسة سيكون لها صدى في مصر<sup>(٢)</sup> وكان لذلك أثره في تفجير الحركة الوطنية المصرية فقد احست مصر في تلك اللحظة بأن الوقت قد جاء ، فإن إنجلترا أفهمتها أن إعلان الحماية جاء نظرا لظروف الحرب وأدخلتها بالتالي في حرب لائاقة فيها ولا جمل قدمت فيها مصر جميع مواردها . . . . . وبدأ الشعب المصرى بجميع طبقاته ينظر غيرا من إنجلترا بعد تلك التضحيات الكبرى هنا وفي تلك الفترة بدأت الحركة الوطنية تظهر بوضوح بعد أن كتمت أنفاسها حوادث الحرب<sup>(٣)</sup> وبدأت مجموعة من المثقفين المصريين وأعضاء الجمعية التشريعية يفكرون في الاستفادة من مبادئ ولسن لنيل الإستقلال حيث يؤكد لطفى السيد "وبدأنا نحن الخمسة سعد زغلول وعبد العزيز فهمى، وعلى شعراوى، ومحمد محمود، وأنا لطفى السيد" نفكر في كيفية الاستفادة من المبادئ الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس ولسون<sup>(٤)</sup> كما قام الملك فؤاد هو الآخر بحركة التفاف حول بريطانيا مناونا سياستها في مصر بمحاولته الاستفادة من مبادئ ولسن فبعث إلى ولسن ببرقية عقب إعلان الهدنة هناك فيها بالإنتمار الذى أحرزه الحلفاء وأشاد بالدور الفعال الذى قامت به الولايات المتحدة الأمريكية فى كسب الحرب ورجا فى ختام برقيته أن تكون المطالب المصرية موضوع عناية الرئيس الأمريكى وعطفه وقد رأى ونجت أن هذه البرقية هى نتاج ذهن أذكى بكثير من ذهن السلطان إذ يقول "وأنا ميال للإعتقاد بأنها "البرقية" قد تكون من إعداد رشدى باشا بالإشتراك مع محامى إيطالى قدير صديق للسلطان كما أتى أميل إلى الإعتقاد بأن لحزب سعد زغلول المتطرف أصبعا فيها"

وبعد إعلان الهدنة بيومين ذهب سعد زغلول مع إثنين من زملائه السابقين بالجمعية التشريعية عبدالعزيز فهمى، وعلى شعراوى لمقابلة ونجت بمقر المعتمد

(١) دكتور عاصم محروس عبدالمطلب : المرجع السابق ص ١٦

(٢) نفس المصدر : ص ١٦

(٣) دكتورة لطيفة سالم : المرجع ص ٧١-٧٢

(٤) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى، سلسلة المواجهة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ ص ١٤٢



البريطاني وأعلنوا رغبتهم في مصاحبة وفد رسمي إلى لندن لمناقشة مستقبل مصر مع الحكومة البريطانية بهدف الحصول على إستقلال مصر التام فنصحهم ونجت بالترهت ولكنه وافق على الكتابة إلى حكومته طالبا تعليماتها<sup>(١)</sup>

وعقب انصراف سعد باشا وزميليه من لدن السيد ونجت المندوب السامى تكابل ونجت مع حسين رشدى باشا رئيس مجلس الوزراء وحادثه فى شأن حضور سعد باشا وزميليه وتكلمهم معه بشأن الإستقلال وأظهر له دهشته وعجبه من أفراد ثلاثة يتكلمون فى أمر أمة بأسرها دون أن يكون لهم ما يخول لهم التكلم بأسمها، فلما بلغ سعد باشا وصحبه أقوال السيد ونجت هذا أخذوا يوالون الإجتماع فى منازلهم للتشاور فى هذا الأمر فأروا أن يؤلفوا من أنفسهم وفدا يتكلم باسم الأمة ويعبر عن أمانيها وكانو يجتمعون تارة بمنزل محمد محمود باشا وتارة بمنزل سعد باشا وفيه تم تأليف الوفد (فى نوفمبر ١٩١٨) على النحو الآتى:- سعد زغول باشا (رئيسا) على شعراوى باشا، عبدالعزيز فهمى بك، محمد محمود باشا، أحمد لطفى السيد بك، عبداللطيف المكباتى بك، محمد على بك (علويه) (أعضاء) وهم سبعة من أعضاء الجمعية التشريعية<sup>(٢)</sup>.

وتكررت مطالب سعد زغول والوفد يطلب من السلطة العسكرية البريطانية السماح له ولأصحابه بالسفر لأوربا لعرض مطالب البلاد على مؤتمر الصلح والتمكن من اسماع صوت مصر بإعطائها حق تقرير مصيرها وكان لرفض بريطانيا السماح لسعد وأصدقائه بالسفر-وتطور الحالة فى مصر إلى ثورة فى مارس ١٩١٩ نتيجة القبض على سعد وثلاثة من أصدقائه ونفيهم إلى جزيرة مالطة مما لايتسع المجال لذكره بالتفصيل فى هذا التمهيد- أن تقدم الوفد للولايات المتحدة و الرئيس ولسن لمساعدته فى السفر لعرض القضية المصرية ونيل إستقلال مصر وفق مبادئ ولسن الأربعة عشر نتجه لياس سعد والوفد من بريطانيا فى السماح لهم بالسفر وكان نتيجة لطلب سعد والوفد مساعدة أمريكا لهم بدأ صفحة تتميز بنوع خاص فى العلاقات المصرية الأمريكية يحكمها "العلاقات" وضع مصر الدولى كدولة محتلة من قبل أقوى الامبروطوريات الإستعمارية فى ذلك الوقت وهى بريطانيا .

(١) آرثر ادوارد جولد شميت : المرجع السابق ص٢٩٨ وكذلك

Hourani, Albert, O.P. Cit. P, 209.

(٢) مذكرات عبدالرحمن فهمى : يوميات مصر السياسية، إشراف وتحقيق دكتور يونان لبيب رزق، ج١، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٨ ص٥٢-٥٣

# الفصل الأول

العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

أولا : الولايات المتحدة وعرض القضية المصرية على مؤتمر فرساي

ثانيا : التمثيل الدبلوماسي بين مصر والولايات المتحدة

ثالثا : المعاهدات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة

رابعا : الولايات المتحدة والأمتيازات الأجنبية

خامسا: الولايات المتحدة ومؤتمر مونترو

## أولا : الولايات المتحدة وعرض القضية المصرية على مؤتمر فرساي

فى ٨ يناير ١٩١٨ ألقى الرئيس ولسن Wilson رئيس الولايات المتحدة الأمريكية خطبة مستفيضة فى الكونجرس حدد فيها مبادئه الأربعة عشر والتى وصفها بأنها البرنامج الوحيد لإقرار السلام وقد دخلت الحرب سنتها الأخيرة فأراد ولسن أن يمهّد لألمانيا طريق الإستسلام ولكى يضع للعالم قواعد للسلام<sup>(١)</sup>

وكانت أهم مبادئ ولسن العمل من أجل السلام وتخفيض السلاح وتسوية المشاكل الإستعمارية بما يحقق العدالة وحرية التجارة وانشاء عصبة الأمم ورفع الحواجز الإقتصادية<sup>(٢)</sup> بالإضافة إلى مبدأ تقرير المصير وهو من أهم المبادئ السياسية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى ولم يأت هذا المبدأ فى النقاط الإربعة عشر صراحة وإنما جاء فى التصريحات التى أدلى بها الرئيس أمام الكونجرس الأمريكى وهو بأن الشعوب والأقاليم لا تنتقل من يد إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى كما لو كانت سلعا تتساوم بشأنها الدول وإنما تقوم التسويات الإقليمية بين الدول على أساس خير السكان ووفقا لرغباتهم<sup>(٣)</sup>

ولقد أحدثت مبادئ ولسن ردود فعل قوية فى الولايات المتحدة وخارجها ففى الولايات المتحدة أحييت فى نفوس بعض الأمريكين مبدأ مونرو ولذا عارضوا سياسة الرئيس ولسن الرامية لإنشاء عصبة الأمم بشكل خاص على إعتبار أن ذلك يعد انتهاكا لمبدأ مونرو وشكلوا جبهة معارضة شديدة تجاه سياسته الخارجية الهادفة لإنشاء تسوية سلمية عادلة طبقا لمبادئ تقرير المصير تسوية لا تترك أى شىء يمكن أن يكون مركز تلوث لقيام حروب فى المستقبل<sup>(٤)</sup>

(١) محمد كامل سليم : ثورة ١٩ كما عشتها وعرفتها كتاب اليوم ١٩٧٥ ص ٤٥، وكذلك جلال يحيى: المرجع السابق ص ٤٤٧-٥٤٨

(٢) محمود السروجى : (سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الإستقلال إلى منتصف القرن العشرين) الإسكندريا ١٩٦٥ ص ٢٦

(٣) دكتور محمد رفعت : (تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية) دار المعارف ١٩٥٨ ص ٢١٧

(٤) Pratt, Julius and Others, A history of United states, Foreign Policy, 4th, New York 1980, P.250

وبالنسبة لمصر فقد أثرت مبادئ ولسن في الشعب المصري بشكل فعال ويصف معاصر التغيير الذي حدث في مصر فور إعلان الرئيس ولسن لمبادئه قائلا "ساد الحزن والكمد والضيق والغيظ والحقد والمخاوف وسوء الظن العام والشامل قبل إعلان ولسن ، واشتد الميل إلى التشاؤم لاسيما أن عدوهم القاهر الجبار على وشك أن يخرج منتصرا من أكبر حرب قادها في حياته وسيكون بطبيعة الحال أشد قهرا وضراوه مما مضى ولكن بعد إعلان ولسن أحييت الآمال ثم ألهبت المشاعر فزادت طاقاتها الحيوية وبرزت الروح الإيجابية في قوة ومضاء ومبادئ ثلاثة هي السر في هذا التطور الرائع<sup>(١)</sup> وكانت هذه المبادئ هي:-

١ - حق الشعوب في تقرير مصيرها.

٢ - تحرير الشعوب العربية الخاضعة لسيادة تركيا ومنحها الإستقلال.

٣ - قرار إنشاء "عصبة الأمم" وحل المشكلات الدولية بالعدل والإنصاف وهكذا إنتقلت الحالة النفسية من النقيض إلى النقيض<sup>(٢)</sup> وعلى أثر تلك المبادئ وبعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى واجتماع الدول في باريس لوضع تسوية للحرب وأحساس سعد زغلول أن الوقت قد حان للحصول على الإستقلال المصري تلهمه مبادئ ولسن فطلب من السلطات العسكرية البريطانية (٢٠ نوفمبر ١٩١٨) إعطائه جوازات سفر له ولأصحابه للسفر لأوروبا لعرض المطالب المصرية أمام مؤتمر الصلح ولكن بريطانيا رفضت طلب إعطاء الجوازات، وأبلغت دار الحماية سعد زغلول أنها مستعدة لقبول أى اقتراح يتعلق بكيفية تعديل نظام الحكم في مصر على أن ترفعها هي إلى لندن وعلى ألا تخرج هذه المقترحات عن نطاق الحماية البريطانية في مصر<sup>(٣)</sup>

وعلى أثر رفض بريطانيا سفر الوفد المصري أدار سعد زغلول وجهة لولسن ومبادئه، فأرسل إحتجاجا للرئيس ولسن مصاغ بلغة مجاملة محتجا على منع بريطانيا لمصر من أسماع صوتها والأفضاء بمطالبها في مؤتمر الصلح، وذلك بمنع الوفد ممثل

(١) محمد كامل سليم : المرجع السابق ص ٤٩-٥٠.

(٢) نفس المرجع ص ٥٠.

(٣) Richmond, J.C.B, Egypt 1798-1952, London 1977, P178

و كذلك الرفاعي : (ثورة ١٩١٩) ص ٤ دار المعارف ١٩٨٨ ص ١٦٠.

الأمة من السفر، واستطرد سعد زغلول في برقيته قائلا "إن السلطات البريطانية في مصر طلبت البنا أن نبدي اقتراحاتنا عن طريقة ادارة مصر بشرط الا تخرج عن دائرة الحماية... وقال أن مصر لم ولن تقبل هذه الحماية التي ليست إلا عملا من الأعمال الحربية وهي مناهضة لأملنا في الإستقلال بل هي مناهضة حتى للإستقلال الذي كسبناه وتمتعا به من تركيا ولا يمكن أن يرضيكم أن هذه الحرب التي انتهت في ضوء مبادنكم يترتب عليها تضيق دائرة الحقوق التي سبق لنا أن كسبناها بل على العكس يجب أن توسع تطبيقا لمبادنكم الجديدة التي تقضى باحترام حقوق الشعوب وفي طليعتها حق تقرير المصير<sup>(١)</sup> ثم تضرع لولسن قائلا "باسم مصر ذلك البلد الراقي... نحتج بشدة على كل اعتداء على حقوقه واستقلاله، فمصر تضرع إلى جنابكم أن تهينوا لها فرصة أن تسمع صوتها بالإحتجاج وبأمالها الشرعية"<sup>(٢)</sup> ثم أرسل سعد زغلول رسالة أخرى للرئيس ولسن أخبره فيها أن الوفد المصري مازال ممنوعا عن مغادرة البلاد ولذلك فالوفد المصري يكرر لسعادتكم رجاءه تسهيل السبل له حتى يتمكن من عرض مطالب بلاده<sup>(٣)</sup> ولم يكلف الرئيس ولسن نفسه عناء الرد على رئيس الوفد المصري فأرسل سعد باشا برقية أخرى بتاريخ ١٣ يناير ١٩١٩ لوزير خارجية الولايات المتحدة مسنر لانسنج Lansing معربا فيها أن مصر أولى الأمم بالتمتع بنعم المبادئ الجديدة لسياسة العالم وبين يديكم نضع آمالنها القومية ولذمتكم نكل الدفاع عنها حتى لا تضيع حقوقنا بحجة أن خصوصنا أقوىاء، واثقين أن في الإنسانية لحسن الحظ قوة أخرى هي قوة المبادئ لا تستخدم لإذلال الأمم بل لتخليص الإنسانية من رجس البغي وتحرير رقاب الشعوب ونقول ذلك متمسكين بقول الدكتور ولسن "أن مصلحة أضعف الشعوب مقدسة كمصلحة أقوىها"<sup>(٤)</sup> ولم يكن موقف لانسنج أفضل من موقف ولسن فلم يرد على برقية الوفد المصري وعلى نفس النغمة أرسل سعد زغلول برقيتين بتاريخ أول فبراير<sup>(٥)</sup> و١٦ فبراير ١٩١٩<sup>(٦)</sup> لم يرد ولسن على البرقيتين أيضا والسبب في ذلك أن الرئيس ولسن لم

(١) محمد كامل سليم : المرجع السابق ص٧٧-٧٨

(٢) (مذكرات عبد الرحمن فهمي : تحقيق دكتور يونان لبيب رزق ج١ هيئة الكتاب ١٩٨٧ ص٧٤-٧٥.

(٣) محافظ عابدين محفظة رقم ٣٦٤ بعنوان المسألة المصرية ملف رقم ١٠.

(٤) نفس المصدر

(٥) مذكرات عبد الرحمن فهمي ج١ المرجع السابق ص١٠٧ وبها النص الكامل للبرقية.

(٦) محافظ عابدين المرجع السابق، وبها النص الكامل للبرقية

يشأ أن يصطدم بالسياسة البريطانية<sup>(١)</sup> ويقم نفسه فى تعقيدات المسألة المصرية، كما أن بريطانيا كانت تعد العدة لكسب ولسن لصفها فيما يتعلق بالمسألة المصرية فبعد أن سُمح للوفد المصرى بالسفر لعرض مطالبه أمام مؤتمر الصلح كان أول شئ فكر فيه سعد باشا عند وصول الوفد إلى مرسيليا فى ١٨ إبريل أن أرسل إلى ولسن برقية يطلب فيها تحديد موعد لمقابلة خاصة للوفد المصرى ولم يتلق رداً من ولسن على برقيته<sup>(٢)</sup> ولم يدر بخلد سعد زغلول أن الترتيبات قد أعدت بإحكام لإعتراف أمريكا بالحماية البريطانية على مصر فور وصول الوفد المصرى لباريس فجاء فى البرقية رقم ٤٤٩ من الجنرال اللنبى إلى إيرل كيرزون بتاريخ ٢٨ مارس ١٩١٩ "أرى من الأهمية القصوى أن يعرف المصريون أن حمايتنا عليهم قد لقيت موافقة الدول وقد فهمت أن إيطاليا والولايات المتحدة لم تعترف بالحماية هل يمكنكم الحصول على هذا الإعتراف أو إصدار تصريح ما لا يقبل الجدل"<sup>(٣)</sup> وقد أحوالت الخارجية البريطانية هذه البرقية على الفور إلى مستر بلفور وزير الخارجية وإلى المستر لويد جورج رئيس الوزراء الموجودين فى باريس لحضور مؤتمر الصلح. إذن فقد خطت بريطانيا لإعتراف أمريكا بالحماية قبل سفر الوفد المصرى ولم يبق إلا إعلان اعتراف أمريكا بالحماية التى فوجئ الوفد المصرى بإعلانها فى ١٩ إبريل أى بعد وصول الوفد إلى مرسيليا بيوم واحداً. ولقد كتب سعد فى مذكراته مؤكداً التدبير البريطانى قائلاً لقد تعمد الإنجليز أن يصدموا الوفد بإعتراف ولسن بالحماية يوم وصولنا أملاً فى أن تتزعزع ثقتنا فى أنفسنا وما كان بتدبيرهم فى الإقراج عنا ثم استقبلنا فى باريس بهذه الصدمة إلا كتدبير السجان الذى يطلق أسيره ثم يرصد على أبواب السجن من يدهمه ويقتاله ليحقيق به الكيد فى ساعة الفرح والاستبشار بالخلاص والأمل فى المستقبل<sup>(٤)</sup> وأعلن الرئيس ولسن اعترافه بالحماية بصورة رسمية فى صورة بلاغ<sup>(٥)</sup> من المعتمد السياسى الأمريكى فى القاهرة إلى اللورد اللنبى، وأراد الرئيس "ولسن" أن يتحفظ فى بلاغه فقال "ومع موافقة الرئيس

(١) لقد مثل ولسن قمة الصداقة الأمريكية مع السياسة البريطانية وخصوصاً فى مؤتمر فرساي ولמיד من التفاصيل انظر Foreign Affairs, October 1926, Vol.5, No.I, PP. 6

(٢) دكتور فؤاد المرسى خاطر : (الأطماع الإستعمارية فى الوطن العربى) القاهرة ١٩٩٠ ص ١٢٢.

(٣) (خمسون عاما على ثورة ١٩١٩) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام ١٩٦٩ ص ١٨٨.

(٤) محمد كامل سليم : المرجع السابق ص ١٣١-١٣٢

(٥) النص الكامل للبلع فى مذكرات عبد الرحمن فهمى جـ ١ ص ٢٧٣-٢٧٤.

على هذا الإعراف فإنه بالضرورة يحتفظ لنفسه بحق المناقشة فى المستقبل فى تفصيل ذلك وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة" ويبدو أن الحكومة الأمريكية حاولت التخفيف من أثر تلك الصدمة على المصريين فاستطرد التبليغ قائلا "وبهذه المناسبة كلفت أن أقول أن الرئيس الأمريكى والشعب الأمريكى يعطقان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتى على أنهما ينظران بعين الأسف إلى كل مجهود يبذل لتخفيف ذلك بالإلتجاء إلى القوة والشدة"<sup>(١)</sup>

وكان لإعتراف أمريكا بالحماية أثر سيئ وصدمة قاسية فى مصر لما كان ينتظروه المصريون من الأمل على يد مبادئ ولسون لحصول مصر على الإستقلال وبالنسبة لأثر ذلك الإعتراف على الوفد فقد ينس بعض الأعضاء من جدوى البقاء فى باريس والسعى للإستقلال وأثروا العودة إلى مصر ومن هؤلاء إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر بك و حسن واصف باشا<sup>(٢)</sup> وبالرغم من أن ولسون قد خان مبادئه بالإعتراف بالحماية فلم يكن فى وسعه إغضاب إنجلترا برفض الإعتراف بحمايتها على مصر للأسباب الآتية

(أولا) لأنه كان بحاجة لمساندتها فى الوقوف ضد أطماع فرنسا القوية فى أوربا.  
(ثانيا) لأن إنجلترا كانت حليفة اليابان التى كانت تخشها الولايات المتحدة وكان اليابانيون إذ ذاك يطالبون بكيوا تشاو Kiaw chaw وغيرها فى الشرق الأقصى.

(ثالثا) لأن ولسون كان يزداد إنعزلا فى المؤتمر فقد عارض مطامع إيطاليا فى فيومى Fiume وتسبب ذلك فى انسحاب الوفد الإيطالى وعودته إلى بلاده.

(رابعا) لأنه كان فى وسع إنجلترا أن تغرى ولسن على الاعتراف بالحماية البريطانية بأن تدخل فى روعه أنها تنوى ان تمنح المصريين قسط من الإستقلال الداخلى وأن المصريين قد أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد المصالح الأوربية كما تدل على ذلك عبارات الإعتراف الرسمى الأمريكى بالحماية<sup>(٣)</sup>

وعلى الرغم من إعتراف ولسن بالحماية لم يكف سعد زغلول عن إرسال البرقيات إليه فأرسل إليه برقية فى ٢٩ إبريل ١٩١٩ لكى يسمع مؤتمر الصلح أقواله "سعد"

(١) خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ المرجع السابق ص ٤٠٧

(٢) محمد كامل سليم : المرجع السابق

(٣) دكتور عبدالمعظم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨-١٩٣٦ دار الكتاب العربى دت-ص ٢٠٠-٢٠١.

ومعربا فيها ان ثقة الوفد فى ولسن لم تتزعزع برغم إعترافه بالحماية واننا "الوفد" (تستمد رجاءنا فى إجابة هذا الطلب من إحترامكم ومن ثقتنا فى العدالة التامة التى تريدون جعلها أساسا لصالح العالم وأن تدخلكم الأخير نفسه فى شأن الحماية البريطانية لم ينزع هذه الثقة<sup>(١)</sup>) ثم إستطرد سعد باشا قائلا (فهل يمكن بعد هذا ان تحرم مصر وحدها من عدالتكم حرمانا قطعيا وهى التى إعتمدت عليها كثيرا)<sup>(٢)</sup>.

وفى ١٦ مايو أرسل الوفد المصرى برقية لمجلس الشيوخ الأمريكى على نفس نغمة البرقية السابقة<sup>(٣)</sup> ثم أرسل الوفد برقية أخرى للرئيس ولسن طالبا فيها مقابلته ذكرا فيها أن الشعب المصرى سيثابر على طلب حرية السياسية ثم إستطرد قائلا (ولا مجال للشك فى أنه سيثابر على طلب حريته السياسية وسيفعل ذلك وهو يعتقد اعتقاد ثابتا فى عدالة قضيته وموافقه من اعماق قلبه على المبادئ التى أعلنتموها سعادتك فإما ان ينجح "الشعب المصرى" بمساعدة أمريكا أو يهلك ضحية ولامه وحسن إعتقاده، لهذه الأسباب أرجوا ان تسمح سعادتك لى ولأحد زملائى بمقابلتكم حتى نبين لكم حقيقة الحال فى مصر<sup>(٤)</sup> .

ولما احس الرئيس ولسن بحرج مركزه لم يجد بابا للخروج منه سوى ان يكلف سكرتيره بأن يكتب إلى الوفد فى ٩ يونيه معتذرا عن تلك المقابلة بضيق وقته على أمل أن يلتقى معهم فى المستقبل ولما تلقى الوفد هذه الرسالة كتب للرئيس ولسن برقية أخرى فى ١٩ يونيه ١٩١٩ - وفى تلك البرقية اسرف سعد فى ثقته فى الرئيس ولسن وعدالته ولم يكن هناك مايبرر تلك الثقة حيث أعربت البرقية: (وإعتقادنا أنكم تركتم المجال مفتوحا لإحتمال مقابلتنا فى المستقبل، ونحن نرجوكم بإحترام ان تسمحوا بذلك بأسرع ما يمكن حتى يسجل لكم التاريخ الفخر فى هذه المسألة ككل مسألة مرتبطة بالمؤتمر)<sup>(٥)</sup>

وفى ذلك الوقت كان الوفد المصرى قد إتصل بالوفد الأمريكى الذى جاء لباريس لمساعدة الأيرلنديين على نيل إستقلالهم وعرف منهم الرغبة فى تشديد التفكير على

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ج١ المرجع السابق ص ٢٨٨-٢٨٩ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٨٩ .

(٣) نفس المرجع ص ٣٠٤-٣٠٦ وبه النص الكامل للبرقية .

(٤) مذكرات عبد الرحمن فهمى ج١ المرجع السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٥) مذكرات عبد الرحمن فهمى ج٢ تحقيق الدكتور بوثان لبيب رزق، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ ص ٢٣ .



الإستعمار البريطانى بذكر المسألة المصرية بجانب المسألة الأيرلندية فزودهم بجميع المستندات والبيانات الخاصة بالقضية المصرية فدرسوها واتصلوا بشأنها فيمن يتقون فيه فى مجلس الشيوخ الأمريكى، هذا بالإضافة إلى ما أذاعه الصحفيون الأمريكيون فى صحفهم بعد أن أوقفوا على حقيقة المسألة المصرية وأثرت المسألة المصرية فى مجلس الشيوخ فى ٢١ يونيه، عندما إقترح أحد الشيوخ الإعتراف بالجمهورية الأيرلندية فنبه أحد الأعضاء وأكد السناتور بوراه Borah "بأن مصر لاتقل جدارة لنيل مطالبها عن كثير من البلاد التى أرادت سياسة مؤتمر الصلح أن تغمرها بنعمة الحرية و الإستقلال على حساب الغير"<sup>(١)</sup> وقد ورد اسم مصر ثانية فى جلسة مجلس الشيوخ فى ٢٥ يونيه حيث إتهم المستر والش - العضو بالمجلس - وقد الصلح الأمريكى فى باريس بخيانة المبادئ التى قصد باريس لنصرتها وتأييدها حيث إستثنى الأمم التى كلفت تحت حكم أصدقائهم من ان تطبق عليها قاعدة حق الشعوب فى تقرير مصير نفسها بنفسها كما طبقت على الشعوب التى كانت تحكمها أعداؤهم ثم جرى ذكر مصر بهذه المناسبة فقال أحد الأعضاء إن معاهدة الصلح لم توضع إلا لخدمة مصالح بريطانيا<sup>(٢)</sup> وعلى أثر ذلك فكر الوفد المصرى فى إرسال وفد لأمريكا لإستثارة الرأى العام فى الولايات المتحدة لبحث القضية المصرية وقد قرر ان يرسل بعض أعضائه إليها ولكن الإنجليز وضعوا العراقيل فى سبيل سفرهم ومنعوه من ذلك<sup>(٣)</sup> فرأى الوفد أن ينوب عنه عبداللطيف المكباتى بك للسفر للولايات المتحدة ولكن القنصلية الأمريكية بالقاهرة طلبت من عبداللطيف بك ان يؤشر على جواز سفره من قنصلية إنجلترا أولا ولما طلب ذلك من القنصلية طلبت منه ان يحصل على إذن من الحكومة المصرية فعد عبداللطيف بك ذلك مراوغة، ورأى الوفد أنه لافائدة من متابعة السعى سيما وقد فتح أمامه باب جديد للعمل فى الولايات المتحدة وهو تكليف بعض كبار الساسة الأمريكيين بالدفاع عن القضية المصرية<sup>(٤)</sup> وهو المستر فولك Folk ويرجع الفضل فى إتصال المستر فولك بالوفد إلى الدكتور حافظ عفيفى بك، وكانت الفكرة متجهة فى بداية الأمر بتكليف المستر فرانك

(١) دكتور عبدالعظيم رمضان : المرجع السابق ص ٢١٣ .

(٢) أحمد شفيق (باشا) حوليات مصر السياسية، التمهيد ج١ القاهرة ١٩٢٥ ص ٤٤١-٤٤٢ .

(٣) مذكرات عبد الرحمن فهمى ج١ المرجع السابق ص ٢٦ .

(٤) مذكرات عبد الرحمن فهمى ج٢ المرجع السابق ص ٢٦ .

والش بالدفاع عن قضية مصر في أمريكا عند عرض معاهدة الصلح على مجلس الشيوخ وكان المستر و الش في ذلك الحين يرأس الوفد الأمريكي الذي ذهب إلى باريس وبريطانيا يطالب باستقلال أيرلندا وقد دارت المخابرات بينه وبين الوفد بواسطة الدكتور حافظ عفيفي وكان المستر و ليش رأى بعد ذلك لإعتبارات كثيرة أن يكلف غيره بالمهمة، فاقترح المستر فولك<sup>(١)</sup> والمستر فولك عدة في المسائل الدولية كان من وقت ما مستشارا قضائيا لوزارة الخارجية الأمريكية وله شأن يذكر في قضايا دولية هامة وتبادل المستر الش المكاتب مع المستر فولك وأنهى الأمر بقبول فولك تولى القضية المصرية<sup>(٢)</sup> واستمر مستر فولك يعمل للقضية المصرية من أغسطس ١٩١٩ حتى نهاية يناير ١٩٢١ وقد بدأ عمله، بالقيام بحركة دعائية واسعة عن طريق الصحف الامريكية كما أخذ يجرى اتصالات بشأن القضية المصرية مع أعضاء مجلس الشيوخ حتى استطاع إقناع المستر لودج رئيس الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ بتأييد القضية المصرية اقتناعا تاما وصارت أغلبية لجنة الشئون الخارجية تتفق معه في الرأي<sup>(٣)</sup> وقد قدم مستر فولك مذكرة للجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى فى ١٥ أغسطس ١٩١٩ وبين في تلك المذكرة انتقاداته لمعاهدة فرساي وخصوصا المادة ١٤٧ فى القسم السادس فى ملحق معاهدة فرساي التى تقضى بأن تكون المسائلة المصرية من المسائل البريطانية الداخلية وتخرج عن نطاق اختصاص مجلس جمعية الأمم، وانتقد السياسة البريطانية لأغصابها مصر والقضاء على كل أثر لحرية المصريين ثم استعرض الوعود البريطانية للجلاء عن مصر ثم أيدا استقلال مصر وعدم احقية الانجليز من البقاء من مصر، وأيد عدالة المطالب المصرية، ثم طالب مجلس الشيوخ بأنه (بالنيابة عن الوفد المصرى بصفة مستشاره القضائى أن ينص صراحة فى المواد من ١٤٧ الى ١٥٤ من القسم السادس من معاهدة فرساي على أن مركز مصر يدخل فى اختصاص مجلس جمعية الأمم وأن تسليم مصر لبريطانيا العظمى كغنيمة من غنائم الحرب لا يمكن أن تكون من مسائل بريطانيا الداخلية، وما برحت امريكا ملجأ للمضطهدين من جميع البلدان وما برحت فيها حرية البحث فى شكاوى الاعتداء من

(١) محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية و الوفد د... ص ١٥١ - ١٥٢ وكذلك عباس محمود العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية، القاهرة ١٩٣٦ ص ٢٧٧.

(٢) دكتور عبدالعظيم رمضان : المرجع السابق ص ٢١٣

(٣) نفس المصدر . ص ٢١٤

الأمر الطبيعية فالقضاء على مصر بالبقاء في أسر الاستبداد البريطاني لايفيد سوى استمرار حصن المدافع البريطانية.. أما إذا ضمن للمصريين سماع قضيتهم أمام مجلس جمعية الأمم أو أية محكمة أخرى دولية وبذلك تكون جمعية الأمم قد حققت غرضاً من أسى الأغراض المقصودة بتأليفها وهي تهيبء سبيل العلاج للام الصغيرة وتمكينها من الوصول إلى حقها في تقرير مصيرها القومي بالجائها الى الحق والقانون دون القوة<sup>(١)</sup> وكان لمذكرة المستر فولك اثر كبير في لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى إذ حدث ان رفضت اللجنة طلبا مقدما من مندوبى بلاد الهند يطلبون فيه سماع أقوالهم فاعترض المستر هتشوكو زعيم الحزب الدايمقراطى عل ذلك قائلا كيف يمكن أن يسمع صوت المصريين ولا يسمع صوت الهنود أن ظلامة الفريقين متماثلة وهم ضد خصم واحد، فردت عليه اللجنة بقولها (أن مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لاتجلترا ولا تركيا بل يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها فكان لهذا القرار رنة فرح عظيمة طيرها مستر فولك الى الوفد المصرى بباريس الذى طيره بدوره الى مصر فنشرته الصحف متفائلة جدار<sup>(٢)</sup> وكان لهذا القرار صدى فى الوسط الطلابى فأجتمع بميدان عابدين يوم ٣١ أغسطس طلبة المدارس العليا والأزهر وهتفوا للحرية ولأمريكا وذهب فريق منهم الى دار السفارة الامريكية حيث كان هتافهم لأمريكا نصيره الحرية<sup>(٣)</sup> وأرسلوا برفقيات شكر لرئيس مجلس الشيوخ الأمريكى ورئيس لجنة الشئون الخارجية بالمجلس ولقد أحدث قرار لجنة الشئون الخارجية، هلعاً للواساط الانجليزية فجرت المخابرات بين السلطات الانجليزية والوكالة السياسية الامريكية بالقاهرة التى رأت أن تجامل انجلترا بأصدار بيان وزعته على الصحف بتكذيب قرار لجنة الشئون الخارجية وعلى أثر نشر هذا التكذيب أتصل الوفد بوكيله (فولك) يستعلم عن الحقيقة منه فورد جواب مستر فولك بأن القرار لم ينشر رسمياً وأنه سيعرف الوفد به عند نشره<sup>(٤)</sup> وبالوصول بالقضية المصرية الى تلك المرحلة رأى الوفد مصرى نفسه أنه بحاجة الى رجل ذو مواهب فكرية وله قدرة فى اللغة الانجليزية لى للدعاية للقضية المصرية فى

<sup>١</sup> Department of state "Foreign Relations of the united states 1919, Vol. XIII, P. 295.

<sup>(٢)</sup> نفس المرجع ص ٨٠-٨١ وكذلك محمد كامل سليم، المرجع السابق ص ١٣٧ وايضا راشد السيراوى المركز الدولى لمصر و السودان ج ١ القاهرة ١٩٥٢ ص ١١٣.

<sup>(٣)</sup> دكتور عاصم محروس عبد المطلب : دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩-١٩٢٢) هيئة الكتاب ١٩٩٠ ص ١٠٧.

<sup>(٤)</sup> دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ١٩ ط٢ هيئة الكتاب ١٩٨٨ ص ٧٩-٨٠.

امريكا ووقع الاختيار على مكرم عبيد ولكن مكرم عبيد رأى أن يضمن له الوفد العمل لمدة سنتين بأمريكا يفتح أثنائها مكتب هناك للدعاية للقضية المصرية بدلا من أن يترك عمله في مصر لمدة شهرين أو ثلاثة أو أربعة، وقدر الوفد نفقات مكرم عبيد لمدة سنتين بـ ٢٥٠٠ ج بأمريكا وهي مصاريف سفر وإقامة<sup>(١)</sup> ولكن الوفد غير فكرته وقرر أن يعطيه ١٠٠ جنيه شهريا مقابل مصاريفه هناك وأن استغنى عن خدماته قبل سنتين من تاريخ العمل يعطى مكافأة قدرها خمسمائة جنيه<sup>(٢)</sup> ولكن مكرم عبيد لم يفتح بهذا إذ أن نفسه الكبيرة أبت عليه الا أن يطلب الانضمام الى هيئة الوفد<sup>(٣)</sup>

وقد رد الوفد على طلب مكرم عبيد بقوله (أما ضم حضرة وليم مكرم عبيد لم نقبله مع توفر حسن الشهادة فيه لعدم معرفته شخصا من أغلب حضرات الأخوان ولانه اشتراط تحمل الوفد مصاريف مخالف للاحتة ولو أن حضرته قبل أن يحضر ويشتغل معنا مدة يمكننا فيها أن نعرفه كما عرفه من شهدوا معه الكفاءة وكرم الاخلاق لبادرنا الى قبوله)<sup>(٤)</sup>

ويلاحظ أن سبب رفض عضوية مكرم عبيد في الوفد هو اشتراطه تحمل الوفد مصاريف مخالف للاحتة واعتقد أن الوفد على صواب فلو أن مكرم عبيد طلب العضوية من البداية لما رفض الوفد، ولكن أن يطلب مكرم عبيد مصاريف أقامه ثم يطلب بعد ذلك العضوية فمن الواجب على الوفد ان يرفض ذلك خصوصا أن ذلك مخالف للاحتة<sup>(٥)</sup> علاوة عل أن مكرم عبيد لم يكن معروفا لأغلب أعضاء الوفد وقد رأى الوفد في النهاية تأجيل سفر مكرم لامريكا وجاء ذلك في رسالة من الوفد الى عبد الرحمن فهمي في ٨ ديسمبر ١٩١٩<sup>(٦)</sup> واعتقد أن تأجيل سفر مكرم عبيد جاء نتيجة لسفر محمد

(١) محمد أنيس : نفس المرجع ص ٧٣ .

(٢) مذكرات عبد الرحمن فهمي ج٢ المرجع السابق ص ٢١٢-٢١٣ .

(٣) نفس المرجع ص ٢١٣ .

(٤) نفس المرجع ص ٢٢٣-٢٢٤ .

وفق قانون الوفد فإن أعضاء الوفد كانوا ينفقون على أنفسهم من جيبهم الخاصة أما التبرعات التي جمعت من الأمة فخصصت وفق قانون الوفد أيضا للصرف على أعمال الوفد ومرتببات مستشارية وسكرتاريته ، لمزيد من التفاصيل انظر محمد أنيس المرجع السابق ص ٥٥ .

(٥) مذكرات عبد الرحمن فهمي ج٢، المرجع السابق ص ٢٢٤-٢٢٥ .

(٦) مذكرات عبد الرحمن فهمي ج٢، المرجع السابق ص ٢٢٤-٢٢٥ .

محمود إلى امريكا في أكتوبر من نفس العام بمساعدة مستر فولك والدليل على ذلك أنه عندما طلب الوفد المصرى عودة محمد محمود من امريكا لمساعدة الوفد فى أعماله فى باريس طلب بشكل عاجل سفر مكرم عبيد لأمريكا فى رسالة من سعد زغلول لعبد الرحمن فهمى فى ٢١/٢/١٩٢٠<sup>(١)</sup> وأن كان سفر مكرم عبيد قد تأجل هذه المرة إلى الأبد وعلى أيه حال كان سفر محمد محمود لأمريكا<sup>(٢)</sup> بدلا من مكرم عبيد أفضل بكثير من الناحية العملية لأن محمد محمود كان يعرف مستر فولك جيدا أو على الأقل على علم بطريقته فى العمل.

وقام محمد محمود بدور فعال فى امريكا حيث نشر الكتاب الابيض عن المسألة المصرية (ونشرة باللغة الانجليزية) وقد تضمن هذا الكتاب جميع أعمال الوفد فى مصر وفى الخارج والمكاتبات التى وردت بينه وبين اعضاء مؤتمر السلام ابتداء من ١ نوفمبر ١٩١٨ إلى ١٤ يوليه ١٩١٩<sup>(٣)</sup> ثم ارسل بعد ذلك محمد محمود "خطابا لرئيس مجلس الشيوخ بمناسبة سفر لجنة ملنر أوضح فيه المظالم التى وقعت على مصر ثم استنطرد قائلا (يمكن أن تكون الضحايا التى قد منها مصر فى سبيل تحرير الشعوب مجلبة لعيوبها أبعد سنوات يبذل فيها كل مرتخص وغال لنصره الحلفاء يريد العالم أن يصدر قراره بعقاب مصر عقابا لم يندل بالمغلو بين على أمرهم، أن مصر تنتظر عطف الشعب الأمريكى وعمل مجلس الشيوخ،<sup>(٤)</sup> ونتيجة لجهود محمد محمود وفولك قدم مستر أون عضو مجلس الشيوخ التحفظ الآتى عند عرض معاهدة فرساي على مجلس الشيوخ لأول مرة فى شهر نوفمبر ١٩١٩ (المفهوم أن حماية بريطانيا على مصر، الحماية التى تعترف بها المانيا ليست وسيلة بواسطتها تنقل سيادة تركيا الأسمية على مصر إلى الشعب المصرى ولاتعد حرمانا للشعب المصرى من أى حق من حقوقه فى الحكم الذاتى وقد وافق على هذا التحفظ ٣٧ عضوا ورفضه ٤٦ عضوا<sup>(٥)</sup>)

ونتيجة لمشاورات واجتماعات كثيرة أجراها مستر فولك مع الخارجية الأمريكية

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ١٩ ط٢ هيئة الكتاب ١٩٨٨ ص ٧٩-٨٠.  
(٢) عن اختيار محمد محمود للسفر الأمريكية انظر عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرى-بيروت ١٩٧٥ ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٣) مذكرات عبد الرحمن فهمى ج ٢ ص ١٢٤-١٢٥.

(٤) مذكرات عبد الرحمن فهمى ج ١ نفس المرجع ص ١٥٢.

(٥) محمود أبو الفتوح : المرجع السابق، ص ١٠٤-١٠٥.

حصل على خطاب من وزير الخارجية الامريكى مستر (لانسيخ) إلى المستر أون بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩١٩ يقول فيه أن الولايات المتحدة لم تعترف برفقابه على الشئون المصرية الا على النحو الذى ورد فى الاعلان الذى ابلغته الحكومة البريطانية للولايات المتحدة فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وأن الولايات المتحدة توقعت ان بريطانيا العظمى ستنفذ التاكيدات التى أعطاها جورج الخامس لسلطان مصر السابق فى خطابه الذى نشرته جريدة التايمز فى ٢١ ديسمبر ١٩١٤ ويدل التصريح الذى ابلغته الحكومة البريطانية لوزراء الخارجية الامريكية فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ على أن الحماية كانت ضرورة حرب فقط إذا أن السبب الذى ذكر فى اعلاتها أن تركيا اعتدت على مصر فتحتم على بريطانيا حماية الشعب المصرى<sup>(١)</sup> وأهمية هذا الخطاب بالنسبة للمسألة المصرية أنه يحدد أن الحماية كانت مسألة حرب وبالتالي فبانتهاى الحرب تنتهى الحماية منطقيا. وقدم مستر أون تحفظا ثانيا عند عرض المعاهدة (فرساي) على مجلس الشيوخ مرة ثانية فى فبراير ١٩٢٠ هو (تفهم الولايات المتحدة أن الحماية المشار إليها فى القسم السادس من المعاهدة ضرورة قضت بها الحرب لحفظ كيان مصر واستقلالها أثناء الحرب، وأتفق ٥٣ عضوا على اعطاء أصواتهم للموافقة على هذا التحفظ<sup>(٢)</sup> ويلاحظ أن هذا التحفظ مبنى على خطاب مستر لانسيخ لاون فى ١٦ ديسمبر ١٩١٩ وناقشت لجنة الشئون الخارجية ذلك التحفظ يوم الاثنين ١٥ مارس ١٩٢٠ فألقى المستر أون خطبة فى تعزيده وألقى المستر لودج رئيس لجنة الشئون الخارجية- خطبة عظيمة يؤيد بها التحفظ وعارض مستر سترلنج عضو ولاية داكوتا الجنوبية هذا التحفظ بدعوى أنه أعلن وقد نشرت ذلك جريدة واشنطن بوست فى ١٤ مارس أن لجنة منر ستشير بالغاء الحماية ورأى مستر سترلنج أنه لا يصح فى هذه الحالة الموافقة على التحفظ<sup>(٣)</sup> وبالفعل رفضت لجنة الشئون الخارجية تحفظ مستر أون وقد وقع ذلك وقعا سينا على المصريين<sup>(٤)</sup> ثم رفض مجلس الشيوخ معاهدة فرساي فى مارس ١٩٢٠<sup>(٥)</sup> وقبل عرض

(١) نفس المصدر ص ١٠٧.

(٢) نفس المصدر ص ١٠٨.

(٣) نفس المصدر ص ١٠٩.

(٤) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩، المرجع السابق ص ٢١٢.

(٥) راشد البراوى : المرجع السابق ص ١١٣.

تحفظ أون على مجلس الشيوخ طلب الوفد من محمد محمود أن يعود من امريكا اذا كان فى استطاعه مستر فولك أن يسير بالأمور هناك وحده وجاء هذا الطلب بناء على ما ينتظر أن يلقى على الجماعة "الوفد" من عبء المناقشة الخطيرة اذا استدعى الامر مع لجنة ملتر العائدة قريبا من مصر ولقد لبي محمود باشا الدعوة ورجل من الولايات المتحدة حيث وصل إلى باريس فى مارس ١٩٢٠<sup>(١)</sup> وقد تبين الوفد المصرى بعد ذلك أن الدعاية فى امريكا لافائدة منها حيث لم تظهر مساعدة الولايات المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر أثناء مفاوضه الوفد للجنة ملتر وقد بين ذلك سعد زغلول فى خطاب لمستر فولك من ٣١ يناير ١٩٢١ جاء فيه (ولم نشعر مطلقا ونحن فى مفاوضاتنا مع لجنة ملتر بمساعدة الولايات المتحدة مباشرة أو غير مباشرة وكل عمل فى امريكا ليس له فائدة كبيرة فمجلس الشيوخ أهمل المعاهدة واذا كنا نحتاج مساعدتك وخبرتك (يقصد مستر فولك) فى المستقبل فتأمل ونعتقد أنكم لا تردون فيها، وهذا فسح للوكالة بلهجة أدبية<sup>(٢)</sup>) وبذلك انتهى عمل مستر فولك للدعاية للقضية المصرية بأمريكا.

ويلاحظ مما تقدم أن الوفد المصرى قد أسرف فى الاعتماد على الولايات المتحدة لنيل الاستقلال ولم يدرك الوفد كذلك أن موقف الشعب الأمريكى من شئون السياسة الخارجية الأمريكية فى هذه السنوات كان يتميز بالرغبة فى العودة إلى الأيام الخوالى حيث كانت الولايات المتحدة بمنأى عن سياسات أوروبا والمناطق المجاورة لها<sup>(٣)</sup> ولقد انتصرت تلك السياسة برفض معاهدة فرساي ورفض الانضمام لعصبة الأمم كما أن ولسن لم يكن يستطيع أن يقدم شيئا للقضية المصرية حيث أن ذلك سيجعله فى موقف التصادم مع السياسة البريطانية التى تعتمد عليها الولايات المتحدة فى تنمية مصالحها فى الشرق الأوسط<sup>(٤)</sup> ولم يفهم الوفد كذلك الدبلوماسية الأمريكية ونظرتها إلى مصر فى ذلك الوقت فالدبلوماسية الأمريكية كانت تهتم بتنمية مصالحها الاقتصادية والثقافية فى مصر عن طريق بريطانيا العظمى ولم تكن تهتم بالمسألة المصرية بل أنها كانت تعتبر مصر

<sup>(١)</sup> محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩، المرجع السابق ص ٢١٢.

<sup>(٢)</sup> الأهرام : إبريل سنة ١٩٢٦.

<sup>(٣)</sup> دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة و الشرق العربى، سلسلة عالم المعرفة ١٩٧٨ ص ٩١.

<sup>(٤)</sup> Reich, Bernard (ed), The powers in the Middle East New York 1987, P, 56

مكان خلف منعزل<sup>(١)</sup> ولم تتخل الولايات المتحدة عن هذا الاقتناع التقليدي وهو بأن المصالح الثقافية والاقتصادية في هذا الجزء من العالم لا يمكن أن تكون مصانعة دون تحرك هذا البلد (الولايات المتحدة) من الخطوط الجانبية إلى ميدان الصراع في المنطقة<sup>(٢)</sup> كما أن بريطانيا لم تكن تسمح بتدخل أى قوة أجنبية في المسألة المصرية وقد أدرك ولسن ذلك من البداية باعترافه تحت ضغط بريطانيا- بالحماية على مصر وبالتالي كان فشل المسألة المصرية في أمريكا ناتجاً للأسباب الآتية من وجهة نظري :

- ١ - وقوع ولسن ضحية لتأمر لويد جورج في مؤتمر فرساي
- ٢ - موقف الشعب الأمريكي من سياسة الولايات المتحدة في ذلك الوقت
- ٣ - اصطدام مبادئ ولسن مع السياسة البريطانية في مصر
- ٤ - عدم وجود جالية مصرية كبيرة في أمريكا يمكن أن تشكل لوبي (قوة ضغط) قسوى للتأثير على السياسة الأمريكية لصالح القضية المصرية
- ٥ - لم يكن لمصر تمثيل دبلوماسي في ذلك الوقت في الولايات المتحدة بحيث يمكن أن يؤثر بشكل ما على السياسة الأمريكية
- ٦ - اسراف الوفد المصري وسعد زغلول وثقته بمبادئ ولسن ومساعدة أمريكا لمصر لنيل استقلالها

---

<sup>(١)</sup> Aronson, Geoffery, From Sideshow to center stage, U.S policy towards Egypt 1946-1956) Lynne Rienner publisher 1986, p, 4.

<sup>(٢)</sup> Uriel, Dann(ed) The Great powers in the Middle East (1919-1939) Holmes & Meler 1988, P, 235

وكذلك الدكتور رؤف عباس حامد وآخرون : السياسة الأمريكية و العرب ببيروت ١٩٨٢ ص٢٣.



## ثانيا التمثيل الدبلوماسى بين مصر والولايات المتحدة

### أ - بداية التمثيل الدبلوماسى لمصر فى الولايات المتحدة :

فى مارس ١٩٢٢ ابلغت الحكومة البريطانية الدول التى كان لها ممثلون دبلوماسيون فى القاهرة بأن الحكومة المصرية قد أصبحت الآن حرة فى إعادة وزارة الخارجية ومن ثم فإن لها حق إقامة تمثيل دبلوماسى وقنصلى فى الخارج.

صحيح أنه كان لمصر وكلاء بالخارج فى عصر محمد على أو حتى فى عصر اسماعيل الا أن وجود وكيل للباشا هنا وهناك شىء وبناء هيئة دبلوماسية كاملة شىء مختلف وهى المهمة التى كان على المسئولين المصريين ان يقوموا بها وكان مطلوباً توافر الكوادر العاملة فى المفاوضات المصرية فى الخارج ويبدو جسامه هذه المهمة من طبيعة العاملين المطلوبين فى كل مفوضيه فقد كان مطلوباً على رأس كل مفوضيه مندوب فوق العادة ووزير مفوض من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة تبعاً لأهمية العاصمة المتواجد فيها وقام بالأعمال ومستشار بالإضافة الى سكرتير أول وثان وأخيراً ملحق للمفوضيه وعلى الجانب الأخر كان هناك ممثلون قنصليون وقد تألفوا من ثلاث درجات قنصل من الدرجة الأولى وقنصل من الدرجة الثانية وأمور قنصلية بالإضافة الى الموظفين الكتابيين<sup>(١)</sup> وكان مطلوباً من المسئولين المصريين شغل كل هذه الوظائف وكانت مهمة صعبة سواء لأن هؤلاء المسئولين يبدأون من فراغ فلم تكن لديهم كوادر مهينة من قبل لمواجهة مثل هذه الاحتياجات كما لم تتوافر عندهم لمدة عام على الأقل الميزانية المرصودة لبناء الجهاز الدبلوماسى" ولعل ذلك يفسر أمرين أولهما تأخر تعيين الممثلين المصريين فى الخارج حيث كانت أول مجموعة من الأوامر الملكية بالتعيين للدبلوماسيين المصريين فى الخارج قد صدرت يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٢٣ أى بعد ١٩ شهراً كاملة من عودة وزارة الخارجية المصرية الى الوجود والأمر الثانى أن التمثيل الدبلوماسى بدأ على نطاق ضيق حيث لم يتم فتح سوى أربع مقرضات فى عواصم

(١) دكتور يونان لبيب رزق : الخارجية المصرية ١٨١٢-١٩٣٧ هيئة الكتاب ١٩٨٩ ص ١٥٢-١٥٣.

الدول الكبرى وقتذاك فن لندن وباريس وروما واشنطن<sup>(١)</sup> وقد وقع اختيار الملك فؤاد على سيف الله يسرى ليكون أول وزير مفوض لمصر في واشنطن بالولايات المتحدة وبعث للرئيس كولدج Calvin Coolidge برسالة من ١٣ ديسمبر ١٩٢٣ يخبره بهذا التعيين قائلا (عزيزى وصديقى العظيم لمالى من شديد الرغبة فى توطيد وتنمية علاقات المحبة الى تربط لحسن الحظ مملكتينا قد اخترت صاحب السعادة سيف الله يسرى باشا الحائز على نيشان النيل من الطبقة الثانية ليكون مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا من قبلى لدى فخامتكم<sup>(٢)</sup> ، وسيف الله يسرى شغل منصب وكيل وزارة الخارجية عشية إعلان استقلال مصر واعادة وزارة الخارجية وفى تقرير تحتفظ به دار المندوب السامى عن سيف الله يسرى تتضمن معلومات هامة عنه وهى "ابن اسماعيل يسرى باشا الذى شغل أهم مناصب فى الحكومة المصرية، وتزوج من الأميرة شويكار الزوجة السابقة للملك فؤاد ثم طلقها ليتزوج من الأميرة زينب ابنة الأمير ابراهيم حلمى الشقيق الأكبر للملك فؤاد، تلقى تعليمه فى إنجلترا، كان من الصق الأمراء علاقة بدار المندوب السامى خلال الفترة التى أعقبت الحرب وقدم لدار المندوب السامى خدمات سياسية جليلة وليس هناك من سبب يدعوننا الى عدم الثقة به"<sup>(٣)</sup> واستمر سيف الله يسرى فى منصبه من سبتمبر ١٩٢٣ حتى فبراير ١٩٢٥ حيث صدرت الأوامر الملكية فى ١٢ فبراير ١٩٢٥ بتعيين أعضاء السلك الدبلوماسى حيث ترك سيف الله يسرى وظيفته فى واشنطن ليصبح مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا فى العاصمة الالمانية وشغل محله محمود سامى باشا<sup>(٤)</sup> وظل فى هذا المنصب من فبراير ١٩٢٥ حتى ١٩٢٩ وكان قبل تعيينه فى هذا المنصب وكيلا لوزارة المواصلات وقد درس الهندسة بكلية كوبر وهو بحكم تاريخه الوظيفى أبعد ما يكون عن الاشتغال فى العمل الدبلوماسى<sup>(٥)</sup> وبسبب سخط الملك عليه استبعد من منصبه وسبب هذا السخط فشله (محمود سامى)، فى وضع مكان له فى العاصمة الامريكية، وأنه كان يعتمد التغيب عن واشنطن فى أيام الأعياد الرسمية

(١) نفس المرجع السابق ص ١٥٢.

(٢) محافظ عهدين محافظة رقم ٩١ وزارة الخارجية (الولايات المتحدة) تمثيل سياسى وقصلى ١٩٢١/٥/١٩ - ١٩٤٧/٧/٧.

(٣) يونان لبيب رزق : المرجع السابق ص ٩٥.

(٤) محافظ عهدين : المرجع السابق نفس المحافظة.

(٥) يونان لبيب : الخارجية المصرية المرجع السابق ص ١٧٦

المصرية حتى يتجنب نفقات الاستقبال التي كان ينبغي ان يقيمها فى مثل تلك المناسبات<sup>(١)</sup> وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال هو ماهى العوامل التي تحكم تعيين الوزراء المفوضيين بشكل عام وواشنطن بشكل خاص؟ الواقع أن عاملا واحدا يحكم هذا التعيين هو إخلاص الوزير المفوض للملك وثقة الملك به، بحيث ما إذا سخط الملك عليه يستبعد هذا الوزير، وأوضح مثال لذلك هو تعيين سيف الله يسرى وزيرا مفوضا لمصر بواشنطن حيث ورد فى رسالة الملك فؤاد للرئيس كولدج بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٢٣ ما يفيد ذلك حيث ذكر الملك (وأن ما خبرته من إخلاصه فى خدمتى...) وكذلك من تعيين محمود سامى باشا الذى عين كتفصية لحسابات الملك مع الوفد فمحمود سامى كان يعمل وكيل لوزارة المواصلات فى ابريل ١٩٢٤ وعندما خلا منصب مدير السكك الحديدية باستقاله مديرها الانجليزى ورأت الحكومة المصرية تعيين سامى باشا فى هذا المنصب وقبل الرجل بشرط احتفاظه بمنصبه كوكيل لوزارة المواصلات الأمر الذى لم يوافق عليه الوزير الوفدى مصطفى النحاس وتفجر الخلاف الذى نتج عنه القرار بإحالة سامى باشا الى المعاش وأصبح الرجل بهذا أحد ضحايا الوفد ممن سعى القصر لمكافأتهم وبخلو منصب سيف الله يسرى بنقله الى ألمانيا تم تعيين محمود سامى وزيرا مفوضا بواشنطن وكان ذلك تعبير عن المدى الذى ذهب اليه القصر فى استخدام السلك الدبلوماسى لتفصية حساباته الثارية مع الوفد<sup>(٢)</sup> المهم أنه فى بداية التمثيل الدبلوماسى لمصر بالولايات المتحدة وبالتحديد سنة ١٩٢٦ قدم عبدالحميد سعيد أفندى استجوابا لمجلس النواب بألغاء جميع المفوضات التى نشأت بالخارج على أساس أن مصر لم تستفد مطلقا من المفوضيات مادامت خاضعة لنفوذ دولة أجنبية، وأن الوزراء المفوضين ليسوا أحرارا فى تصرفاتهم وغير مسموح لهم بالتدخل فى الشؤون السياسية الدولية مهما كانت ماسة بمصالحنا ثم استطرد قائلا (أفلا يرى دولة الوزير (الخارجية) بعد ذلك أن من مصلحة مصر أن تلغى كل هذه المفوضيات فتتوفر لدينا أموال طائلة وتبرهن على أننا جديرون ولسنا بصيبة نخدع بالمظاهر غير المنتجة<sup>(٣)</sup> ثم أضاف أناشيدكم ضمنا نركم هل نحن متمتعون بالاستقلال حقا، هل نحن أحرار فى بلادنا؟ هل لنا دستور يحمينا من

(١) نفس المصدر، ص ١٨٦

(٢) نفس المرجع ص ١٧٦

(٣) مضابط مجلس النواب الهيئة الثابية الثالثة، دور الأعتقاد الأول، جلسة ١٤ أغسطس ١٩٢٦ ص ٤٦٤

اعتداء السلطة التنفيذية أقول لحضراتكم والأسف يملأ الفؤاد ان جيش الاحتلال لا يزال موجودا كما أن الممثل البريطاني يتدخل في شئون الدولة كما كان الحال في عهد اللورد كرومر فالحياة النيابية مهددة والقوانين تداس بالأقدام فيحل المجلس ويعقد تبعا للأهواء إذن فنحن غير مستقلين حقا وليست هذه المفوضيات ولا أولئك المفوضين هم الذين يوصلونا الى الاستقلال<sup>(١)</sup> وانبرى الأعضاء للرد على عبد الحميد سعيد منهم محمود وهبة القاضي بك الذى فند ما قاله عبد الحميد سعيد وأكد أهمية المفوضيات بالنسبة لمصر، ودون الدخول من تفاصيل ذلك الاستجواء فإن وزير الخارجية المصرى فى ذلك الوقت فى رده على الاستجواب ذكر عدم استفادة البلاد من التمثيل بجانب من يهبط ميزانيتها من اموال تنفق عليه الا أنه قال بعظمة هذا التمثيل وما يعد على البلاد من ورائة من فوائد<sup>(٢)</sup> وبناء عليه قدر المجلس استبقاء بعض المفوضيات وإلغاء البعض الآخر "مثل مدريد" وذلك لاحتمال الاستفادة منها فى المستقبل لأهميتها بالنسبة لمصر مثل مفوضيه لندن وباريس وروما وبرلين وواشنطن<sup>(٣)</sup> ونستطيع أن نستنتج من كل ذلك أن مفوضيه واشنطن أصبحت على نفس درجة مفوضيه لندن وباريس حيث أنهالم تلغ مثلها من حيث الأهمية على الرغم من قدم العلاقات السياسية بين الدولتين ومصر وكذلك تأكيد أهمية الولايات المتحدة بالنسبة لمصر، واستمرت المفوضيه المصرية بواشنطن تقدم بدورها منذ نشأتها (عام ١٩٢٣) فى تقوية العلاقات المصرية الامريكية وخصوصا العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومساعدة بعض المصريين فى امريكا فى حل مشاكلهم المالية<sup>(٤)</sup> وكذلك حل مشاكل بعض الأمريكيين العاملين فى الحكومة المصرية مثل جوزيف بسايلا Joseph psaila الذى طلب استبدال مبلغا من معاشه الشهرى وساعدته المفوضيه المصرية بواشنطن بالاتصال بوزارة المالية المصرية بالحصول

(١) نفس المرجع ص ٦٥

(٢) مشرفة محمد الملبجي : عبد الخالق ثروت ودورة من السياسة المصرية ١٨٧٣، ١٩٢٨، هيئة الكتاب ١٩٨٩ ص ٩٦

(٣) مضابط مجل النواب : المرجع السابق ص ٦٩.

(٤) المزيد من التفاصيل عن مساعدة المفوضيه المصرية بواشنطن للمواطنين المصريين أنظر الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٠١ ملف رقم ٤٣/٤/٥ محفظة رقم ٤٦٦ ملف رقم ١/٧/٦١، محفظة رقم ٤٦٩ ملف رقم ٨/٣/٦٠، محفظة رقم ٤٧٠ ملف ٢/٧/٦٣ ومحفظة رقم ٤٣٣ ملف ٣/٢/٤٠، محفظة رقم ٥٠٤ ملف ٢/٧/١١٨ ومحفظة رقم ٤٢٣ ملف ٢/٢٣/٦٠ ومحفظة رقم ٤١٩ ملف ١/٤٣/٣٩ ومحفظة رقم ٤٢٤ ملف ٦/٣٦/٣٩.

على استبدال المعاش وبالإضافة الى التحرى عن المواطنين الأمريكيين السهاريين من  
أحكام فى مصر<sup>(١)</sup>

وبالإضافة الى المفوضية المصرية بواشنطن كان هناك القنصلية المصرية  
بنيويورك التى أنشئت ١٩٢٥ مع ثمانية عشر قنصلية أخرى لمصر فى الخارج ،  
والقنصلية المصرية بسان فرانسيسكو التى أنشئت فى العقد التالى<sup>(٢)</sup>

## ب - رفع التمثيل الدبلوماسى الأمريكى بمصر الى درجة مفوضية :

كان للولايات المتحدة تمثيلا دبلوماسيا فى مصر على درجة معتمد دبلوماسى وقنصل  
عام Diplomatic Agent and Consul General من الفترة ١٨٣٢-١٩٢١ ولكن تغير هذا  
الوضع بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى بلغته بريطانيا العظمى لممثلى الدول الأجنبية  
وأعلنت ان أى تدخل فى شئون مصر من جانب أية دولة أجنبية تعتبره بريطانيا تهديدا  
لأمنها<sup>(٣)</sup> وفى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير، الذى أعطى لمصر استقلالاً منقوصا اعترفت  
الولايات المتحدة بالحكومة الجديدة بشرط الحفاظ على حقوقها الموجودة فى مصر ورفع  
تمثيل الولايات المتحدة الى مفوضية<sup>(٤)</sup>، ونتيجة لتصريح ٢٨ فبراير عادت وزارة  
الخارجية بعد فترة الإلغاء ١٩١٤-١٩٢٢- فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ورفعت الولايات  
المتحدة نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير درجة تمثيلها الى درجة مفوضية وكان أول وزير مفوض  
للولايات المتحدة بمصر الدكتور مورتون هاوول Morton Howell<sup>(٥)</sup> والدكتور هاوول من  
دايتون Dayton وكان يعمل طبيبا قبل عمله بالسلك الدبلوماسى ودخل السلك الدبلوماسى من  
خلال علاقته الحميمة بالرئيس هاردينج Harding وخلال مدة إقامته بمصر حتى ١٩٢٧ كان  
يناوئى السياسة البريطانية فى مصر ويعطف على الحركة الوطنية المصرية فقد كان يرى

(١) نفس المصدر محفظة رقم ٤٤٥ ملف ٢٠/٣٠/٤٤

(٢) دكتور/ يونان لبيب رزق : المرجع السابق ص١٣٢.

(٣) Carr, E.H. International Relation Between the two worl wars 1919-1939, Macmillan press 1986, P. 239

(٤) Meyer, Gail: Egypt and the united states, the Formative years, U.S.A 1936, P, 36  
وكذلك رضا احمد شحاته : تطور واتجاهات السياسة الأمريكية نحو مصر منذ أنتهاء الحرب العالمية الثانية حتى  
أنتهاء حرب السويس دار البيان ١٩٩٤ ص ٢٤

(٥) Brinton: The American Effort in Egypt , Alexandria 1972, P.XI

سعد زغول مثل صمويل ادامز Smuel Adams بالنسبة للمستعمرين الأمريكيين الأوائل أثناء الحرب الثورية عندما حاربت امريكا الانجليز<sup>(١)</sup> وقد وصف سعد زغول عند عودته من منفاة فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ قاتلا (ورجع سعد زغول لمصر فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ وقد انقضى سنة وتسعة شهور من نفية الأخير وهى مدة طويلة لنفى رجل يزيد عمره عن السبعين عاما ولم يكن متهما بجريمة سوى أن تكون جريمة الدفاع عن حرية بلدة وشعبة من السيطرة والهيمنة الأجنبية ! وإذا كان زغول باشا وأتباعه الوطنيين البارعين متهمين بجريمة فى الحالات المذكورة إذن فإن المستعمرين الامريكويون الاوائل متهمين بأكثر من ذلك عندما منعوا دخول صناديق الشاى البريطانية الى ميناء بوسطن وأعلنوا فى النهاية الاستقلال وسفكت دماؤهم للدفاع عن ذلك الاستقلال وليس هناك امريكى واحد شجاع يعتقد أن ما ارتكبه أجداده خطأ للدفاع عن استقلالنا، ومصر لنفس تلك الأسباب العادلة مؤهلة لأن تكون حرة<sup>(٢)</sup> هذا بالإضافة الى العلاقة الوطيدة التى كانت تربط هاوول بالملك فؤاد ويتضح ذلك من خلال الرسائل العديدة المتبادلة بينهما<sup>(٣)</sup> والتى أظهرت مدى تقدير الملك لهاوول وربما يكون ذلك كجزء من صراع الملك مع دار المندوب السامى الذى أراد الملك أن يكون هاوول كوتوزان لذلك الصراع وأن يظهره كورقة يمكن أن يلعب بها لادارة هذه الصراع. كما حرص الدكتور هاوول على تهينة الحكومة المصرية فى المناسبات الخاصة بها مثل عيد جلوس الملك أو تهينة رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب فى المناسبات العامة<sup>(٤)</sup> وهى مواقف تظهر تعاطف الدكتور هاوول مع الحكومة المصرية. كما وجد هاوول فى الامتيازات الأجنبية فى مصر عينا ثقيلا للحكومة المصرية واعتبرها عائقا يعرقل التقدم المصرى ودعا مصر الى تعديلها أو الغائها كما الغتها تركيا والصين<sup>(٥)</sup>

كما كان هاوول يناوئ السياسة البريطانية فى مصر ويعتبر تلك السياسة أمبريالية واتضح ذلك من موقفه من حادثة اغتيال السراذر لى ستاك Lee Stak حاكم السودان وتأييده لسعد زغول واعتباره أن المطالب البريطانية ظالمة وظهر كذلك من موقفه فى اجتماع الهيئة الدبلوماسية فى القاهرة فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٦ الذى دعا اليه

(١) Howell. Morton, Egypt's past, present and future. U.S.A 1929, PP, 229-230.

(٢) Ibid, PP, 202-203.

(٣) محافظ عابدين محفظة رقم ٩٤ "خارجية" وهى تتضمن رسائل متبادلة بين الدكتور هاوول والملك فؤاد.

(٤) مضابط مجلس النواب، دور الاعتقاد الأول، الأحد ١٣ ابريل ١٩٢٤ ص ١٨٦.

(٥) Howell, Op. Cit, PP, 265-274.

المسيو جايلار الوزير المفوض الفرنسي فى القاهرة- للنظر فى احتجاج يقدم للحكومة المصرية على الاجراءات المعقدة التى تتبع ،لتوفير الراحة لرجال هذه الهيئة وتيسير اسباب القيام بعملهم فطالب هاول فى هذا الاجتماع بتقديم احتجاج ضد الوضع الخاص للمندوب السامى فى القاهرة<sup>(١)</sup> فقد كان هاول يكره المندوب السامى البريطانى (اللورد لويد)كرها شديدا وكان يصفه بأنه ديكتاتور وفضولى فى برقية أرسلها لحكومته ذكر أن لويد أعطى لنفسه مميزات الحاكم الحقيقى لمصر وهو ديكتاتور وفضولى يريد أن يعطى لكل شخص انطبعا بأنه الديكتاتور والحاكم الحقيقى لمصر وأن الحكومة المصرية لها سلطة اسمية وأكد فى أحد خطبة أن الحكومة البريطانية تشعر بالود تجاه الحكومات الدستورية فى عصره ومع ذلك فإنه يريد أن يقرر ما هو دستورى وما ليس دستوريا<sup>(٢)</sup> كما كان لهاول زيارات عديدة لبيت الأمة فى الوقت الذى كانت فيه العلاقات بين بيت الأمة وقصر الدوبارة أشد خصومة، وكانت لمواقفه لمتعاطفة مع الحركة الوطنية المصرية والمناوئة لبريطانيا فى مصر استفزاز المندوب السامى البريطانى فى مصر مما دعاه الى مطالبة الحكومة البريطانية بتقديم احتجاج للحكومة الامريكية بالاضافة الى تقليب الجالية الامريكية فى مصر عليه وكان نتيجة ذلك كما جاء فى تقرير بريطانى أن البروفسور بريستد (عالم آثار أمريكى) وعدد من الامريكيين ذوى الاتجاهات الودية نحو بريطانيا يعملون على أبعاد الدكتور هاول، ولا يخفى بريستد عدم ثقته فى الرجل فهو لم يبلغه مثلا بمنحه روكفلر لأتشاء متحف للآثار بمصر<sup>(٣)</sup>

وقد وصلت نشاطات الدكتور هاول الى درجة لاتطاق من جانب قصر الدوباره والذى عدد هذه النشاطات فى تقرير طويل بعث به الى لندن فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٦ وفى هذا التقرير وصفته بأنه يفسد السياسة البريطانية فى مصر واستنجد اللوردلويد فى أخو التقرير بحكومته أن تبذل ما فى وسعها لابعاد ممثل أمريكا فى القاهرة فى أقرب وقت أو كما قال بالحرف الواحد (أن أبعاد الدكتور هاول سوف يدعم مركزى هنا الى حد بعيد مما أرجو أن يحدث دون أبطاء وإنى أثق أنه على ضوء ما سبق وعلى ضوء تاريخ الرجل

(١) بونان لبيب رزق : المرجع السابق ص ١٣٣

(٢) محسن محمد الشيطان : تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والامريكية القاهرة، دار المعارف ١٩٨٢ ص ٢٣ .

(٣) بونان لبيب رزق : المرجع السابق ص ١٣٧

سباتى تفصيل مشروع المتحف فى الباب الثالث: العلاقات الثقافية

ان تتمكنوا من اتخاذ اجراء عاجل في هذا الموضوع<sup>(١)</sup> ومع ان الاتصالات البريطانية في العاصمة الامريكية لاستدعاء هاول قد استمرت ستة شهور كاملة الا انها نجحت في نهاية الامر في دفع حكومة واشنطن على استدعاء الدكتور مورتون هاول من العاصمة المصرية في يونيه ١٩٢٧ ويعلق اللورد لويد على ذلك قائلا (لقد تنفس كل شخص هنا بمن فيهم ابناء الجالية الأمريكية الصعداء بخروج الدكتور هاول ولم يحزن لذلك سوى المتطرفون المصريون<sup>(٢)</sup>)

ولقد كان لويد صادقا في هذا فقد اقام الوطنيون المصريون حفل توديع كبير في الكونتنتال يوم ٣ يونيه ١٩٢٧ للدكتور هاول شارك فيه مصطفى النحاس وأقيمت خطب من كل من واصف غالى والنحاس نفسه والدكتور حافظ عفيفي ومكرم عبيد وامتلات بعبارات التقدير والثناء للوزير الامريكى الراحل وقد ختم هاول الحفل بكلمة طويلة أنهاها بمقولة لشكسبير جاء فيها (ان من يدافع عن قضية عادلة فسلحه ثلاثة أضعاف سلاح خصمه)<sup>(٣)</sup>

ثم عينت الحكومة الأمريكية جونثرموت فرانكلين Gunther Mott Franklin ليخلف الدكتور ويليام هاول سنة ١٩٢٨ واستمر في منصبه حتى ١٩٣٠ ولم يسع جونثر للتودد للحركة الوطنية المصرية بل سعى بالدرجة الأولى للمحافظة على المصالح الأمريكية في مصر خصوصا الثقافية والاقتصادية، كما تمت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة في عهدة حيث وقعت مصر مع الولايات المتحدة ميثاق كيلوج- بريان Kelleg- Briand ومعاهدتى التوفيق والتحكيم.

ثم خلف مستر جونثر مستر ويليام جاردين William Jardine في حزيف ١٩٣٠ وقد كان وزيرا للزراعة في إدارة كوليدج Coolidge وكان عمره ستون عاما عند تعيينه وزيرا مفوضا، وأظهر أتجاه وديا ومعقولا تجاه بريطانيا<sup>(٤)</sup> واستمر ويليام جاردين في وظيفته من ١٩٣٠ حتى ١٩٣٣ ثم استقال من منصبه وخلفه برت فيش Bert Fish في

<sup>(١)</sup> نفس المرجع ص ١٣٨.

<sup>(٢)</sup> نفس المرجع ص ١٣٩.

<sup>(٣)</sup> نفس المرجع ص ١٣٩.

<sup>(٤)</sup> F.O 407/217. No. 9. Sir. p. Loraine to sirJohn Simon, Jan 7,1933 Enc in No. 9 Annual Report on Heads of Mission at Cairo 1932.



عام ١٩٣٣ وهو محامى من فلوريدا وقد وصفته دار المندوب السامى البريطانى انه رجل مبشر بالنجاح وذو شخصية ودية وسلوك طيب وقد كانت العلاقات بينه وبين دار المندوب السامى ودية للغاية<sup>(١)</sup>

وقد كان فيش من الأصدقاء الخصوصيين للرئيس روزفلت Roosevelt ومن أشد أنصاره إخلاصا وأعجابا به وقد قدر الرئيس هذا الاخلاص فاختره لهذا المنصب السامى<sup>(٢)</sup> واستمر فيش فى وظيفته من ١٩٣٣ حتى سنة ١٩٤٤ وهى أطول مدة قضتها وزير أمريكى فى مصر منذ بداية التمثيل القتصلى لها عام ١٨٣٢، حتى عام ١٩٧٠.

ويبقى سؤال أخير قيل اغلاق ملف التمثيل الدبلوماسى وهو ماهى العوامل التى تتحكم فى تعيين الوزراء المفوضيين الامريكيين فى مصر، الواقع ان تلك العوامل تتعلق بتقلبات السياسة الأمريكية الداخلية فعند نجاح حزب فى الولايات المتحدة بالانتخابات يقوم بتغيير الوزير المفوض بمصر الى وزير يكون من حزبه ويثق فيه ويقدم كارول سبريج Carroll sprigg المعتمد الامريكى لمصر نموذجا لذلك فقد تولى منصبه خلفا للمستتر هاميسون جارى Hampson Gary ليس لسبب سوى أنه من الحزب الديمقراطى حزب الرئيس ولسون وكان مفروضا مع سقوط الرئيس الامريكى أن يعتزل منصبه ويعود لبلاده لولا الصداقة الحميمة التى كانت تربطه بالسنااتور هاردينج الرئيس الجديد والتى أبقت عليه فى منصبه<sup>(٣)</sup> كما تقدم استقاله ويليام جاردين دليلا آخر ففى حديث جاردين لجريدة الاهرام عن سبب استقالته ذكر (ينحصر السبب فى استقالتي من أنسى من حزب غير حزب الحكومة الحالية لأننى من الحزب الديمقراطى والحكومة الحالية من الحزب الجمهورى ولقد بقيت فى منصبى بعد توليها الحكم ستة شهور رغم هذا الخلاف الحزبى<sup>(٤)</sup> كما كان تعيين الرئيس روزفلت لصديقه برت فيش دليلا ثالثا<sup>(٥)</sup> وهى نفس العوامل التى تحكم تعيين الوزراء المفوضيين المصريين بأمريكا.

<sup>(١)</sup> F.O 407/217 No 61, Sir P. Loraine to sirjohn simon, Dec 14, 1933, Enc in 61 Annual Report on Heads of Missions at Cairo for 1933.

<sup>(٢)</sup> الأهرام العدد ١٧٥٨٣ بتاريخ ١١/٨/١٩٣٣.

<sup>(٣)</sup> يونان لبيب رزق المرجع السابق ص ١٢٧.

<sup>(٤)</sup> الأهرام العدد ١٧٤٨٩ الأربعاء ١٦ أغسطس ١٩٣٣

<sup>(٥)</sup> الأهرام العدد ١٧٥٨٣، ١١/٨، ١٩٣٣/١١/٨

## ثالثا المعاهدات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة

### ١- ميثاق نبرد الحرب كيلوج - بريان (Kellogg Briand treaty) :

يرجع الفضل فى نشأة ميثاق كيلوج - بريان الى عدد من الأمريكيين الذين كونوا اللجنة الامريكىة لتجريم الحرب American Committe for out lawary of war التى أنشأها المحامى الشكاجى سالمون أو لفسون Salmon Olevinson والذى اعتقد بان الدول بأعلاتها تحريم الحرب فسوف لاتلجأ اليها وكاتت تلك الفكرة طريفة فى تلك الأيام وقد آمن بها عدد كبير من الناس فى عام ١٩٢٠ من بينهم السناتور بورة Borah والفيلسوف جون ديوى John Dewey ومحرر كريستيان سنشرى Christaian Century تشاللز كلايتون موريسون Charles clayton Morison وكانت لجنة تجريم الحرب لجنة نشطة وخاصة منشؤها الفنون (الذى كان كان يزور القنصليات الأوربية كل عام ويؤثر أسماع رجال الدولة فى القارة والشخصيات الهامة الأخرى<sup>(١)</sup>) بالاضافة الى جماعة منحة كارينجى للسلام الدولى Carnegie Endowment for international peace وبشكل خاص رئيسها نيكولاس مورى بتلر Nicholas Murray Butler وأيضا رئيس جامعة كولمبيا ورئيس قسم الاقتصاد والتاريخ بنفس الجامعة الدكتور جيمس ت. ثوتول James T. Shotwell وكان بتلر يطوف كل صيف مقدما المنح حيث كان يقدم أكثر من نصف مليون دولار سنويا للمشروعات ذات القيمة الهامة للسلام<sup>(٢)</sup> كل هذه الجماعات أمدت بريان وزير خارجية فرنسا بالفكرة الأساسية للميثاق الذى أرسله لوزير الخارجية الامريكى مستر كيلوج فى ٢٠ يونيه ١٩٢٧ كمسودة لاتفاقية ثنائية لمنع

<sup>(١)</sup> Robert H. and others: Secretaries of state and their Diplo macy, New York 1964, PP 107-108.

<sup>(٢)</sup> Kimball. F.Warrenc (ed): American Diplomacy in the twentieth century, second printing, U.S.A, August 1981 PP, 5-6

وذلك Bartlett. Ruhl: The records of American Diplomacy, Documents and Reading in the history of American Foreign Relation, New York 1947, PP, 220- 225.

الحرب بين الولايات المتحدة وفرنسا<sup>(١)</sup> ولقد تضمنت مسودة بريان مادتين أساسيتين والمادة الثالثة للتصديق على المعاهدة ، وتنص المادة الأولى على أن الدول المتعاقدة يدينون اللجوء للحرب وأعلاتها كأداة لسياستهم الوطنية نحو الدول الأخرى، والمادة الثانية تنص على أن تسوية الخلافات التي قد تنشأ بين الولايات وفرنسا سوف لا تحل الا بالطرق السلمية، ولم يرد مستر كيلوج على مستر بريان<sup>(٢)</sup> الا في ديسمبر ١٩٢٧ وعندما رد، رد بطريقة تختلف عما كان يتوقع حيث طالب بأنضمام كل الدول الكبرى فى العالم لميثاق منع الحرب كأداة لسياستهم الوطنية<sup>(٣)</sup>

وقد مت فرنسا أثناء مفاوضات المعاهدة تحفظات بشأن الاقتراح الأمريكى القاضى بالانضمام العام للمعاهدة وأن المعاهدة لن تصبح سارية المفعول حتى يحدث الانضمام العام لها من جانب الدول الأخرى<sup>(٤)</sup> ووافقت فرنسا على الاقتراح الأمريكى، وفوتحت الدول الأخرى بالتوقيع على الميثاق وفى المفاوضات بين امريكا وبريطانيا قدمت بريطانيا تحفظا يتعلق بحرية العمل فيما يختص ببعض المناطق التى لها فيها مصالح خاصة- وكانت تعنى مصر، ووافقت الحكومة الأمريكية على هذا التحفظ<sup>(٥)</sup> وقام النحاس باشا بتقديم احتجاج لرئيس الجمهورية الأمريكية فى شهر يولييه ١٩٢٨ إزاء التحفظ البريطانى<sup>(٦)</sup> كما قدم ايضا ويفا واصف والاساذ محمود بسيونى بك رئيس مجلس الشيوخ بالانابة احتجاجا الى ممثلى الدول الموكول اليهم التوقيع على ميثاق كيلوج بريان فى باريس، وصيغة الاحتجاجات متطابقة حيث جاء فيهما، (ومن الآن الى أن يأتى هذا اليوم يرى الممثلون الحقيقيون بمصر من واجبه أن يلفتوا نظركم الى نقطة حيوية تهم بلادهم وهى أن الميثاق ضد الحرب (يقصد منع الحرب) يجب أن يقلل

<sup>(١)</sup> لمزيد من التفاصيل عن الهام شوتول وأولفونسون على بريان وأثر ذلك فى تقديم بريان اقتراح معاهدة نيزد الحرب بين فرنسا وأمريكا انظر

Kimball: Ibid , pp, 5-7

<sup>(٢)</sup> Ibid, P, 111

<sup>(٣)</sup> هدف بريان من الميثاق حصول فرنسا على الحياد الأمريكى بين فرنسا ودولة أخرى. مثل ألمانيا- حيث أنه سيكون من المستحيل عند حدوث حرب فى المستقبل بأن تهدد أمريكا فرنسا بالحرب بشكل تام طبقا لهذا الميثاق.

<sup>(٤)</sup> وكذلك Document on international Affairs 1929 PP, 2-5

Brockway, Thomas: Basic Documents in united states Foreign policy, Dvan Nostr and company, inc. 1989, PP 102-10.

<sup>(٥)</sup> احمد زكريا الشلق : حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣، دار المعارف ١٩٨٢ ص ٣٧٤ وعن تفسير التحفظ البريطانى انظر شفيق غربال- تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٥٢ ص ٢٠٠-٢٠١.

<sup>(٦)</sup> الاهرام العدد ١٥٧٢٣، الاربعا، ٢٢ اغسطس، ١٩٢٨.

من مخاطر الحرب وأن يقضى على عوامل الاضطراب جهد الطاقة، فإذا اعتبرت مصر من المناطق التي تنوى انجلترا الاحتفاظ لنفسها بحرية العمل فيها كاملة كما ورد فى الفقرة العاشرة من المستند البريطانى المرسل الى السفير الأمريكى فى لندن فإن هذه الدول تخول نفسها فيما يختص بحقوقنا بما ليست لها ولا يسعنا حينئذ الا أن نحتج على هذا المساس بحقوق أمة مستقلة منذ زمان طويل<sup>(1)</sup> وعلى الرغم من الاحتجاجات المصرية وقع الميثاق بالتحفظ البريطانى وذلك فى باريس فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٨ ووقعت عليه خمسة عشر دولة<sup>(2)</sup> وقد نص الميثاق على مادتين، المادة الأولى تنص على أن الدول المتعاقدة تدين للجوء للحرب لحل الخلافات الدولية وأعلان الحرب كأداة للسياسة الوطنية فى علاقاتهم، والمادة الثانية تنص على أن كل الخلافات والمنازعات سوف لاتحل الا بالطرق السلمية<sup>(3)</sup> ووافق مجلس الشيوخ الأمريكى على المعاهدة فى ١٥ يونيه ١٩٢٩ بموافقة ٨٥ صوتا ضد صوتا واحدا<sup>(4)</sup> ولاهتمام الحكومة الأمريكية بتعميم الميثاق فاتحت الحكومة المصرية للانضمام اليه وذلك عن طريق ممثلها فى القاهرة الذى قدم فى ٨ أغسطس ١٩٢٨ لحافظ عفيفى بك وزير الخارجية المصرية (فى وزارة محمد محمود باشا) كتاب يوضح حقيقة أمر هذا الميثاق وكيف تطورت مسألته وقد قدم مع هذا الكتاب صورتين من الميثاق أحدهما باللغة الانجليزية والأخرى بالفرنسية<sup>(5)</sup> واجتمع مجلس الوزراء المصرى فى ٢٩ أغسطس ١٩٢٨ لعرض الميثاق على الوزراء الذين تبادلوا الأراء بشأنه ثم عرضت النسخة على سعادة عبد الحميد بدوى باشا المستشار الملكى للمقابلة بين النصين الأفرنجى والعربى ثم اجتمع مجلس الوزراء مرة أخرى لاتخاذ قرار بهذا الشأن وفى هذا الاجتماع لم يتخذ الوزراء رأيا بالنسبة للميثاق واعتقد أن الحكومة المصرية كانت مترددة لقبول هذا الميثاق لسببان :

أولا : لأن الوفد كان يعارض هذا الميثاق وذلك بسبب التحفظ البريطانى كما أتضح ذلك من خلال احتجاجات النحاس باشا وويصا واصف - فخش حزب الاحرار الدستوريين وهو الحزب الحاكم . ذلك الوقت بالا يحظى الميثاق بقبول جماهيرى

(1) الأهرام العدد ١٥٧٢٤، الخميس ٢٣ اغسطس ١٩٢٨.

(2) Document on international Affairs 1929, P.14.

(3) Robert. H. . op.cit, PP. 121-123.

(4) Survey of international Affairs 1929, PP. 40-44.

(5) الأهرام، العدد ١٥٧٣٠، الخميس ٣٠ اغسطس ١٩٢٨.

ويتسبب ذلك فى انتقادات لحكومة محمد محمود باشا. ثانيا: التحفظ البريطانى الذى يمكن أن يجعل الميثاق بالنسبة لمصر حبرا على ورق وظهر تردد الحكومة من خلال مقال نشرته صحيفة الأهرام فى ٣١ أغسطس ١٩٢٨ يطالب الحكومة المصرية بالانضمام للميثاق حيث ذكر المقال (أفلا يرى وزير خارجيتنا الجليل أن خير السياسات هو توقيع هذا الميثاق وأن يقرن التوقيع بكتاب الى ممثل الحكومة الامريكىة بأن مصر توقع هذا الميثاق بوصفها دولة مستقلة سيدة نفسها لارتبط بأى تصريح أو بلاغ من أية دولة أخرى يقصد التحفظ البريطانى ليست فريقا مشتركا، الا يرى معالية ذلك صونا لحقوق مصر وبيانا لرأى مصر فى نفسها وفى مركزها وحالتها ولتكون الأمم التى وقعت على ذلك الميثاق على بينه من الأمر ومن رأى مصر، أما الاخذ برأى بعضهم اننا نرفض توقيع الميثاق حتى نتحاش الاحتكاك بالانجليز فلا نظنه القول الذى يصح الاخذ به فأن هذا الرفض تفاديا للاحتكاك هو الاحتكاك بعينه وهو فوق ذلك رفض الوقوف فى صفوف الدول المستقلة وقد دعيت اليه من دول كثيرة فمن حق مصر أن تزج بنفسها فى ذلك الصف فكيف اذا كانت قد دعيت الى ذلك من ١٥ دولة كبيرة منها انجلترا<sup>(١)</sup> على اية حال فقد اجتمع مجلس الوزراء فى ٣ سبتمبر ١٩٢٨ لاعادة النظر فى المذكرة التى اعدتها وزارة الخارجية المصرية الى المفوضية الامريكىة ردا على المذكرة الامريكىة وتقرر فى هذا الاجتماع قبول الميثاق<sup>(٢)</sup> مع عدم التقييد بالتحفظات البريطانىة فيما يختص بمصر وأرسل الرد الى المفوضية الامريكىة وأرسله المستر وينشوب Winship القائم بالأعمال الامريكى الى حكومته وقد كان التحفظ المصرى الذى أرفق بموافقة الحكومة المصرية للانضمام للميثاق ينص على أن (تعلن الحكومة المصرية انضمامها الى ميثاق السلام بالصيغة التى وقع بها فى باريس دون ان يفيد هذا الانضمام تسليما بأى تحفظ ابدى بشأن ذلك الميثاق)<sup>(٣)</sup> (تقصد التحفظ البريطانى) وبالتالي انضمت مصر الى معاهدة نبذ الحرب أو كما تسمى ميثاق كيلوج بريان فى فبراير ١٩٢٩ ولقد وصل وزير الخارجية الامريكى كيلوج الى قمة عملة الدبلوماسية عندما وقع هذا الميثاق والذى

(١) الأهرام ، الجمعة ٣١ اغسطس ١٩٢٨.

(٢) نفس المصدر.

(٣) الرفعى، فى اعقاب الثورة المصرية ج٢ ط٣ دار المعارف ١٩٨٨ ص ٨٤ ويوجد النص الكامل للميثاق فى الوقائع المصرية العدد ٩٩ الخميس ٧ نوفمبر ١٩٢٩، انظر الملحق رقم ١٠ وعن التحفظ البريطانى انظر البلاغ الاسبوعى الجمعة ٢٧ يوليو ١٩٢٨.

تسلم من أجله جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٣٠<sup>(١)</sup> ولكن أثبت التاريخ أن الميثاق لم يكن الا رسالة ميته للسلام الدولي، فغياب أية عقوبات بالنسبة للدول المعتدية فى نصوص الميثاق جعل الميثاق لا أهمية له أو كما عبر أحد المؤرخين الأمريكين بأنه عبارة عن قبلة دولية" كما كان اندلاع الحرب فى منشوريا ١٩٢٩ بين روسيا واليابان، وهما من الدول المنضمة للميثاق وكذلك اندلاع الحرب بين اليابان والصين ١٩٣١- ١٩٣٣ وهما من الدول المنضمة للميثاق سببا فى عدم الثقة بالميثاق<sup>(٢)</sup> وبأختصار فإن الميثاق لم يقدم شيئا بالنسبة للسياسة الدولية كما أنه لم يقد مصر فى شىء الا فى التحفظ البريطانى والرد المصرى عليه فى شكل تحفظ مصرى ولكن الميثاق وضع مصر فى مصاف الدول الكبرى وزادت الى حد كبير العلاقات الودية بين مصر والولايات المتحدة وأكد أن سياسة العزلة التى طالما نادى بها الولايات المتحدة من خلال حفاظها على مبدأ مونرو ما هى الا وهم كبير صدقة الساسة الأمريكيون أنفسهم.

## ٢ - معاهدتا التوفيق والتحكيم :

فى أغسطس ١٩٢٨ سلمت وزارة الخارجية الامريكية مذكرة باليد للقائم بأعمال المفوضية المصرية بواشنطن مقترحة التفاوض على ابرام معاهدتا توفيق وتحكيم بين مصر والولايات المتحدة وأرقت مذكرة الخارجية الأمريكية للمفوضية المصرية بواشنطن مسودة المعاهدات المماثلة التى اجرتها الولايات المتحدة مع الدول الأخرى لابرام تلك الاتفاقات<sup>(٣)</sup> وقد اقترحت الولايات المتحدة معاهدات التحكيم على ٢٩ دولة وأبرمتها مع ثمانية دول واقترحت معاهدات التوفيق على ١٩ دولة وأبرمتها مع خمس دول<sup>(٤)</sup> والواقع ان معاهدات التوفيق والتحكيم هى سياسة أتبعها الولايات فى سياستها

(١) Robert. H., op.cit, p. 112.

(٢) Ibid, P. 124

و كذلك Kimball.F. Warren, op cit, P.6

وهذا المرجع يقدم وصفا بارعا فى انتقاده للميثاق.

و كذلك احمد و فيق، فروع الاول ج١، القاهرة ١٩٣٨ ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٣) Department of state "Foreign Relations of the United States 1929, Vol. II Tel 27, From the Acting Secretary of state to the Minister in Egypt "Gunther", Washington, Aug 17, 1928, P. 931

(٤) Ibid, P.931.

الخارجية فى تلك الفترة ولكن عندما عرضت المعاهدة على مصر ثارت شكوك بريطانيا نحوها وزادت تلك الشكوك عندما لم تخبر الولايات المتحدة، بريطانيا بشأن ارسال مسودة المعاهدة لمصر<sup>(١)</sup> وتحركت الدبلوماسية البريطانية للتأثير على امريكا بأدخال مادة أو تحفظ للمعاهدة يستثنى من أحكام المعاهدة جميع المسائل الى تهم مصالح طرف ثالث" وفى هذا صيانة كاملة للمصالح البريطانية فى مصر وبالفعل تمكنت الدبلوماسية الامريكية من احراز ذلك التحفظ<sup>(٢)</sup> قبل دخول مصر المفاوضات مع الولايات المتحدة، حيث هددت الولايات المتحدة بريطانيا بالانسحاب ورفض ميثاق كيلوج- بريان الذى كان يعد لتوقيع الدول عليه فى نفس الشهر (اغسطس) اذا لم تجب مطالبها<sup>(٣)</sup> على أية حال لم تتفاوض الحكومة المصرية بشأن المعاهدتين الا بعد ٢١ أكتوبر ١٩٢٨ وخلال الفترة من ١٦ اغسطس حتى ٢٠ أكتوبر ١٩٢٨ قام الوفدون بمهاجمة المعاهدة وذلك بسبب التحفظ الذى اشارت به بريطانيا على امريكا، وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٢٨ أبلغ الوزير الامريكى بمصر وزير خارجيته أن نائب وزير الخارجية المصرى أخبره ان المعاهدتين مازالتا تحت الدراسة وأنه (نائب وزير الخارجية المصرى) ليس لديه شك أنه سيكون من الممكن خلال فترة قصيرة ابرامهما من خلال وزير مصر المفوض بواشنطنون، كما أنه يرى أن أحكام المحاكم المختلطة يجب الا تدخل فى مواد تلك المعاهدتين بأية طريقة، وكذلك المسائل المتعلقة بطرف ثالث، حيث تشعر الحكومة بأن ذلك يمثل معوقات لقراراتها<sup>(٤)</sup> ويبدو أن الدبلوماسية البريطانية استطاعت ان تؤثر على حكومة محمد محمود باشا وذلك بجعلها تتبنى تحفظها وهو الخاص بالمسائل التى تهم طرف ثالث ووافقت امريكا على التحفظ المصرى الخاص بالمحاكم المختلطة والمسائل المتعلقة بطرف ثالث وأخير مستر جونثر Gunther القائم بالأعمال الامريكى بمصر وزير خارجيته فى رسالة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٢٨ أن هيئة تشريعات الحكومة المصرية أكملت فحصها للمعاهدتين وأن وزير الخارجية المصرى أخبره بأنه سوف يخبر الوزير المصرى المفوض بواشنطنون ان يتخذ الخطوات اللازمة مع وزير الخارجية الامريكى

(١) الاهرام العدد ١٥٧٢٥، الجمعة ٢٤ اغسطس ١٩٢٨.

(٢) الاهرام ١٥٧٥٢٢، الثلاثاء ٢١ اغسطس ١٩٢٨.

(٣) الاهرام ١٥٧٥٢٢، الثلاثاء ٢١ اغسطس ١٩٢٨.

(٤) Department of State "Foreign Relations 1929, Vol. II, op.cit, The Minister in Egypt (Gunther to the Secretary of state, Alex, Oct. 20, 1928, P.931

لابرام تلك المعاهدة<sup>(١)</sup> وفي ٢٨ مايو ١٩٢٩ وافق مجلس الوزراء المصري على عقد المعاهدتين وتفويض وزير مصر المفوض بالتوقيع عليها باسم الحكومة المصرية وتم ذلك في ٢٧ أغسطس ١٩٢٩ بالنسبة لمعاهدة التوفيق فقد تضمنت أربعة مواد :

المادة الأولى : تنص على أن اية منازعات تنشأ بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة مهما كان نوعها، إذا ما أخفقت الطرق الدبلوماسية في تسويتها، ولم يلجأ الطرفان المتعاقدان الى حكم محكمة مختصة تعرض للتحقيق وعمل تقرير يعرض على قومسيون دولي دائم ويقبل الطرفان أن لايعلنا الحرب أو بدأ الاعمال العدوانية أثناء هذا التحقيق، وقبل تقديم التقرير وتنص

المادة الثانية : على تكوين القومسيون الدولي، وقد نصت المادة أن يؤلف من خمسة أعضاء يعينون كالاتى عضو يختار من كل بلد بواسطة حكومته وعضو يختار من بلد آخر بمعرفة كل من الحكومتين على ألا يكون من رعايا الدولتين ونفقات القومسيون تدفعها الحكومتان بنسب متساوية وتملا الخسوات بنفس طريقة التعيين الأصلية

والمادة الثالثة : تنص على أنه إذا أخفق الطرفان فى تسوية نزاع بالطرق الدبلوماسية ولم يلجأ الى حكم محكمة مختصة فيحلاله فى الحال على القومسيون الدولى للتحقيق وتقديم تقرير فى خلال سنة من التاريخ الذى يعلن فيه ابتداء التحقيق الا إذا اتفق الطرفان على تقصير المدة أو مدها ويحتفظ كل من الطرفين بحق حرية التصرف فى موضوع النزاع بعد تقديم تقرير القومسيون

والمادة الرابعة : تتعلق بطريقة التصديق على المعاهدة<sup>(٢)</sup> وكان للحكومة المصرية ملاحظات ذكية على المعاهدة تتخلص فى الآتى أولا:- يستحسن تعيين مدة العضوية فى قومسيون التوفيق الدائم.

(١) Ibid, Desp, No. 103, The Minister in Egypt "Gunter" to the secretary of state, Cairo, Dec 27, 1927, P. 932

(٢) المملكة المصرية، وزارة الخارجية، نص معاهدتا التوفيق والتحكيم، المطبعة الاميرية رقم ١٩٢٩ ص٤-٥. انظر الملحق رقم ٢٠



ثانيا : من المستحسن أن يكون لكلا من الطرفين الحق على افراد فى دعوة القومسيون للاتقاد.

ثالثا : يستحسن تحديد الطريقة التى يعين بها العضو الخامس وذلك فى حالة عدم اتفاق الطرفان على تعيينه

رابعا : فيما يختص بعدم تقييد الطرفان بتقرير القومسيون يستحسن أن يضاف الى ذلك نص يوجب عليه بذل الجهد فى فض النزاع طبقا لراى القومسيون<sup>(١)</sup> .

وأبلغت هذه الملاحظات لوزير مصر المفوض بواشنطن للتفاوض بشأتها مع الخارجية الامريكية فردت الادارة الامريكية على الملاحظة الاولى أن نص المادة الثانية ليس به ما يمنع ابة حكومة من الحكومتين من تغير ما تنتخبه من أعضاء القومسيون فى أى وقت تشاء فلا موجب إذن لوجود هذا النص، لأن تحديد مدة العضوية لأعضاء القومسيون تعطيل وعرقلة للأعمال، وبالنسبة للملاحظة الثانية:- ترى الحكومة الامريكية أنه لا ضرورة للنص على تحديد طريقة تعيين العضو الخامس عند عدم الاتفاق على تعيينه وذلك لأن العادة المتبعة فى تعيين هذا العضو هى أن ينتخبه أحد الطرفين ويعرضه على الطرف الآخر فإذا لم يقبله عاد الطرف الذى انتخبه الى انتخاب غيره وهكذا ينتهى الأمر باتفاق الطرفين عليه وبالنسبة للملاحظة الثالثة:- ترى الحكومة الامريكية أن روح المعاهدة توجب اتفاق الطرفين على عقد القومسيون عند قيام النزاع على أمر من الأمور التى تقضى المعاهدة بأحالتها ليه لأن امتناع أحد الطرفين عن طلب الآخر خرقا للمعاهدة وبذلك لا يكون هناك ضرورة للنص على اعطاء حق لأحد الطرفين بعقد القومسيون بغير اتفاق مع الطرف الآخر وعن الملاحظة الرابعة ردت الحكومة الامريكية بأن هذا امره محتّم على المتعاقدين بغير أن يكون فى حاجة للنص عليه فى المعاهدة<sup>(٢)</sup>

واكتفت الحكومة المصرية بما ردت به الحكومة الامريكية على هذه الملاحظات، وفوض مجلس الوزراء المصرى وزير مصر المفوض بواشنطن للتوقيع عليها وتم ذلك فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٩ ووافق عليها مجلس الشيوخ الامريكى فى ٢٠ يناير ١٩٣٠

(١) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، دور الانعقاد الاول ١٩٣٠، الاثنين ٢٦ مايو ١٩٣٠ ص ١٠٤٤.

(٢) نفس المرجع ص ١٠٤٤

وأحيلت المعاهدة الى مجلس النواب المصرى الذى وافق عليها فى جلسيته المنعقدتين  
فى ٢٦، ٢٧ مايو ١٩٣٠<sup>(١)</sup>

أما معاهدة التحكيم فهي متممة لمعاهدة التوفيق بحيث أنه إذ لم يتم تسوية  
نزاع عرض على قومسيون توفيق يحال النزاع للتحكيم وقد نصت المعاهدة على ثلاث مواد  
المادة الأولى : تنص على أن جميع الخلافات المتعلقة بالمسائل الدولية التى تعنى  
الطرفين المتعاقدين بمقتضى مطالبته بحق لأحدهما قبل الآخر استنادا إلى معاهدة  
أو غير ذلك التى يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية ولم تسو بناء على نتيجته  
الالتجاء الى قومسيون توفيق مختص، وتكون بطبيعتها قابلة لحل قضائى باعتبار  
إمكان صدور قرار فى شأنها قائم على تطبيق مبادئ القانون أو العدالة تحال الى  
محكمة التحكيم الدائمة المنشأة فى لاهاي بمقتضى معاهدة ١٨ أكتوبر ١٩٠٧ أو  
الى محكمة أخرى مختصة تعين فى كل حالة باتفاق خاص ممضى على نظام  
المحكمة ويحدد سلطاتها. ويبين المسألة أو المسائل المتنازع عليها وينظم  
إجراءات الدعوى، ويكون عمل الاتفاق الخاص فى كل حالة من جانب مصر  
بالتطبيق لقوانينها الدستورية ومن جانب الولايات المتحدة بواسطة رئيسها بعد  
أخذ رأى مجلس الشيوخ وموافقته

وتنص المادة الثانية : على أنه لايجوز التمسك بأحكام هذه المعاهدة بأى نزاع يكون  
موضوعه ...

(أ) من اختصاص القضاء المحلى لكل من الطرفين

(ب) ماسا بمصلحة لغير

(جـ) متعلقا وماسا بسياسة الولايات المتحدة التقليدية بخصوص المسائل

الامريكية المعروفة بمبدأ بمنرو<sup>(٢)</sup>

والمادة الثالثة : تنص على طريقة التصديق على هذه المعاهدة<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> نفس المرجع ص ١٠٤٤-١٠٤٥.

<sup>(٢)</sup> لمزيد من التفاصيل عن مبدأ مونرو، انظر دكتور عبد الغفار محمد حسين، مبدأ مونرو ومتغيرات السياسة الامريكية جـ١  
من سنة ١٨٢٥-١٨٥٠، وجـ٢ من ١٨٦٠-١٩٠٠، الناشر كويك حمادة، القاهرة ١٩٩١، ١٩٩٢ على التوالي.

<sup>(٣)</sup> المملكة المصرية، وزارة الخارجية، المرجع السابق ص ١-٣.

ولم تستخدم معاهدة التحكيم بين مصر والولايات المتحدة الا مرة واحدة فى قضية جورج سالم الامريكى الجنسية ضد الحكومة المصرية، وتتلخص قضية جورج سالم، أنه ادعى بعد وفاة عمه أنه تنازل له دون أخوته عما يملك فأنهمه شركاؤه بالميراث أنه زور عقد التنازل وأبلغوا الأمر للنياية التى فتشت منزلة لضبط الأوراق وقدم لمحكمة الجنج الأهلية فى عام ١٩١٨ دففعت بعدم الاختصاص لأنه ايرانى امريكى الجنسية ووقع خلاف حول هذه الجنسية فادعت الحكومة المصرية أنه من أصل عثمانى ولم يفقد الجنسية المصرية واستمر النزاع بعضا من الوقت وأخيرا حكمت المحكمة الأهلية بعدم اختصاصها فى مارس ١٩٢١ ورفعت النيابة يدها عن الأوراق لأن التحقيق فيها صار من اختصاص القنصل دونها وقضى ببراءته وفى يوليه ١٩٢٣ رفع جورج سالم دعوى على الحكومة المصرية يطالبها بدفع مبلغ ١٠٠٠٠ الف جنيه لأن النيابة حجزت مستنداتة فترة طويلة بناء على تهمة التزوير وهذا حرمة من بيع أملاكه التى ورثها وقت ارتفاع الأسعار مما لحق به خسارة مالية فادحة فردت الحكومة المصرية بأن المحاكم المختلطة ممنوعة من النظر والحكم فى أعمال الإدارة لأنها استخدمت سيادتها فى ضبط تلك الأوراق والعقود الى أن أوقفت التحقيق عندما تحولت الأوراق والعقود الى المحكمة وحكمت المحكمة برفض الدعوى موضوعا وشكلا، فقبلت محكمة الاستئناف المختلطة الدعوى ومعنى ذلك أنه يجوز النظر فيها، وحكمت بعدم الزام الحكومة المصرية بدفع التعويض<sup>(١)</sup> ولكن جورج سالم لم يرضيه هذا الحكم فشكى أمره الى حكومة واشنطن التى ارسلت مذكرة الى الحكومة المصرية تعترض فيها على حكم محكمة الاستئناف بأنه مناف لقواعد العدل وباطل وذلك لأن الحكم قضى برفض الاستئناف شكلا ثم تعرض للموضوع وناقشه وقد رأت الحكومة الامريكية أن المحكمة مادامت رفضت الاستئناف شكلا كان يجب عليها الا تتعرض للموضوع وطالبت الحكومة المصرية بدفع التعويض الذى يطلبه جورج سالم، وتعرضت تلك المسألة الى أخذ ورد بين وزارة الخارجية المصرية والمفوضية الامريكية وكان من الاقتراحات التى عرضت فى حل الخلاف عرض المسألة على محكمة العدل الدولية فى لاهاي بدعوى أن هناك قاعدة دولية تنص على أنه اذا وقع خطأ فى اجراء العدالة من محكمة أهلية ضد

(١) دكتورة لطيفة سالم : النظام القضائى المصرى الحديث، ١٩١٤-١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٨٦ ص ٧٧-٧٨.

اجنبى جاز رفع الأمرالى محكمة لاهائ ولكن وزير الخارجية المصرى- حافظ عفيفى بك- عندما عرّض عليه ذلك رفض اذ أن هذا يعتبر سابقه خطرة تفتح الباب لكل أجنبى لايرضيه الحكم القضائى المختلط، أن يطلب الاحتكام فى محكمة العدل الدولية بلاهاى، والسبب الثانى أن المحاكم المختلطة ليست محاكم أهلية بل محاكم دولية كما تدل طريقة تأليفها وتعيين قضاتها، ولكن وزير الخارجية المصرى ارضاء لأمريكا قبل أن تعرض قضية جورج سالم على دائرة أخرى من دوائر المحكمة المختلطة للفصل فيها<sup>(١)</sup> ولم ترضى الولايات المتحدة بهذا الرأى وفى النهاية اتفقت وزارة الخارجية المصرية فى يناير ١٩٣٠ مع مفوضية الولايات المتحدة بالقاهرة على نص بروتوكول التحكيم المقترح اجراءه فى دعوى جورج سالم<sup>(٢)</sup> بناء على اتفاقية التحكيم التى ابرمتها مصر مع امريكا فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٩ ووقعت الحكومة المصرية على بروتوكول التحكيم فى ٢٠ يناير ١٩٣١ وكانت تلك القضية أول تطبيق عملى لمعاهدة التحكيم بين مصر وامريكا ونص بروتوكول التحكيم على مقدمة وتسعة مواد ...

تنص المادة الأولى : على أن الحكومتين تقبل قرار المحكمة كتسوية نهائية ولاتقبل الاستئناف

وتنص المادة الثانية : على أن المحكمة تتألف من ثلاثة أعضاء تختار ادهم الحكومة المصرية وتختار الثانى حكومة الولايات المتحدة ويختار الثالث الذى يرأس القومسيون بالاتفاق بين الدولتين.

والمادة الثالثة : تنص على أن الحكومة المصرية ملزمة أن تدفع تعويض للحكومة الامريكية فى حالة قضاء المحكمة بالتعويض .

والمادة الرابعة : متعلقة بالاجراءات التى تتبعها الحكومتان فى تقديم المذكرات، والمدة التى تقدم فيها تلك المذكرات.

والمادة الخامسة : متعلقة بالاجراءات التى تتبعها الحكومتان فى تقديم المذكرات والرد عليها.

(١) الاهرام، العدد ١٥٩٩٥، الاربعاء، ٥ يونية ١٩٢٩.

(٢) الاهرام العدد ١٦٥٦٢ ، الاربعاء ١٤ يناير ١٩٣١.

والمادة السادسة : تنص على أن تعين كل حكومة كيلا، وكل شخص تريد اختياره كمحامي لتمثيلها في عرض الدعوة على المحكمة

والمادة السابعة : تنص على أن تصدر المحكمة قرارها في ظرف شهرين في ختام المناقشة الشفوية في حالة صدور الحكم على الحكومة المصرية أن تدفع التعويضات في غضون تسعين يوما

والمادة الثامنة : متعلقة باللغة المستخدمة في الاجراءات الكتابية، والمناقشة الشفوية وهي الانجليزية والفرنسية

والمادة التاسعة : تنص على أن كل حكومة تتحمل نفقاتها بما فيها التعويض الذي يدفع للحكم الذي تعينه، أما تعويض الحكم الثالث ونفقات التحكيم العامة فتكون مناصفة بين الحكومتين<sup>(1)</sup>

وتقرر أن يكون مقر لجنة التحكيم في فينا، أما محكمة التحكيم التي ستنتظر في القضية فرأسها الدكتور سيمور استاذ الحقوق الدولية بجامعة فينا وأخذ اعضاء الوفد الألماني في معاهدة فرساي ووزير الحقتانية السابق، يساعده المستر فييلسون المنسوب الامريكى في لجنة لتحكيم وسعادة عبد الحميد بدوى باشا رئيس قلم قضايا الحكومة، وسيدافع عن وجهة نظر الحكومة الامريكية المستر هندسن والمستر هنت، بينما يتولى الدفاع عن مصر المسيو أ. دى جوفر لايراد يلل أستاذ الحقوق الدولية في جامعة باريس والمسيو لينيان دى بكفون المستشار الملكى في وزارة الحقتانية والأشغال العمومية<sup>(2)</sup>

واستمرت محكمة التحكيم توجّل النطق بالحكم في القضية من ١٩٣١ الى بداية ١٩٣٤ حتى أصدرت المحكمة حكما يؤيد وجهة نظر الحكومة المصرية وهو وجوب احترام الحكم النهائي الذى أصدرته المحكمة المختلطة ونظرا للمجهود الذى بذله سعادة بدوى باشا في هذه القضية منحه الحكومة المصرية مكافأة قدرها ٢٠٠ جنيتها<sup>(3)</sup> على اية حال كانت قضية جورج اختبارا عمليا لمعاهدة التحكيم بين مصر والولايات المتحدة

<sup>(1)</sup> Department of state Foreign Relations of the United States 1931, Vol.II, PP. 165-168. وقد وقع هذا البروتوكول عن الحكومة المصرية عبد الفتاح يحيى بلشا وزير الخارجية وويليام جاردين الوزير الامريكى المفوض بالقاهرة في ٢٠ يناير ١٩٣١.

<sup>(2)</sup> الاهرام ، العدد ١٦٨٤١، الأحد ٢٥ اكتوبر ١٩٣١.

<sup>(3)</sup> الاهرام، العدد ١٧٦٩٢، السبت ١٠/٣/١٩٣٤ ص ٨

وأكدت جدية الحكم الصادر من المحاكم المختلطة. كما كانت معاهدتا التوفيق والتحكيم صفحة جيدة للعلاقات الودية بين مصر والولايات المتحدة وأسهمت في تنامي العلاقات الودية بين مصر والولايات المتحدة ووضعت مصر في مصاف الدول المستقلة الكبرى التي أبرمت معهم الولايات المتحدة معاهدات توفيق مثل الصين والمانيا وبولندا والنمسا والدول التي أبرمت معها الولايات المتحدة معاهدات تحكيم مثل إيطاليا وألمانيا وبولندا والنمسا، والسويد وذلك على سبيل المثال<sup>(١)</sup> كما دعمت تلك المعاهدات الى حدما استقلال سياسة مصر الخارجية عن اشراف بريطانيا. رغم التحفظ الذى وضعته بريطانيا فى معاهدة التحكيم الخاص بالمسائل التى تهم طرف ثالث- الا أن ابرام المعاهدتين<sup>(٢)</sup> أكد استقلال مصر فى تكوين علاقاتها الخارجية رغم التحفظ المذكور وتكوين علاقات صداقة وود مع الولايات المتحدة التى يمكن أن تشكل توازن للنفوذ البريطانى فى مصر فى يوم من الأيام.

### ٣ - اقتراح عقد معاهدة تسليم المجرمين :

كانت الولايات المتحدة قد أبرمت معاهدة لتسليم المجرمين بينها وبين الدولة العثمانية فى ١١ أغسطس ١٨٧٤، وكانت الولايات المتحدة تؤكد دائما أن تلك الاتفاقية تنفذ على مصر على اعتبار أن مصر تابعة للدولة العثمانية ولكن السلطات المصرية حتى الحرب العالمية الأولى كانت تميل للاعتقاد بأن تلك المعاهدة لا تنفذ على مصر حيث لم تخبر بها من لأمبراطورية العثمانية<sup>(٣)</sup> على أية حال لم يغير المصريون نظرهم لتلك المعاهدة حتى ١٩٣١ كما بين ذلك رئيس قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية وبالتالي وجدت الحكومة الأمريكية أنه لا بد من ابرام معاهدة تسليم المجرمين مع الحكومة المصرية وأمرت وزيرها المفوض مستر جاردين فى ٤ يونيه ١٩٣١ بإبلاغ الخارجية المصرية عن رغبة الحكومة الأمريكية لابرام تلك المعاهدة فى أقرب وقت كما

(١) مضبوط مجلس النواب، المرجع السابق، ص ١٠٤٤-١٠٤٧.

(٢) وقع سيزوستريس سيداروس بلشا وزير مصر المفوض بواشنطن فى ٤ اغسطس ١٩٣٤ مع مستر كاسل نائب وزير الخارجية الامريكية البروتوكول الخاص بتبادل التصديق على معاهدة التوفيق والتحكيم بين مصر والولايات المتحدة.

(٣) Department of State "Foreign Relation of the United States 1933, Vol., II, Desp, No 61. The secretary of state to Minister in Egypt (Gunther), Washington, June 4, 1931, P. 841.

أبلغته بتسليم مسودة المعاهدة للخارجية المصرية<sup>(١)</sup> وكانت الولايات المتحدة تهدف من تلك المعاهدة أن تتسلم المجرمين ذو المواطنة الأمريكية أو مواطني الدول الأخرى غير أصحاب الامتيازات بمصر<sup>(٢)</sup>

وكان رد الحكومة المصرية أنها، أي حكومة المصرية، ربما لاتمكن من تسليم الأشخاص الغير خاضعين للقانون الجنائي في مصر<sup>(٣)</sup> بالإضافة الى أن الحكومة المصرية قدمت اقتراحا سنة ١٩٣٢ أن تدخل في المعاهدة الجرائم المعرضة لهذا التسليم وفضلت صيغة عامة مشترطة تسليم المجرمين في حالة الجرائم المقتضية سنة سجن فأكثر<sup>(٤)</sup> واقترحت ايضا أن الصياغة الأمريكية للجرائم السياسة (المادة ٣) في المعاهدة تستثنى بشكل تام في اعفائها الهجوم ضد شخص الملك<sup>(٥)</sup> كذلك اقترحت الحكومة بان (المادة ١١) تنص على تطبيق المعاهدة على كل الأراضي التي تقع تحت سيطرة الأطراف المتعاقدة، ولم تبين الطريقة التي يمكن أن تطبق بها المعاهدة على السودان، بالإضافة الى ملاحظات شكلية أخرى<sup>(٦)</sup> وعلى أثر تقديم تلك المقترحات قطعت المفاوضات سنة ١٩٣٣ وذلك لاختلاف وجهات نظر الحكومتين نتيجة لذلك اعتمدت الولايات المتحدة على القنصلية الأمريكية<sup>(٧)</sup> في تسليم الهاربين من عدالة الولايات المتحدة بمصر<sup>(٧)</sup>

ولم تفكر الولايات المتحدة في التفاوض من أجل المعاهدة الا بعد توقيع اتفاقية مونترو ١٩٣٧ والسبب في ذلك كما بينت وثناق الخارجية الأمريكية- أنه طبقا لتصريح رئيس الوفد الامريكى في مؤتمر مونترو في ٨ مايو ١٩٣٧ للنحاس باشا الذي ينص

(١) Ibid. Mem Prepared in the Division of Near Affairs. Washington, June 19, 1931, PP. 841, 842.

(٢) Ibid, P.842.

(٣) Ibid, Desp, No.215. The secretary of State to the Minister in Egypt (Jardine), Washington, May 8, 1933, P.844.

(٤) Department of State "Foreign Relations 1937, Vol.II, Enc in Desp, No, 1119, Mem by the Third secretary of legation (Allen), Cairo, Nov. 10, 1937, P.675.

(٥) Ibid, P. 676.

(٦) Ibid, P.676.

(٧) منح الكونجرس سلطة للموظفين القنصليين الامريكيبين في ٢٢ مارس ١٩٣٤ لتسليم المجرمين الهاربين من عدالة الولايات المتحدة. انظر

Department of State 1937, Vol.II. op.cit, Inst. No. 243, The Secretary of State to the Minister in Egypt (Fish), Washington, July 27, 1937, P.672.

(٧) Department of state, 1933, Vol. II, op.cit, Desp.No. 215, The secretary of state to the Minister in Egypt (Jardine), Washington, May 8, 1933, P. 844.

على أن (تعلن الولايات المتحدة انتظاراً للتصديق من جانبها على الاتفاقية الموقعة هذا اليوم (٨ مايو ١٩٣٧) فأنها ستوقف السلطان القضائي خارج نطاق تشريعها الوطنى لموظفيها الدبلوماسيين وقتاصلها فى مصر على المواطنين والشركات الامريكىة على السواء.<sup>(١)</sup> وطبقا للتصريح المقتبس فإن مرسوم الكونجرس الصادر فى ٢٢ مارس ١٩٣٤ الذى يمنح الموظفين القنصليين الامريكيين السلطة على تسليم المجرمين الهاربين من عدالة الولايات المتحدة سيتوقف فيما يتعلق بمصر اعتبارا من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ ولذلك وجدت الولايات المتحدة أنه أصبح من المرغوب فيه ابرام معاهدة تسليم المجرمين بين الدولتين فى أقرب وقت<sup>(٢)</sup> وبالتالي أمرت الخارجية الامريكىة فى كتابها رقم ٢٤٣ بتاريخ ٢٧ يوليه ١٩٣٧ وزيرها المفوض بمصر مستر فيش بالمفاوض بشأن تلك المعاهدة على أساس مسودة المعاهدة لسنة ١٩٣١ وأرسل فيش Fish الوزير الامريكى بمصر نسخة من مسودة المعاهدة المسلمة من ١٩٣١ لوزير الخارجية المصرى وعبر عن أمله لوزير الخارجية المصرى بأن تبرم المعاهدة فى أقرب وقت<sup>(٣)</sup> ويبدو أن الخارجية الامريكىة كانت قلقة بشأن ابرام المعاهدة وذلك بسبب تأخر الخارجية المصرىة فى الرد على مذكرة الحكومة الامريكىة المتضمنة مسودة المعاهدة فرتبت المفوضية الامريكىة معاد بين مستر الن Allen السكرتير الثالث للمفوضية وعبدالحميد بدوى باشا المستشار القانونى لرئيس الوزراء الذى اسند اليه دراسة مسودة المعاهدة ودرات المناقشات بين مستر الن وبدوى باشا حول الملاحظات التى أبدتها الحكومة المصرىة أثناء مفاوضات ١٩٣١-١٩٣٣ وقد بين مستر الن لعبدالحميد بدوى باشا أنه ليس فى وضع لمناقشة تفاصيل المعاهدة ولكنه يزوره بشكل رئيسى ليعرف منزلة المسائلة (المعاهدة) لديه<sup>(٤)</sup> وبالرغم من ذلك أجاب عن ملاحظات الحكومة المصرىة فى مفاوضات ٣١-١٩٣٣ والتى تبناها بدوى باشا ايضا فى مفاوضات ١٩٣٧ فى حديثه مع الن وبالنسبة للملاحظة المتعلقة بتحديد الجرائم المعرضة للتسليم وتفصيل مصر تسليم المجرمين فى حالة الجرائم التى تقتضى سنة سجن أو أكثر رد الن (أن أغلب معاهدات تسليم المجرمين الحديثة مع الولايات المتحدة

<sup>(١)</sup> Ibid. P. 672

<sup>(٢)</sup> Ibid. P. 672.

<sup>(٣)</sup> Ibid. P. 67,3

<sup>(٤)</sup> Ibid. Enc in desp. No. 1119. Mem by the Third secretary of Legation (Allen, Cairo, Nov 10, 1937. PP. 674-675.



لا يوجد بها قائمة بالجرائم لكنه اقترح بأن فترة السجن ليست مقياسا، لاختلاف العقوبات بين الدول المختلفة<sup>(١)</sup> وبالنسبة لملاحظة الحكومة المصرية عن صياغة الجرائم السياسية في المعاهدة واستثناء الهجوم على رئيس الدولة اجاب مستر الن أن معاهدتنا مع بريطانيا وهى أيضا دولة ملكية دستورية مثل مصر" لم يتخذ استثناء بشأن الهجوم على رئيس الدولة<sup>(٢)</sup> وبالنسبة لملاحظة الحكومة المصرية عن تطبيق المعاهدة على السودان اقترح مستر الن بأن مصر يمكن أن توقع معاهدة تطبق على كل الأراضى التى تحت السيطرة المصرية ويفهم طبيعيا أن تلك المعاهدة ستمتد لنفس امتداد السيادة المصرية<sup>(٣)</sup> وفى نهاية اللقاء طلب بدوى باشا من مستر الن نسخة أو اثنين أو ثلاثة من معاهدات الولايات المتحدة الأخرى لتسليم المجرمين من ضمنها المعاهدة مع بريطانيا واستبشر مستر الن بهذا اللقاء خيرا، وأظهر من خلال تقريره عن اللقاء أن الرد المصرى على المعاهدة مرتقب، ولكن الحكومة المصرية لم ترد على طلب الحكومة الامريكية لعقد معاهدة تسليم المجرمين وفشلت المعاهدة<sup>(٤)</sup> ولم تبين الوثائق الامريكية<sup>(٥)</sup> سبب فشل المعاهدة كذلك لم تشر الوثائق المصرية أو البريطانية بأى شئ من قريب أو بعيد عن تلك المعاهدة ويبدو أن سبب فشل ابرام المعاهدة هو اختلاف وجهات نظر الحكومتين.

#### د - اقتراح عقد معاهدة قنصلية :

نصت المادة (١١) من اتفاقية مونتر<sup>(٦)</sup> على أن (يخضع قناصل الدول لقضاء المحاكم المختلطة مع مراعاة القيود المعترف بها فى القانون الدولى ولايجوز بشكل خاص محاكمتهم بسبب أعمال وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم، ولهم بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداخلة فى الاختصاصات المعترف بها للقناصل فى مواد شهادات الحالة

<sup>(١)</sup> Ibid, PP. 674-675.

<sup>(٢)</sup> Ibid, P. 675.

<sup>(٣)</sup> Ibid, P. 676

<sup>(٤)</sup> Ibid, Desp No. 287, The secretary of state to the charge in Egypt (Morris), Washington, Dec 20, 1937, PP. 677- 678.

<sup>(٥)</sup> ذكرت الوثائق الامريكية انه لا يوجد وثيقة برد الحكومة المصرية على ابرام المعاهدة - فى ملفات الخارجية الامريكية، إذ ان فلقد فشل مشروع المعاهدة بدون شك انظر Ibid, Footnote of Page, 678.

<sup>(٦)</sup> نص الاتفاقية "مونتر" وارد فى ، دكتور محمد النيس، سيد رجب حراز، نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٠ ص ٣٤١ وكذلك راشد البراوى، المرجع السابق ص ١٧٠-١٧٢.

المدينة وعقود الزواج والعقود الرسمية الأخرى والتركات والنيابة عن مواطنيهم الغائبين أمام القضاء وأن يتمتعوا بالحصانة الشخصية.

والى أن تعقد اتفاقيات قنصلية فى خلال ثلاث سنوات من التوقيع على هذا الاتفاق يظل القناصل متمتعين بالحصانة المعترف بها الآن فيما يتعلق بدور القنصلية والضرائب والرسوم الجمركية الخ<sup>(١)</sup> وبناء على تلك المادة وجدت الحكومة الامريكية نفسها فى حاجة لايرام معاهدة قنصلية مع الحكومة المصرية فأمرت الخارجية الامريكية ممثلها الدبلوماسى بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٣٧ بالتفاوض مع الحكومة المصرية لعقد تلك المعاهدة<sup>(٢)</sup> وبناء على ذلك قابل مستر الن السكرتير الثالث للمفوضية الامريكية بالقاهرة- عبد الحميد بدوى باشا حيث كانت الخارجية الامريكية ترى فى بدوى باشا أنه الشخص الوحيد الذى يمكن أن يكمل المفاوضات او يقسدها<sup>(٣)</sup> حيث سأل الن بدوى باشا عند لقائه معه إن كانت دولة اخرى فاتحت مصر بشأن المعاهدات القنصلية فرد بدوى باشا أنه لايعلم شينا عن تلك المعاهدات كما أن الحكومة المصرية غير مهتمة بالمفاوضة على أية معاهدات قنصلية جديدة<sup>(٤)</sup>

وتناقش مستر الن مع بدوى باشا بشأن المادة (١١) كمادة ملزمة لمصر لعقد اتفاقات قنصلية كما فسرتها الولايات المتحدة فرد بدوى باشا بعنف على السن قاتلا (لا على الأكل أن المادة (١١) غير ملزمة لنا لدراسة أى طلب للمفاوضات على معاهدة قنصلية إذا لم نجد من مصلحتنا أن نفعل ذلك كما أن شرط الثلاث سنوات المذكورة فى المادة (١١) تطبق فقط على المسائل المالية وفى نهاية الثلاث سنوات ستوقف كل الامتيازات المالية القنصلية بشكل نهائى وإذا وجدنا أنه سيكون من مصلحتنا ابرام اتفاقات قنصلية ثنائية سنهتم بذلك وإذا لم نجد ذلك فسوف لانهتم فى المفاوضات على المعاهدات القنصلية<sup>(٥)</sup> ثم أنهى بدوى باشا حديثه بقوله (إذا ما اقترحت اية دولة- على قاعدة المساواة التامة- على مصر ابرام معاهدة قنصلية دون ادعاء أن مصر

<sup>(١)</sup> Department of State 1937, Vol.II, op.cit, Note from The charge in Egypt (Morris) to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) Alex. Dec 8, 1937, PP. 666-667.

<sup>(٢)</sup> Ibid, PP. 667-668.

<sup>(٣)</sup> Ibid, P. 668

<sup>(٤)</sup> Ibid, P. 669

<sup>(٥)</sup> Ibid, P. 676

ملازمة لفعل ذلك طبقا لمعاهدة مونترلو فإن مصر ستكون سعيدة جدا بان تتعهد بالمفاوضات<sup>(1)</sup> وجاء رد بدوى باشا من وجهة نظرى -متناغما الى حد كبير مع مآلته مصر من إلغاء الامتيازات ونظرا لهذا الرد القوى للهجة تراجعت الحكومة الامريكية لبعض الوقت فى المفاوضات على المعاهدة حيث ارسل مستر موراي Murray رئيس قسم الشرق الأدنى بالخارجية الامريكية رسالة بتاريخ ٣ يناير ١٩٣٨ لقائم بالأعمال الامريكى بالقاهرة موريس Morris قال فيها (وبسبب الاتجاه الذى عبر عنه بدوى باشا واعتبارا للمشاعر الطبيعية للسلطات المصرية بالنسبة لآى اقتراح ينتقص من حقوق سيادتهم فأننى أرى أنه ليس هناك مبرر لتقديم الاقتراح للحكومة المصرية للتفاوض على معاهدة قنصلية وعندما تاتى الفرصة بنفس الأسلوب الذى سنقترح به على حكومة أخرى سنقترح عقد معاهدة قنصلية مع مصر دون أية إشارة لاتفاقية مونترلو<sup>(2)</sup>) وانتظرت الخارجية الامريكية حتى ١٣ سبتمبر ١٩٣٩ لتفتاح الحكومة المصرية من جديد فى التفاوض بشأن المعاهدة المذكورة حيث أرسل وزير الخارجية الامريكى للوزير الامريكى المفوض بالقاهرة بمسودة المعاهدة التى تضمنت مقدمة وأربعة عشر مادة وتضمنت المواد من الأولى للرابعة الاستثناءات والاعفاءات والامتيازات التى يمارسها الموظفون القنصليون بشكل متبادل فى كلا الدولتين<sup>(3)</sup> ونصت المادة الخامسة أحقية الموظفين القنصلين أن يضعوا خارج باب قنصليتهم أسلحة دولتهم بنقش ملاتم وكذلك رفع أعلام دولتهم على سياراتهم المستخدمة لممارسة وظائفهم القنصلية وكذلك رفع ذلك العلم على أية قارب أو سفينة مستخدمة فى ممارسة الوظيفة القنصلية وكذلك سوف يمنع من الفحص أو التفتيش السكن الذى يمارس فيه الوظيفة القنصلية وكذلك الأرشيف الخاص بالقنصلية ونصت المادة السادسة على أحقية القنصلية للتدخل بالطرق الدبلوماسية لحماية مواطنيهم فى التمتع بحقوقهم الممنوحة بالمعاهدة او أى شىء آخر يمكن أن يقدم فيه شكوى لانتهاك تلك الحقوق<sup>(4)</sup> ونصت المادة السابعة حتى الثانية عشر عن مهام الموظف القنصلى تجاه رعايا الدولة التى ثلها والمتعلقة على سبيل المثال بتسجيل عقود البيع والشراء والوصاية وغيرها من المسائل القنصلية الأخرى

<sup>(1)</sup> Ibid, Note From the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murry) to the Charge in Egypt (Morris), Washington, Ja 3, 1938, P.671.

<sup>(2)</sup> Department of State "Foreign Relations 1939, Vol. IV, Enc in inst No.416, Draft of consular Conservation Between the United States and Egypt, Washington, Sept 13, 1939, PP. 478-480.

<sup>(3)</sup> Ibid, PP. 480-4: 2.

التي تمنحها المعاهدة لكلا الطرفين المتعاقدين<sup>(1)</sup> ونصت المادة الثالثة عشر على أن الأرض التي يمتد إليها تنفيذ هذه الاتفاقية سيكون مفهوما منها أنها كل الأراضي والميلد التي يمارس عليها المعين سيادة أو مطلوبة كسيادة فيما عدا منطقة بنما. والمادة الرابعة عشر تتعلق بإجراءات التصديق على المعاهدة كما نصت تلك المادة أن المعاهدة تستمر لمدة عشر سنوات وأتة إذا رغب طرف من الأطراف أن ينهي المعاهدة أو يعدل أي مادة منها ينذر الطرف الآخر قبل ستة أشهر من انتهاء مدة المعاهدة<sup>(2)</sup>

وبناء على أمر الخارجية بتاريخ ١٣ ستمبر ١٩٣٩ سلم مستر فيش الوزير الامريكى المفوض بمصر لعلى ماهر باشا مسودة المعاهدة وأمر مستر فيش أن يخبر على ماهر أن حكومته الامريكية " تمنح امتياز أحداث تغييرات فى مقترحاتها أثناء المفاوضات إذا رغب على ماهر فى ذلك"<sup>(3)</sup>

وبالرغم من أن المعاهدة وينودها معقولة ولا تقلل من السيادة المصرية الا أن الحكومة المصرية لم تنظر فيها ولم تتفاوض بشأنها مع الحكومة الامريكية وفشلت مقترحات المعاهدة<sup>(4)</sup> واعتقد أن فشل المعاهدة جاء نتيجة للأسباب الآتية

١ - المناخ الذى كانت تحياه مصر فى تلك الفترة حيث نجحت مصر قبيل ذلك بقليل فى الغاء الامتيازات ولذلك لم تكن ترضى بعودة أى شكل من أشكال الامتيازات ولو فى صورة امتيازات متبادلة عن طريق معاهدة قنصلية، وتأكد ذلك من خلال لقاء بدوى باشا مع مستر الن حيث اعتبر الأول أن المادة (١١) فى معاهدة مونترو غير ملزمة للحكومة المصرية لعقد معاهدة قنصلية بالاضافة الى بقية حديثه شديد اللهجة والذى اعتقد أنه جاء متناعماً مع المناخ السابق ذكره

٢- رفض الولايات المتحدة عقد معاهدة تجارية مع الحكومة المصرية فى نفس العام ورفض الولايات تخفيض التعريفه الجمركية على القطن المصرى ولذلك فمن المحتمل أن تكون الحكومة المصرية لم تنظر فى هذه المعاهدة بجديفة نظر للرفض الامريكى لابرام معاهدة تجارية مع الحكومة المصرية.

(1) Ibid, PP. 482-484.

(2) Ibid, PP. 485-486.

(3) Ibid, P. 486.

(4) لم تذكر الخارجية الامريكية أى شئ بشأن التفاوض على هذه المعاهدة اكثر من ذكر "فى المتن" كما لم تشر وثائق الخارجية المصرية او الوثائق البريضاوية بأى شئ عن هذه المعاهدة.

## رابعاً : الولايات المتحدة والامتيازات الاجنبية

سأتناول في ذلك المبحث ثلاثة نقاط هي :-

- ١ - مطالبة الولايات المتحدة الحكومة المصرية بتحقيق مبدأ المساواة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة.
- ٢ - موقف الولايات المتحدة من مسألة التعديلات المقترحة لنظام المحاكم المختلطة.
- ٣ - الولايات المتحدة وفرض العقوبات الاقتصادية على ايطاليا.

١ - مطالبة الولايات المتحدة بتحقيق مبدأ المساواة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة :

فى عام ١٨٦٩ عقد مؤتمر للدول المتمتعّة بالإمتيازات بما فيها الولايات المتحدة فى مدينة الإسكندرية بغرض دراسة الإصلاحات القضائية المقترحة لتكوين المحاكم المختلطة" وأرادت بعض الدول أن يكون للحكومات الأجنبية حق اختيار وتعيين القضاة فلما سمع نوبار هذا القول الغريب صاح فى وجوه المندوبين بالفرنسية قائلاً "إن ذلك يعد تدخلا من جانب الدول الأجنبية وأن القضاة تعينهم الحكومة" المصرية" حيث قال

(Pas d' immixtion des puissances etrangeres; Justice rendue au nome du gouvernement et par des juges nommes par le gouvernement)<sup>(1)</sup>

وازاء تشدد الحكومة المصرية فى مسألة تعيين قضاة المحاكم المختلطة فقد نصت المادة الخامسة من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة على أن الحكومة هى التى تقوم باختيار هؤلاء القضاة ثم تقوم بعد ذلك بإبلاغ ممثل الدولة -التى يختار منها القضاة- فى القاهرة الذى يرأسل حكومته للحصول على موافقتها"<sup>(2)</sup> ولم تقبل الحكومة الأمريكية

(1) عزيز خاتكى : (المحاكم الاهلية ماضيها -حاضرها -مستقبلها) المطبعة العصرية ١٩٣٩ ص ٤٨

(2) يونان لبيب رزق : (المرجع السابق) ص ٦٢

دائما ترشيح الحكومة المصرية للقضاة الأمريكيين وأصرت على أن تعيين القضاة الأمريكيين في المحاكم المختلطة يتم بمعرفتها وقد نجحت في تنفيذ رغبتها في الأعوام ١٨٨٠ - ١٨٨٩ - ١٩٠٦ - ١٩٠٨ إلا أنها فشلت عام ١٩١١ واستمر هذا الصراع قائما ونشبت الحرب العالمية الأولى ولم يكن هذا الصراع قد تمت تسويته<sup>(١)</sup> ففي عام ١٩١٩ بحثت دار المندوب السامي عن خليفة للمستشار توك Tuck والذي قرب ميعاد أحواله للمعاش ولم تحبذ ترقية أحد من القاضيين الأمريكيين في المحاكم الابتدائية سواء هورن Hrone أو كرابيتس<sup>(٢)</sup> Crabites أما رشحت براون Brown وعليه أرسلت الخارجية البريطانية إلى سفيرها بالولايات المتحدة موضحة لهفة اللبى بشأن إبلاغ وزارة الخارجية عن رغبة الحكومة المصرية في إعطاء الوظيفة لمن اختارته (مستر براون) وأصرت الولايات المتحدة على أن يشغل القاضى كرابيتس الوظيفة وأعتبرت أن من حقها إختيار الأشخاص الذين يمثلونها في المحاكم المختلطة والتي تعد بمثابة محكم دولية وأبلغت السفارة الأمريكية في لندن بذلك وضغطت بطرق مختلفة أخرى بوسطة ممثلها في مصر ليتم التعيين وأثناء حديث طويل بين مستر هرست "Hurst" المستشار القضائى "وممثل الولايات المتحدة في مصر شرح الأول عدم أحقية الولايات المتحدة فى طلبها وبين أن المحاكم المختلطة ليست محاكم دولية كما جاء فى مذكرة السفارة الأمريكية إلى الخارجية بل أنها محاكم مصرية وللحكومة المصرية حقها فى إختيار قضائها وإدارتها وأن الأحكام تصدر باسم الحكومة المصرية<sup>(٣)</sup> وإزاء إصرار الحكومة المصرية والبريطانية فى أن يشغل الوظيفة قاضى أمريكى له الكفاءات العالية والسمعة الحسنة أفادت الخارجية الأمريكية لندن أنها سحبت تأييدها للقاضى كرابيتس وعليه بدأت الاتصالات بين المستشار القضائى وبعض القضاة فى واشنطن لتسهيل مهمة السفارة البريطانية لإتمام عملية الإختيار وأ عقب ذلك إبلاغ السفير البريطائى حكومته بأن الحكومة الأمريكية ترشح ستول Stowell فى حالة تغت مصر تجاه تعيين كرابيتس، ولكن الحكومة البريطانية اعتبرته هو الآخر غير مناسب وأخيرا وبعد أخذ ورد استمر

(١) لينوار تشامبرز رايت : (المرجع السابق) ص ٣٢

(٢) عين فى مايو ١٩١١ قاضيا بالمحاكم المختلطة "محكمة مصر المختلطة" وهو حماسى من نيو اورليان بدلا من المستر والتر فان رنسيلير ببرى المستقيل. وعن تعيين كرابيتس انظر محفوظات مجلس الوزراء "وزارة الحقاتية" محاكم مختلطة" محفظة ١/١/١٩١١ د

(٣) دكتورة لطيفة سالم : (النظام القضائى المصرى الحديث ١٩١٤-١٩٥٢، المرجع السابق ص ٢٣.

خمسة أشهر وافقت "الحكومة البريطانية" على أن يشغل الوظيفة برنتون Brinton بعد اتفاق الأطراف المعنية<sup>(١)</sup> وصدر مرسوم بتعيين برنتون فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢١ مستشارا بمحكمة الإستئناف المختلطة<sup>(٢)</sup>

ويتضح من تعيين برنتون مدى السيطرة البريطانية فى مسألة تعيين القضاة الأجانب وهو جزء من السياسة التى اتبعتها بريطانيا بعد قيام الحرب العالمية الأولى للسيطرة على المحاكم المختلطة وذلك بزيادة عدد المستشارين البريطانيين فى المحاكم المختلطة وتقليل نسبة القضاة الأجانب فى تلك المحاكم<sup>(٣)</sup> وأثارت تلك السياسة القضاة الأمريكيون الذين رأوا فيها اجحافا بحقوقهم فى التمثيل فى المحاكم المختلطة بحيث نرى برونيات Brunyate المستشار القضاى يرسل لحكومته بعضا من خطابات قاضى أمريكى بمحكمة مصر المختلطة تفيض بالسب فى المستشار القضاى وتبين كيف يعمل على اقضاء أى نفوذ لقاضى أمريكى أو أجنبى<sup>(٤)</sup> ولقد لفت مورتون هاوول نظر حكومته الى انتهاك مبدأ المساواة فى التمثيل فى اختيار قضاة المحاكم المختلطة ومدى شلل الحكومة المصرية إزاء ذلك حيث ذكر أنه بالرغم من أن مصر دولة ذات سيادة فان لها مستشار قضاى بريطانى<sup>(٥)</sup> وانتهزت الولايات المتحدة تعيين القاضى البريطانى بوث Booth القاضى بمحكمة مصر المختلطة مستشارا ملكيا لوزارة الخارجية المصرية<sup>(٦)</sup> وخلو منصبه فى المحاكم المختلطة وطالبت الولايات المتحدة بتحقيق مبدأ المساواة فى التمثيل وخصوصا وأن للولايات المتحدة أربع مستشارين بمحكمة الإستئناف وثلاثة قضاة بالمحاكم الابتدائية بينما عدد قضاة بريطانيا سبعة وفرنسا وإيطاليا لكل منهما خمسة مستشاريين بالإستئناف وأربعة فى المحاكم الابتدائية<sup>(٧)</sup> وجرت المساعى لتحقيق

(١) نفس المصدر ص ٢٤ وقد اعتمدت المؤلفة فى كتابها على وثائق الخارجية البريطانية غير المنشورة.

(٢) محفوظات مجلس الوزراء تظارة الحقاتية استئناف مختلط محافظة رقم ٢/٥٠/١

(٣) لطيفة سالم : ( تاريخ القضاء المصرى الحديث) الهيئة العامة للكتاب ١٩٩١ ص ٨٦، ولמיד من التفاصيل عن المشروعات البريطانية للسيطرة على المحاكم المختلطة انظر

Brinton "The Mioxed courts of Egypt. New Haven 1930, PP 339-340

وكذلك محمد شفيق غربال المرجع السابق ص ٩٢-٩٤.

(٤) لطيفة سالم : (النظام المصرى القضاى الحديث) المرجع السابق ص ٢٣.

(٥) Howell, Morton, Op. Cit, P 289

(٦) محافظ عابدين محافظة رقم ٣١١ مشروعات قوانين، مراسيم مختلفة ١٨٧٠-١٩٥١

(٧) لطيفة سالم : (النظام المصرى القضاى الحديث) المرجع السابق ص ٢٤-٢٥.

تلك الرغبة في ٩ ابريل ١٩٢٦ ارسل الوزير الأمريكى المفوض مستر هاوول لوزير الخارجية المصرية زيور باشا خطابا بين فيه خلو وظيفة بمحكمة مصر المختلطة كان يشغلها بريطانى "مستر بوث" وأن الاقتراحات تدور حول احلال بريطانى اخر محله وان يكون المنصب لبريطانيا<sup>(١)</sup> وطالب مستر هاوول المنصب لدولته كما أتى بفقرات من خطاب ممثل بريطانيا فى الآستاتة السير اليوت Elliot Sir اثناء محادثات انشاء المحاكم المختلطة بخصوص تجنب اعطاء أية رجحان لجنسية على اخرى فى اختيار القضاة فى كلا من تأليف المحكمة أو فى شغل الوظائف الخالية<sup>(٢)</sup> وبناء على نصيحة المستشار القضائى البريطانى رد زيور باشا فى ١٦ مايو ١٩٢٦ على مذكرة مستر هاوول بالرفض<sup>(٣)</sup> وجاء فى تفسير زيور للرفض أن على الولايات المتحدة أن تقبل الوضع القائم حيث أنها رضيت به وقت تنفيذه "عند انشاء المحاكم المختلطة" ووافقت على امتداد اجل المحاكم المختلطة سنة ١٩١٦ بدون اية اعتراضات، كما أن المبادئ المعن عنها فى خطاب السير هنرى اليوت لم تكن مقبولة مطلقا من جانب الحكومة المصرية وأن هذا الخطاب لايعتبر الا رغبة للحكومة البريطانية والتي لم تصر فى ذلك الوقت أن تجعلها اتافاقا محددًا، كما بين زيور باشا أن المحاكم المختلطة محاكم مصرية وأن للحكومة المصرية وحدها حق اختيار قضاتها طبقا للمادة الخامسة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة<sup>(٤)</sup> ونظرا لرد زيور باشا الشديد للهجة- والتي اعتبرته الخارجية الامريكية اجحافا بحقوقها فى مصر وخاصة مسألة اختيار قضاة المحاكم المختلطة- أمرت الخارجية الامريكية- وزيرها المفوض بالقاهرة أن يقدم احتجاجا شفويا للحكومة المصرية بحيث يضمن هذا الاحتجاج بأنه ليس من قصد الوزير الأمريكى المقوض او قصد حكومته أن يقترح بأن يكون المنصب الشاغر حاليا يجب أن يشغل بقاضى امريكى، ووجهة نظر الحكومة الامريكية فى انها ترغب فى الاتفاق مع الحكومة المصرية فى

(١) نفس المرجع ص ٢٥.

(٢) Department of State "Foreign Relations 1927 Vol.II. Note No. 339. The American Minister (Howell) to the Egyptian Minister for Foreign Affairs (Ziwar) Cairo, April 9, 1926, P. 556.

(٣) لطيفة سالم : (النظام المصرى القضائى الحديث) المرجع السابق ص ٢٥.

(٤) Department of State 1927 Vol .II, Op. Cit, Enc in No. 824, The Egyptian Minister for foreign Affairs to American Legation, Cairo, May 16, 1926, PP. 557-558.

"نظر الملحق رقم ٣"



الرأى بأن تمنح الدول الرئيسية أصحاب الامتيازات حد أدنى من التمثيل فى المحاكم المختلطة والحد الأدنى هو قاضى واحد فى محكمة الاستئناف وقاضيان فى المحاكم الأقل درجة "الابتدائية" وأنهى وزير الخارجية الأمريكى رسالته باهتمام الخارجية الأمريكية فى قراءة تقرير كامل عن نتائج الاحتجاجات غير الرسمية كما أن الخارجية الأمريكية لا ترغب فى ان ترسل اى بلاغ مكتوب رسمى او غير رسمى للحكومة المصرية فى هذا الوقت. وكذلك تقديم احتجاج على الفقرة الختامية لمذكرة الحكومة المصرية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٢٦ عن حقبة الحكومة المصرية فى اختيار قضاة المحاكم المختلطة<sup>(١)</sup> "لذلك فقد ناقش مستر هاول المسألة مع ثروت باشا وزير الخارجية فى ٢٨ مارس ١٩٢٧ وقدم هاول احتجاجا على الفقرة الختامية لمذكرة الحكومة المصرية بتاريخ ١٧ مايو ووعده ثروت باشا مستر هاول بمناقشة المسألة مع وزير الحقائقية<sup>(٢)</sup> ولكن مناقشة ثروت باشا مع هاول لم تخرج عن رد الحكومة المصرية فى مذكراتها بتاريخ ١٦ مايو ١٩٢٦ ولم تحصل الحكومة الأمريكية على رد فى تلك المسألة.

وانتهزت الحكومة الأمريكية مسألة التغييرات المقترحة فى نظام المحاكم المختلطة المقدمة من الحكومة المصرية فى مذكرتها الدورية بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٢٧ ، ٢٨ اكتوبر ١٩٢٨ والتي من بنود تلك التغييرات انشاء دائرة فى محكمة الاستئناف المختلطة وذلك لازدياد العمل القضائى بشكل غير ملائم لعدد القضاة<sup>(٣)</sup> فاوقفت الولايات المتحدة موافقتها على تلك التغييرات بتعيين قاضى امريكى فى الدائرة الجديدة المقترحة وذلك لتحقيق مبدأ المساواة فى التمثيل بين الدول الرئيسية صاحبة الامتيازات فى مصر بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة حيث كانت اوامر وزير الخارجية الأمريكى للوزير الأمريكى المقوض بمصر كالاتى (ان أقصى ما يمكن من وجهة نظرى ان تقترح اننا يجب ان نوقف موافقتنا على اصلاح المحاكم المختلطة المتوقع على تعيين قاضى امريكى اضافى ولكن اعتقد ان وضعنا التقليدى ومقامنا العام يدفعنا للاشارة الى انتهاك مبدأ المساواة فى التمثيل ومن المرغوب فيه اقتراح تكوين وضع والذى يمكن فيه على

<sup>(1)</sup> Ibid. Inst No. 306, The secretary of State to the Minister in Egypt (Howell) Washington, Ja 22, 1927, PP. 560-565.

<sup>(2)</sup> Ibid. Enc in No. 63, Mem of an interview Between the American Minister (Howell and the Egyptian Minister for foreign Affairs [Sariot], Cairo, March 28, 1927, PP.569-570.

<sup>(3)</sup> Brinton, op. cit, PP. 129-130.

الاقل ان يكون اكثر قريبا فى المساواة فى التمثيل بين الدول الرئيسية صاحبة الامتيازات"<sup>(١)</sup> وبالفعل ارسل الوزير الامريكى المفوض بالقاهرة رسالة- فى ١٨ ابريل ١٩٢٩- لرئيس الوزراء المصرى محمد محمود باشا حدد فيها المطالب الامريكىة حيث ذكر (لقد تسلمت الآن من حكومتى ارشادات تأمرنى فيها بتقديم احتجاجات اضافية فى هذا الموضوع وبشكل خاص ارغب فى ان ابين بوضوح ان الفشل فى قبول مبدأ المساواة فى التمثيل هذا بشكل يجعل الحكومة الامريكىة ممثلة فى التعينات المرتقبة فى محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم الابتدائية سيؤدى حتما الى انطباع غير ملائم لحكومتى وان الحكومة الامريكىة لاتعلق موافقتها النهائية او رفض مقترحات اصلاح النظام القضائى فى مصر على تعويض دبلوماسى ... واقصى ما اعتقده "الوزير الامريكى" من وجهة نظرى ان موافقة حكومتى النهائية ستتوقف على تعيين قضاة امريكيين اضافيين فى المحاكم المختلطة"<sup>(٢)</sup> ويتضح من المذكرة الامريكىة مدى الرغبة الامريكىة فى ان تتنافس مع الدول الاوروبىة الكبرى ذات النفوذ القوى فى مصر مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا من خلال محاولة الولايات المتحدة ان تتساوى مع تلك الدول فى التمثيل فى المحاكم المختلطة وهو ما يمكن ان نطلق عليه الصراع التحتى بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى مصر لتتال الولايات المتحدة جزء من النفوذ الذى تناله بريطانيا او حتى تتساوى معها فى هذا النفوذ من خلال مطالبة الولايات المتحدة بالمساواة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة. ويتضح كذلك من المذكرة الامريكىة مدى المساومة الامريكىة للحكومة المصرىة فى تعيين قاضى لها فى المحاكم المختلطة وجاء رد محمد محمود باشا على الوزير الامريكى المفوض "بانه ستعطى كل الاعتبارات للرغبات الامريكىة فى التمثيل الاضافى اذا وعندما تشكل تلك الدائرة المقترح انشاؤها كما اكده مجمد محمود للوزير الامريكى رغبته فى ان يرضى المطالب الامريكىة"<sup>(٣)</sup> وطبقا للاحتجاجات الامريكىة ابلغ المستشار القضائى البريطانى الوزير الامريكى

<sup>(١)</sup> Department of State "Foreign Relations of the United States, 1929, Vol.II, Tel No. 3, The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of State, Cairo, Ja 25, 1929, PP.938-939.

<sup>(٢)</sup> Ibid: Note, No. 95, The American Minister in Egypt (Gunther) to the Egyptian Prime Minister and Acting Minister for Foreign Affairs (Mahmoud Pasha), Cairo, April 18, 1929, P. 942.

<sup>(٣)</sup> Ibid: Tel No.29, The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of State, Cairo, May 10, 1929, P. 953

المفوض بأن احد القضاة الحاليين فى المحكمة الابتدائية المختلطة سيتقاعد فى الخريف ووعده الوزير الامريكى "أن يساعده فى تعيين قاضى امريكى لملئ المكان الشاغر"<sup>(١)</sup> كما ابغ وزير الخارجية المصرى فى ١٢ يونيه ١٩٢٩ الوزير الامريكى المفوض انه ردا على احتجاجاته الشخصية المقدمة للوزير المصرى فانه نجح فى الموافقة على تعيين قاضى امريكى اخر ليملا المكان الشاغر"<sup>(٢)</sup> وأرسلت الخارجية الأمريكية اسماء ثلاثة مرشحين لتختار منهم الحكومة المصرية واحدا وهم ادوارد ج. هيل Edward G. Hill وجورج. و. كرتزينجر George. W. Kretzinger وجوليان رايت Julian Wright ولقد اختارت الحكومة المصرية جوليان رايت"<sup>(٣)</sup> وأعلن ذلك فى الحريدة الرسمية فى ٢ يناير ١٩٣٠"<sup>(٤)</sup>

وبعد مرور عام على تعيين مستر رايت طالبت الولايات المتحدة الحكومة المصرية بتطبيق مبدأ المساواة فى التمثيل حيث ارسلت مذكرة للحكومة المصرية فى ٣ مارس ١٩٣١ ذكرت فيها خطاب السير اليوت بشأن عدم ترجيح جنسية على اخرى فى التمثيل فى المحاكم المختلطة وفى رد يحيى باشا وزير الخارجية المصرى على المذكرة الامريكية ذكر ان "طلب السير اليوت نشأ فقط كحدث عرضى فى المفاوضات الطويلة التى نتج عنها تأسيس المحاكم المختلطة وعلاوه على انه فى المعاهدة التى جرت بين بريطانيا العظمى ومصر فى ٣١ يوليه ١٨٧٥ لتأسيس المحاكم المختلطة فأن هذا الخطاب المذكور أنفا لم يدخل فى جزء من هذه المعاهدة ولم يذكر فيها"<sup>(٤)</sup>

وإزاء هذا الموقف المتشدد من الحكومة المصرية طلبت الخارجية الامريكية المساعدة من بريطانيا ولكنها كانت تخشى الا تعطى تلك المساعدة لو شعرت السلطات البريطانية ان نية الحكومة الامريكية الا تستثنى ترجيح التمثيل للقضاة البريطانيين لذلك

(١) Ibid: Tel No.32, The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of State, Cairo, May 11, 1929, P.954

(٢) Ibid, Tel, No 42, The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of state, cairo, June 12, 1929, P, 954

(٣) توفى جوليان رايت فى مصحة برك بلاج بفرنسا سنة ١٩٣٨ انظر الاهرام العدد ١٩٤٢٢، ١٠/٧/١٩٣٨.

(٤) Ibid: Note, No.82, The Acting secretary of State to the Minister in Egypt (Gunther) Washington, No.29, 1929, P.955.

(٥) Department of State "Foreign Relation of the United States 1931, Vol. II, Note No. 29/7/1 (45) The Egyptian Minister for Foreign Affairs to the American Minister in Egypt (Jardine), Cairo, June, 1931, P.144

تأمر الخارجية الأمريكية ممثلها بالقاهرة ان يوضح للمندوب السامى ان الحكومة الأمريكية ليس لديها هذه النية ولكنها معنية بأن يكون التمثيل الأمريكى فى المحاكم المختلطة أن يكون مساويا للدول الرئيسية من اصحاب الامتيازات ما عدا بريطانيا<sup>(1)</sup> وطبقا لوامر الخارجية الأمريكية بعدم اتخاذ اية خطوة دون استشارة السلطات البريطانية ومساعدتها باعتراف امريكى بالوضع البريطانى الخاص فى مصر، تقابل الوزير الأمريكى المفوض ويليام جاردين مع المندوب السامى السيد برسى لورين Sir Percy Loraine فى ٢١ نوفمبر ١٩٣١ وعبر المندوب السامى عن أمله فى مساعدة أمريكا ولكنه عبر للوزير الأمريكى عن ان الحكومة المصرية لا تقبل مبدأ المساواة فى التمثيل، ومن وجهة نظره ان هناك حجج كثيرة تحبذ الموقف المصرى بعدم الاعتراف بمبدأ المساواة فى التمثيل كما انه من غير الملائم الاصرار على تنفيذ هذا المبدأ حيث انه لو قبل هذا المبدأ فيجب الاذعان بالنتيجة المحتملة بأن الدول الكبرى الاخرى غير الممثلة الآن فى المحاكم المختلطة ستقدم ادعاءات من الصعب رفضها كما ان فرنسا وإيطاليا ستطالب بخمسة مناصب قضائية كحق لها من الآن فصاعدا<sup>(2)</sup> ولذلك اتصلت الخارجية الأمريكية بسفيرها فى لندن ليحصل على تأييد وزارة الخارجية البريطانية فى هذه المسألة- حيث اوضح المندوب السامى البريطانى للوزير الأمريكى بالقاهرة فى لقائه معه ان آراءه تعتبر آراء شخصية- وطالب السفير الأمريكى فى لندن بتعيين عدد كاف من القضاة الأمريكين لتأكيد تمثيل الولايات المتحدة بالمساواة بالدول صاحبة الامتيازات الرئيسية ما عدا بريطانيا<sup>(3)</sup> ولم تحظ الولايات المتحدة برد من بريطانيا ولكن فى فبراير ١٩٣٢ وعد المندوب السامى الوزير الأمريكى المفوض بأن الحكومة البريطانية ستساعد على تعيين قاضى امريكى فى المحاكم المختلطة ولذلك طلبت الخارجية الأمريكية من وزيرها المفوض بالقاهرة ان يتصل بالخارجية المصرية والمندوب السامى البريطانى بشأن هذا الوعد ونصحت الخارجية الأمريكية وزيرها المفوض بأنه اذا وجد معارضة من الخارجية المصرية فعليه ان يترك مذكرة رسمية للحكومة المصرية للرد على مذكرة

<sup>(1)</sup> Ibid. Inst. No.108. The secretary of state to the Minister in Egypt (Jardin) Washington, Oct 28, 1931, PP.145-146.

<sup>(2)</sup> Ibid. Tel No.109. The Minister in Egypt (Jardine) to the secretary of state. Cairo, Dec 9, 1931, P.147

<sup>(3)</sup> Ibid. Tel No.364. The secretary of state to the Ambassador in Great Britain (Dawes), Washington, Dec 22, 1931, P.149-150

وزير الخارجية المصري بتاريخ يونيه ١٩٣١ وأن يترك نسخة منها للمندوب السلمي<sup>(١)</sup> ولم تحصل الحكومة الأمريكية على شيء من بريطانيا حيث وقفت بريطانيا امام تطلعات الولايات المتحدة فى المحاكم المختلطة<sup>(٢)</sup>

وهنا يتبادر الى الذهن سؤال ما الذى دعى بريطانيا الى الوقوف امام تطلعات الولايات المتحدة فى المحاكم المختلطة بالرغم من تأكيد الولايات المتحدة لبريطانيا انها تستثنى بريطانيا من مسألة المساواة فى التمثيل التى تطالب بها الولايات المتحدة هل هو سعى بريطانيا للسيطرة على المحاكم المختلطة ام خشية بريطانيا من ادعاءات الدول غير الممثلة فى المحاكم المختلطة بالمطالبة فى التمثيل والخشية من الادعاءات الفرنسية والاطالية بالمطالبة بخمسة مناصب قضائية، اعتقد انه لا السعى البريطانى للسيطرة على المحاكم المختلطة ولا خشية بريطانيا من ادعاءات الدول الأخرى الاخرى هو السبب فى وقوف بريطانيا امام تطلعات الولايات المتحدة واعتقد- من وجهة نظرى- ان السبب الحقيقى هو خشية بريطانيا من المنافسة الأمريكية لها حيث ان الولايات المتحدة لم تكن تطالب فقط بالمساواة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة فقط بل كانت تطالب بالتمثيل فى هيئة الحجر الصحى بالاسكندرية<sup>(٣)</sup> ونافست بريطانيا فى شحن القطن المصرى للولايات المتحدة على سفن الأمريكية بدلا من سفن شحن بريطانية- ، وهو ما سيأتى ذكرة فيما بعد، وشعرت بريطانيا بهذه المنافسة واحست الحكومة الأمريكية بذلك ولذلك نجد الحكومة الأمريكية تؤكد للحكومة البريطانية ان الحكومة الأمريكية تستثنى بريطانيا العظمى من مسألة المساواة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة وحتى تجعل الصراع بينها وبين بريطانيا صراعا تحتيا لا يظهر على السطح وكاعتراف للنفوذ البريطانى فى مصر، كما ان محاولة مورتون هاوول الوزير الأمريكى المفوض والذى حاول ان يززع النفوذ البريطانى فى مصر ومحاويلته التقرب من سعد ورفاقه فى الوقت الذى كان فيه الصراع بين بيت الامة وقصر الدوبارة قويا وغنيفا وصرخة اللورد لويد لحكومته بابعاد هاوول

<sup>(١)</sup> Department of State "Foreign Relation of the United States 1932, Vol. II, Inst No. 168 The Secretary of State to the Minister in Egypt (Jardine), Washington, Sept 10, 1932, PP.626-627.

<sup>(٢)</sup> لطيفة سالم : (النظام المصرى القضائى الحديث) المرجع السابق ص ٨٧.

<sup>(٣)</sup> لمزيد من التفاصيل عن مطالبة الولايات المتحدة التمثيل فى هيئة الحجر الصحى بالاسكندرية انظر

Department of State "Foreign Relation of the United States 1928, Vol. II, PP 773-781

Department of State "Foreign Relation of the United States 1932, Vol. II, PP. 629-639 وكذلك

عن القاهرة ونشوته عند خروج هاول من القاهرة وتعليقه على خروج هاول من القاهرة وابعاده من منصبه الدبلوماسي بان كل شخص هنا قد تنفس الصعداء بخروج الدكتور هاول كل هذا لم يكن غائبا عن السياسة البريطانية حيث ان ملف الدكتور هاول ظل ساخنا وملتهبا بالرغم من اغلاقه ولذلك فقد شعرت بريطانيا بالمنافسة الامريكية وان كانت هذه المنافسة منافسة تحتية لا تظهر على السطح الا قليلا، وشعرت الحكومة الامريكية كذلك بخطورة الشعور البريطاني حيث ان ذلك يمكن ان يعطل مصالحها التي تعتمد على بريطانيا في تنفيذها "كالتبشير" ولذلك حاولت الولايات المتحدة ان تخفف من حدة هذه المنافسة وان تطمنن بريطانيا في ذات الوقت حيث اكدت للحكومة البريطانية ان الحكومة الامريكية تستنتي بريطانيا من مسألة مطالبتها بالمساواة في التمثيل في المحاكم المختلطة" كاعتراف للمركز البريطاني المتميز في مصر ولذلك كله فقد وقفت الحكومة البريطانية امام تطلعات الحكومة الامريكية في المحاكم المختلطة حتى تكبت او على الاقل تخمد هذا التنافس.

ولم ينشب صراع اخر بين الولايات المتحدة والحكومة المصرية بشأن التمثيل في المحاكم المختلطة الا في يونيه ١٩٣٦ عندما قدم القاضى الامريكى كرايبتس استقالته حيث بدأت الخارجية الامريكية تبحث عن خلف له واقترح القاضى الامريكى مستر رايت Wright تعيين مستر لوفرنج هيل<sup>١</sup> Lovering Hill<sup>(١)</sup> وكان وزير الحقاية المصرى يؤيد تعيين مستر هيل ولكنه كان يعارض بشكل قوى ان يطلب من الولايات المتحدة قائمة باسماء المرشحين للمنصب الشاغر ومن هنا بدأت المشكلة بين مصر والولايات المتحدة حيث يعارض وزير الحقاية المصرى طلب قائمة بالمرشحين للمنصب من الولايات المتحدة وتصر الولايات المتحدة على ذلك واقترح مستر بوث المستشار القضائى كحل توفيقى للخروج من تلك الازمة- وهى رفض الحكومة المصرية طلب قائمة باسماء المرشحين من الولايات المتحدة - بان تتسلم الحكومة المصرية قائمة المرشحين بشكل غير رسمى تضم فيها مستر هيل بدلا من تقديم طلب رسمى<sup>(٢)</sup> وازاء معارضة وزير الحقاية المصرى للارغبة الامريكية فى تقديم قائمة باسماء المرشحين لشغل المنصب الشاغر، ورفض توسط مستر بوث بتقديم طلب غير رسمى للمرشحين

<sup>(١)</sup> Department of State "Foreign Relation of the United States 1936, Vol. II, Desp No. 701, The Minister in Egypt (Fish ) to the secretary of state, Cairo, June 29, 1936, P.14

<sup>(٢)</sup> Ibid, Tel No. 53. The Charge in Egypt (Hall) to the secretary of state, Cairo, Sept 25, 1936, P.15

يضم اسم مستر هيل<sup>(١)</sup> هددت الولايات المتحدة مصر بأنه في المفاوضات المتعلقة بالغاء الامتيازات سيكون موقفها غير مساعد "حيث ابلغ وزير الخارجية الامريكى القائم بالاعمال الامريكى بمصر انه في اية مناقشات اخرى خاصة بالموضوع فعليه ان يعد بانه (فى المفاوضات المقترحة المتعلقة بالغاء نظام الامتيازات "مؤتمر مونترنو" فان اتجاه الحكومة الامريكىة لا يمكن ان يكون مساعدا ولكن يمكن ان يكون متأثرا بشكل بشكل ايجابى باية مظهر ودى يمكن ان تظهره الحكومة المصرية بصدد هذا التعيين الذى نحن بصدده<sup>(٢)</sup>

ويبدو ان حرص الحكومة المصرية على انجاح مؤتمر مونترنو جعلها تستجيب للتهديد والمساومة الامريكىة وجعلها توافق على المطلب الامريكى وهو نفس الشئ الذى جعل الحكومة البريطانية تؤيد المطلب الامريكى حيث ان بريطانيا كانت ترغب فى انجاح مؤتمر مونترنو والغاء الامتيازات كما تعهدت بذلك للحكومة المصرية فى معاهدة ١٩٣٦ وبالفعل طلب وزير الحقانىة من القائم بالاعمال الامريكى مستر تشيلدس (Childs) تقرير الحكومة المصرية استلام اسماء المرشحين للعمل فى وظيفة قاضى فى المحاكم المختلطة فى المكان الشاغر باستقالة كرايبيتس<sup>(٣)</sup> وفى النهاية وافقت الحكومة المصرية على تعيين مستر كونرزفيل Conersville ليحل محل كرايبيتس فى ٢٣ مارس ١٩٣٧<sup>(٤)</sup>

ويتضح مما تقدم ان الاهتمام الامريكى بالمطالبة بالمساواة فى التمثيل كان يهدف الى تعيين قاضى امريكى او اكثر اذا استطاعت الدبلوماسية الامريكى ان تحقق ذلك ولم تنجح امريكا الا ثلاث مرات خلال فترة البحث- من خلال المطالبة بمبدأ المساواة فى التمثيل- فى تعيين ثلاث قضاة هم برنتون، وجوليان رايت، وكونرزفيل ويلاحظ كذلك ان الولايات المتحدة استغلت الظروف المصرية لتضغط على الحكومة المصرية- فى شكل مساومة او تهديد- فى تحقيق مطالبها سواء استغلال مسألة التعديل المقترح للمحاكم المختلطة فى سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ فى تعيين جوليان رايت او استغلال الاعداد لمؤتمر مونترنو لتعيين مستر كونرزفيل ونجحت الولايات المتحدة فى المساومة والتهديد الى حد كبير.

(1) Ibid, Tel No. 55, The Charge in Egypt (Hall) to the secretary of state, Cairo, Sept 28, 1936, PP. 16-17

(2) Ibid, Tel No. 37, The secretary of state to The Charge in Egypt (Hall) , Washington, Sept 30, 1936, PP. 17-18

(3) Ibid Tel No 58, The Charge in Egypt (Childs) to the secretary of state, Cairo, Oct 19, 1936, P. 18

(4) Ibid, Tel, No 3, The Acting secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), Washington, Ja 6, 1937, P.20

## ٢- موقف الولايات المتحدة من مسألة التعديلات المقترحة لنظام المحاكم المختلطة

قرر مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ١٠ مارس ١٩٢٧ برناسة الملك فؤاد الموافقة على ماياتى

١ - الترخيص لوزير الحفانية بوضع مشروع نصوص تشريعية يكون اساسا لاقستراح تقدمه الحكومة ال الدول يقضى بتوسيع سلطة المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية بحيث تشمل الجنح المنصوص عليها فى قانون الاتجار بالمخدرات والجرانم الاتيه:

أ - غش المأكولات والأدوية والأسبحة الكيماوية والطبيعية

ب - بيع مثل هذه المستحضرات أو عرضها للبيع اذا علم بغشها. ج- غش المشترى فى كمية البضاعة أو نوعها بطريق الغش فى الموازين أو المكييل او البيانات التجارية

د- بيع بضائع تقرر انها مغشوشة تجاريا او عرضها للبيع او استيرادها للقطر المصرى

٢- الموافقة عل مذكرة من وزارة الحفانية شاملة الاقتراحات الآتية :

أ - تعديل المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط.<sup>(١)</sup>

ب - الغاء نظام القضاة المحلفين بمحكمة الجنح

ج - جعل عدد مستشارى الجلسات فى الاستئناف ثلاثة بدلا من خمسة مستشاريين وذلك فى القضايا التى يكون قد نظرها قاضى واحد فى الابتدائى

د - تعديل النصوص الخاصة بتعيين رؤساء محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية بحيث يشمل التعديل الآتى

(١) المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط تتعلق بالجرانم التى يعاقب عليها القانون المدنى المختلط، والتعديل التى تريد الحكومة المصرية ادخله على هذه المادة يقضى بالغاء مدة الثلاثة أشهر التى يجب ان تمضى قبل نشر مشروعات القوانين المعتمدة من الجمعية التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة. وجعل المدة التى يسقط فيها مشروع القانون المعتمد اذا لم ينشر سنة من تاريخ الاعتماد اذ ثبت ان فترة الثلاثة أشهر تمثل عقبة امام التنفيذ (المزيد من التفاصيل انظر لطيفة سالم) النظام القضائى المصرى الحديث المرجع السابق ص ٩٦ وكذلك محفوظات مجلس الوزراء (نظرة الحفانية) المحاكم المختلطة محفظة رقم ١/٢/ب



أ - بأن تلغى وظائف الرؤساء الفخريين

ب - بأن تعين الحكومة الرئيس الفعلى والوكيل بناء على طلب محكمة الاستئناف مع الاستمرار على طريقة الانتخاب الحالية ويكون تعيينها لمدة ثلاث سنوات

ج - بأن يكون احدهما اجنبيا والاخر مصريا بحيث انه اذا كان الرئيس اجنبيا يجب ان يكون الوكيل مصريا والعكس بالعكس

هـ - الغاء النص الذى يمنح قضاة المحاكم المختلطة من احراز نياشين من المحاكم المصرية<sup>(١)</sup>

وفى ٢٥ ديسمبر ١٩٢٧ ارسلت الحكومة المصرية للدول ذوات الامتيازات مذكرة دورية تتضمن ستة نقاط لاصلاح نظام المحاكم المختلطة<sup>(٢)</sup> وهى بالترتيب كما جاءت فى المذكرة الدورية :

- ١ - تعديل نص المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط
- ٢ - توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنج بحيث تشمل طوائف اخرى من الجرائم
- ٣ - الغاء نظام القضاة المحلفين بالمحاكم المختلطة
- ٤ - انشاء دائرة بمحكمة الاستئناف المختلطة مكونة من ثلاثة مستشارين للنظر فى الاستئنافات التى ترفع عن قضايا المواد المستعجلة
- ٥ - تعديل النصوص الخاصة بتعيين القضاة الذين يختارون لوظائف رؤساء لمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية
- ٦ - الغاء النص الذى من مقتضاه استثناء قضاة المحاكم من ان يكونوا موضوع الاعام عليهم برتب او نياشين من قبل الحكومة المصرية<sup>(٣)</sup> وطلبت الحكومة

<sup>(١)</sup> البصير القضاى ، العدد ٥١٠ ، الجمعة ١١ مارس ١٩٢٧ وكذلك البلاغ الاسبوعى الجمعة ٢٥ نوفمبر ١٩٢٧ .

<sup>(٢)</sup> Brinton, op. cit, P. 342.

<sup>(٣)</sup> البصير القضاى، العدد ٧٤٦، السنة الخامسة، نوفمبر سنة ١٩٢٨ ص١

المصرية موافقة الدول صاحبة الامتيازات قبل ٣١ يناير ١٩٢٨<sup>(١)</sup> حيث سيعقد مؤتمر دوليا بالقاهرة في فبراير من نفس العام لفحص وجهات نظر الدول المختلفة<sup>(٢)</sup>

ولقد اتسم موقف الحكومة الامريكية بالميوعة السياسية الشديدة فهي لم ترفض ولم توافق على مذكرة الحكومة المصرية وكذلك المؤتمر الدولي المزمع عقده حيث جاءت اوامر الخارجية الامريكية لمستر وينشب Winship القائم بالاعمال الامريكى بالقاهرة بأن يخبر الحكومة المصرية ان الحكومة الامريكية ستنظر بعين العطف لهذه الاقتراحات وتعتبرها تصرفا مفيدا وستظهر نية الحكومة فيما بعد فى مسألة عقد مؤتمرا دوليا لمناقشة المسألة وان الحكومة الامريكية ستكون سعيدة بارسال مندوبيها اليه وان التاريخ المحدد للمؤتمر وهو فبراير القادم يبدوا انه تاريخ مبكر جدا لايسمح للحكومة الامريكية بدراسة المسألة دراسة ملاممة وارشاد مندوبيها<sup>(٣)</sup>

وفى لقاء محمود ابو الفتح مع مستر وينشب ليستفسر منه عن موقف الحكومة الامريكية ازاء المذكرة المصرية قال وينشب "انه لايسطيع ان يصرح بشئ قبل ان يتلقى رد حكومته ولكنه اكد "وينشب" ان الحكومة الامريكية ستهتم بمذكرة الحكومة المصرية الاهتمام الواجب وذكر انه ارسل المذكرة المصرية الى واشنطنون مشفوعة ببعض الملاحظات وانه يتوقع ان تصل اليها فى اواخر هذا الشهر (اى يناير) ولهذا فانه لايتوقع وصول رد الحكومة الامريكية فى الموعد الذى حددته الحكومة المصرية "اواخر يناير" لأنه لايد للمستشاريين القضائيين لوزارة الخارجية الامريكية من بحث المذكرة المصرية ودراستها ثم عرض الامر على الوزير المختص "وزير الخارجية" ويقتضى هذا وقتا طويلا<sup>(٤)</sup>

وكان سقوط وزارة ثروت باشا- مقدم المذكرة الدورية المصرية- وتعطيل الدستور وتأجيل البرلمان له اثره بطبيعة الحال على السلك الدبلوماسى الاجنبى<sup>(٥)</sup> حيث

<sup>(١)</sup> Department of state "Foreign Relation of the united states", 1928, Vol.II, Tel No.14, The Charge in Egypt (Winship) to the secretary of state, Cairo, Dec 30, 1927, P.744

<sup>(٢)</sup> Brinton, op. cit, P. 345.

<sup>(٣)</sup> Department of state 1928, Vol.II, op.cit Tel No.14, P.744.

<sup>(٤)</sup> الاهرام ، العدد ١٥٥٣١ ، الخميس ١٩ يناير ١٩٢٨ لقاء بين محمود ابو الفتح والوزراء المفوضين الاجانب بمصر.

<sup>(٥)</sup> Brinton, op. cit, P.345.

وكذلك دكتور مصطفى النحاس جبر يوسف، دكتور على شلبي، الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٣١-١٩٣٦ هيئة اكتاب ١٩٨١ ص٨٩-٩٦.

لم تقدم ايا من الدول صاحبة الامتيازات ردا على مذكرة الحكومة المصرية وانتهت  
المذكرة المصرية الى طريق مسدود.

واعادت وزارة محمد فتح المسألة مرة اخرى حيث ارسل حافظ عفيفى باشا وزير  
الخارجية المصرية- مذكرة دورية لمفوضيات الدول الاجنبية بمصر فى ٢٨ اكتوبر  
١٩٢٨ وجاء فى المذكرة التى ارسلها حافظ عفيفى للوزير الامريكى المفوض انه فى  
خطاب ثروت باشا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ للقائم بالاعمال الامريكى ذكرت  
العقبات التى تمثلها الامتيازات الاجنبية امام الحكومة المصرية فى مسائل التشريع  
والضرائب ورغبة الحكومة المصرية فى ابدال هذا النظام بنظام يتفق مع الاجراءات  
الضرورية لحماية مصالح الاجانب ويجب ان يكون متفقا مع الافكار الحديثة واكثر تناغما  
مع سيادة الدولة ومصالحها وتطورها وتقدمها<sup>(١)</sup> وفى نفس الوقت كانت الحكومة  
البريطانية تأمل فى ان تصل لانهاء عاجل لتلك الاصلاحات المبينة فى الخطاب السالف  
الذكر والذى يعالج مسألة تعديل المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط والترتيبات  
الاخري المتعلقة بترتيب المحاكم المختلط<sup>(٢)</sup> وبالتالي اعادت الحكومة المصرية عرض  
المسألة من جديد ولكن الموافقة الجماعية على النقاط الستة- التى تتضمنها مذكرة  
الحكومة المصرية للدول ذوات الامتيازات-من جانب الدول الاجنبية صاحبة الامتيازات  
كانت غير متوقعة وكان المخرج الوحيد هو الاقتراح البديل بأن توافق الدول صاحبة  
الامتيازات على عقد مؤتمر دولى لمناقشة النقاط التى تناولتها مذكرة الحكومة  
المصرية<sup>(٣)</sup>

وقد اهتمت الخارجية الامريكية ووزيرها المفوض بالقاهرة بمعرفة ردود الدول  
الاجنبية على مذكرة الحكومة المصرية بتاريخ ديسمبر ١٩٢٧ واكتوبر ١٩٢٨ وقد  
جاءت تلك الردود متشابهة كما ذكر الوزير المفوض الامريكى<sup>(٤)</sup> وان اختلفت فى

<sup>(١)</sup> Department of state 1928, Vol.II, op.cit, Desp No. 9, The Minister in Egypt (Gunther) to the Secretary of State, Cairo, Nov 3, 1928, P. 77-768.

وكذلك الاهرام ، العدد ١٥٨٠٣ ، الجمعة ، نوفمبر ١٢

<sup>(٢)</sup> Ibid, PP. 767-768.

<sup>(٣)</sup> Brinton, op.cit, PP. 345-346.

وكذلك محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص٢٠٣

<sup>(٤)</sup> Department of state "Foreign Relations of the United States, 1929, Vol.II, Tel No I, The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of state, Cairo, Ja 14, 1929, P.37.

صياغتها فقد طلبت الدول صاحبة الامتيازات بيانات دقيقة عن التغييرات التى تنسوى الحكومة المصرية ادخالها على النظام القضائى والقانون الجنائى المختلط<sup>(١)</sup> وبالرغم من تمسك اللورد لويد بالتحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - خاصة التحفظ الخاص بحماية المصالح الاجنبية- الا ان كان يؤيد عقد مؤتمر يتناول المسائل الواردة فى المذكرة المصرية<sup>(٢)</sup> واقترح وزير الخارجية الامريكية على الوزير الامريكى المفوض بالقاهرة ان يكون الرد الامريكى على المذكرة المصرية كالاتى:

١ - ان الاقتراح الاول مقبول مبدئيا - القاضى بتعديل نص الماد ١٢ من القانون المدنى المختلط- ولكن يحفظ حق الولايات المتحدة فى ان تذكر معارضتها على تشريع من خلال مدى السلطة التى تمنح أو قد تمنح.

٢ - الموافقة مبدئيا على الاقتراح الثانى - القاضى بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنج بحيث تشمل طوائف اخرى من الجرائم - ولكن يجب ان يشمل هذا الاقتراح اصلاح القانون الجنائى والاجراءات الجنائية وتوسيع السجون وتوسيع اختصاص الشرطة القضائية.

٣ - الاقتراح الثالث مقبول

٤ - توافق الحكومة الامريكية على الرغبة فى انشاء دائرة اضافية فى محكمة الاستئناف ولكن الاقتراح الذى عرضته الحكومة المصرية يمكن ان يكون افضل لو كمل بتكوين دائرة من خمسة قضاة - الاقتراح المصرى كان يقضى بتكوين دائرة اضافية من ثلاثة قضاة- ومن الملام فى هذا الصدد لفت نظر الحكومة المصرية فيما يتعلق باحياء العودة لعمد المساواة فى التمثيل بين الدول صاحبة الامتيازات الممثلة فى المحاكم المختلطة وبشكل محدد الدائرة الجديدة المقترحة<sup>(٣)</sup>.

٥ - ان الحكومة الامريكية ليس لديها ملاحظات فى النظام الحالى لانتخاب القضاة لمنصب الرئيس ونائب الر س للمحاكم المختلطة ولكنها غير قادرة على الاتفاق

(١) الاهرام العدد ١٥٨٥٤، الخميس ٣ يناير ١٩٢٩.

(٢) نفس المرجع وكذلك Marlowe. John. Anglo- Egyptian Relation, London 1954, P.279.

(٣) Department of state, 1929, Vol.II, op.cit, Tel No 4, The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of state, Cairo, Ja 25, 1929, PP. 938-940

على الاقتراح القاضي بأن الانتخاب لحد هذه الوظائف لقاضى من جنسية يعينها يكون الزاميا حيث انها "الحكومة الامريكية" تشعر ان المقدرة القضائية البارزة يجب ان تكون الفيصل الوحيد الذى تتم على اساسها الانتخاب لتلك الوظائف.

٦ - بالنسبة للاقتراح السادس - المتعلق بالموافقة على ان تمنح الحكومة المصرية الازمنة لفضاء المحاكم المختلطة- فان الحكومة الامريكية ترغب فى التحفظ على قرارها حتى يتثنى لها الفرصة الملائمة لدراسة الشروط المقترحة لذلك<sup>(١)</sup> ويلاحظ ان المسودة التى اعدتها الخارجية الامريكية للرد على المذكرة المصرية وقعت فى تناقض غريب ففى الوقت الذى تطالب بتطبيق مبدأ المساواة فى التمثيل بين الدول صاحبة الامتياز فى الدائرة الاضافية المقترح تكوينها تطالب بان تكون المقدرة القضائية هى الفيصل الوحيد للانتخاب لمنصب الرئيس ونائب رئيس للمحاكم المختلطة وذلك يتناقض مع مبدأ المساواة فى التمثيل التى تطالب به امريكا ولم تمنح الحكومة الامريكية فى عقد مؤتمر دولى لمناقشة الامتيازات الاجنبية ولكن الحكومة الامريكية لم تقدم الرد الذى اعدت مسودته الخارجية الامريكية وسامت الحكومة المصرية على تعيين قاضى امريكى بالمحاكم المختلطة فى مقابل الموافقة على المقترحات المصرية المتعلقة بتعديل نظام المحاكم المختلطة وبالرغم من نجاحها فى المساواة بتعيين جوليان رايت Julian Wright لم تقدم ردا على مذكرة الحكومة المصرية واجلت الحكومة المصرية مسألة التعديلات التى اقترحتها لتعديل نظام المحاكم المختلطة واعرضت عن طلب ردود الدول الأجنبية صاحبة الامتيازات عن مذكراتها بتاريخ ديسمبر ١٩٢٧ ، وأكتوبر ١٩٢٨-لبدا المفاوضات بين محمد محمود هندرسون لمعالجة المسائل المصرية المتعلقة ومن بينها الامتيازات الأجنبية<sup>(٢)</sup> ثم مفاوضات النحاس باشا وهندرسون لمعالجة المسائل المصرية المتعلقة أيضا<sup>(٣)</sup> ولكن لماذا أهملت الحكومة الأمريكية الرد

(١) Ibid, PP. 939-940.

(٢) Documents on international Affairs, London 1931, P. 210.

وكذلك احمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال للمعاهدة، دار المعارف ١٩٦٧. ص ١٩٣

(٣) El- Hadidy, Mohamed Alla El-Din Aly Shawky, Mustafa El- Nahhas: A case study of Egyptian political leadership, thesis submitted for the degree of Ph.D in politics, Department of economic and political studies, school of oriental and African study, Univ of London 1985, PP. 89-91.

على المذكورة المصرية، الواقع أن السبب من ذلك يرجع إلى عدم وجود سياسة محددة للولايات المتحدة بالنسبة للمحاكم المختلطة، ويؤكد ذلك حرص الولايات المتحدة على التعرف على وجهات نظر المفوضات الأجنبية الأخرى بمصر بالنسبة للرد على المذكرة الآتفة الذكر خاصة إيطاليا وفرنسا و التي جاءت المسودة الأمريكية للرد على المذكرة المصرية التي لم تقدمها للحكومة المصرية بنفس معنى مذكرة هاتين الدولتين وتمثل إهتمام الولايات بالنسبة للمحاكم المختلطة في تعيين قاضي أمريكي أو أكثر لتحقيق مبادئ المساواة في التمثيل بين الدول الكبرى صاحبة الإمتيازات، كما أن مصر بالنسبة للولايات المتحدة كانت مسألة ثانوية ويؤكد ذلك وليام جاردين الوزير الأمريكي المفوض بمصر حيث ذكر لحكومته: "كما أرى هنا ليس هناك اعمال كثيرة يمكن أن تكون ذات أهمية ضخمة لحكومتي ويبدو لي أنها "مصر" مسألة ثانوية بشكل تام"<sup>(1)</sup>

وفي عام ١٩٣٤ فتحت الحكومة المصرية مرة ثانية مسألة تعديل نظام المحاكم المختلطة حيث أرسل رئيس الوزراء يحيى باشا في ١٢ أكتوبر ١٩٣٤ خطاب دوريا للدول صاحبة الامتيازات في مصر وذلك نتيجة للحملة الصحفية التي تعرضت لها وزارته والتي تركزت على المساوي التي تجلبها الامتيازات الأجنبية على مصر، ولفت - يحيى باشا- في مذكرته نظر الدول الأجنبية صاحبة الامتيازات بضرورة الموافقة على المذكرة المصرية قبل نهاية شهر أكتوبر ١٩٣٤ على تعديلات في لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ٢- واستخدام اللغة العربية في المحاكم المختلطة<sup>(2)</sup>

وقد جاءت مطالب الحكومة المصرية نتيجة للحوادث التي حدثت في فبراير ١٩٣٤ حيث انسحب القاضي فالكي كاو من الدائرة المدنية لمحكمة مصر المختلطة التي ستنظر أمامها قضية الموظفين الأجانب السابقين و الذين كانوا يطالبون بصرف معاشاتهم بالذهب وعلى إثر انسحابه عين القاضي بنيتا ريسا للدائرة وشكلها من القاضي زكي غالي وهو الأقدم و يليه القاضي برستون وبذلك جرحت الكرامة المصرية بعد أن إستبعد القاضي المصري من الرئاسة وفي ١٧ مارس ١٩٣٤ كتب زكي غالي إلى

(1) Hahn, L.Peter, The United States , Great Britain and Egypt, 1945-1952, London 1991, P.15

(2) F.o 407/2/7, Enc in No 111, Sir John Simon to Mr Peterson, Foreign Office, Dec 27, 1934  
Bourgeois, Albert: La Formation de L'Egypte Moderne, Le Traite Anglo - Egyptien du وكذلك  
26 Aout 1936, Et La Convention De Montreux Du 8 Mai 1937, Paris 1939, PP. 195-196.

رئيس المحكمة يطالب بحقه فى رئاسة الدائرة مبينا أنه لن يمثل فى الجلسة ما لم يكن رئيسا وأيده باقى القضاة المصريين فى خطاب إلى رئيس المحكمة إشمئلت على صلاحية القضاة المصريين للانتخاب لرئاسة الدائرة وهدد القضاة بعدم حضورهم الجلسات إن لم يتحقق هذا الطلب وحول الخطابان إلى مستر فوكس Vaux فى الوقت الذى وصلته خطابات مماثلة من رئيس محكمة الإسكندرية و المنصورة يبينان فيها إتباع القضاة المصريين لنفس المنهج وبذلك كان التأييد للموقف بالإجماع وشذ عن هذه القاعدة أنطوان كلداني وهو سورى الأصل و متزوج من إنجليزية<sup>(1)</sup>

ودرست الجمعية العامة لمحكمة الإستئناف المختلطة المسألة وقررت أنه فى ضوء صياغة دستور المحاكم المختلطة وفى ضوء الممارسة المستمرة لمدة تقرب من ٥٠ عاما فإن القضاة المصريين لم يكونوا مخولين لرئاسة أى من تلك الجلسات وأضافت الجمعية العامة أن المستوى التعليمى و الفكرى للقضاة المصريين منخفض، حتى أنه ليس هناك قاضى مصرى واحد فى تلك المحاكم مؤهل كالأجانب فى شغل وظيفة رئاسة الجلسات<sup>(2)</sup> وهدد القضاة المصريين بالإضراب لإظهار إمتناعهم على هذا القرار، وفى نفس الوقت كتب المستشار عبد السلام ذهنى بك - لمستشار بمحكمة الإستئناف المختلطة- أحكاما باللغة العربية فى القضايا التى عهدت إليه المحكمة بدراستها فكانت مفاجأة للمسيو هوربية (Houriet) رئيس الدائرة الثالثة للمحكمة و التى يعمل بها ذهنى بك تحت رئاسته ورفض التوقيع على الأحكام التى كتبها ذهنى بك و النطق بها فأنبرى ذهنى بك للدفاع عن وجهة نظره قائلًا أن اللغة العربية من اللغات الرسمية المقررة أملم المحاكم المختلطة، فطلب هوربيه من ذهنى بك إستعادة القضايا و الأحكام العربية وكتابتها بالفرنسية، فأبى ذهنى بك أن يستردها أو يكتب أحكامها باللغة الفرنسية فكانت النتيجة أن مسيو هوربيه لم يعط ذهنى بك أية قضايا لدراستها ثانية، فانبرت الصحف المصرية فى الدفاع عن إستخدام اللغة العربية فى المحاكم المختلطة على أساس انها من اللغات المقررة رسميا أمام المحاكم المختلطة و هى الفرنسية و الإنجليزية و الإيطالية و العربية، وكذلك دافعت الصحف عن حق المصريين فى رئاسة جلسات المحاكم المتلطة

(1) لطيفة سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ، المرجع السابق ص ١٠٤

(2) Department of state, Foreign Relation of the United States, 1935, Vol.I, Mem by, The Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murry), Washington, Oct 13, 1934, P.567.

وطالبت الحكومة المصرية بتحقيق هذين المطلبين<sup>(1)</sup> فاستجاب يحي باشا كما تقدم وأرسل مذكرة للدول المعنية ذكر فيها أن الحكومة المصرية مضطرة لإنهاء هذا الشنوذ وانتظارا للعمل الذى سيتخذ لتحقيق ذلك فباتها "الحكومة المصرية" تشعر أن من حق القضاة المصريين رئاسة الجلسات، واستخدام اللغة العربية كذلك يجب أن يعترف به مسبقا.

واستشار رئيس قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية مستر والاس موراي (Wallace Murray) القاضى الأمريكى مستر برنتون بشأن المذكرة المصرية الذى قرر أنه طبقا للمراسيم الحالية فإن القضاة المصريين غير مخولين لرئاسة الجلسات وان الطريقة الوحيدة لمعالجة المسألة ان تقترح الحكومة المصرية على الدول تعديلات محددة على نص لائحة ترتيب المحاكم المختلطة على ان يرد فى هذا التعديل شرطا محددًا يمكن القضاة المصريين أن يرأسوا الجلسات، وفيما يتعلق بمسألة استخدام اللغة العربية أوضح القاضى برنتون أن المراسيم الحالية تنص على استخدام اللغة العربية، والفرنسية و الإنجليزية و الإيطالية<sup>(2)</sup> ولذلك قرر مستر مورى أن يكون الرد الأمريكى -على المذكرة المصرية- طبقا لمقترحات القاضى برنتون ولكنه ذكر للوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة أنه (من خلال عاداتنا الطويلة فى معالجة مسألة الإمتيازات الأجنبية فى مصر فإتينا نتجنب دائما إتخاذ موقف الصدارة ونحن نشعر أن الدول الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان لها مصالح تفوق مصالحنا بكثير بحيث يمكن أن تتخذ الصدارة الملائمة فى مثل هذه المسائل وحيث أن فرنسا كانت الدولة الوحيدة التى ردت على المذكرة المصرية، وحيث أن المصريين لم يضغطوا علينا للرد على المذكرة فإتنى أميل إلى تأجيل الرد حتى تتخذ الدول المعنية مباشرة عملا وعندما نشعر بأننا يجب ان نرسل ردا ففى هذا الوقت ستأمر المفوضية الأمريكية بالقاهرة ان تعطى وزير الخارجية المصرية اجابة شفوية طبقا للخط العام الذى نعتمده<sup>(3)</sup>)

وانتظرت الحكومة الامريكية طبقا لذلك طلبا من الحكومة المصرية للرد على

<sup>(1)</sup> F.o 407/27. Tel No 113. From M.Lampson to Sir John Simon , Cairo. April 29, 1934

وكذلك الاهرام، العدد ١٧٧٢٨، ١٨ ابريل ١٩٣٤

<sup>(2)</sup> Department of state, 1935. Vol.I, op.cit, The Cheif of the Division of Near Eastern Affairs (Murry) to the under secretary of state (Phillips), Washington, Ja 3, 1935. PP.571-572..

<sup>(3)</sup> Ibid. p. 572.



المذكورة وبالفعل طلبت وزارة الخارجية المصرية فى ٨ فبراير ١٩٣٥ من الوزير الأمريكى فى مصر رد الحكومة الأمريكية<sup>(١)</sup> وبالفعل ردت الحكومة الأمريكية على المذكرة وفى ردها لم تمنع فى رئاسة المصريين للجلسات ولكنها رأت فى استجدام اللغة العربية ما يمثل عقبة والأمر متوقف على مدى استعداد المحاكم المختلطة على التعامل بها<sup>(٢)</sup>

ونظرا لتحفظات الدول الأجنبية القاضية بالموافقة على رئاسة المصريين للجلسات بشرط تعديل لائحة ترتيب المحاكم المختلطة (وجد أمين انيس باشا وزير الحقائق انه يجب تعديل المادة الثالثة من تلك اللائحة التى تنص على ان ينتخب رؤساء الدوائر من القضاة الاجانب ويشترك القضاة الوطنيين فى انتخابهم بطريقة تؤدى الى انتخاب المصريين كرؤساء للدوائر وقد افرغ التعديل فى مادة ٣ مكرر تنص على ان لا يفرق بين القضاة الاجانب والمصريين عند انتخاب رؤساء الدوائر ويحق للقاضى المصرى ان يكون رئيس دائرة<sup>(٣)</sup>) وقد ارسل انيس باشا هذا التعديل فى ١٠ يوليو ١٩٣٥ لوزارة الخارجية لتقديمه للدول الأجنبية المعنية فأرسلته الخارجية للدول المختلفة وبدأت تتلقى ردود الدول فوافقت بريطانيا والبرتغال على التعديل<sup>(٤)</sup> وارسلت الخارجية الأمريكية موافقتها على التعديل فى ١٣ يناير ١٩٣٦<sup>(٥)</sup> واستقالت وزارة نسيم باشا فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ قبل ان تستجمع ردود الدول على مذكرتها - ١٠ يوليو ١٩٣٥ - وكان من اسباب استقالتها مشكلة المحاكم المختلطة ولكن تلى ذلك عقد معاهدة ١٩٣٦ من بريطانيا ومصر فى ٢٦ اغسطس ١٩٣٦<sup>(٦)</sup> ثم عقب ذلك دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتياز للاشتراك فى مؤتمر يعقد فى مونترال لالغاء الامتيازات الأجنبية وبدأت تعد العدة لترتيب انجاح هذا المؤتمر فى الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر<sup>(٧)</sup>

<sup>(١)</sup> Ibid, Tel No. 6, The Minister in Egypt (Fish) to the secretary of state, Cairo, Feb.8, 135, P.573.

<sup>(٢)</sup> لطيفة سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ، المرجع السابق ص ١١٠-١١١.

<sup>(٣)</sup> F.o 407/218, No I44, Sir M.Lampson to Sir Samuel Hoore, Cairo, July 22, 1935.

<sup>(٤)</sup> الاهرام، العدد ٢١٨٢٤٩، ٢٩/٩/١٩٣٥.

<sup>(٥)</sup> Department of state, 1935, Vol.I, op.cit, Tel No.2, The secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), Washington, Ja 13, 1936, P.577.

<sup>(٦)</sup> الرافعى فى اعقاب الثورة المصرية جـ ٢ ط ٣، دار المعارف، ١٩٨٨، ص ٢٢٨-٢٣٠.

<sup>(٧)</sup> F.o 407/219. No 91. Mr Eden to Mr Kelly, Foreign office, Nov 2, 1936.

### ٣ - مصر والولايات المتحدة والعقوبات الاقتصادية على إيطاليا :

تبدأ ارهاصات الحرب العالمية الثانية بالهجوم الإيطالي على الحبشة فى ١٣ أكتوبر ١٩٣٥<sup>(١)</sup> وامتد اثر الحرب الإيطالية الحبشية الى مصر ففى اجتماع فى بيت نسيم باشا (رئيس الوزراء اذالك) ضم النحاس باشا وثلاثة من وزراء نسيم تحدث النحاس عن الحرب الإيطالية الحبشية والخشية من تصاعدها وامتدادها الى مصر<sup>(٢)</sup> واعتقد الانجليز ان الامر قد يستدعى تدخلهم فى تلك الحرب ففلقوا الجنود عبر الاراضى المصرية بسبب ذلك واحتاطوا للامر واتفقوا مع الحكومة المصرية على انشاء شبكة من الطرق البرية تخدم اغراضهم الحربية يبلغ طولها ٣٠٠ ك.م. وتتخذ فى اقرب وقت<sup>(٣)</sup> واعدت الترتيبات لنقل مركز قيادة اسطول البحر المتوسط من مالطة الى الاسكندرية فى ١٨ اكتوبر ١٩٣٥<sup>(٤)</sup> واعلنت عصبة الأمم فى اكتوبر ١٩٣٥ ان إيطاليا دولة معتدية وطالبت من الدول الأعضاء تطبيق العقوبات الاقتصادية على إيطاليا<sup>(٥)</sup> واستخدمت بريطانيا نفوذها فى مصر لتطلب من الحكومة المصرية تنفيذ العقوبات الاقتصادية على إيطاليا وبالرغم من ان مصر ليست عضوا فى عصبة الأمم فقد سايرت الحكومة المصرية السياسة البريطانية أزاء إيطاليا وعملت على تنفيذ العقوبات التى فرضتها العصبة على إيطاليا<sup>(٦)</sup> حيث ابلغت الحكومة المصرية عصبة الأمم ان مصر وان لم تكن عضوا فى العصبة ستنفذ العقوبات المفروضة على إيطاليا<sup>(٧)</sup>

والذى يهمننا من الحرب الإيطالية الحبشية هو الموقف الأمريكى من تطبيق مصر العقوبات الاقتصادية على إيطاليا والذى انطلق من حقوق الامتيازات الأمريكية فى مصر

<sup>(١)</sup> Hiden, John, Germany and Europe 1919-1939, London 1977, Pp. 144-146.

وكذلك Rsheshevsky. Oleg, World War II, Myths and Realities, Moscow 1984, PP. 36-38. وايضا Ulbicht, Walter, Whither Germany? Dresden, First Edition, 1966, PP. 21-23 وتتضمن هذه المراجع على معلومات قيمة عن تفاصيل الهجوم الإيطالى على الحبشة والموقف الدولى ازاء ذلك وكذلك معلومات عن تدهور الموقف الدولى فى الثلاثينات.

<sup>(٢)</sup> El- Hadidy Mohamed Alla El- Din: op.cit, P.118.

<sup>(٣)</sup> دكتور حسين خلقي: التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ط٢٠٠٢، ص٢٧٤.

<sup>(٤)</sup> Marlow, Anglo- Egyptian Relation, op.cit, p. 294.

<sup>(٥)</sup> فشر: المرجع السابق ص٦٤٦-٦٤٧

<sup>(٦)</sup> احمد عبد الرحيم مصطفى: [تاريخ مصر السياسى من الاختلال للمعاهدة] المرجع السابق ص١٩٧.

<sup>(٧)</sup> الأهرام، العدد ، ١٨٨٢ ، ١١/٢/١٩٣٥.

ففى برقية من القائم بالاعمال الامريكى (تشيلدس) Childs لوزير الخارجية الامريكى فى ٢ نوفمبر ١٩٣٥ وضع فيها خطوط السياسة الامريكىة ازاء المسألة حيث ذكر "ان صيغة العقوبات التى ستتخذها مصر ضد ايطاليا من المتوقع صدورها خلال الاسبوع او العشرة ايام التالية وقد علمت (تشيلدس) بشكل سرى ان بريطانيا العظمى اعطت الحكومة المصرية ضمانات لحماية الاخيرة من الازعاج الايطالى عندما تطبق مصر العقوبات على ايطاليا<sup>(١)</sup> وان العقوبات الاقتصادية التى تطبقها مصر يمكن ان تمتد من خلال النظام المقترح من العصبه على حقوق امتيازات الدول الاخرى، ومن الحكمة لفت انتباه الخارجية للآثر المحتمل على حقوق امتيازات المواطنين الامريكيين فى مصر" ويمكن تجنب ذلك من وجهة نظرى (القائم بالاعمال) (باعلان من الرئيس الامريكى محذرا المواطنين الامريكيين الذين لهم معاملات تجارية بين الدولتين المتحاربتين بأن معاملاتهم التجارية تكون على مسؤولياتهم الشخصية ويبدو لى ان الاعلان يمكن ان يؤهل الخارجية الامريكىة فى تفويض الدبلوماسيين الامريكين والموظفين القنصليين فى مصر عن التوقف عن الدفاع عن حقوق الامتيازات لصالح المواطنين الامريكيين فى مصر المتورطين فى التجارة مع ايطاليا او اثيوبيا<sup>(٢)</sup>)

وعلى اثر رسالة تشيلدس بدأ رئيس قسم الشرق الاذن بالخرجىة الامريكىة مستر موارى Murray بدراسة المسألة وتوصل الى ان...

١ - ان مصر ليست عضوا فى الامم المتحدة وبالتالي فهى ليست فى وضع لتنفيذ العقوبات ضد ايطاليا.

٢ - انه طبقا للامتيازات الاجنبية التى مازالت سارية المفعول فى مصر فان الاجانب يتمتعون بالاعفاء من القانون المصرى وبالتالي تقف الامتيازات عانقا ضد تطبيق العقوبات.

٣ - ان الحكومة الامريكىة ستتخذ قرارها طبقا للظروف المحتملة الآتية: فنحن نعلم ان شركة جنرال موتورز General Motors لها شحنات كبيرة من منتجات السيارات لافريقيا الشرقية الايطالية ومن الممكن ان تشكل هذه التجارة المربحة اغراء

<sup>(١)</sup> "Department of State" Foreign Relations of the United States 1935, Vol.I, Tel No.86, The Charge in Egypt (Childs) to the Secretary of state, Cairo, Nov 2, 1935, P. 586

<sup>(٢)</sup> Ibid, P.586.

بالاستمرار فيها والتي تمر من خلال مصر وإذا ما تعاونت مصر مع العصابة فى فرض العقوبات على الصادرات لإيطاليا او مستعمراتها فنتيجة لذلك سنسعى لمنع الشحن عن طريق الممثلين الامريكين لمنتجات السيارات لافريقيا الشرقية ومن الممكن ان يصدر هؤلاء الممثلين - طبقا لحقوق الامتيازات - ان تتخذ المفوضة الامريكية بالقاهرة الخطوات اللازمة مع الحكومة المصرية من اجل إيقاف تدخلها فى حقوق الامتيازات للمواطنين الامريكين" ولقد عبر مستر تشيلدس عن رايه فى تلك المسألة بأن يكون منع التجار الامريكين فى الاتجار مع ايطاليا فى صورة انذار من الرئيس للمواطنين الامريكين المتورطين فى معاملات تجارية مع المتحاربين وان الخارجية الامريكية تأمر الدبلوماسيين الامريكين والموظفين القنصلين فى مصر بالتوقف عن الدفاع عن حقوق الامتيازات لصالح المواطنين الامريكين المتورطين فى تجارة مع ايطاليا والحبشة وان تلك الحقوق ستتوقف بشكل مؤقت بتطبيق الحكومة المصرية العقوبات الاقتصادية على ايطاليا<sup>(1)</sup> وجاءت توصيات الخارجية الامريكية بشأن هذه المسألة للوزير الامريكى المفوض بمصر مستر فيش مؤيده رأى مستر تشيلدس حيث اوصى القائم بأعمال وزير الخارجية مستر فيليبس Philips مستر فيش بأن مفوضيتك والمكاتب القنصلية فى مصر يمكن كقاعدة عامة ان تتوقف عن التدخل لصالح المواطنين الامريكين المتورطين فى الاتجار مع ايطاليا او اثيوبيا بشرط الا تحاول الحكومة المصرية ان تنتهك حقوق هؤلاء المواطنين فيما يتعلق بأعفاءهم من السلطات القضائية المصرية<sup>(2)</sup>

ويلاحظ ان الولايات المتحدة لم تتخذ اية موقف معارض للحكومة المصرية فى تطبيق العقوبات الاقتصادية على ايطاليا وانما ايدت الحكومة المصرية بشكل عملى وفى النهاية رفعت العصابة العقوبات الاقتصادية عن ايطاليا فى منتصف ١٩٣٧<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> Ibid, Mem by The Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murry) to the secretary of state, Washington, Nov 4 1935, PP. 588-589.

<sup>(2)</sup> Ibid, Tel No, 46, The Acting Secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), Wahsington, Nov 7, PP. 590-591.

<sup>(3)</sup> جون وندز، روزفلت وامريكا الحديثة، ترجمة احمد الشناوى، مكتبة القاهرة الحديثة د.ت ص ١٧.

## خامسا : الولايات المتحدة ومؤتمر مونترو ١٩٣٧

أن تدهور الموقف الدولي وازدياد تهديد موسيليني ودول المحور الأخرى جعلت المصريين أكثر قبولا للاتفاق مع بريطانيا على عقد معاهدة التحالف بين البلدين فى أغسطس ١٩٣٦ وأثناء المفاوضات على تلك المعاهدة اقترح محمد محمود وحلمى عيسى إنهاء المفاوضات إذا رفضت بريطانيا<sup>(١)</sup> الطلب المصرى بالغاء الامتيازات، ووافقت بريطانيا على الاقتراح ووعدت بريطانيا بمساعدة مصر فى الغاء الامتيازات وفعلا بعد أن عقدت المعاهدة نصت المادة ١٣ منها على أن :

١- الوصول على وجه السرعة الى الغاء الامتيازات ومايتبع ذلك حنما من الغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى بما فى ذلك (التشريع المالى)<sup>(٢)</sup> على الأجانب

٢- أن تمنح الحكومة المصرية مدة انتقالية للمحاكم المختلطة وبعد نهاية تلك المدة ستكون الحكومة المصرية حرة فى حل المحاكم المختلطة<sup>(٣)</sup> كما نصت نفس المادة أنه اذا ما وجدت الحكومة المصرية من المستحيل تنفيذ التدابير المتعلقة بالامتيازات الأجنبية فان الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها غير منقوصة ازاء الامتيازات الأجنبية بما فيها المحاكم المختلطة<sup>(٤)</sup>

وبناء على ذلك أرسلت الخارجية المصرية فى ١٦ يناير ١٩٣٧ خطابا دوريا لدعوة الدول صاحبة الامتيازات فى مصر لمؤتمر يعقد فى مونترو فى ابريل ١٩٣٧ للاتفاق على الغاء الامتيازات الأجنبية<sup>(٥)</sup> وقد ذكرت المنكرة أن مصر البلد الوحيد الذى يتمتع فيه الأجانب بالامتيازات وأن هذا النظام (الامتيازات) يتناقض مع مبادئ القانون

<sup>(١)</sup> Abbas, Jabir Ali: Points of Departure in Egypt's Foreign Policy, The Essence of Nasser Power. Submitted to the Faculty of the Graduate School in Partial Fulfillment of the requirment for Political Science, Indinana univ, March 1971, P. 13.

<sup>(٢)</sup> El Hadidy, Mohamed Alla El-Din Aly: Op. Cit, PP. 128-129.

<sup>(٣)</sup> Survey of international Affairs: London 1938, P. 593.

<sup>(٤)</sup> الرافعى، فى اعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ط١ القاهرة ١٩٥١ ص ٣١-٣٢.

<sup>(٥)</sup> F.O 407/221, Enc 2 in No 59, Lampson to Edend, Cairo, Dec 31, 1936

ومنلكه Bourgeois. Albert, op.cit, PP. 254-255.

وانها تعوق تقدم وتطور البلد (مصر) وتعد انتهاكا واضحا لسيادة الدولة وكرامة الوطن وان ذلك الوضع الشاذ يجب أن ينتهى بالغاء الامتيازات وان الحكومة المصرية ستطبق على الأجانب المبادئ العامة المقبولة فى التشريع الحديث وبشكل خاص فيما يتعلق بالتشريع المالى وسوف لا يكون هناك تمييز ضد الأجانب ولا الشركات الأجنبية بالإضافة الى منح فترة انتقالية للمحاكم المختلطة بعد انتهائها تؤول فيها السلطات القضائية للمحاكم المختلطة الى المحاكم الاهلية<sup>(1)</sup> كما أرسل واصف بطرس غالى (وزير الخارجية) فى ٣ فبراير ١٩٣٧ مذكرة ملحقة لمذكرة ١٦ يناير للدول صاحبة الامتيازات متعلقة بالمبادئ الرئيسية التى ستتخذ قاعدة للنظام الانتقالى التى ترغب الحكومة المصرية الموافقة على تأسيسه وهى كالاتى

١ - أن القضايا التجارية والمدنية للأجانب من نفس الجنسية والتى من اختصاص المحاكم القصلية الآن ستنتقل للمحاكم المختلطة

٢ - أن السلطات القضائية التى تمارسها المحاكم القصلية على قضايا الجرح ستنتقل بشكل كامل للمحاكم المختلطة وبسبب هذا النقل فإن الحكومة المصرية ستعلن قانون عقوبات جديد وقانون اجراءات جنائية وستخبر بنصه الدول.

٣ - أن مسائل قضايا الأحوال الشخصية التى تدخل ضمن السلطات القضائية للمحاكم القصلية ستنتقل للمحاكم المختلطة.

٤ - وسيراعى زيادة الموظفين التى يمكن أن تكون ضرورية لمواجهة زيادة التوسع فى الاختصاص

٥ - ان تغيير جنسية طرف من الأطراف المتنازعة أثناء نظر القضية سوف لا تغير اختصاص المحكمة فى النظر للقضية<sup>(2)</sup>

وقد ردت الخارجية الامريكية فى فبراير ١٩٣٧ على مذكراتى الخارجية المصرية بأن حكومة الولايات المتحدة ستكون سعيدة أن تمثل فى المؤتمر المقترح وأنها تأمل فى

<sup>(1)</sup> Department of state "Foreign Relations of the United States 1937, Vol.II, Tel No. 5, The Minister in Egypt (Fish) to the secretary of state, Cairo, Ja 17, 1937, PP. 615-616.

<sup>(2)</sup> Ibid, P. 616

<sup>(3)</sup> Ibid, Tel No. 14, The Minister in Egypt (Fish) to the Secretary of state, Cairo, Feb. 3, 1937, PP. 619-620.

المستقبل القريب فى ابلاغ الحكومة المصرية عن أعضاء الوفد الامريكى) وفيما يتعلق بمذكرة ٣ فبراير. المبينة وجهة نظر الحكومة المصرية فيما يتعلق بالنظام الانتقالى للمحاكم المختلطة. فإن الخارجية الأمريكية أمرت الوزير الامريكى المفوض بالقاهرة أن يكرر الأهمية التى تعلقها حكومة من أن تستلم فى أقرب وقت نص القاتون الجديد المقترح للعقوبات وقانون الاجراءات التجارية وايضا التفاصيل الأخرى للمقترحات التى تنوى الحكومة المصرية تقديمها من المؤتمر المرتقب<sup>(١)</sup>

وفى نفس الوقت بدأت المشاورات بين الخارجية الأمريكية والبريطانية بشأن المؤتمر وخاصة أن العلاقات الأمريكية البريطانية فى تلك الفترة كانت تتميز بالتعاون الذى أمتد فى النهاية لتعاون جدى لحل المشاكل ذات الاهتمام المشترك<sup>(٢)</sup> وجاءت نتيجة التشاور الأمريكى لبريطانيا فى رسالة السفير البريطانى واشنطون للخارجية الأمريكية ذكر فيها (أن الولايات المتحدة ستدرك أن هناك رغبة قوية فى مصر لالغاء الامتيازات من طرف واحد علاوة على أن الحكومة المصرية واثقة بأن لها الحق الشرعى التام فى عمل ذلك حيث أنه ليس هناك شك فى أن الحكومة المصرية تملك الحق الشرعى لإنهاء المحاكم المختلطة بإتذار فى خلال سنة وحيث أن الحكومة المصرية ملتزمة فى معاهدتها (معاهدة ١٩٩٣٦) مع المملكة المتحدة بالأتحاول أن تلغى الامتيازات أو المحاكم المختلطة الا بعد الفشل النهائى لمؤتمر الامتيازات وتشعر حكومة صاحب الجلالة أن مسئوليتها أن تبين بشكل خاص ودون تأجيل لحكومة الولايات المتحدة بأن الحكومة المصرية لن تعجز فى خلق الوضع الشرعى الكامل لالغاء الامتيازات من طرف واحد وفى تلك اللحظة فإن حكومة صاحب الجلالة تشعر أن حكومات الدول الاجنبية صاحبة الامتيازات سيدعمون بشكل مؤيد استجابة جديدة بالتشاء للحكومة المصرية، لمعالجة المسألة بالمفاوضة وعلى أن يعطى نظام انتقالى معطيا ضمانات للجانِب ومنح فترة ضرورية للانتقال من نظام الامتيازات الى نظام اللامتيازات<sup>(٣)</sup> ويبدو أن رسالة السفير البريطانى أفلقت الخارجية الامريكى وخصوصا أنها تتضمن التهديد المصرى بالغاء الامتيازات من طرق واحد، وتأييد بريطانيا لهذه السياسة "الغاء

<sup>(١)</sup> Ibid, Tel No. 13. The Secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), Washington, Feb. 13, 1937, P. 621.

<sup>(٢)</sup> Journal of Modern History, Vol., XV March 1943, P. 48.

<sup>(٣)</sup> Department of State. 1937, Vol.II, op.cit, P. 622.

الامتيازات" فكتبت الخارجية الأمريكية لسفيرها فى بريطانيا بنجـهام Bingham بأنها (الحكومة الأمريكية) ترغب من أن تتجنب فى أن تكون فى موضع تظهر فيه أنها معوقة للمؤتمر المرتقب<sup>(١)</sup>

ولهذا السبب أيضا حثت الخارجية الأمريكية وفدها الذى سيشارك فى المؤتمر بالتعاون مع الوفد البريطانى فى المؤتمر حيث ذكر رئيس قسم الشرق الأدنى للوزير الأمريكى المفوض فيش أنه لا يمكن أن يكون مفيد لو فدنا بأن يخبر الخبراء البريطانيين مثل بسلى Besly وبكت Bekett ببعض أفكارنا واعتقد أنه لن تكون مقترحاتنا غير مقبولة لبريطانيا وأنه بالتبادل الصريح لوجهات النظر يمكن أن نكون قادرين لاقتناعهم (الوفد البريطانى) بأن يتمسكوا بأفكارنا، ومن فضلك تناقش مع الممثلين البريطانيين فى المسائل المتعلقة بمصالحنا المتبادلة التى نعتبرها مناسبة ومفيدة<sup>(٢)</sup>

وبالتشاور مع بريطانيا كان على الحكومة الأمريكية أن تعد نصائحها للوفد الأمريكى وتحدد له خطوط العمل الذى سيسير عليها وبالفعل ارسلت الخارجية الأمريكية خطتها فى ٣٠ مارس ١٩٣٧ للوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة التى تحددت فيما يأتى :

- ١ - أن نظام الامتيازات لم يعد يطابق روح العصر ولذلك فيمكن انهاء ذلك النظام طبقا لضمانات مؤقتة وذلك طبقا للسياسة التى تتبناها الحكومة الأمريكية لتأسيس علاقات مع الدول الاجنبية على أسس ودية طبقا للقانون الدولى الحديث دون طلب الحكومة الأمريكية امتيازات خاصة أو حظوة للمواطنين أو الشركات الأمريكية
- ٢ - وفى معالجة المشاكل التى ستعرض فى المؤتمر ارغب أن تتخذ موقفا مؤيدا تجاه أماني الحكومة المصرية، وفى نفس الوقت ستسعى الحكومة الأمريكية بالطبع- لتحصل على ضمانات وتأكيدات يمكن أن نعتبرها جوهرية للحماية التامة للمصالح الأمريكية وخصوصا الإصلاح المقترح للمحاكم المختلطة ومن رأى- وزير الخارجية الأمريكى- أن الوفد الأمريكى يجب أن يتجنب اتخاذ موقف الصدارة فى

<sup>(١)</sup> Ibid, Tel No. 66, The secretary of state to the Ambassador in the United Kingdom (Bingham). Washington. March 3, 1937, P. 624.

<sup>(٢)</sup> Ibid, The chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) to the Minister in Egypt (Fish), Washington, March 23, 1937, P. 632.



مناقشة المشكلات المختلفة التى ستطرح فى المؤتمر وأن هذه السياسة متفقـه بشكل تام مع الاتجاه الذى اتخذته الحكومة الامريكية بشكل تام فيما يتعلق بالمسائل المصرية ومتفقـة كذلك مع ضائـلة المصالح الامريكية فى مصر

٣ - واعتقد أن جهدا سيبذل فى المؤتمر للشرط على استخدام اللغة الانجليزية كأحد اللغات الرسمية للمؤتمر فباتك الوزير الامريكى المفوض بالقاهرة" يجب أن تعطى ذلك الاقتراح تأييدك الكامل<sup>(١)</sup>

٤- توافق الحكومة الامريكية على فرض الضرائب على المواطنين الامريكين اذا ما صدرت موافقة مماثلة من الدول الأخرى صاحبة الامتيازات على ذلك .

٥ - أن الحكومة الامريكية تفوضك (الوزير الامريكى المفوض بالقاهرة) بأن تصرح بأن الولايات المتحدة ستأجل حقها فى حرمة تفتيش محل إقامة المواطنين الامريكين حتى يأتى وقت تنفيذ الاتفاق المقترح (اتفاق مونسترو) على أن تقدم دول الامتيازات الأخرى تأجيلا أو تنازلا كاملا لهذا الحق وفى حالة طلب الوفد المصرى هذا التصريح كتابة فانت مفوض أن تقدم ذلك التصريح المكتوب<sup>(٢)</sup>

٦ - ومن المفترض أن الحكومة المصرية ستقترح الغاء المرسوم الخديوى الصادر بتاريخ ٣١ يناير ١٨٨٩ وقانون ١١ نوفمبر ١٩١١ لمانح سلطات تشريعية للجمعية العامة لمحكمة الاستئناف المختلطة فانت مفوض بأن توضح أن حكومتك لن تعارض هذا الالغاء بشرط أن توافق دول الامتيازات الأخرى على ذلك الالغاء<sup>(٣)</sup>

٧ - وفى حالة عرض الغاء أو تأجيل حقوق الامتيازات الأخرى التى نشئت بالعادة والعرف ولم تنشأ من خلال المعاهدات فانت مفوض بأن تصرح بأن رغبة الولايات المتحدة من ارجاء ممارسة تلك الحقوق انتظارا لتنفيذ الاتفاق مونسترو" بشرط أن ترجىء تلك الحقوق أو تلغى من جانب الدول الأخرى صاحبة الامتيازات

(1) Ibid The secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), Washington, March 30, 1937, P. 635.

(2) Ibid, P. 636.

(3) Ibid, P. 637.

٨ - وقد علمت الحكومة الامريكية نية الحكومة المصرية أن تقترح أن توقع الدول المشتركة في مؤتمر مونترو- على لائحة منظمة لنظام المحاكم المختلطة والتي ستكون ملحقاً بالاتفاقية وستشكل جزءاً متمماً لها وأن رغبة الحكومة المصرية أن ينفذ المقترح (لائحة التنظيم القضائي) ،فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ سواء نفذت أو صدق على الاتفاقية أم لم تنفذ أو يصدق عليها وللوصول لهذه الغاية اقترح وزير الخارجية الامريكي<sup>(١)</sup> أن توقع على البروتوكول الخاص الذي يقضى بأن لائحة التنظيم القضائي ستنفذ مؤقتاً ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ انتظاراً للتصديق على الاتفاقية<sup>(٢)</sup> ولكن الحكومة الامريكية لاستطيع تفويضك على التوقيع على تلك اللاحة لأن ذلك سيكون متناقضاً مع الدستور الامريكي ومع ذلك فإن الحكومة الامريكية. فلكة لتجنب أن تظهر بأن تكون عائقاً فى هذه المسألة أو تعطى مبرر للدول الأخرى الغير مقيدة بشكل مماثل بالقيود الدستورية على أن تصر على تأجيل التوقيع وأن يعرض ذلك نجية المؤتمر للخطورة وطبقاً لذلك فأتت مفاوضات أن تبلغ الوفد المصرى- بشرط أن تتخذ دول الامتيازات الأخرى نفس العمل- بأن الحكومة الأمريكية مستعدة لتأجيل ممارسة السلطات القضائية للتفصل الامريكي والموظفين الدبلوماسيين على المواطنين الامريكين وإذا طلب منك ضمانات مكتوبة لهذه المسألة من الوفد المصرى فيمكن أن تعطى ضماناتاً مكتوباً طبقاً لذلك<sup>(٣)</sup>

ويتضح من الخطة الامريكية المتعلقة بسياستها فى مؤتمر مونترو

١ - أن الولايات المتحدة تجنبت اتخاذ موقف الصدارة وذلك بسبب ضآلة المصالح الامريكية فى مصر ولا أدل على ذلك من تعداد الامريكين فى مصر سنة ١٩٣٧ حيث بلغ ٧٩٠ نسمة<sup>(٤)</sup> كما كانت الدبلوماسية الامريكية تنظر لمصر كمنطقة ثانوية<sup>(٥)</sup> ولذلك تراها تسعى فى ذلك الوقت لارضاء الطموحات الوطنية المصرية

<sup>(١)</sup> Ibid, P. 637.

<sup>(٢)</sup> Ibid, PP. 637-638.

<sup>(٣)</sup> دكتور نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط الاقتصادى للجانب وللجانب واثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢-١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٢ ص ٤٠-٤١ .

ويلاحظ ان تعداد الاجانب من الاوروبيين والامريكين فى ذلك العام ١٧٩٠٠٩٥ ، بلغ عدد البريطانيين ٣١٠٥٢٣ ، والفرنسيين ١٨٠٨٢١ ، واليونانيين ٦٨٠٥٥٩ ، وهذا يوضح ضآلة عدد الامريكين فى مصر .

<sup>(٤)</sup> Aronson, Geoffery, op.cit, P.40.

وفى نفس الوقت اقرار المحافظة على القوة العسكرية البريطانية<sup>(١)</sup> التى تعتمد عليها امريكا فى المحافظة على مصالحها الثقافية والتجارية فى مصر وهذا يدل على أن امريكا فى علاقتها مع مصر تأثرت بالوجود البريطانى فى مصر

٢ - أن الولايات المتحدة لم تكن لديها سياسة محددة بالنسبة لمؤتمر الامتيازات والدليل على ذلك أنها أوقفت موافقتها أو رفضها لشيء على موافقة أو رفض دول الامتيازات الأخرى على نفس الشيء كما بينت مذكرة وزير الخارجية الأمريكية لوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة ذلك، على أية حال اشتركت اثنتا عشرة دولة فى مؤتمر مونترال لإلغاء الامتيازات هم الولايات المتحدة بلجيكا وبريطانيا وايرلندا والأملك البريطانية فيما وراء البحار والدانمارك وأسبانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والنرويج وهولندا والسويد والبرتغال<sup>(١)</sup>

وضم الوفد المصرى فى المؤتمر مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء رئيسا وعضوية كلا من الدكتور أحمد ماهر الذى بدأ يعرف بـتروتسكى Trotsky المصرى وواصف بطرس غالى وزير الخارجية المصرى ومكرم عبيد باشا وزير المالية، ورئيس أقلام قضايا الحكومة، وعثمان محرم وزير الأشغال<sup>(٢)</sup>

وضم الوفد الأمريكى مستر برت فيش Bert Fish رئيسا والمستر بول. النج Paul H. Alling مساعد رئيس قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية مستشارا، ومستر فرنسيس كولت دى ولف Francis Cott De wolf من قسم المعاهدات بالخارجية الأمريكية مستشارا قانونيا، ومستر لوسيل سنيدر Lucille Snyder من قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية سكرتيرا<sup>(٣)</sup> ووصل الوفد الأمريكى مونترال يوم الأحد ١١ ابريل وحضر افتتاح المؤتمر فى ١٢ ابريل ١٩٣٧ حيث خطب النحاس باشا فى المجتمعين ثم تحدث المسيودى تيسان De Tesson رئيس الوفد الفرنسى فاقترح انتخاب النحاس باشا رئيسا للمؤتمر ، ونال هذا الاقتراح تصفيق موافقة كل الحاضرين ثم انتخب المسيو اجنيدس Aghnids سكرتيرا عاما للمؤتمر ثم اقترح النحاس باشا أن يعين

<sup>(١)</sup> لقد ايدت الولايات المتحدة معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا كذروة من الولايات المتحدة للمحافظة على السيطرة البريطانية فى مصر ، انظر رضا شحاتة، المرجع السابق ص ٢٤-٢٥ .

<sup>(٢)</sup> الراقى، فى اعقاب الثورة المصرية ج٣، المرجع السابق ص ٣٧-٣٩ .

<sup>(٣)</sup> Berque, Jacques: Egypt: Imperialism & Revolution, translated by Jean Stewart, London 1972, P. 527.

<sup>(٤)</sup> Department of State 1937, Vol. II, op.cit, The secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), Washington, March 30, 1937, P. 644.

المسيو ج موتا G.Motta رئيس الوفد اليوناني رئيسا شرفيا للمؤتمر<sup>(١)</sup> وخطب بـرت فيش رئيس الوفد الامريكى ردا على خطبة النحاس باشا مؤكدا أن الحكومة الامريكية ليس لها مصلحة وطنية بحتة في تعديل نظام الامتيازات ولا في تحديد فترة الانتقال وستضع نصب عينها المصالح المتبادلة بين الدول المعينة وفي جملتها مصالح الحكومة المصرية نفسها وفيما يتعلق بالمحاكم المختلطة تعلق الحكومة الامريكية أهمية على الضمان الناشء عن عمل ادارة مختصة بشؤون القضاء هو ما امتازات به المحاكم المختلطة المصرية منذ نشأتها<sup>(٢)</sup>

وقد أيد الوفد الامريكى المطالب المصرية فى المؤتمر بأن تكون الفترة الانتقالية لإنهاء عمل المحاكم المختلطة ، ١٢ عاما تبدأ من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ وتنتهى فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ حيث كان الوفد الفرنسى يعارض ذلك وطلب فترة انتقالية ١٨ عاما<sup>(٣)</sup>

وكان قلق الرعايا الفرنسيين على مستقبلهم بعد الفترة الانتقالية والتي تبدو أقصر مما كانوا يتوقعون<sup>(٤)</sup> هو السبب فى طلب الوفد الفرنسى بفترة ١٨ سنة فعارض المستر برت فيش هذا المطلب وقال أنه يرى فى اقتراح الحكومة المصرية دليلا على حسن الادارة والرغبة فى الاتفاق ويرى أن الاثنى عشر سنة كافية للانتقال، ولكنه قال إن الموعد المعين لبدأ مدة الانتقال ١٥ أكتوبر موعد غير ملائم لأنه مبكر جدا بحيث لايتثنى معه لمجلس الشيوخ الأمريكى مناقشة الاتفاق قبل بدأ فترة الانتقال<sup>(٥)</sup> والسبب فى اتخاذ برت فيش هذا الموقف المؤيد كما بين هو نفسه فى تقريره عن المؤتمر (واتخذت هذا العمل لأثنى أخبرت بشكل موثوق فيه بأن هذه أحد النقاط التى سوف لايعطى فيها الوفد المصرى أية تنازلات حيث أنه (الوفد المصرى) وعد البرلمان بأنه سوف لا يوافق على مدة أطول من ذلك كما أن الاثنى عشر عاما تدخل ضمن العشر أو الخمس عشرة سنة التى فوضتى الخارجية الامريكية بالموافقة عليها<sup>(٦)</sup>

<sup>(١)</sup> الأهرام، العدد ١٧٨٨٥، ١٣/٤/١٩٣٧، ٩

<sup>(٢)</sup> الأهرام، العدد ١٧٨٨٦، ١٤/٤/١٩٣٧، ١

<sup>(٣)</sup> Bourgeois. Albert, op.cit, PP. 276-277.

<sup>(٤)</sup> Survey of International Affairs 1938, op.cit, PP. 602-603.

<sup>(٥)</sup> الأهرام، العدد ١٧٨٩١، ١٦/٤/١٩٣٧، ٩

<sup>(٦)</sup> Department of State, 1937, Vol.II. op.cit, The secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), Washington, March 30, 1937, IV. Sessions of the Conference, PP. 648-649.

كما قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً في ١٩ ابريل للنحاس باشا لتعديل المادة ١٣ من مشروع الاتفاق المتعلقة بالجوء الى محكمة العدل الدولية عند الاختلاف في تفسير مواد المعاهدة<sup>(١)</sup> أما التعديل الذي اقترحه الوفد الامريكى فهو يقضى بأن لايعرض الخلاف المذكور على محكمة العدل الدولية اذا تعذر حله بالطرق السياسية الا اذا كانت جميع الدول التى ينشأ بينها الخلاف من الدول الموقعة على بروتوكول ١٦ ديسمبر ١٩٢٠ الخاص بنظام هذه المحكمة أما اذا كانت احدى الدول التى ينشأ بينها الخلاف ليست من الدول الموقعة على بروتوكول ١٦ ديسمبر ١٩٢٠ فان الخلاف يعرض على محكمة التحكيم التى انشئت وفقاً لاتفاقية لاهائى فى ١٨ أكتوبر ١٩٠٧، والسبب فى اقتراح الولايات المتحدة، أنها ليست عضواً فى محكمة العدل الدولية، بينهما توجد بين الولايات المتحدة ومصر معاهدة "تحكيم" تقضى بالتحكيم بينهما وفقاً لاتفاقية ١٨ أكتوبر ١٩٠٧<sup>(٢)</sup> وقد أيد المندوبون المصريون هذا الاقتراح وأصبحت المادة ١٣ بعد تعديلها كالاتى (وكل خلاف ينشأ بين الدول المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أحكام هذا الاتفاق ولا يتثنى لهم تسويته بالطرق الدبلوماسية يعرض بناء على طلب احدى الدول محكمة العدل الدولية الدائمة على أنه إذا وجد فى الوقت الحاضر بين احدى الدول المتعاقدة وبين حضره صاحب الجلالة ملك مصر معاهدة تحكيم تعين محكمة أخرى فتحل هذه المحكمة فى مدة هذا الاتفاق محل محكمة العدل الدولية الدائمة فى تطبيق هذه المادة حتى لو أنتهى العمل بمعاهدة التحكيم فى أغراضها الأخرى<sup>(٣)</sup>

وقد اقترح الوفد الامريكى كذلك أثناء المفاوضات أن يزور القناصل والمحامون، مواطنيهم، عند اعتقالهم رهن المحاكمة، وهذا الاقتراح ليس له وجه من أوجه الامتيازات ولكنه حق تقدمه جميع البلدان وقد قبل المندوبون المصريون هذا الاقتراح لأنه يهمهم أن تحصل مصر على التسهيلات نفسها التى تقدم فى هذا الصدد الى جانب فى جميع البلدان<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> Bourgeois, Albert, op.cit, PP. 291-292.

<sup>(٢)</sup> الأهرام، العدد ١٧١٨٩، ٤/٢٠/١٩٣٧ ص ٩

<sup>(٣)</sup> دكتور محمد انيس، ودكتور سيد رجب حراز، المرجع السابق ص ٢٤٢-٢٤٣ وكذلك دكتور راشد البراوى، المرجع السابق ص ١٧٣-١٧٤.

<sup>(٤)</sup> الأهرام، العدد ١٧٩٠٠، ٤/٢٥/١٩٣٧ ص ٧

كما قدمت الولايات المتحدة اقتراحا للجنة التنظيم القضائي (احدى لجان المؤتمر) لتعديل المادة الخاصة بالسجون وقد وافقت اللجنة على التعديل الامريكى وهذا نصه (يكون للنائب العمومى حق الرقابة على السجون والمنشآت الخاصة بالاعتقال التى يعتقل فيها الأجانب ويكون له حرية الدخول الى هذه الأماكن وغيرها من الأماكن التى يعتقل فيها الأجانب وللنائب العام أن يلفت نظر وزير الحقاتية الى كل ما يراه مخالفا للنظام ويبلغه كل ما يقضى عليه واجب الرقابة تبليغه ولكل أجنبى يعتقل احتياطيا الحق فى تبليغ قنصله ومحاميه بواسطة النيابة أمر اعتقاله طبقا للمبادئ الدولية المعمول بها ويكون للقتصل والمحامى الحق فى زيارته تبعا للاجراءات التى توافق عليها النيابة<sup>(1)</sup>)

أما فيما يتعلق بالتاريخ المقترح فى تنفيذ الاتفاق فإن الولايات المتحدة لا تستطيع تنفيذ الاتفاق قبل أن تحصل أولا على مشورة مجلس الشيوخ وموافقة وسيكون مستحيا كما ذكر وزير الخارجية لمستر فيش الحصول على موافقة مجلس الشيوخ خلال الجلسة الحالية للكونجرس، وأنه سينقضى عام على الأقل قبل أن ينفذ هذا الاتفاق فيما يتعلق بالولايات المتحدة<sup>(2)</sup> فأقترحت الولايات المتحدة حلا يحقق رغبة الحكومة المصرية فى تنفيذ النظام الجديد فى وقت قريب ويحقق فى الوقت نفسه الشروط الدستورية فى الولايات المتحدة وهى أن تعطى الولايات المتحدة للحكومة المصرية الضمانات الآتية:- التى أرسلت لرئيس الوفد المصرى النحاس باشا فى ٨ مايو ١٩٣٧.

١ - تعلن حكومة الولايات المتحدة انتظارا للتصديق من جانبها للاتفاقية الموقعة هذا اليوم (٨ مايو ١٩٣٧) أنها ستتوقف عن ممارسة حقها فى المعارضة على الضرائب التى تفرضها الحكومة المصرية على المواطنين الأمريكين والشركات الأمريكية فى مصر بشرط أن تكون تلك الضرائب لا تختلف أو تكون أعلى من تلك المفروضة والتى يدفعها المواطنون المصريون والشركات المصرية ويشترط أيضا بأن تلك الضرائب ستطبق على الأجانب والشركات الأجنبية على قاعدة المساواة التامة.

<sup>(1)</sup> الأهرام، العدد ١٧٨٩٨، ٤/٢٥/١٩٣٧ ص ٩

<sup>(2)</sup> Department of state, 1937, Vol.II, op.cit, Enc in Note of the secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), from the Chairman of the American Delagation (Fish) to the president of the council of the Ministers in Egypt (Nahas), Montreux, May 8, 1937, P. 654.

٢ - تعلن حكومة الولايات المتحدة انتظارا للتصديق من جانبها على الاتفاقية الموقعة هذا اليوم بأنها ستتوقف عن ممارسة حقها في المعارضة على تفتيش محل اقامة مواطنيها في مصر بشرط أن يخضع الأجانب الآخرين لذلك

٣ - تعلن حكومة الولايات المتحدة انتظارا للتصديق من جانبها على الاتفاقية الموقعة هذا اليوم بأنها سترجىء استخدام السلطات القضائية لموظفيها القنصلين والدبلوماسيين على المواطنين الامريكين والشركات الامريكية على السواء بشرط أن ترجىء الدول الأخرى صاحبة الامتيازات استخدام نفس السلطات

٤ - تعلن الحكومة الامريكية بأنها سوف لاتقدم معارضة لإلغاء المرسوم الخديوى بتاريخ ٣١ يناير ١٨٨٩ وقانون ١١ نوفمبر ١٩١١ الماتح سلطات تشريعية لتلك المحكمة على السواء بشرط موافقة دول الامتيازات الأخرى على ذلك الإلغاء<sup>(١)</sup> وفي نفس الوقت أرسل النحاس باشا خطابا لرئيس الوفد الأمريكى فى ٨ مايو ١٩٣٧ أكد فيه أن المؤسسات الامريكية الطبية والخيرية والتعليمية سيسمح لها بمواصلة نشاطها بحرية حتى تنتهى الاتفاقات المحددة لوضعهم أو حتى انتهاء الفترة الانتقالية<sup>(٢)</sup> بالإضافة الى أن الولايات المتحدة كانت من الدول التى احتفظت لقنصليتها بسلطة الفصل فى قضايا الأحوال الشخصية الخاصة برعاياها المقيمين فى مصر الى أن يحل أجل القضاء المختلط فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٩<sup>(٣)</sup>

وقد وقعت جميع الدول المشتركة فى المؤتمر على اتفاقية مونترو فى ٨ مايو ١٩٣٧ عل أن تدخل الاتفاقية فى دور التنفيذ فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ وفى شهر أكتوبر سجلت سكرتيره عصبة الأمم الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات فى مصر واتفاق التنظيم القضائى الملحق والبروتوكول وتصريح الحكومة المصرية<sup>(٤)</sup>

وقد أعقب نجاح مصر فى مؤتمر مونترو دخول مصر فى عصبة الأمم حيث أجمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ فى جنيف ووافقت باجماع

<sup>(١)</sup> Ibid. P. 654.

<sup>(٢)</sup> Survey of international Affairs 1938, op.cit, P. 604.

<sup>(٣)</sup> جميل خاتكى : الأحوال الشخصية للاجانب فى مصر المطبعة المصرية د.ت ص ٩.

<sup>(٤)</sup> الأهرام ، العدد ١٩٠٨٧ ، ١٩٠٨٧/١١/٢ ، ١٩٧٣/٨.

الأراء على قبول مصر من العصبة<sup>(١)</sup> وعين على الشمسى مندوبا لمصر العصبة<sup>(٢)</sup>

كما نتج عن مؤتمر مونترو تغير وضع الأجنبي ولم تعد جنسية الأجنبي امتيازاً بل أصبحت عائفاً كما منحت مصر الحرية المالية لفرض الضرائب على الأرباح التجارية والمهنية<sup>(٣)</sup> وكنتيجة لاتفاقية مونترو ايضاً وضعت مصر تعديلات معينة على القانون الجنائي وعينت الحكومة المصرية لذلك لجنة لوضع الترتيبات اللازمة وكان من نتيجة ذلك إعلان قانون العقوبات ١٩٣٧ للاستخدام فى كلا من المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ويطبق على كل المقيمين فى مصر وهذا القانون مبنى على أساس قانون ١٩٠٤ الصادر للمحاكم الأهلية مع تعديلات طفيفة كانت تبدو ضرورية<sup>(٤)</sup> والنتيجة الأهم لالغاء الامتيازات هو بدأ سياسة امريكية أكثر عداء لبريطانيا والتي رغبت فى ازاحة بريطانيا عن وضع السيطرة فى مصر وذلك بتأسيس بناء قوى للعلاقات المصرية الأمريكية غير ملوث بالاندماج فى السياسة الاستعمارية والامبر باليه البريطانية.. وأثناء سنوات الحرب العالمية الثانية هدأت السياسة العدائية ضد السيطرة البريطانية على مصر وذلك لادراك الخارجية الأمريكية ضرورة المحافظة على التعاون الغربى للدفاع عن مصر والتي كانت حتى معركة العلمين (١٩٤٢) مهددة من دول المحور وايضاً رغبة الخارجية الامريكية للتسجيم مع الحلفاء<sup>٥</sup> وباندلاع الحرب العالمية الثانية تبدأ صفحة جديدة فى العلاقات المصرية الأمريكية أظهرت فيها الولايات المتحدة اهتماماً أكثر بمصر والشوق الأوسط بشكل عام .

<sup>(١)</sup> دكتور رأفت غنيمى الشيخ : مصر والسودان فى العلاقات الدولية، عام الكتاب ١٩٧٩ ص ٣١٧ وكذلك كامل مرسى، اسرار مجلس الوزراء، المكتب المصرى الحديث ١٩٨٥ ص ٢٦٩ .

<sup>(٢)</sup> الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية جـ٣، المرجع السابق ص ٣٩ .

<sup>(٣)</sup> Marlowe, John, A history of Modern Egypt and Anglo-Egyptian Relation 1800-1953, New York 1954, PP. 310-311.

<sup>(٤)</sup> Holt, Political and Social Chang in Modern Egypt, London, Oxford 1968, P. 226.

<sup>(٥)</sup> Aronson, Geoffery, op.cit, P. 4

وكذلك رضا شحاتة، المرجع السابق ص ٢٤-٢٥ .





# الفصل الثانى

## العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة

أولا : تشجيع التجارة ودراسة السوق

ثانيا : الاتفاقات التجارية ومشاكل التعريف الجمركية

(بين مصر والولايات المتحدة)

ثالثا : التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة

## أولاً : تشجيع التجارة ودراسة السوق

إن تشجيع التجارة ودراسة السوق هدف تسعى إليه الدول لتوطيد علاقتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، وهو ما قامت به الولايات المتحدة ومصر لتوثيق عرى العلاقات الاقتصادية بينهما وإن كانت دراسة السوق وتشجيع التجارة بين البلدين قد جاءت في أغلب الأحيان من جانب التجار والشركات من كلا البلدين ولم تأت من جانب القنوات الحكومية الرسمية، بل إن الحكومتين كانتا تتصلان من المسئولية المترتبة على ذلك وخصوصاً المركز المالى للتجار والشركات المعنية أما الجهود المبذولة لتشجيع ودراسة السوق من كلا الجانبين فهي كالآتي:-

### أ - مصر وتشجيع التجارة ودراسة السوق

منذ بداية التمثيل الدبلوماسى والقنصلى لمصر بالولايات المتحدة وهى تخطوا خطوات جادة لتشجيع التجارة مع الولايات المتحدة ففى عام ١٩٢٤ سعى القنصل المصرى بنيويورك لدى الهيئات التجارية والبيوت المالية الأمريكية وذلك لإيجاد روابط متينة وعلاقات ودية مع التجار المصريين، فأبدت تلك الهيئات استعداداً للقيام بما يشجع المصريين فى هذا العمل<sup>(١)</sup> وفى نفس العام تقدم جورج د. هرسنت George D. Hirst وهو مواطن أمريكى يعمل بالدعاية بمشروع لوزير مصر المفوض بواشنطن وقنصل مصر بنيويورك لإنشاء مكتب إستعلامات مصرى بنيويورك وهى فكرة تحمس لها كثيراً الوزير المصرى المفوض بواشنطن والقنصل المصرى بنيويورك<sup>(٢)</sup> وكان المشروع يهدف إلى نشر معلومات وأخبار عن مصر الحديثة وإيجاد جو ملائم لنشر أى فكرة سياسية أو اقتصادية يرغب فى نشرها بين الشعب الأمريكى ولتحقيق ذلك اقترح إقامة هيئة مكتب له علاقة مباشرة بالحكومة المصرية وتحت إشراف سفيرها فى واشنطن أو قنصلها فى نيويورك ويكون للمكتب الإختصاصات الآتية :-

(١) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محافظة رقم ٤٧٠ ملف رقم ٢/١٣/٦٧.

(٢) نفس المصدر ملف رقم ٧/٢٢/٤٢.

- أ - الشؤون المالية و الإقتصادية  
ب - الشؤون الزراعية  
ج - الشؤون السياسية و الحكومية  
د - الشؤون التى تهتم السياح  
هـ - عموميات.

ويعمل المكتب بإدارة وإرشاد مستر جورج د. هرست ويساعده فى العمل كافة موظفى الهيئة المذكورة وما ينضم إليهم من الأخصائيين فى الشؤون الإقتصادية و المالية ورجل ثقة فى المسائل المصرية، وتطلب الهيئة المقترحة ٢٥ ألف ريال أجر لها فى العام، ويتكون المكتب من مجلس إستشارى لمد المكتب بالمعلومات اللازمة وإرشاده بما يقوم من الأعمال ويتكون من رؤساء الهيئات السياسية و القنصلية المصرية فى الولايات المتحدة ومن كبار رجال الجالية المصرية بنيويورك و يجتمع المجلس فى أوقات معينة للمناقشة فى أعمال المكتب وسياسته وليكون حلقة اتصال بين وجهة النظر الرسمية و هيئة المتكث التنفيذية وبالنسبة لوسائل النشر و الإعلان فقد إقترح المشرع تسعة وسائل للنشر والإعلان عن نفسه هى :-

١ - جرائد يومية كبرى عددها خمسون ونفوذها عظيم فى الدوائر السياسية و التجارية.

٢ - مكتب أخبار ويرى المكتب المقترح ضرورة الإشتراك فى هيئة نشر أخبار فى القاهرة لتمده بالأخبار رأساً فيوزعها على الجرائد الأمريكية.

٣ - جرائد مصورة.

٤ - النقايات و التى تمتلك ٣٥ ألف جريدة صغيرة.

٥ - المجلات.

٦ - جرائد زراعية و يقرؤها المزارعون و سكان القرى بالولايات المتحدة.

٧ - نشرات إقتصادية و تجارية و مالية، وأهميتها غير خافية لما ينتظر للعلاقات المالية زيادة حركة البواخر بين مصر والولايات فى المستقبل الباهر.

٨ - النشرات حيث أنه من المزمع إنشاء نشرة أو كتب تتضمن معلومات عن الشؤون السياسية و الزراعية و المالية المصرية.

٩ - طرق آخر كعرض صور فى السينما والقاء المحاضرات و إستخدام أجهزة الراديو والمدارس والكليات و الكنائس <sup>(١)</sup> وعلى الرغم من أهمية المشروع والإستفادة التى يمكن أن تستفيدها الحكومة المصرية منها إلا أن الخارجية المصرية رفضت هذا المشروع وأمرت بحفظه ولم توضح السبب الذى من أجله رفض المشروع كما إننى لا أرى سببا واضحا يجعل الخارجية ترفض المشروع اللهم إلا السمعة الطيبة التى إحتفظت بها الحكومة المصرية فى التلكىء لتوطيد علاقاتها مع الدول الأخرى.

وانطلاقا من تشجيع مصلحة التجارة و الصناعة للصناعات المصرية ورواجها فى الخارج فقد قررت أن تبعث فى عام ١٩٢٤ عينات من المصنوعات المصرية للعرض فى دور القنصليات المصرية بالخارج لكى يطلع عليها التجار الأجانب ولكى تكون سببا فى إنماء وانتشار المعروضات المصرية ودعاية لتوثيق عرى العلاقات التجارية بين مصر والبلدان الأخرى <sup>(٢)</sup> وكانت خطة المصلحة المذكورة أن تقيم معارض دائمة للمصنوعات المصرية بدور القنصليات المصرية بالخارج، وقد قام القنصل المصرى بنيويورك بدراسة هذه الخطة وكانت إجابته على الخارجية بشأن هذا المشروع مخيبة لأمل المصلحة المذكورة وإن كانت إجابته متاغمة تماما مع ظروف القنصلية المصرية بنيويورك ومساحتها الضئيلة حيث ذكر القنصل أن القنصلية تشغل مكاتا لايزيد عن غرفتين متوسطى الحجم فى الدور الثالث وإحدهما مخصصة للاعمال الإدارية و الأخرى للخرينة الحديدية وعليه فلا يوجد أى مكان خالى فى غرفتى القنصلية يمكن وضع أى معروضات فيها <sup>(٣)</sup> ولهذا فيجب تأجير غرفة ثالثة موصلة لغرفة القنصلية يعرض فيها مايرد من مصر من الأدوات والمصنوعات المصرية المراد عرضها، كما اقترح القنصل البضائع المصرية التى يمكن أن تعرض وتلقى رواجها هناك كالمنسوجات و أنواع السجاد المختلفة و الأكلمة والمصنوعات الجلدية و المصنوعات النحاسية و أدوات الحلى و الزينة <sup>(٤)</sup> وكان رد الخارجية على مقترحات

(١) نفس المصدر ونفس المحفظة ملف رقم ٢/١٣/٦٧.

(٢) نفس المصدر، محفظة رقم ٤٤٠ ملف رقم ١٣/١٦/٦٧.

(٣) نفس المصدر نفس المحفظة ملف رقم ١٤/١٦/٦٧.

(٤) نفس المصدر.

القتصل تأجيل إنشاء معرض قنصليته بنيويورك حتى يتسنى لها إيجاد الإعتماد المالى اللازم لذلك وعندئذ إذ يكون من المفيد إنشاء المعرض فى نقطة مركزية مهمة بمدينة نيويورك أو فى بعض النواقد الزجاجية بإحدى المحلات التجارية الكبرى<sup>(١)</sup> والواقع أن الحكومة المصرية كان يجب عليها قبل إقتراح هذا المشروع المفيد أن تدرس جيدا إمكانيات كل قنصلية على حدة أو أن تعد الإعتماد المالى اللازم للقنصليات ذات الإمكانيات الضئيلة كقنصلية نيويورك لتنفيذ هذا المشروع ولذلك فأتسم هذا المشروع بالتسرع وعدم الدراسة الجيدة لأبعاده المختلفة وبالتالي فقد كان الفشل هو النتيجة المنتظرة له.

وفى إطار تشجيع التجارة بين مصر والولايات المتحدة قام عريان بطرس - وهو مواطن مصرى متخرج من مدرسة التجارة - بمصر ومعهد (الكسندر هاملتون) الإقتصادى بنيويورك ويعمل - بالتجارة بدور كبير لتشجيع التجارة بين البلدين<sup>(٢)</sup> حيث أنه طلب فى عام ١٩٢٤ من الخارجية المصرية خطابات توصية إلى وزير مصر المفوض بواشنطن و القنصل المصرى بنيويورك وذلك من أجل تقديم المساعدة التى يتطلبها عمله لترويج المصنوعات المصرية ولإيجاد شبه رابطة أو علاقة أديبية مع الولايات المتحدة حيث أنه سيسافر للولايات المتحدة من أجل هذا الغاية فى أول أكتوبر ١٩٢٤ حاملا معه عينات كثيرة من مختلف المصنوعات المصرية من نحاس وحلويات وشنط جلدية وخلافه مما قد يروج فى سوق الولايات المتحدة<sup>(٣)</sup> وبالفعل سلمت مصلحة التجارة و الصناعة كتبى توصية لقنصل مصر بنيويورك ووزير مصر المفوض بواشنطن وذلك لتقديمه إلى البيوت التجارية الأمريكية<sup>(٤)</sup> كما قدم عريان بطرس - فى عام ١٩٢٥ - طلب لقنصل مصر بنيويورك حيث كان يقيم بها حينئذ يعرض فيه على القنصل ان يكون وكيلًا لتصرف مصنوعات المدرسة الصناعية الإلهامية وغيرها من المدارس الصناعية التابعة للحكومة لتصرف مصنوعات بالولايات المتحدة ورأت إدارة أوقاف الحلمية بمصر - التابعة لها المدرسة الإلهامية - أنها تقبل مع السرور أن

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر محفظة رقم ٤٢١ ملف رقم ٢/١٥/٦٧ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر .

ترسل شينا كثيرا من مصنوعات المدرسة إلى عريان بطرس ولكنها حددت طريقتين لذلك ...

الطريقة الأولى : أن تكون الحكومة المصرية وسيطة في التعامل معه بمعنى أن كل ما يرسل إليه من المصنوعات تقدم فاتورة بثمنها ومصاريف شحنها لمصلحة التجارة و الصناعة لصرف قيمتها من خزانة المالية المصرية إلينا و أن مايرسل إليه لا يكون قابلا لإعادته للمدرسة ثانية.

و الطريقة الثانية : أن ترسل إليها رسومات من المصنوعات الموجودة بالمدرسة موضحا على كل رسم ثمن ماهو مرسوم به و الرسم الذى يطلب منه يحول ثمنه ومصاريف شحنه لإدارة الوقف وبعد إستلام الثمن تقوم إدارة أوقاف الحلمية بشحنها إليه<sup>(1)</sup> وبناء على رد إدارة وقف الحلمية ردت الخارجية المصرية على طلب عريان بطرس بأن قبول الحكومة على مسئوليتها ضمان عريان بطرس فيما يرسل إليه غير ميسور الأخذ به من قبل الحكومة المصرية وإذا كان فى مقدوره أن يقدم ضمان مالى أو خلافه يمكن إعتماده حتى يتثنى لأصحاب المصنوعات التعامل معه فنرجو أن يفيدنا بذلك<sup>(2)</sup> وانتهت المسألة عند هذا الحد ولم ترسل لعريان بطرس أى مصنوعات من المدرسة الإلهامية وانتهى مشروعه بالفشل للموقف السلبي للحكومة المصرية ورفضها بأن تكون وسيطة بين إدارة الوقف وعريان بطرس وبالتالي فقد خسرت الفرصة لترويج البضائع المصرية بأمریکا من قبل تاجر مصرى محترف ودارس لإحتياجات السوق الأمريكى بحكم دراسته وعمله وإقامته بالولايات المتحدة.

كما اهتمت المفوضية المصرية بواشنطن عام ١٩٢٥ بناء على طلب الخارجية المصرية بتنمية صادرات الأرز للولايات المتحدة و البحث عن أحسن الوسائل لتطوير هذه الصادرات<sup>(3)</sup> وقد جاء ذلك نتيجة لإهتمام الحكومة المصرية بتنمية صادراتها للدول الأجنبية ومحاولتها معالجة نقص صادراتها -للدول الأجنبية - من البضائع

(١) نفس المصدر

(٢) نفس المصدر

(٣) نفس المصدر: محافظة رقم ٤٦٣ ملف رقم ١٠/٩/٦٧.

المصرية مثل السنامكى والتي خسرت مصر مركزها الممتاز فى تجارة هذا الصنف فقد كانت تصدر للولايات المتحدة فى ١٩١٤ (٤٢,٢ %) من إجمالى وارداتها من هذا الصنف بينما صدرت الهند ٣٤,٧% وإنجلترا ١٨,١%<sup>(١)</sup> ونتيجة لطلب بعض التجار بأمريكا عينات من السنامكى طلبت المفاوضة المصرية بواشنطن من وزارة الخارجية مخابرة قسم البساتين -بوزارة الزراعة- بإرسال عينات منه لعرضها فى الأسواق الأمريكية وردت الخارجية المصرية بتأجيل إرسال هذه العينات إلى الموسم القادم (١٩٣١) حتى يتمكن قسم البساتين من إنتاج عينات أكثر إنطباقاً للشروط المطلوبة وحتى يمكن الدعاية لهذا الصنف بأمريكا<sup>(٢)</sup>

كما حاولت الحكومة المصرية من خلال إشراكها فى المعارض التى تقيمها الولايات المتحدة من تشجيع تجارتها مع الولايات المتحدة بعرض بضائعها فى الأسواق الأمريكية حيث أن المعرض يعد أداة للتعارف بين العارض وكل من له صلة بالمعرض سواء كان تاجراً أم منتجاً أو سيطاً<sup>(٣)</sup> وقد اشتركت الحكومة المصرية فى معرض فيلادلفيا الدولى عام ١٩٢٦<sup>(٤)</sup> كما اشتركت مصر فى المؤتمر الذى عقد بمدينة نيويورك أورليانس وقد عقد هذا المؤتمر فى ٦ يولية ١٩٢٨ والأغراض التى يهدف إليها هى تحديد الأرض المنزرعة قطناً وزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية الأخرى مع مراعاة الإقتصاد فى نفقات الإنتاج وحضر هذا المؤتمر القنصل المصرى بتلك المدينة<sup>(٥)</sup> كما اهتمت الحكومة المصرية بأعمال مؤتمر التجارة الخارجية فى أمريكا الذى إنعقد سنة ١٩٣٠ والذى دعت إليه الحكومة المصرية ولكنها رأت متابعة أعمال المؤتمر دون الإشتراك فيه<sup>(٦)</sup> والواقع أن الحكومة المصرية أخطأت كثيراً فى عدم إشراكها فى هذا المؤتمر حيث وضعت فيه الأسس لتشجيع التجارة، كما اشتركت الحكومة المصرية فى معرض شيكاغو الدولى الذى عقد سنة ١٩٣٣ وقد شيد القسم المصرى بالمعرض على الطراز الفرعونى على أرض مساحتها ٢٥ ألف قدم ووضعت

(١) نفس المصدر : محفظة رقم ٥٦١ ملف رقم ١/١٨/١٣١.

(٢) نفس المصدر .

(٣) التجارة و الصناعة، العدد الأول، السنة الخامسة أكتوبر ١٩٢٨ ص ٥٠٤.

(٤) التجارة و الصناعة، العدد الثالى، السنة الثانية يناير ١٩٢٦ ص ١١٦.

(٥) الأهرام العدد ١٥٦٨٩، الجمعة ١٣ يوليو ١٩٢٨.

(٦) الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٩٧٤ ملف رقم ١١/٨/٤.



مصلحة التجارة و الصناعة كراسة للدعاية لمصر وخصص قسم لمعروضات جمعية تنشيط السياحة<sup>(١)</sup> المصرية و اشتركت الحكومة المصرية كذلك في مؤتمر البترول الذى انعقد فى اول يوليو ١٩٣٤ بمدينة تولسا وقدرت الحكومه المصرية ندب أحد موظفى المفوضيه المصرية بواشنطن ليمثل مصر فى هذا المؤتمر.<sup>(٢)</sup>

كما قامت الحكومه المصرية بمحاولة لزيادة الروابط الاقتصادية بين البلدين وذلك بمحاولة الأستفاده من خبرتهم فى بعض الصناعات وصحيح أن الحكومه المصرية لم تطلب الأستفاده من الخبرة الأمريكية بشكل خاص حيث انها كانت تضع أعلانا يوزع على بعض القنصليات والمفوضيات المصرية بالخارج لطلب خبير فى تخصص ما ولكن ادراج اسم أمريكا فى كل اعلان للحكومة المصرية بوضح مدى الأهتمام المصرى بتحسين وتشجيع الروابط الإقتصادية، ففى عام ١٩٢٦ طلبت الخارجية المصرية -من خلال إعلان وزع على المفوضيات و القنصليات الأجنبية بالخارج - موظف ذو خبرة عالية فى علم الأحياء المائية للإشراف على شئون صيد الأسماك فى جميع انحاء القطر المصرى ووضع الخطط والتدريب الفنى لتربية الأسماك وزيادة إنتشارها فى البحار و البحيرات الداخلية و ذلك لمدة ثلاثة سنوات بمرتب قدره ٩٠٠ جنيه سنويا<sup>(٣)</sup> ولم تتقدم الولايات المتحدة بمرشح لهذه الوظيفة على الرغم من إتخاذ وزير مصر المفوض بواشنطن الخطوات اللازمة للاعلان عن الوظيفة فى الولايات المتحدة وفاز بالوظيفة مستر ر.س. وينبى Mr. R.S. Winpenny وهو موظف بريطانى<sup>(٤)</sup> كما استفادت الحكومة المصرية من تعيين مستر (روزونيفلد) المهندس الزراعى الأمريكى صاحب الشهرة العالمية فى شئون قصب السكر كخبير للبحث عن الأوقات التى تصيب قصب السكر بالقطر المصرى والأرشاد إلى الطرق والأنظمة المؤدية إلى علاج حالة قصب السكر<sup>(٥)</sup> كما اختارت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٨ الكولونيل هيوكوبر أحد كبار المهندسين الأمريكين عضوا فى لجنة

(١) التجارة و الصناعة، العدد السادس، يوليو ١٩٣٣ ص ٩٨٧-٩٨٨.

(٢) التجارة والصناعة، العدد السابع يوليو ١٩٣٤ ص ١٤٩١

(٣) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محافظة رقم ٤٥٣ ملف رقم ٢/٢٨/٥٠.

(٤) نفس المصدر.

(٥) الإهرام، العدد ١٧٠٠٣، الجمعة ٨ ابريل ١٩٣٢.

الخبراء لدراسة مشروع توسيع سد أسوان على النيل ومستر هيوكوبير صاحب مشروع كيوكوك في وادى المسيسى وله مشاريع أخرى في البرازيل وكندا وتشيلي و المجر و المكسيك<sup>(١)</sup> وقد حاولت الحكومة المصرية الاستفادة من الخبرة الأمريكية حين رغبت فى إنشاء بورصة للبصل فى الإسكندرية ١٩٢٨ حيث قامت القنصلية المصرية بنيويورك ونيو أورليانيس بالتعاون مع مصلحة التجارة الأمريكية -بإعداد تقرير عن نظام العمل فى بورصة المدينتان<sup>(٢)</sup> وكذلك حاولت الحكومة المصرية الاستفادة من الخبرة الأمريكية حين رغبت فى وضع مشروع لرصف شوارع مدينة الإسكندرية ١٩٢٧ حيث أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية إلى المفوضية المصرية بواشنطن قائمة تضم ثلاثة أشخاص لإنتخاب أحدهم للقيام بالمأمورية المطلوبة<sup>(٣)</sup> أما بالنسبة لمسألة دراسة مصر للسوق الأمريكية فلم تلق اهتماما كبيرا نظرا لأن البضائع المصرية التى كانت تستوردها الولايات المتحدة من مصر بضائع تكاد تكون ثابتة ومعروفة منذ فترة طويلة وهى القطن وبذرتة و البصل وخام المنجنيز إلا أنه كانت هناك محاولات لدراسة السوق الأمريكية فقد طلبت القنصلية المصرية بنيويورك فى عام ١٩٢٧ من وزارة التجارة الأمريكية معلومات عن المنتجات المصرية التى تباع فى الأسواق الأمريكية و المحلات التى تباع هذه الأصناف وبالفعل وفاتها وزارة التجارة الأمريكية بالمعلومات اللازمة<sup>(٤)</sup> كما طلبت المفوضية المصرية بواشنطن بأسماء وعناوين المحلات التى تضع الماركات التجارية و التى طلبتها منها شركة The Standard Patent Agency و التى كان مقرها شارع قصر النيل بالقاهرة وأرسلت المفوضية المصرية للشركة المذكورة قائمة بعناوين وأسماء المحلات الأمريكية الصانعة للماركات التجارية بالولايات المتحدة<sup>(٥)</sup> كما طلبت مصلحة التجارة والصناعة المصرية من قنصلية مصر بنيويورك والمفوضية المصرية بواشنطن أسماء وعناوين البيوت الأمريكية المشهورة فى صناعة الجوربات الحرير للرجال و النساء و الأطفال وأرسل القنصل المصرى بنيويورك والوزير المصرى المفوض بواشنطن أسماء

(١) نفس المصدر. العدد ١٥٨٢٠، الخميس ٢٣ نوفمبر ١٩٢٨.

(٢) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محافظة رقم ٤٤٨ ملف رقم ١/١١/٤٥.

(٣) نفس المصدر، محافظة رقم ٤٣٧ ملف رقم ٧/١/٢٦.

(٤) نفس المصدر محافظة رقم ٤٣٦ ملف رقم ٢٠/٢٨/٦٧.

(٥) نفس المصدر محافظة رقم ٤٦٣ ملف رقم ١٨/٩/٦٧.

وعناوين المحلات الأمريكية التي تشتهر بصنع هذه الجواربات<sup>(١)</sup> ويلاحظ أنه فى المسائل التى تخص السؤال من جانب بعض الشركات عن بعض المصانع الأمريكية الشهيرة فى صناعة بضاعة ما أو فى مسألة دراسة بعض الأفراد والشركات المصرية السوق الأمريكية كانت الحكومة المصرية تتصل من المسؤولية المترتبة على ذلك وخصوصا الحالة المالية للشركة التى تطلب ذلك مما يدل على أن الحكومة المصرية لم تكن شديدة الحماس لدراسة السوق الأمريكية.

## ب - الولايات المتحدة الأمريكية وتشجيع التجارة ودراسة السوق

كما قامت الولايات المتحدة بالاهتمام بنفس القدر الذى إهتمت به الحكومة المصرية بدراسة السوق المصرى و الإهتمام بمطالب الشركات الأمريكية التى ترغب فى إيجاد سوق تجارى لها بمصر، ففى عام ١٩٢٤ تحمست الحكومة الأمريكية لمشروع قدمته شركة The House Hold Utilities, inc, Manufactures of Household specialties لقتصل المملكة المصرية بنيويورك لإدخال الراديو فى القطر المصرى ويبدو أن الحكومة المصرية قد رفضت هذا المشروع حيث أننى لم أعرّ على إجابة الحكومة المصرية على هذا الطلب فى ملفات الخارجية المصرية<sup>(٢)</sup>

كما تقدمت شركة Radio Ciruclar Co, inc - فى عام ١٩٢٦ - بطلب للحكومة المصرية تطلب فيه أسماء وتجار ومستوردى الآت الراديو بالقطر المصرى وأرسلت الحكومة المصرية لهذه الشركة قائمة بأسماء مستوردى الآت الراديو بالقطر المصرى مع تحفظ وضعته الحكومة المصرية بعدم مسئوليتها عن المركز المالى للشركات التى تضمها القائمة<sup>(٣)</sup> كما أرسلت شركة كلين Kleen Products Co نماذج من مصنوعاتهن عن طريق القنصلية المصرية بنيويورك ليطلع عليها الجمهور المصرى لكن تكون مصر سوفا لبضائعها<sup>(٤)</sup>

كما طلبت شركة Continental Overseas Corpration وكلاء يمثلونها بمصر

(١) المصدر السابق. نفس المحفظة و الملف.

(٢) نفس المصدر السابق، محفظة رقم ٥٤٠ ملف رقم ٢/٧/٦٩

(٣) نفس المصدر، محفظة رقم ٤٣٩ ملف رقم ٣٩/٢٨/٦٧.

(٤) نفس المصدر، محفظة رقم ٤٢١ ملف رقم ١/١٥/٦٧.

فيما تصدره من السيارات والألات الزراعية وبالفعل أرسلت الحكومة المصرية للتصليية المصرية قائمة بأسماء مستوردي هذه الأصناف لتختار منهم الشركة المذكورة وكيلا لها مع ملاحظة أبدأتها الحكومة المصرية وهي " أن الحكومة المصرية غير مسؤلة عن المركز المالي و التجاري لهؤلاء المستوردين أو عما ينجم من المعاملة مع أى واحد منهم"<sup>(١)</sup> وذلك لتتنصل من المسؤولية المترتبة على تعامل هذه الشركة مع الوكيل الذى يمكن ان تختاره. ونفس هذا الطلب طلبته شركة Hollow Company, Baltimore من الحكومة المصرية<sup>(٢)</sup>.

كما اهتمت الحكومة الأمريكية بدراسة حالة القطن المصرى حيث أرسلت فى عالم ١٩٣١ المستر ب.ك. نوريس P.K. Norris من مصلحة الزراعة الأمريكية لدراسة حالة القطن المصرى وعلاقته بمركز القطن العالمى<sup>(٣)</sup> ولم تكن هذه أول مرة تقوم بها الحكومة الأمريكية بدراسة حالة القطن المصرى فقد قام الدكتور جورج كارول سميث Dr. George Croll Smith و المستر أدوارد آدمز Edward Admis من أصحاب كبرى مصانع القطن بأمريكا بزيارة لمصر لعرض مصنوعاتهم فى الأسواق المصرية ودراسة حالة القطن المصرى لمعرفة ما إذا كان من الممكن شواءه لإستعماله فى مصانعهم<sup>(٤)</sup>

كما اهتمت الحكومة الأمريكية بدراسة فرص الإستثمار التى توفرها الحكومة المصرية كمحاولة منها لإقتسام الحلوى المصرية الوطنية مع بريطانيا العظمى وهو الأمر الذى فشلت فيه إلى حد كبير وتم ذلك من خلال الطلبات والأستفسارات الأمريكية عن فرص هذا الإستثمار فعلى سبيل طلبت الحكومة الأمريكية سنة ١٩٢٤ إيضاحات وبيانات عن تشيد البناء الجديد لمحطة الإسكندرية والقوائم و الشروط الخاصة بمناقصات أعمال المطة<sup>(٥)</sup> ولم تحظ الولايات المتحدة بالفوز بهذه المناقصة وكنوع من توثيق الروابط التجارية بين البلدين أرسلت غرفة التجارة الأمريكية الممثلة

(١) نفس المصدر، محفظة رقم ٤٦٣ ملف رقم ١٣/٩/٦٧.

(٢) نفس المصدر، ملف رقم ١٣/٩/٦٧.

(٣) الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٩٨٨ ملف رقم ١٣/٧/٣٩.

(٤) نفس المصدر ملف رقم ٢/٧/٣٩.

(٥) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٥٠١ ملف رقم ١/٧/٥٠.

لجميع الغرف التجارية بالولايات المتحدة للتصلية المصرية بنيويورك - فى عام ١٩٢٧- عن طريق إستقبال الوفود التجارية أو من يأمون هذه البلاد لإستقصاء عظمة الصناعة أو إنتشار التجارة<sup>(١)</sup> كما قدمت الحكومة الامريكية استفسارات عن النظم الموضوعية للبحث عن المناجم واستغلالها فى مصر والقوانين الخاصة بذلك<sup>(٢)</sup>

كما قدم أحد التجار الأمريكين المقيمين بمدينة الإسكندرية لمصلحة التجارة لإقامة مصنع للغزل والنسيج بالاسكندرية برأسمال أمريكى ويتضمن الطلب النقطتين الآتيتين

١ - إعطاء الشركة ١٠٠ الف متر مربع من أرض الحكومة بالإسكندرية بشروط مناسبة لإقامة المعامل والمخازن عليها.

٢ - إعفاء الشركة من دفع الرسوم الجمرية عن الآلات والمهمات التى تستوردها - خاصة- لصناعتها وذلك لمدة معينة.

ولم تبد وزارة المالية إهتماما بالطلب فحفظته فى ١٤ ديسمبر ١٩٢٧ وهو الأمر الذى جعل حسن ياسين أحد أعضاء مجلس النواب يلوم الحكومة المصرية فى عدم جديتها فى هذا الطلب حيث ذكر أنه كان يجب أن تحل الحكومة هذاالطلب محل الإعتبار وأن تساعد على إنشاء هذه المصانع فلقد أبدى هذا المجلس رغبات فى إنشائها، كما لام الأثرياء و المترفين المصريين عن تأخرهم فى إنشاء هذه المصانع الهامة<sup>(٣)</sup>

كما قدمت إحدى الشركات الأمريكية الهامة فى سنة ١٩٣١ بتقديم عرض لوزارة المواصلات لإنشاء مواصلات تليفونية بين مصر والعواصم الأوربية الكبرى وكان عطاؤها مرتفعا الأمر الذى جعل الشركة ترسل مندوبا عنها لمباحثة وزارة المواصلات فى أمر تخفيض العطاء ولكن الحكومة المصرية رفضت العطاء لأن الحكومة المصرية لم يكن فى نيتها مطلقا التخلّى عن أية مصلحة من المصالح العامة بسل إن الحكومة تسعى دائما لإنتهاز كل فرصة لتضع تحت رقابتها كل ما يتعلق بالمصالح العامة مما

(١) نفس المصدر، محفظة رقم ٤٦١ ملف رقم ١٨/١/٦٧.

(٢) نفس المصدر، محفظة رقم ٤٣٨ ملف رقم ٧٩/٤٣/٦٠.

(٣) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الثالثة، دورة الإعتقاد العادى الثانى ١٩٢٧، المجلد الثانى ص ١٩٣٧.

تتولاه الشركات<sup>(١)</sup> وعلى الرغم من ذلك فقد أبرمت مع شركة ماركوني البريطانية لإنشاء مخابرات تليفونية بين مصر وأوروبا<sup>(٢)</sup> وهذا يؤكد مدى النفوذ البريطاني في الإستثمارات البريطانية وسد الأبواب أمام أى دولة تحاول أن تشاركها فى الأكلة المصرية الدسمة وعلى الرغم من ذلك فقد ساهم رأس مال أمريكى فى الشركات التى أنشأها بنك مصر مثل شركة مصر للحريز الصناعى<sup>(٣)</sup> و المساهمة فى شركة النيل للحلج سنة ١٩٣٥ فقد إمتلك الجزء الأكبر من أسهم هذه الشركة شركة اندرسون وكلايتون بأمرىكا وبلغ رأس مال الشركة ٢٥٠,٠٠٠<sup>(٤)</sup> ونتيجة لإستحواذ الشركات البريطانية لأغلب المشاريع المصرية فقد شعرت الحكومة الأمريكية أن هناك تمايز ضد الشركات الأمريكية ولذلك دافعت عن إنتهاك مبدأ المساواة فى الفرص وسياسة الباب المفتوح وهى العقيدة الراسخة التى أسهم فى تكوينها الأباء المؤسسين لأمريكا<sup>(٥)</sup>.

وظهر التمايز ضد الشركات الأمريكية فى تقييد المناقصات لبناء سد جيل الألباء بالسودان على شركات بريطانية حيث سمحت الحكومة المصرية لسبع شركات بريطانية فقط بإرسال عطاءتهم<sup>(٦)</sup>

وأثار هذا التمايز الخارجية الأمريكية و التى أمرت وزيرها المفوض بالقاهرة أن يوضح -فى الوقت الملائم- للسلطات المصرية المعنية -بطريقة غير رسمية- أنه بينما لاتنوى الحكومة الأمريكية أن تقدم إحتجاج رسمى فى المرحلة الحالية فأنها ترغب أن تفهم الحكومة المصرية بوضوح أنها أى الحكومة الامريكية تنظر بإزدراء للترتيبات التى منعت الشركات الأمريكية من التمتع بالمساواة فى الفرص فى مصر كذلك الممنوحة للشركات الأجنبية الأخرى<sup>(٧)</sup>.

(١) الأهرام، العدد ١٦٦٠٨، الثلاثاء ٣ مارس ١٩١٣.

(٢) الأهرام العدد ١٦٦٤٧، ١٥ إبريل ١٩١٣

(٣) فوزى جرجس تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، العربى للنشر و التوزيع ٢ ١٩٨٩ ص ١٤٥.

(٤) دكتور نبيل عبدالحمد سيد احمد، النشاط الإقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢ الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٢ ص ١٨١-١٨٢.

(٥) Dann, Uriel, Op. Cit. PP 231-233.

(٦) Department of State "Foreign Relations of the united sttes 1933, Vol. II Tel No. 599, P, 845.

(٧) Ibid, No 197, PP, 846-847

وفى مقابلة الوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة مع محمود حلمى عيسى باشا القائم بأعمال وزير الخارجية أوضح الوزير الأمريكى موقف حكومته من المسألة وكان رد محمود حلمى باشا بأن الإتفاق الحالى بين مصر و بريطانيا فيما يتعلق فى منح العقد لبناء سد جبل الأولياء لشركات بريطانية لا يعد تقليل من شأن العقود الأخرى المماثلة وأن العمل سيتم فى السودان وبريطانيا لها السيطرة هناك كما أن الحكومة المصرية توافق بشكل تام على المساواة بين كل الأجانب والمصالح الإقتصادية الأجنبية فى مصر وإنها ليس لديها رغبة فى وضع اية ترتيبات تمنع الشركات الأمريكية من التمتع بالفرص على قدم المساواه مع الدول الأجنبية الأخرى<sup>(1)</sup> وفى رد حلمى عيسى باشا ما يؤكد مدى السيطرة البريطانية على فرص الإستثمار فى مصر، ويلاحظ بالنسبة لمسألة تشجيع التجارة، ان كلا الدولتين كانتا تتصلان من المسؤولية تجاه الشركات التى تود ان تجعل سوقا فى البلدين وخاصة بالنسبة لمسألة المركز المالى للشركة التى تود ان تجعل لها سوقا فى أحد البلدين ويعكس هذا ان الدولتين لم تكن لديهم نية كبيرة لتوثيق عرى العلاقات الإقتصادية بينهما ويعكس كذلك ضائقة المصالح بين البلدين ولا يعكس بطبيعة الحال انعدام هذه المصالح بشكل مطلق والسبب فى ثبوت همة البلدين لتوثيق عرى العلاقات الإقتصادية بينهما هو وجود طرف ثالث فى العلاقات المصرية الأمريكية يحكم ويحدد مسار العلاقات ويقف كحاجز فولاذى لوقف وحجز أى تطور أو نمو أو تقدم تحرزه كلا الدولتين فى علاقاتهما وهذا الحاجز الفولاذى القوى هو بريطانيا العظمى التى احتفظت لفترة طويلة بسمعة حسنة كقاطعة طريق ذات كفاءة عالية لوقف أى تطور فى العلاقات المصرية الأمريكية.

<sup>(1)</sup> Ibid, No 197, PP. 846-847

# ثانيا : الإتفاقات التجارية ومشاكل التعريف الجمركية

## بين مصر و الولايات المتحدة :

### ١ - الإتفاقات التجارية :

إذا نظرنا إلى المعاهدات و الإتفاقيات التجارية بين مصر و الولايات المتحدة نجد أن الولايات المتحدة قد إبتدقت الحافز القوى لعقدها أو الدخول فى مفاوضات بخصوصها وكل ما كان يهمها هو الحصول على حق معاملة الدول الأكثر رعايا لتتمتع بالمزايا التى تحصل عليه أى دولة دون أن تجهد نفسها فى الدخول فى مفاوضات تلك المعاهدات.

ولذا نجدها فى إتفاقية ١٨٣٠ مع الدولة العثمانية التى أعطت التجار الأمريكين حق المتاجرة بحرية فى جميع أنحاء الدولة العثمانية تصر على الحصول على ذلك الحق،والتى بمقتضاها تمكنت من جعل السلطان يوافق على تطبيق بنود التعريف الجمركية السارية مع فرنسا أى بنسبة ٣% من القيمة على الصادرات و الواردات<sup>(١)</sup> وعندما إنتهت الإتفاقية التجارية بين تركيا وفرنسا عام ١٨٣٢ وحاول الباب العالى إجبار الولايات المتحدة على قبول تعريف جمركية نسبتها ١٥% من القيمة أصرت على حقها فى بقاء النسبة ٣% ونجحت فى ذلك وعندما حاول محمد على زيادة التعريف الجمركية أصرت الولايات المتحدة على تنفيذ إتفاقية ١٨٣٠ وما تضمنتها من إمتيازات على الرغم من سعى محمد على الحثيث لتوطيد علاقته التجارية معها<sup>(٢)</sup> ومحاولته الحثيثة كذلك من الإستفادة من الخبرة الأمريكية وخصوصا فى مسألة زراعة القطن<sup>(٣)</sup> إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من الإصرار على تنفيذ بنود إتفاقية ١٨٣٠.

<sup>(١)</sup> لينوار تشامبرز رايت، للمراجع السابقة، ص ١٠

<sup>(٢)</sup> محمد فؤاد شكرى وآخرين بناء دولة مصر محمد على القاهرة ١٩٤٨ ص ٢٨٦ وكذلك

The Annals of the American Academy of political and social scinencem May 1972. P.7.

<sup>(٣)</sup> أحمد الحنة، البعثات المصرية إلى الولايات المتحدة فى القرن ١٩، بحث مستخرج من مجلة القاتون الدولى ١٩٥٧ ص ١ وكذلك لنفس المؤلف العلاقات الاقتصادية بين مصر و الولايات المتحدة فى القرن ١٩ - وهو بحث مستخرج من مجلة كلية التجارة جامعة فؤاد الأول العدد الأول السنة الأولى ١٩٥٣ ص ٦٠-٦١.

وكذلك The Journai of Modern History, Vol, x, Sept 1938. P.34.



وعندما عقدت الإتفاقية التجارية البريطانية التركية المعروفة باسم الباطة ليمان فى ٦ أغسطس ١٨٣٨ وحصل بمقتضاها البريطانيون على رسوم جمركية ٥% على الواردات و١٢% على الصادرات، إمتد أثر هذه الإتفاقية إلى الولايات المتحدة باعتبار تمتعها بحق الدولة الأكثر رعايا وعندما طلب نوبار باشا فى ١٢ إبريل ١٨٧٤ من الولايات المتحدة الدخول فى مفاوضات من أجل عقد معاهدة تجارية وتكرر هذا الطلب عام ١٨٨١ لم تعن الولايات المتحدة حتى بالرد على هذين الطلبين، إذ أصرت فى قرارة نفسها على إستمرار تمتعها بحق الدولة الأكثر رعايا.

حقيقة أن الولايات المتحدة وقعت إتفاقية مع مصر عام ١٨٨٤ تشبه تلك الإتفاقية التى وقعتها مصر مع اليونان مدتها سبع سنوات إلا أنها (الولايات المتحدة) أصرت على أن يكون الحق المذكور (حق الدولة الأكثر رعايا) هو البند الأول فى تلك الإتفاقية، و على ذلك نجد الولايات المتحدة عندما ينتهى أجل هذه الإتفاقية تصر على الإحتفاظ بهذا الحق وتماطل فى عقد أى إتفاقيات جديدة<sup>(١)</sup> وكان على الحكومة المصرية أن تنتظر حتى إنتهاء أجل الإتفاق التجارى بينها وبين إيطاليا الذى ينتهى فى ١٦ فبراير ١٩٣٠ حتى تستطيع وضع نظام جمركى جديد تنظم على أساسه التجارة بينها وبين الدول وفقاً لإتفاقيات تجارية بينها وبين الدول الأخرى ولذلك كلما أنتهت إتفاقية جمركية مع دولة من الدول كانت الحكومة المصرية<sup>(٢)</sup> تجددتها مدة قصيرة بحيث تنتهى مع إنتهاء مدة إتفاقية المعقودة مع إيطاليا فكل الإتفاقيات بين مصر وجميع الدول بسبب تلك التجديدات تنتهى فى ١٦ فبراير ١٩٣٠ وقبل إنتهاء هذا الميعاد ووفقاً لرغبة البرلمان- إستقدمت الحكومة المصرية بعض الخبراء لفحص حالة النظام الجمركى القائم بوضع النظام الذى يرونه مناسباً وموافقاً لحالة التطور العام و الأظلمة المعمول بها فى الدول الأخرى وذلك بأن جعلوا الضريبة الجمركية نوعية وكانت قبل ذلك قيمية أى بنسبة قيمة الأشياء التى تحصل عنها التعريفية الجمركية<sup>(٣)</sup> وصدر قانون التعريفية الجمركية بعد دراسة البرلمان فى فبراير ١٩٣٠ وكان أهم مواد هذا القانون -و التى تتعلق بعقد معاهدات تجارية مع الدولة الأجنبية- هى المادة ٦

(١) لينوار تشامبرز رايت، المرجع السابق ص ١١.

(٢) استمرت الولايات المتحدة تصر على الإحتفاظ بحق الدولة الأكثر رعايا التى حصلت عليها طبقاً لإتفاقية ١٨٨٤ حتى عام ١٩٣٠ حيث عقدت إتفاقية تجارية مؤقته مع الحكومة المصرية.

(٣) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، دور الإنعقاد العادى الأول ح، جلسة الأربعاء ١٢ فبراير ١٩٣٠ ص ١٣١.

التي تنص على ان للحكومة المصرية الحق في أن تبرم مع الحكومات الأجنبية إتفاقات (جمركية) بشأن تبادل الإتفاق بمعاملة الدولة الأكثر رعايا لمدة لا تتجاوز عام مع تبادل تثبيت الرسوم أو بدون تبادل تثبيت الرسوم<sup>(١)</sup> و المادة ٢ التي تنص على أنه علاوة على الرسوم الواردة بالتعريف المنوه عنها في المادة السابقة تفرض ضريبة إضافية معادلة لمقدار تلك الرسوم على البضائع التي أصلها من بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية إتفاقات جمركية وتحصل هذه الضريبة بنفس الشروط المتبعة في حصول رسوم الجمرک وتستحق هذه الضريبة مهما كان المصدر الأصلي للبضاعة على كافة البضائع الواردة عن طريق بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية إتفاقا جمركيا ومع ذلك ففي أثناء السنة الأولى من تاريخ سريان التعريف الجديدة يرخّص لوزير المالية في أن يمنح بقرار و زاري إعفاءات مؤقتة من الضريبة المنوه عنها من قبل سواء بوجه عام أو بوجه خاص لبلاد معينة<sup>(٢)</sup> .

وقد كان لصدور قانون التعريف الجمركية أثر كبير على رواج التجارة ونمو الصناعة داخل البلاد<sup>(٣)</sup> بالإضافة إلى حماية الصناعة والبضائع المصرية من المنافسة الأجنبية.

وكان لصدور قانون التعريف أثر كبير كذلك على الولايات المتحدة فقد كان لها إتفاقية تجارية في مصر سنة ١٨٨٤ كما سبق الإشارة تفرض تعريف ٨% من قيمة السلع المستوردة، ١% على جميع السلع المصدرة<sup>(٤)</sup> وبصدور قانون التعريف الجمركية تحتم على الولايات المتحدة أن تعقد إتفاقيات تجارية مع الحكومة المصرية.

#### أ - الإتفاقية التجارية المؤقتة ١٩٣٠

لقد إنشغلت الحكومة الأمريكية بنية الحكومة المصرية بتغيير تعريفاتها الجمركية سنة ١٩٣٠ عند إنتهاء أجل الإتفاقية الإيطالية المصرية، وبدأت تعد للأمر عدته وكان من رأى الخارجية الأمريكية أن يتحقق الوزير الأمريكى المفوض من آراء الوزراء الأجانب المفوضين في مصر وآراء حكوماتهم ويبلغ الخارجية الأمريكية بذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) نفس المصدر ص ١٣٨ .

(٢) نفس المصدر ص ١٣٨ .

(٣) دكتور محمد فهمي لهيطة، تاريخ فؤاد الأول الإقتصادي، مصر في طريق التوجيه: تكامل، العدالة الإجتماعية في مصر و مستوى معيشة المصريين ج٣، دار النهضة المصرية ١٩٤٦ ص ٢٤٤-٢٤٨ .

(٤) دكتور محمد متولى الأصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٤ ص ١٥٤ .

(٥) Department of state, 1929, Vol, II, op. cit, Tel, No 35, Washington 16 Aug, 1929, P, 957.

ويلاحظ أن موقف الحكومة الأمريكية موقف سلبي ولكنه في نفس الوقت متفوق مع السياسة الأمريكية والتي كانت تتجنب إتخاذ موقف الصدارة في القضايا المصرية على أساس ضئالة المصالح الأمريكية في مصر وهي النعمة التي ظلت تعزف عليها الولايات المتحدة طوال فترة بين الحربين، ولذلك فإنها كانت تنتظر معرفة ردود أفعال الدول وإحتجاجاتهم على قانون التعريف الجمركية وتستفيد منها في النهاية دون أن تتخذ موقف صدارة يمكن أن يؤثر على مصالحها الضئيلة في مصر، وبناء على تحقيق القائم بالأعمال الأمريكي في مصر مستر وادزورث Wadsworth وضع وجهة نظره عن المسألة حيث ذكر لحكومته في برقية بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٢٩، "أن زملاءه يشعرون بأنه سوف لا يكون من الحكمة خلق نزاع في مسألة التعريف الجمركية في ضوء الوضع العام في مصر، وفي ضوء المقترحات الأكثر أهمية الداعية للعمل على إصلاح نظام الامتيازات، كما ظهر في المحادثات الحالية بين مصر وبريطانيا واعتقد أن هذا الموقف صحيح بدرجة جوهرية<sup>(١)</sup> كان ذلك هو الموقف الأمريكي قبل صدور قانون التعريف الجمركية، وطبقا للمادة السادسة من قانون التعريف الجمركية، أرسلت الحكومة المصرية مذكرة دورية لممثلي الدول الأجنبية بمصر وذلك من أجل إبرام معاهدات تجارية مع الدول على أساس معاملات الدولة الأكثر رعايا واقترحت الحكومة المصرية عقد معاهدات تجارية مؤقتة في الحال على أساس حق معاملة الدولة الأكثر رعايا وذلك إنتظار لإجراء مفاوضات من أجل عقد معاهدات تجارية دائمة و على أن تكون للحكومة المصرية الحق في أن تجبي رسوم مضاعفة على البضائع التي تأتي من الدول التي لا تبرم تلك المعاهدات المؤقتة<sup>(٢)</sup> وفي مذكرة الخارجية المصرية للوزير المفوض الأمريكي ذكرت أن الحكومة المصرية ترغب في عقد إتفاقية مؤقتة مع الولايات المتحدة بشروط تبادل حق الدولة الأكثر رعايا كما طلبت الخارجية المصرية من الخارجية الأمريكية أن تخبرها أن تخبرها بشكل سريع عما تتخذها الخارجية الأمريكية بشأن ذلك<sup>(٣)</sup>.

وجاء رد الخارجية الأمريكية على المذكرة المصرية متناغما مع آراء الوزراء الأجانب المفوضين الذي استفسر عنها من قبل القائم بالأعمال الأمريكي بمصر حيث

(١) Ibid, Tel No 50, Alex 16 August 1929. P 958.

(٢) F.O 407120, No 210 from sir Loraine to Mr Hendereon (Received Feb I, 1930)

(٣) Department of State "Foreign Relation of the united states 1930 II, Tel No 23, P, .The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of state, cairo, Feb, II, 1930, P, 743.

قررت الخارجية الأمريكية بأنها ترغب في عقد إتفاقية تجارية مؤقتة على أساس حقوق الدولة الأكثر رعاية وفوضت الحكومة الأمريكية الوزير الأمريكى المفوض بمصر مستر جونثر لإبرام إتفاقية تجارية مؤقتة مع الحكومة المصرية تنتهى فى ١٦ فبراير ١٩٣١<sup>(١)</sup> وبدأ الوزير الأمريكى فى مصر يتفاوض مع الحكومة المصرية لإبرام المعاهدة حيث وجدت الحكومة الأمريكية أنه لامفر من عقد معاهدات تجارية مؤقتة مع الحكومة المصرية إذا أرادت أن تستمر فى علاقتها التجارية مع مصر ولكى تتجنب دفع رسوم جمركية مضاعفة على بضائعها، كما نص على ذلك قانون التعريفة الجمركية، و بالتالى فقد بدأت المفاوضات على أساس أنه لامفر من المعاهدة التجارية المؤقتة إلا بالمعاهدة التجارية المؤقتة، وأثناء محادثات المعاهدة استفسر الوزير الأمريكى المفوض مستر جونثر من أحد أعضاء دار المندوب السامى عن حقيقة عما إذا كانت الحكومة المصرية مستعدة لإبرام إتفاقية تجارية مع روسيا على أساسا حق الدولة الأكثر رعاية فأكد المندوب السامى البريطانى لمستر جونثر أنه لم يستلم طلب بهذا الشأن من الحكومة الروسية، وقد جاء هذا الإستفسار أساسا من شركة فاكوم للبترول Company Vaccum Oil الذى يأتى معظم وارداتها لمصر من منتجات فى روسيا وذلك لخشية هذه الشركة من أن عدم إبرام معاهدة تجارية مع روسيا سيؤدى إلى دفع هذه الشركة ضريبة عالية على وارداتها من البترول من روسيا، كما فاتح السفير السوفيتى فى أنقرة Angora القائم بالأعمال المصرية فى تلك المدينة عن تطبيق التعريفة الجمركية على البضائع الروسية وذكر للسفير المصرى إهتمام شركة فاكوم الأمريكية فرد نائب وزير الخارجية على إستفسار السفير الروسى فى أنقرة موضحا أنه ليس هناك شئ يمكن أن يفعل بهذا الشأن، حيث أنه ليس هناك علاقات رسمية (دبلوماسية) بين مصر وروسيا وأن مصر لا ترغب فى تأسيس تلك العلاقات<sup>(٢)</sup> وخلاف إستفسار شركة فاكوم بشأن المعاهدة لم تشور أثناء مناقشات المعاهدة مع الحكومة المصرية أية مشكلة وانتهت المناقشات بإبرام إتفاقية تجارية مؤقتة بين مصر و الولايات المتحدة فى ٢٤ مايو ١٩٣٠<sup>(٣)</sup> وقد نصت الإتفاقية على ان الحكومة المصرية تقبل أن تطبق بدون شروط معاملة الدولة الأكثر

<sup>(١)</sup> Ibid. Tel No 29. The Acting secretary of state to the Minister in Egypt (Gunther) washington, April 21. 1930, P, 746.

<sup>(٢)</sup> F.O 407/210, No 309 Mr Hoavre to Mr A. Henderson, April. 8 1930.

<sup>(٣)</sup> Department of state, 1930 Vol p. Cit, No, 392. The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of state, Cairo, May 26, 1930, P, 753.

رعايا على جميع الحاصلات و المصنوعات المنتجة أصلا في الولايات المتحدة والتي تستورد إلى مصر لنستهلك فيه أو تصدر منها أو تعبرها إلى بلاد أخرى وتطبق بصفة مؤقتة التعريف الجمركية الممتازة على الوارد من هذه المنتجات إلى مصر عن طريق بلاد لم تعقد إتفاقات تجارية، وهذه المعاملة تقوم على شرط المعاملات التامة بالمثل مع الإستثناء من جانب مصر للمعاملة الخاصة بالحاصلات السودانية التي قد تطبق على حاصلات بعض البلاد المتاخمة بمقتضى إتفاقات محلية خاصة بها ومن جانب الولايات المتحدة للمعاملات التي تمنحها في المستقبل لتجارة كوبا أو لتجارة قناة بنما وكذا المعاملة التي تمنحها أو قد تمنح في المستقبل لتجارة الولايات المتحدة مع إحدى البلاد المتاخمة أو الممتلكات أو لتجارة هذه الأرض أو ممتلكات بعضها مع بعض ولا ينطبق هذا الإتفاق على الموانع أو القيود الموضوعة لإعتبرات صحية أو التي ترمى إلى وقاية حياة الإنسان أو الحيوان والنبات كما أنه لايسرى أيضا على اللوائح الخاصة بتنفيذ قوانين البوليس والإبرادات ويجوز أن ينتهى هذا الإتفاق بترضى الطرفين كما يجوز لكل منهما أن ينقضه على أن يخطر الطرف الآخر قبل ذلك بثلاثة شهور، ومع ذلك إذا وجد أحد الطرفين بسبب تشريع في المستقبل أنه في حاله لا يمكنه من تنفيذ نصوص هذا لإتفاق فإن الإلتزامات المترتبة عليه تسقط بناء على ذلك<sup>(١)</sup>.

وبذلك قد تم عقد إتفاق تجارى بين مصر والولايات المتحدة في ٢٤ مايو ١٩٣٠.

وانطلاقا من مبدأ حماية الصناعة والمنتجات الوطنية المصرية فقد أصدرت الحكومة المصرية رسوما جديدة على القمح والدقيق في ٩ فبراير ١٩٣١<sup>(٢)</sup> ورسما جمرکيا متزايدا على الكبريت في ١١ فبراير ١٩٣١ يبلغ ١٥ دولارا<sup>(٣)</sup> كما أدخلت الحكومة المصرية بعض التعديلات في ٢٠٠ مادة رئيسية من مواد تعريف ١٩٣٠ وقد تأثرت بضائع أمريكية بهذه الزيادة على رسوم التعريف مثل اللبن المعلب و الجاف و الفواكه المعلبة والمحفوظة والورنيش والدهان و المنتجات القطنية التي تباع بالقطعة والأسمال والنعال والأحذية و المعدات والآلات و النشا وصادرات هذه البضائع جميعا تقدر بحوالى مليون دولار سنويا بالإضافة لرسوم الضريبة على كل من الجازولين التي

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٦١- سنة ١٩٣٠ ص ١-٤. انظر الملحق رقم (٤)

(٢) Department of state "Foreign Relation of the United States 1931 Vol, II, Tel, No 24, The Minister in Egypt (Jardine) to the secretary of state Cairo Feb 18, 1931 PP 153-154.

(٣) Ibid, Tel 22, The Minister in Egypt (Jardine) to the secretary of state PP, 152-153.

زادت من ١٦٠ قرش الى ٣٦٠ قرش والكيروسين من لاشىءالى ٤٤ قرش لكل طن من ترى وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة اعترفت بأنها سوف تتأثر بشكل أقل من الدول الأوروبية الأخرى من جراء هذه التغييرات فى رسوم التعريفه وأنه ليس هناك تميزواضح ازاءها فى تطبيق قانون التعريفه الا أنها أجرت مناقشه لهذه المسأله مع دار المندوب السامى ومفوضيات فرنسا وإيطاليا وبلجيكا ، ونتيجته لتناقش الوزير الأمريكى المفوض مع وزير إيطاليا المفوض شعر الوزير الأمريكى أن هناك رغبه قوية من جانب إيطاليا لعمل مشترك مع الولايات المتحدة لمناقشه حق مصر فى تغيير فئات الرسوم الجمركية، ليس طبقا للعاده والعرف ولكن طبقا للتحفظات التى أبدتها فرنسا وإيطاليا عندما أعطوا موافقتهم على عقد الاتفاقات التجارية المؤقتة وهو أن جداول الرسوم يجب الاتزيد أثناء مدة الاتفاقات<sup>(١)</sup>

وكان من رأى الخارجية الأمريكية بأنه ليس من الرغوب فيه فى هذا الوقت تقديم احتجاجات رسمية للحكومته المصريه فيها يتعلق بفئات الرسوم الجديدة وطلبت من وزيرها المفوض بالقاهرة أن يؤكد ذلك لوزير الخارجية المصرية حيث طلبت منه أن يطلب لقاء غير رسمى مع وزير الخارجية المصريه وأن يخبره أنه بينما الحكومه الأمريكية مفعمة بالمشاعر الودية مع الحكومه المصرية فهى لاتبتمز في هذا الوقت فى الاحتجاج على الزيادة الحالية<sup>(٢)</sup> كما أمرت الخارجية الأمريكية وزيرها المفوض بالقاهرة فى ٢٣ مارس ١٩٣١ أن يقدم رسالة لوزير الخارجية المصرى عن موافقه الحكومه الأمريكية على جباية ضريبة الكبريت من مواطنيها وإن الحكومه الأمريكية ستكون فى موقف إعطاء الإهتمام لأمكانيه طرح تحفظاتها لرسوم وقانون ١١ فبراير ١٩٣١<sup>(٣)</sup> عندما تتثنى لها الفرصه لدراسة النصوص الرسمية التى أعلنت فيها<sup>(٣)</sup> ونتيجة لإصرار الحكومه المصرية على حماية إنتاجها بإصدارها تعريفات جمركية عالية على بعض البضائع الأجنبية المصدره إليها، وجدت الخارجية الأمريكية أنها لافتر من ذلك إلا بعقد معاهدة تجارية دائمة مع الحكومه المصرية لوضع أسس

(١) Ibid- p153

(٢) Ibid, Tel No 25 The secretary of state to the Minister in Egypt (Jardine) Washington Feb, 28, 1931, P157.

(٣) فتون ومرسوم ١١ فبراير ١٩٣١ يفرض ١٥ دولار على كل صندوق من الكبريت  
(٣) Ibid, Tel No 31 The Acting secretary of state to the Minister in Egypt (Jardine). Washington March, 23, 1931, PP158-159.

متينة للتبادل التجارى بين مصر و الولايات المتحدة ولذلك تجدها توافق على مقترحات وزيرها المفوض بالقاهرة وهى ضرورة المناقشة مع وزير إيطاليا وفرنسا وبلجيكا المفوض بالقاهرة فيما يتعلق بإبرام إتفاقات تجارية دائمة مع الحكومة المصرية كما فوضت الحكومة الأمريكية وزيرها المفوض بالقاهرة فى إجراء محادثات غير رسمية بشأن إتفاقيات تجارية دائمة مع الحكومة المصرية ولكنها حذرت من أن هذه المحادثات ستكون ببساطة لتبادل وجهات النظر بالطرق الممكنة للعمل التى ربما تتخذها الدول الأجنبية المعنية من أجل حماية مصالحهم التقليدية فى مصر وإنه لا يجب أن يبين أمام هذه الحكومة أى طريقة عمل محددة دون الحصول على موافقة وتعليمات الخارجية الأمريكية مسبقاً<sup>(١)</sup> ومع ذلك لم تجر الولايات المتحدة أى محادثات لإبرام إتفاقية تجارية دائمة إلا فى عام ١٩٣٦ ويبدو -من وجهة نظرى -أن زيادة الرسوم الجمركية فى سنة ١٩٣١ هو الدافع الذى جعل الحكومة الأمريكية تشعر بالرغبة فى عقد إتفاقية تجارية دائمة مع مصر كما كانت زيادة الولايات المتحدة للضريبة المفروضة على القطن المصرى طويل التيلة دافعا أكثر إلحاحا على الحكومة المصرية لمحاولة عقد معاهدة تجارية مع الولايات لضمان تصدير أهم منتج من المنتجات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية.

#### ب - محاولة الحكومة المصرية عقد معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة

أصدر الكونجرس تفويضا للرئيس فى سنة ١٩٣٤ لإبرام معاهدات جمركية متبادلة طبقا لها تزيد أو تقل الرسوم إلى ٥٠% وطبقا لهذا المرسوم ونتيجة له أبرمت الولايات المتحدة أكثر من ٢٠ معاهدة تجارية قبل الهجوم على بارل هربى Pearl Harbor<sup>(٢)</sup> حتى يتثنى للولايات المتحدة خفض القيود التجارية الشديدة على تجارتها الخارجية وبالرغم من ذلك لم تحاول الولايات المتحدة أن تناقش إتفاقية تجارية مع الحكومة المصرية.

<sup>(١)</sup> Ibid, Tel No. 50, The secretary of state to the Minister in Egypt (Jardine) Washington May, 6, 1931 P. 160.

<sup>(٢)</sup> Bartlett, Ruhl, OP. Cit, P 501.

<sup>(٣)</sup> جون ونز المرجع السابق ص ٤٨ وكذلك Brockway, Thomas: Op. Cit. PP. 110-III

وفى عام ١٩٣٦ جرت محادثات لعقد معاهدات تجارية بين البلدين بناء على طلب الوزير المصرى المفوض بواشنطن حيث أظهر للحكومة الأمريكية رغبة حكومته فى عقد إتفاقية تجارية بين البلدين<sup>(١)</sup> كما أتصل الوزير المصرى المفوض بواشنطن بالمستر فرانسيس ب. ساير Francis. B. Sayre مساعد وزير الخارجية الأمريكية ليناقشه فى مسألة المعاهدة التجارية بين البلدين وكان حديث مستر ساير للوزير المصرى جافا حيث أوضح مستر ساير للوزير المصرى أنه من الضرورى تجنب إعطاء أى انطباع بأن الإتفاقية مع مصر من المحتمل إكمالها فى المستقبل القريب حيث أنه من الواضح أن إبرام المعاهدة ليس واردا خلال الأشهر القليلة القادمة وأضاف أنه لايرغب لشعب وحكومة البلدين اكتساب انطباعا متناقضا بشأن المعاهدة<sup>(٢)</sup> ويبدو أن الوزير المصرى المفوض كان متلهفا لإبرام تلك الإتفاقية وأوضح ذلك من خلال اللقاء الذى تم بين الوزير المصرى ورئيس قسم المعاهدات التجارية بالخارجية الأمريكية مستر جرادى Grady حيث طلب الوزير المصرى الذى كان يستعد لترك أمريكا إلى مصر فى أجازة - أن يحصل بشكل غير رسمى بقائمة الأشياء التى يمكن أن تطلب من مصر فى المعاهدة ليعرضها على حكومته وقال أنه من المهم أن يحصل على ذلك حيث أن الحكومة المصرية ترغب فى عقد معاهدات مع عديد من الدول وأكد مستر جرادى أنه لن يحدث أى عمل يضر بالمصالح التجارية الأمريكية بمصر وأن حكومته يمكن أن تحدد ما هى مصالحنا التى يمكن أن تكون فى المعاهدة من خلال الإحصائيات التجارية بين البلدين للأربع أو الخمس سنوات الماضية وكان لتلهدف الوزير المصرى وقعه السبى على مستر جرادى الذى تهكم وسخر من الوزير المصرى فى مذكرته للخارجية الأمريكية حيث ذكر أن الوزير المصرى يرغب فى أن يعود إلى بلده بأى شئ للإشارة على أنه بدأ المفارقات هنا كما أكد كذلك (مستر جرادى) أن الوزير المصرى سوف لايسطع أن يشير لحكومته بأنه حتى المفاوضات المبدئية بدأت<sup>(٣)</sup> ورفضت الحكومة الأمريكية إبرام معاهدات تجارية مع الحكومة المصرية وكلن رفض الخارجية الأمريكية إبرام معاهدات تجارية مع الحكومة المصرية كما بينت وثائق الخارجية الأمريكية يرجع للأسباب الآتية :-

<sup>(١)</sup> Department of State "Foreign" Relation of the united states 1936, Vol. III Mem by the chief of the Division of Trade. Agreements (Grady), Washington, Jan 16, 1936 P. 8.

<sup>(٢)</sup> Ibid, Mem by The Assistant chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling) washington Feb 3, 1936.

<sup>(٣)</sup> Ibid, Mem by the Chief of the the Division of Trade Agreements (Grady), Washington, June 10, 1936, PP. 12.



١ - نتيجة لاضطراب الأوضاع الداخلية فى مصر نتيجة لموت الملك فؤاد والانتخابات والتغييرات المتوقعة فى مجلس الوزراء<sup>(١)</sup>

٢ - عدم استقلال السياسة الاقتصادية المصرية وذلك بسبب الوضع الخاص لبريطانيا فى مصر الامر الذى يجعلها غير قادرة على اتباع سياسة اقتصادية دولية مستقلة بشكل تام<sup>(٢)</sup>

ولا ادل على ذلك من أن الانجليز حينذاك هم الذين يرسمون السياسة المالية والاقتصادية للبلاد (مصر) ويتولون تنفيذها مباشرة بل أنهم كانوا يرسمون وينفذون غير ذلك من السياسات الاجتماعية ذات الأثر المباشر فى حياة مصر الاقتصادية كما استحوذت بريطانيا على ٣٧,٨% من تجارة مصر الخارجية فى عام ١٩٣٦<sup>(٤)</sup>

٣ - ليس هناك فوائد مساوية يمكن أن تقدمها الحكومة المصرية للولايات المتحدة فى مقابل تخفيض الرسم على القطن المصرى طويل التيلة الذى يشكل المحصول الرئيسى للصادرات المصرية للولايات المتحدة والمصدر الرئيسى للثروة فى مصر<sup>(٥)</sup> وهو السبب فى دخول الحكومة المصرية فى مفاوضات مع الولايات المتحدة لإبرام معاهدة تجارية بين البلدين

٤ - عدم توقع الولايات المتحدة من أن تتخذ الحكومة المصرية قيوداً على الصادرات المتبادلة بين البلدين أو تلجأ لأجراءات يمكن أن تضر التجارة الأمريكية فى مصر، ولم تنجح الحكومة المصرية فى عقد معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة فى عام ١٩٣٦ .

ونتيجة لطلب الحكومة المصرية سنة ١٩٣٨ تخفيض نسبة التعريفات الجمركية للولايات المتحدة على القطن المصرى طويل التيلة التى فرضها الحكومة الأمريكية سنة ١٩٣٠ لحماية انتاجها الوطنى من منافسة القطن المصرى طويل التيلة اكد مستر هوكينس Hawkins رئيس قسم المعاهدات التجارية بالخارجية الأمريكية للقائم

<sup>(١)</sup> Ibid. The Minister in Egypt (Fish ) to the Secretary of State Cairo 1936,p10

<sup>(٢)</sup> Ibid ,p10

<sup>(٣)</sup> دكتور حسين خلاف ، المرجع السابق ص ٤١٥

<sup>(٤)</sup> دكتور جاد لبيب ، بناء الاقتصاد المصرى الحديث مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٥ ص ٣٩

<sup>(٥)</sup> Department of state 1936, Vol, III, .op cit .p.10

بالأعمال المصرية بواشنطن أن تخفيض الرسم على القطن طويل التيلة يأتى من خلال طريقة واحدة هى عقد معاهدة تجارية بين البلدين على أساس معاملة الدولة الأكثر رعاية وأن أمريكا ترغب فى مناقشة تلك الاتفاقية مع القنصل بالأعمال المصرية بالتفصيل<sup>(١)</sup> وبالتالي فقد أضاعت للحكومة الأمريكية الضوء الأخضر للحكومة المصرية لإبرام معاهدة تجارية مع الحكومة المصرية وبناء على ذلك دخلت الحكومة المصرية فى محادثات لإبرام معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة من خلال الوزير المصرى المفوض بواشنطن الذى اتصل فى يناير ١٩٣٩ برئيس قسم الشرف الأندسى بالخارجية الأمريكية مستر موراي Murray للتحقق ما اذا كانت المطالب المصرية لتخفيض الضريبة على القطن المصرى الطويل التيلة أعطيت عناية إيجابية من خلال أية اتفاقية تجارية دائمة مع مصر وذكر الوزير المصرى لمستر مورى الهبوط الحاد الذى أصاب التجارة بين مصر والولايات المتحدة نتيجة للتعريفات الجمركية التى فرضتها الولايات المتحدة على البضائع المصرية وخصوصا القطن طويل التيلة والبصل والمنجنيز<sup>(٢)</sup>.

وكانت الحكومة المصرية متلهفة لإبرام معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة نتيجة لضغط مصدرى القطن المصريين فقد جاء فى محادثة بين مستر ثرنون ل. فيليبس Vernon. L. Phelps من قسم المعاهدات التجارية بالخارجية الأمريكية ومستر فرنسيس ساير نائب وزير الخارجية الأمريكية والوزير المصرى المفوض بواشنطن أن قال مستر ساير للوزير المصرى "إن مصلحة الحكومة المصرية الا تضغط لإبرام إتفاقية تجارية بشكل سريع فى هذا الوقت" فرد الوزير المصرى عليه "أن حكومته تلقى ضغوط كبيرة من مصدرى القطن للحصول على أنصاف من الولايات المتحدة<sup>(٣)</sup> ونتيجة لإلحاح الوزير المصرى فى عقد المعاهدة "عينت الحكومة الأمريكية لجنة فرعية من قسم المعاهدات التجارية لدراسة إمكانية عقد إتفاقية تجارية مع مصر" كما قرر مستر هوكينس رئيس قسم الإتفاقيات التجارية بالخارجية أن تبدأ محادثات تمهيدية

<sup>(١)</sup> Department of state 1938 Vol II.op.Cit, Note/No 570, PP, 705-708.

<sup>(٢)</sup> Department of state. foreign. Relations 1939, op. Cit, Mem 6 by the chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) Washington, Jan, 3, 1939, PP 486-488

<sup>(٣)</sup> Ibid. Mem of Conversation by Mr. Vernon. L. Phelps of the Division of Trade Agreements. Washington March 17,1939, PP 489-490.

مع الوزير المصرى لحين إعطاء لجنة المعاهدات التجارية موافقتها على إجراء مفاوضات لعقد إتفاقية تجارية مع مصر<sup>(١)</sup> وحدد مسر هوكينس طبيعة المحادثات مع الوزير المصرى بانها ستكون على الإمتيازات التى يمكن أن يتضمنها الإتفاق التجارى بين البلدين<sup>(٢)</sup>.

وقدمت الخارجية الأمريكية فى المحادثات التمهيديّة مع الوزير المصرى مذكرة بالإمتيازات التى ترغب فى إدخالها فى الإتفاقية التجارية مع مصر فى حالة موافقة اللجنة المنبثقة من قسم المعاهدات التجارية ببدأ مفاوضات رسمية نصت على قبول الولايات المتحدة تخفيض الرسم على القطن الطويل الثيلة ٥٠% وهو أقصى تخفيض يمنحه القانون، بالإضافة إلى الحناء والسنامك ولباب الورق التى ستعطيها الولايات المتحدة امتيازاً فى المعاهدة<sup>(٣)</sup> وفى مقابل منح الإمتيازات السابقة فمن الضرورى طبقاً لقانون الإتفاقات الجمركية بأن يكون هناك تعويض مساو فى التخفيض فى التعريفات الجمركية على المنتجات الأمريكية وهى الطباق Tabacco والأسمال كما ستنتظر الولايات المتحدة إلى تخفيضات مقابلة بالتساوى فى رسوم الواردات المصرية على المنتجات التى تتضمنها القائمة (أ) من قوائم التعريفات الجمركية الأمريكية، وستعطي الولايات المتحدة ضمانات ضد الزيادة فى الرسوم الحالية التى تضمها القائمة (ب) من قوائم التعريفات الجمركية، وقد بلغت الواردات إلى مصر من الولايات المتحدة من البضائع التى تتضمنها القائمة (أ)، (ب) ٦,٩٠٥,٠٠٠ جنيهاً عام ١٩٣٧ ومثلت ٦٣,٥% من إجمالى الواردات إلى مصر من الولايات المتحدة فى ذلك العام، أما واردات الولايات المتحدة من مصر فهى القطن طويل الثيلة، السجانر، خام السنامك، الحناء، لباب السورق وتبلغ تلك المنتجات ٧,٣٧٠,٨٣٩ ومثلت ٥٥,٤% من إجمالى واردات الولايات المتحدة من مصر فى ذلك العام<sup>(٤)</sup> وفى النهاية ذكرت الخارجية الأمريكية للوزير المصرى المفوض بواشنطن أنه فى حالة موافقة الحكومة المصرية على وجهات النظر الأمريكية فإن إعلان الحكومة الأمريكية الرغبة فى التفاوض من أجل إبرام المعاهدة التجارية مع مصر ستكون مسألة وقت وستكون الولايات المتحدة حينئذ فى وضع ملائم لبدء المفاوضات اللاحقة مع الحكومة المصرية<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> Ibid, Mem by the chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) to the under secretary of state (welles), Washington, March 18, 1939, pp. 490-491.

<sup>(٢)</sup> Ibid, Mem of Conversation, by Mr. J. Rives Childs of the Division of Near Eastern Affairs, Washington, March 21, 1939, P, 492.

<sup>(٣)</sup> Ibid, Mem, the Department of state to the Egyptian legation, washington, April 24, 1939, P 496.

<sup>(٤)</sup> Ibid, P, 496.

<sup>(٥)</sup> Ibid, P, 497.

وبالفعل ناقشت لجنة التجارة الخارجية المصرية المقترحات الأمريكية وبعد  
دراستها دراسة جيدة وجدت اللجنة أن لجنة اتفاقية التجارة الأمريكية إتخذت قاعدة  
المناقشات مع "الوزير المصرى" على أساس إحصائيات عام ١٩٣٧ ورغبت لجنة  
التجارة الخارجية المصرية فى إتخاذ إحصائيات عام ١٩٣٨ حيث أن ذلك سيكون ملائم  
للحكومة المصرية كما بينت للجنة المصرية أن السلطات المصرية تهتم فقط بتخفيض  
٥٠% من التعريف المفروضة على القطن طويل التيلة وبذرتة ولذلك فإنها تميل على  
إعطاء إمتيازات معينة فى القائمة (أ) بشكل متبادل مقابل التخفيض المقترح على  
ضريبة القطن طويل التيلة وبذرتة<sup>(١)</sup>.

ووجدت الخارجية الأمريكية أن حذف كل بنود القائمة (ب) مايضر بمصالحها  
وهو الإقتراح الذى قدمته لجنة التجارة الخارجية المصرية ولذلك رفضت حذف كل  
بنود القائمة (ب) واقترحت تعديل للقائمتين (أ)،(ب) وذلك فى حالة وصول القرار  
النهائى من اللجنة المنبثقة من لجنة المعاهدات التجارية الأمريكية - لإجراء مفاوضات  
نهائية مع الحكومة المصرية لإبرام المعاهدة أما بالنسبة لتخفيض الضريبة المفروضة  
على القطن طويل التيلة فقد تراجعت الحكومة الأمريكية فى قرارها بتخفيض الضريبة  
إلى ٥٠% نتيجة للمصاعب والمشاكل التى يتعرض لها القطن وانتظارا لقرار المؤتمر  
المزمع عقده فى واشنطنون فى سبتمبر من نفس العام (١٩٣٩)<sup>(٢)</sup> وبناء على ذلك فإن  
الحكومة الأمريكية أبلغت الوزير المصرى المفوض بأنها تأسف إذا ما وجدت  
نفسها غير قادرة على إعطاء هذه الإمتيازات للقطن طويل التيلة<sup>(٣)</sup> وبالرغم من ذلك  
فقد وافقت الحكومة الأمريكية على إتخاذ إحصائيات عام ١٩٣٨ بدلا من إحصائيات  
عام ١٩٣٧ كأساس للمحادثات التمهيدية مع الوزير المصرى المفوض.

ونتيجة لنشوب الحرب العالمية الثانية فقد جاء رد الحكومة الأمريكية فى مسألة  
بدء المفاوضات الرسمية لعقد المعاهدة التجارية مع مصر مخيبا للأمال المصرية و  
التي كان ينتظرها (من عقد المعاهدة) تجار ومصدري القطن فى القطر المصرى وكذلك  
مخيبا لأمال الحكومة المصرية حيث ذكرت الخارجية الأمريكية للوزير المصرى  
المفوض بواشنطنون أن الحكومة الأمريكية نظرا للتقلبات الحالية الناشئة عن الحرب

<sup>(١)</sup> Ibid, P, 499.

<sup>(٢)</sup> Ibid, PP, 500-501.

<sup>(٣)</sup> Ibid, PP, 502-503.

فى أوربا وغياب أى خطط متعلقة بمؤتمر القطن فإنه من المستحيل أن نصيغ مقترحات فى هذا الوقت متعلقة بالمعاهدةقولايمكن أن ننتبأ بالوقت الذى سيكون من الممكن أن نفعل ذلك<sup>(١)</sup>.

وفى لقاء ضم الوزير المصرى المفوض بواشنطن ووزير الخارجية الأمريكية مستر كوردل هول Cordell Hull أكد الأخير للوزير المصرى أنه فى الظروف العادية سنكون مهتمين بمناقشة إمكانية عقد معاهدة تجارية مع الحكومة المصرية و لكن الحرب فى أوربا نتج عنها اضطراب وتجنيد كامل لأغلب الأوجه المالية و التجارية من جانب المتحاربين، كما أن دول أخرى عديدة فى أوروبا تسعى لحماية إقتصادها الداخلى، وان ذلك التطور له آثار فى خطورة الشحن الذى أثر بشكل حاسم فى الإهتمام المرضى من جانب الولايات المتحدة لعقد إتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى فيما وراء البحار<sup>(٢)</sup> كما أكد مستر هنرى جرادى Mr. Henry Grady مساعد وزير الخارجية الأمريكية للوزير المصرى المفوض بواشنطن إستحالة عقد معاهدة تجارية مع مصر الآن، وأنه عندما تستقر مسألة تجديد القانون: (قانون الإتفاقيات التجارية) و عندما تكون سجلات أعمالنا واضحة إنتظارا للإتفاقيات التجارية فإن الحكومة الأمريكية يمكن أن تعالج المسألة مرة ثانية<sup>(٣)</sup>.

وفشلت فكرة عقد معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة ويمكن إجمال أسباب فشل المعاهدة من وجهة نظرى فى الآتى :

- ١ - إحساس الولايات المتحدة بأنها سوف لاتأخذ تعويضا مساويا لتخفيض الضريبة على القطن المصرى طويل التيلة (بنسبة ٥٠%)
- ٢ - نشوب الحرب العالمية الثانية واضطراب الأوضاع فى أوروبا وأمريكا.
- ٣ - عدم إحساس الولايات المتحدة بأهمية عقد معاهدة تجارية مع مصر وذلك لضالة تجارتها مع مصر حيث كانت نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة ٦,٦% فى عام ١٩٣٨ ونسبة صادرات مصر للولايات المتحدة ٢,٤% فى عام ١٩٣٨.

<sup>(١)</sup> Ibid. Mem of conversation, by the chief of the Division of trade Agreements [ Hawkins] Washington , Nov I, 1939, P 404.

<sup>(٢)</sup> Ibid. Mem of Conversation, by the secretary of state, Washington, Nov 6, 1939 P, 505.

<sup>(٣)</sup> Ibid Mem of conversation, by The Assistant secretary of state [Grady] Washington, Dec5, 1939, PP, 505-506.

٤ - إحساس الولايات المتحدة أن مصر عاجزة عن إتخاذ سياسة إقتصادية مستقلة وذلك بسبب المركز الممتاز لبريطانيا في مصر.

## ٢- مشاكل التعريف الجمركية بين مصر و الولايات المتحدة :

كانت الرغبة في المشاركة في التجارة المصرية إحدى البواعث التي دفعت الولايات المتحدة لإبرام إتفاقية ١٨٣٠ بين الولايات المتحدة وتركيا، تلك الإتفاقية التي منحت التجارة الأمريكية حق المتاجرة بحرية في جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية وبالرغم من أنها لم تضع أى جدول دقيق للتعريف الجمركية إلا أن البند الأول منها يشير إلى حق الولايات المتحدة في أن تعامل معاملة الدولة الأكثر رعاية<sup>(١)</sup>.

وكان حق الدولة الأكثر رعايا و الذى حفظت عليه الولايات المتحدة وأصرت عليه في علاقاتها مع مصر له أثر في تورط الدولتين في مشاكل كثيرة متعلقة بالتعريف الجمركية وبعض الضرائب التي تفرضها الحكومة المصرية مل ضريبة السيارات وضريبة الخفر ... الخ ويمكن إيجاز المشاكل الجمركية ومشاكل الضريبة بين البلدين في النقاط التالية :

### أ - الضرائب على البترول

كانت إحتياجات مصر السنوية من منتجات البترول تقدر في فترة ما بين الحربين بحوالي ٧٥٠,٠٠٠ طن سنويا وتستورد الحكومة المصرية زيوت التشحيم التي لا تنتج في مصر ولا في أى دولة من دول الشرق الأوسط من الولايات المتحدة و بريطانيا وبلجيكا وكانت شركة شل Local Shell Company وشركة سكوني فاكوم Socony-Vacuum تقوم بتسويق هذه المنتجات في مصر<sup>(٢)</sup>.

وقد إفتتحت الشركة الأخيرة -وهي شركة أمريكية- فرع لها في مصر لبيع البترول وخاصة الكيروسين منذ عام ١٨٩٨ وكان هذا الفرع يخدم كذلك الأقطار العربية، وخاصة أقطار المشرق العربي<sup>(٣)</sup> وقد أفرز هذا الفرع العديد من المشاكل مع الحكومة المصرية سواء من حيث إستخدام الطرق المصرية لشاحنات البترول

<sup>(١)</sup> لينوار تشامبرز رايت، المرجع السابق، ص ١٦٧.

<sup>(٢)</sup> Longrigg, Stephen: Oil in the Middle East, its Discrery and Development, issued under the auspices of the Royal institute of International Affairs, Oxford Univ prss 1954, P, 79.

<sup>(٣)</sup> رأفت غنيمي الشبخ، أمريكا والعلاقات الدولية، المرجع السابق. ص ١٩-١٩١.

الأمريكية أو ضرائب التخزين فى الموانئ المصرية أو تخزين البترول فى الموانئ المصرية كما حدث فى عام ١٩٢٦ عندما إشتكت شركة فاكوم للبترول للحكومة المصرية لسماعها لشركة يونانية للبترول لتخزين منتجاتها فى قوارب عائمة فى ميناء الإسكندرية<sup>(١)</sup> وذلك بدلا من إستخدام خزانات للبترول على أرصفة الميناء وتضامنت الشركة الأمريكية مع شركتى أ.ل. منتاشف A.L. Mantacheff Company وشركة البترول الآسيوية Asiatic Petroleum Company (Egypt) Ltd فى الشكوى للحكومة المصرية وذلك يلفت نظر الحكومة المصرية للأمر الآتية .

أولا : توضيح الظلم الواقع على الشركات التى أنفقت مبالغ ضخمة لضمان الأمن التام للصالح العام فى الوقت الذى يسمح فيه للشركات الأخرى بتجاهل الأمن العام.

ثانيا : أننا سنكون مضطرين "الشركات المتضامنة فى الشكوى" إذا سمح لهذه الطريقة بأن تستمر وحدث نتيجة لذلك تدمير لممتلكاتنا -بالزام الحكومة المصرية المسئولية التامة فى ذلك<sup>(٢)</sup>

ولم تكن الخطوة الناجمة عن تخزين البترول هى السبب الحقيقى لشكوى الشركة الأمريكية -وإنما هو من وجهة نظرى- التنافس الحاد بين تلك الشركة و الشركات الأخرى وصغار مستوردى البترول فى مصر والذين يخزنون البترول فى قوارب عائمة ونظرا لضانلة تكلفة تخزينهم للبترول يبيعون منتجات البترول بسعر أقل بكثير من الشركة الأمريكية وهو ما أكده القائم بالأعمال الأمريكى بالقاهرة مستر نورث وينشب North Winship لوزير الخارجية الأمريكية حيث ذكر ان الإمتيازات التى سمح بها لعدد من صغار التجار بتخزين البترول فى مراكب عائمة فى ميناء الإسكندرية جعلت من الممكن لتلك الشركات الصغيرة أن تبيع منتجاتها بسعر أقل من الشركات الكبرى<sup>(٣)</sup> .

وبعد دراسة الحكومة المصرية للشكوى المقدمة من شركات البترول قدم ثروت باشا وزير الخارجية المصرية رده للقائم بالإعمال الأمريكى مستر جونسون Johnson وجاء الرد المصرى فى صيغة اعتذار حيث ذكر ثروت باشا لمستر جونسون بأن

<sup>(١)</sup> Department of state 1927. Vol II, op. cit, Tel, No17 P. 570 the secretary of state to the charge in Egypt [Jonson], Washington July 19, 1926, P, 570.

<sup>(٢)</sup> Ibid. Enc I in Note No 855. The charge in Egypt [Johnson] to the Secretary of state, Alex 20, 1926, P, 572.

<sup>(٣)</sup> Ibid, Not No 886, The charge in Egypt [winship] to the secreary of state. Cairo Sept 30, 1926, P 574.

استخدام المخازن جاء نتيجة النقص فى الأراضى حيث أن تلك المؤسسات التى تستخدم قوارب عائمة لاتجد مكانا لبناء خزانات جديدة وان إستخدام الخزانات العائمة لايمكن أن يمنح بدون فرض قيود شديدة على التجارة، وخسائر فى المصالح العامة بميناء الإسكندرية وأن إستخدام المخازن العائمة "القوارب العائمة" يمكن أن يعتبر استخدام مؤقت وأن ذلك لايشكل خطر على الشركات الأمريكية<sup>(1)</sup>.

ولم يفتق هذا الرد شركة فاكوم الأمر الذى مما جعلها تقدم إحتجاج شديد للهِجة للحكومة المصرية بينت فيه أنه "حماية أملاكها بالإسكندرية ومصالح الأمن العام فنحن مضطرين أن نحتج بشدة إزاء التسامح المستمر المسموح به للقوارب العائمة فى ميناء الإسكندرية، نظر لطبيعتها الخطيرة ولأنها تعفى مستخدميها من تنفيذ مراسيم الحكومة المصرية فيما يتعلق بتخزين البترول ونظر كذلك للتمايز إزاء الشركات الأخرى ونطلب على الأقل بأن يمنع فورا تخزين البنزين فى قوارب عائمة<sup>(2)</sup> ونتيجة لتشدد شركة فاكوم وإلحاحها على الوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة مستر هاو لوضع نهاية لهذه المسألة وجد الأخير أنه لايد من تدخل بريطانيا لإنهاء ذلك الوضع حيث طلب القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى مستر هندرسن Henderson التدخل لإيجاد حل لذلك المأزق فدعا الأخير ممثلى شركات البترول فى مصر والموظفين المعنيين بشئون البترول بوزارة الداخلية المصرية لمناقشة المسألة وكانت نتيجة تلك المناقشة بأن قرر بالا تعطى رخص لتخزين البترول فى قوارب عائمة فى ميناء الإسكندرية وأن الشركتين اللتين تملكان بموجب رخص تسمح لهما بالتخزين فى قوارب عائمة ستمنحان فرصة لتوخر من الحكومة المصرية رصيفاً ملائماً حتى نقيم عليه مخزن طبقاً للمراسيم السائدة للحكومة المصرية واشترط بأن لايقدم رخص لهم "الشركتان" إلا بعد إجلائهم"<sup>(3)</sup>، وانتهت المسألة عند هذا الحد.

وفى عام ١٩٣١ قامت مصلحة المناجم والمحاجر المصرية بعمل مقارنة بين

<sup>(1)</sup> Ibid, Enc in Note No 886, The in Egyptian Minister for Foreign Affairs [saroit] to the American Charge (Johnson] Cairo, Aug 26, 1926, p. 575.

<sup>(2)</sup> Ibid, Mem by the vacuum oil company, further protest Against floating storage of kerosene and Benzine in Alex Harbor. P. 577.

نظر الملحق رقم (٥)

<sup>(3)</sup> Ibid Enc in Note No 343, Extract by Mr. George Wadsworth, of the Division of Near Eastern Affairs, of a Conversation with the Managing Director for the Near East [P.N. Macdonald] and the Egyptian Manager [F.H.Henry] of the vacuum oil company, washington, Nov 7, 1927, pp 582-583.



أسعار منتجات البترول فى البلاد المختلفة مع نظائرها فى مصر ولما كانت الضرائب الجمركية على إختلاف أنواعها تعد عاملا فى تحديد هذ الأسعار ومن ثم فقد طلبت المصلحة من الحكومة الأمريكية -وغيرها من الدول- أن تمدها ببيان الضرائب الجمركية بجميع أنواعها المفروضة على البترول ومنتجاته فى الولايات المتحدة سواء ماكان وارد لها من الخارج أو مصنوع فيها من خام أجنبي أو من خامها الوطنى فسى هذا الوقت وكان رد مصلحة الجمارك الأمريكية على مصلحة المحاجر المصرية بأن جميع منتجات البترول معافاة من الرسوم الجمركية<sup>(١)</sup>.

#### ب - الولايات المتحدة وضريبة السيارات

فى عام ١٩٣٠ قامت وزارة الداخلية المصرية بتعديل القرار الصادر فى ١٦ يوليو ١٩١٣ الخاص بلامحة السيارات ونشرت التعديل الوقائع المصرية علم ١٩٣٠، وأهم ما فى هذا التعديل المادة ٣ والتي تنص على "يقدم صاحب السيارة طلب للحصول على الرخصة إلى المحافظة و المديرية التى يريد تسيير سيارته عادة فيها" والمادة ١٢ التى تنص على أن تكون الرسوم السنوية لفحص السيارات ومراقبتها كما يأتى:- عن السيارة الملامكى ذات أربع عجلات أو أكثر ثلاثة جنيهات وعن سيارة أخرى بأربع عجلات جنيهان وعن عربة بمقطورة بأقل من أربع عجلات جنيهها واحدا، وكذلك المادة ١٢ مكرر التى تنص على أنه يجوز إعطاء رخص خصوصية تسمى رخص تجارية إلى الأشخاص الذين يمارسون تجارة أو صناعة السيارات وذلك مقابل عشرون جنيها فى السنة مقابل كل رخصة<sup>(٢)</sup>.

والسبب فى إصدار تلك الضريبة هى الزيادة الهائلة فى عدد السيارات والتسى بلغ عددها سننى ١٩٣٤ (٢٨٦٢٠) سيارة منها ١٧٠٧٢ سيارة يمتلكها المصريون و١١٥٤٨ سيارة يمتلكها الأجانب وبلغ عدد الموتوسيكلات ٢٦٩٢ يملك المصريون نصفها والأجانب النصف الآخر<sup>(٣)</sup>.

ولكن السبب الحقيقى لصدور هذه الضريبة من وجهة نظرى هو منافسة

(١) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٧٤ ملف رقم ٧/٢٢/٢٤.

(٢) الوقائع المصرية، العدد ٨٥، سبتمبر ١٩٣٠.

(٣) الأهرام العدد ١٧٨٠١، ١٩٣٤/٦/٣٠، ص ٧.

السيارات للسكك الحديدية المصرية الأمر الذى يؤدى إلى نقص الإيرادات العامة و الدليل على ذلك أن السلطات المصرية كانت ترفض أحيانا منح تراخيص لشركات النقل البرى أو تحصر هذه الشركات فى دائرة ضيقة<sup>(١)</sup>.

ولإتمام هذا القانون أصدر مجلس الوزراء قرارا صدر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ فبراير نص على أنه سوف لاتمنح رخص أو أجازات جديدة للسيارات أو الشاحنات إلا طبقا لإحتياجات المرور لكل مديرية أو محافظة وأن القرارات فيما يتعلق بالرخص والأجازات الجديدة أو إعادة تجديدها ستعطى من المجلس المعين بتاريخ ٣١ ديسمبر بقرار من مجلس الوزراء<sup>(٢)</sup> واحتجت المفوضية الأمريكية على هذا القرار لأن هذا القرار سيقتل من عدد السيارات التى يستوردها المستوردين الأمريكين لبيعها فى مصر نتيجة لإرتفاع قيمة الضرائب وبالتالي سيتعرض المستوردون لخسائر فادحة وهو مايعبر عنه وليام جاردين الوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة فى احتجاجة لوزير الخارجية المصرية حيث ذكر بأن ذلك سيسبب ضرراً خطيراً للمستوردين الأمريكيين الذين يستوردون الآلات المهمة لمحركات الشاحنات و التى تدفع إستحقاقاتها للجمارك المصرية عن طيب خاطر ويجدون "المستوردين" أنفسهم الآن معوقون بالقوانين الإدارية المصرية من إحراز إنتشار تلك المركبات على الطرق المصرية<sup>(٣)</sup>.

وفى لقاء ضم صدقى باشا رئيس الوزراء ومستر وليم جاردين الوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة ومستر مريام Mr. Merriam السكرتير الثالث للمفوضية الأمريكية ذكر مستر جاردين لصدقى باشا إلى أنه "أتناء الشهور الأولى من عام ١٩٣٢ أصدرت الحكومة المصرية ٤٧ رخصة فقط للشاحنات و السيارات بالمقارنة ب ٢٤٠ رخصة كانت قد صدرت عام ١٩٣١ الأمر الذى جعل كل تجار السيارات و الشاحنات الأمريكين يشكون من البطء فى العمل لأنهم غير قادرين على أن يحصلوا على رخص لتشغيل سياراتهم وشاحناتهم، كما أن مصانع السيارات الأمريكية اشكت أيضا من أن تجارتهم متجمدة عمليا حيث أنه ليس هناك تاجر سيشتري صفقة جديدة من السيارات حتى يضمن الحصول على رخصة من الحكومة المصرية و التى طبقا للقيود الحالية من المستحيل ضمانها<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> دكتور حسين خلاف، المرجع السابق، ص ٢٧٤.

<sup>(٢)</sup> Department of stae, 1932, Vol. II, op, cit, Enc in Note No 437, the American legation to the Egyptian Minister for Foreign Affairs, Cairo, March 31, 1932, P, 641.

<sup>(٣)</sup> Ibid, P. 641.

<sup>(٤)</sup> Ibid, Mem by the Minister in Egypt [Jardine] Cairo, June, 3, 1932, P. 643.

وأوضح صدقى باشا للوزير الأمريكى أن تلك الأزمة نابعة من السياسة التى تتبعها الحكومة المصرية ومن المحتمل لنفس السبب أن زادت حكومتكم التعريفية على القطن و البصل و المنجنيز الخام و التى أضرت الحكومة المصرية كثيرا وأكد صدقى باشا أن تلك السياسة التى تتبعها الحكومة المصرية فى منح الرخص والإجازات "التصريحات" لتسيير المركبات ليست موجهة بأى طريقة نحو أية حكومة وخاصة الحكومات الصانعة للسيارات وتسعى الحكومة المصرية ببساطة أن تجد وسائل عملية للحصول على دخل لمواجهة متطلبات الحكومة<sup>(١)</sup>

ونتيجة لمقاومة الدول صاحبة الإمتيازات لهذه الضريبة قررت الحكومة المصرية طبقا لقرار وزير المواصلات تأجيل الإجراءات السابقة حتى ظهور بيان آخر<sup>(٢)</sup> وذلك بالتفاوض مع الدول صاحبة الإمتيازات بشأن هذه الضريبة وفى التفاوض مع الدول صاحبة هذه الإمتيازات اتخذت الحكومة البريطانية موقفا مؤيدا للدول صاحبة الإمتيازات حيث علقت موافقتها على القانون بموافقة الدول الأخرى صاحبة الإمتيازات وهى تعلم "بريطانيا" جيدا عدم موافقة الدول صاحبة الإمتيازات على الضريبة حيث ذكرت بأنها ستكون سعيدة لإعطاء موافقتها على تطبيق جدول الضرائب المقترح للسيارات بشرط موافقة الدول الأخرى صاحبة الإمتيازات<sup>(٣)</sup>.

كما وافقت حكومة الولايات المتحدة على وجهة نظر الحكومة المصرية فيما يختص بضريبة السيارات ولكن هذه الموافقة كانت مقيدة ببعض التحفظات مثل عدم سريان الضريبة على الماضى، وتنظيم الوسائل المؤدية إلى تنفيذها<sup>(٤)</sup> ونتيجة لتأخير تنفيذ القانون تساءلت جريدة الأهرام بتهمك فى ٥ أغسطس ١٩٣٤ فى مقال بعنوان "قانون ضريبة السيارات ومتى ينفذ؟" ذكرت فيه "كان يجب أن يكون قانون السيارات الجديد قد نفذ فى بداية الشهر الماضى وهو الآن لم ينفذ ولا شيء يدل على أنه سيبدأ بالعمل بمقتضاه فى هذيناليومين أو هذين الأسبوعين وإذا سألت عن السبب قيل لك أن

(١) Ibid, P, 644.

(٢) Department of Stae, 1933, Vol. II, op, cit, Note No 694, the Minister in Egypt [Jardine] to the secretary of state, Cairo March, 1933, P, 848.

(٣) Fco 407/217, No, 70 Sir, P.Loraine to John Simon, Recived, Nov, 6, 193, Enco in No, 70.

(٤) الأهرام العدد ١٧٧٢٨، ١٩٣٤/٤/١٨.

اللجنة المؤلفة من وزارة الداخلية لتنظيم الإجراءات الواجب إتخاذها لأجل تنفيذ هذا القانون مازالت تؤدي هذه المهمة مع أن الإجراءات اللازمة يمكن إجرائها فى وقت قصير، معلوم أن بعض الدول اعترضت على هذا القانون وأبدت بعض الدول ملاحظات بشأنه ويقال أن هذا الإعتراض لا يحول دون تنفيذه وإنما قد يؤدي إلى إدخال بعض التعديل عليه بعد حين وليكن كذلك ولكن القانون بات واجب التنفيذ وتأخير العمل به لم يعد يوافق المصلحة العامة<sup>(١)</sup> ويلاحظ أن الوثائق الأمريكية أو البريطانية أو المصرية لم تذكر شيئا عن هذه الضريبة بعد ذلك (بعد سنة ١٩٣٤) ولكن نتيجة لمؤتمر مونتر تورحررت مصر فى شئونها المالية وخصوصا فى مسألة الضرائب و لم تصيح الحكومة المصرية مضطرة لأن تستشير الدول الأجنبية فى أى من الضرائب التى تعترض عليه.

### ج - الولايات المتحدة و ضريبة الخفر

ضريبة الخفر ضريبة قديمة كانت تفرضها مصر على الأجانب ولكن رعايا الدول الأجنبية توقفوا عن دفع هذه الضريبة متحسين بحقوق إمتيازاتهم وذلك بعد إنتهاء العمليات العسكرية الخاصة بالحرب العالمية الأولى وناشدت الحكومة المصرية أعضاء السلك الدبلوماسى على مساعدتها فى جباية هذه الضريبة و الجدير بالذكر أن مورتون هاو نصح الأمريكين بدفع هذه الضريبة واعتبر أن أى شخص يرفض الإذعان لها جاحدا محترف<sup>(٢)</sup> وأعدت الحكومة المصرية دراسة مسألة فرض هذه الضريبة من جديد على الأجانب وقررت أنه من الأفضل تطبيقها على المباتى و الأراضى التابعة لها أو الخاضعة لضريبة الأملاك العامة أو ضريبة الأطيان وحددت الحكومة المصرية قيمة هذه الضريبة بـ ٢٠% من القيمة السنوية للضريبة وأكد حافظ عفيفى باشا فى رسالته للقائم بالأعمال الأمريكى بأن الحكومة سوف لاتطلب أى ضريبة أخرى للإشراف (على الحراسة) حيث أنه بالرجوع إلى هذه الضريبة وجد أنها تؤخذ أجرا كاملا للإشراف وفى حالة رفض الحكومة الأمريكية دفع هذه الضريبة أو عدم الرغبة

(١) الأهرام العدد ١٧٨٣٨، ٥/٨/١٩٣٤ ص.٨

(٢) Howell, Morton, op. cit, P, 267.

فى دفعها أكد حافظ عفيفى باشا للوزير الأمريكى بأنه من الضرورى بأن تفهم الحكومة الأمريكية بأن تعزز قوات الخفر أو تعين حرس خاص لأملأها فى المواقع المعينة وتتحمل وزارة المالية نفقته وفى هذه الحالة سوف لا يطلب من دافع هذه الضريبة أية جزء من هذه النفقة المذكورة<sup>(١)</sup> وقررت الحكومة المصرية تنفيذ هذ القانون على الأجانب المشمولين بالإمتيازات فى ٨ يناير ١٩٣٠<sup>(٢)</sup>

وكان موقف الحكومة الأمريكية من ضريبة الخفر موقفاً سلبياً حيث أنها أوقفت موافقتها على موافقة الدول الأخرى صاحبة الامتيازات حيث أمر وزير الخارجية الأمريكية الوزير الأمريكى المفوض بمصر أن يبلغ الحكومة المصرية بأنه إذا أو عندما توافق الدول الأخرى صاحبة الامتيازات على جباية هذه الضريبة من رعاياها فأخبر "الوزير الأمريكى المفوض بمصر" الحكومة المصرية حينئذ بموافقة الحكومة الأمريكية على جبايتها من مواطنيها المقيمين بمصر<sup>(٣)</sup>

أى أن الحكومة الأمريكية علقت موافقتها على موافقة الدول الأجنبية الأخرى صاحبة الامتيازات وهى السياسة التى إتبعتها الولايات المتحدة فى مصر و التى كان مؤداها تجنب إتخاذ موقف الصدارة فى القضايا المصرية.

<sup>(١)</sup> Department state 1929, Vol II, op. cit, No. 48-2/1/45 (CIV) The Egyptian Minister Foreign Affairs (Afifi pash) to the American charge in Egypt (wadsworth) Bulkeley, Aug7, 1929, pp. 958-959.

<sup>(٢)</sup> الأهرام، العدد ١٦٠٩٥، الأربعاء ٢٥ سبتمبر ١٩٢٩ .

<sup>(٣)</sup> Department of state 1929, op. cit, Tel, No 42, The Secretary of State to the Minister in Egypte [Gunther], Washington, oct 88, 1929. P 960.

## ثالثاً : التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة

لقد حكمت العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة اتفاقية ١٨٨٤ الموقعة بين البلدين هي تشبه الاتفاقية التي وقعتها مصر مع اليونان والتي مدتها سبع سنوات، والتي أصرت فيها الولايات المتحدة بأن يكون حق الدول الأكثر رعاية هو البند الأول من تلك الاتفاقية وعند انتهاء مدة هذه الاتفاقية تصر الولايات المتحدة الاحتفاظ بهذا الحق وتماطل في عقد أية اتفاقيات جديدة حتى ١٩٣٠ حيث عقدت اتفاقية تجارية مؤقتة بين البلدين سنة ١٩٣٠، وبالتالي فإن حق الدولة الأكثر رعاية هو الأساس في التبادل التجارى بين البلدين.

وكانت أهم الصادرات المصرية للولايات المتحدة هي القطن والبصل والحناء والمنجنيز وخام السنامك والجلود الخام<sup>(١)</sup> أو المواد الخام التي تدخل في الصناعة وكانت الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الثانية بين الدول التي تستورد القطن من مصر بعد بريطانيا، وتبلغ قيمة هذه المنتجات في عام ١٩٣٧ (٧,٣٧٠,٨٣٩) جنيهها ومثلث ٥٥,٤% من اجمالى واردات الولايات المتحدة من مصر"

وأهم صادرات الولايات المتحدة لمصر منتجات البترول والسيارات، وقد ظلت الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الأولى بالنسبة للدول المصدرة للسيارات لمصر- وكذلك دقيق القمح والفواكة بالإضافة الى بضائع أخرى أقل أهمية وتبلغ قيمة هذه المنتجات في عام ١٩٣٧- (٦,٩٠٥,٠٠٠) جنيهها ومثلث ٦٣,٥% من اجمالى الواردات الى مصر من الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>.

في عرض للتبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة سأقتصر في اختيار عدد من السنوات ذات الدلالة في ارتفاع أو انخفاض التبادل التجارى بين البلدين وقد اخترت كنموذج لذلك سنوات ١٩١٩، وسنة ١٩٢٦ وهي السنة التي صدر قبلها تصريح ٢٨

<sup>(١)</sup> Department of state 1939, Vol, IV, op, cit, Mem, The Department of state to Egyptian legation, Washington, April 24, 1939. P, 496.

<sup>(٢)</sup> Ibid, p, 490.

فبراير ١٩٢٢ لتوضيح اثر تغيير وضع مصر السياسى على التبادل التجارى بين البلدين، والفترة من ١٩٢٩-١٩٣٢ لتوضيح أثر الكساد العالمى فى التبادل التجارى بين البلدين والفترة من ١٩٣٣-١٩٣٧.

فى عام ١٩١٩ زادت تجارة مصر الخارجية سبعة أضعاف ما كانت عليه ١٨٨٩ حيث كانت وارادت مصر ١٨٨٩ (٧٠,٢٠٩,٦١) جنيها وبلغت سنة ١٩١٩ (٤٧,٤٠٩,٧١٧) وبلغت قيمة صادرات مصر ٢٠,٦٦,٤٩٩ جنيها ١٨٨٩ وبلغت ١٩١٩ (٧٥,٨٨٨,٣٢١) جنيها<sup>(١)</sup>

وفى نفس الوقت زادت قيمة تجارة الولايات المتحدة مع مصر الى أكثر من أحد عشر ضعفا ماكانت عليه ١٨٨٩ أو مثلث حوالى ٩% من تجارة مصر الخارجية ويوضح الجدول الآتى قيمة التجارة بالالف مع الولايات المتحدة بالمقارنة بالدول الأخرى.

جدول رقم (١) <sup>(٢)</sup> :

نصيب تجارة مصر مع الولايات المتحدة بالالف بالمقارنة مع الدول الأخرى

| السنة الدولية     | ١٨٨٩ | ١٨٩٤ | ١٨٩٩ | ١٩٠٤ | ١٩٠٩ | ١٩١٤ | ١٩١٩ |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| البلاد الانجليزية | ٣٦٢  | ٣٤٤  | ٣٧٩  | ٣٤٠  | ٣٠٣  | ٣٢٥  | ٤٦١  |
| مستعمراتها        | ٨٤   | ٦٥   | ٦٠   | ٥٩   | ٥٢   | ٦٨   | ١٢١  |
| امريكا            | ٨    | ٥    | ٢٠   | ١٤   | ٢٥   | ٤٦   | ٩١   |
| النمسا والمجر     | ٩٤   | ٨١   | ٦٤   | ٧١   | ٦٤   | ٥٢   | —    |
| بلجيكا            | ١١   | ٤٠   | ٥٥   | ٣٦   | ٣١   | ٣٩   | ٤    |

ولقد أتى البصل والقطن فى مقدمة صادرات مصر وللولايات المتحدة علم ١٩١٩ وأتى البترول ومنتجاته والسيارات فى مقدمة صادرات الولايات المتحدة لمصر عام ١٩١٩. وفى عام ١٩٢٦ بلغت قيمة صادرات مصر ٤٢,٧ مليون جنيه<sup>(٢)</sup> وكانت قيمة صادرات مصر والولايات المتحدة ما يعادل ٥,٥٨٤,٠٠٠ مليون جنيه مقابل

<sup>(١)</sup> المقتطف الجزء السادس المجلد ٨٥، يناير ١٩٢١ ص ٦٠.

<sup>(٢)</sup> مصدر الجدول، نفس المصدر ص ٦١

<sup>(٣)</sup> دكتور مصطفى القوتى، تطور مصر الإقتصادى فى العصر الحديث المطبعة الأميرية ١٩٩٤ ص ٢٠٥.

٨,٤١١,٠٠٠ مليون جنيه عام ١٩٢٥ أى قلت نسبة صادرات مصر للولايات المتحدة من ١٤% عام ١٩٢٥ الى ١٣% عام ١٩٢٦<sup>(١)</sup>

وكانت أهم البضائع التى صدرتها مصر للولايات المتحدة هى القطن<sup>(٢)</sup> وتأتى الولايات المتحدة فى المرتبة الثانية فى استيراد القطن من مصر بعد بريطانيا فقد صدر إليها من القطن ١٩٢٦ (١,٠٤٤,٠٠٠) قنطار قيمتها ٥,٣٠١,٠٠٠<sup>(٣)</sup> أى أن الولايات المتحدة استوردت ١٥,٣% من القطن المصرى كما يبلغ نسبة القطن من واردات الولايات المتحدة من مصر فى عام ١٩٢٦، وكذلك البصل وقد بلغ قيمة ما صدرته مصر عام ١٩٢٥ ١٣٥,٠٠٠ طن قيمتها ٧١٠,٠٠٠ جنيه استوردت منها الولايات المتحدة ٢,٠٧٦,٠٠٠ كجم قيمتها ١٠٣,٠٠٠ وقد اتى ترتيب الولايات المتحدة فى المرتبة الثالثة بعد بريطانيا وإيطاليا فى استيراد البصل<sup>(٤)</sup>، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا العام كما كانت فى ١٩٢٥ أولى الدول التى استوردت أكبر مقدار من البصل إذا بلغ ماتصدر إليها ١,٠٧٧,٠٠٠ كجم قيمتها ١٠١,٠٠٠ جنيه<sup>(٥)</sup> وبالإضافة الى الصوف الخام التى صدرت منه مصر ١٩٢٦ (١,٥١٤,٠٠٠) كجم قيمتها ١٤١,٠٠٠ جنيه.

وقد كانت قيمة واردات مصر ٥١,٩ مليون ١٩٢٦ حصلت الولايات المتحدة ٢,٤٧٤,٠٠٠ من اجمالى هذه الواردات مقابل ٢,١١٦,٠٠٠ فى عام ١٩٢٥ أى أن نسبة صادرات الولايات المتحدة لمصر تقدر بـ ٥% من اجمالى واردات مصر<sup>(٥)</sup>.

وقد كانت أهم البضائع التى صدرتها الولايات المتحدة لمصر هى دقيق القمح والاذرة وقد بلغ الوارد منهما من الولايات المتحدة ٤١,٣٤٦,٠٠٠ كجم قيمتها ٦٦٥,٠٠٠ ج. وكذلك الفحم الحجرى وتأتى الولايات المتحدة فى المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة للفحم الحجرى لمصر حيث بلغ ما صدرته الولايات المتحدة لمصر

<sup>(١)</sup> الأرشيف السرى الجديت لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٦٣ ملف رقم ١٧/٩/٦٧.

<sup>(٢)</sup> بلغ اجمالى صادرات مصر من القطن سنة ١٩٢٦ ٦,٨٣٦٦,٠٠٠ قنطار

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، نفس المحفظة و الملف.

<sup>(٤)</sup> نفس المصدر، وكذلك الجريدة التجارية المصرية العدد ١٦٢٥ السنة السابعة ١٦ يونيه ١٩٢٧.

<sup>(٥)</sup> الأرشيف السرى الجديت نفس المصدر.

<sup>(٦)</sup> نفس المصدر



١٥٢,٠٠٠ طن قيمتها ٣٦٠,٠٠٠ جنيهه بالإضافة الى السيارات وقد بلغ عدد السيارات التي استوردتها مصر في عام ١٩٢٦ ( ٤٧٦٢ ) سيارة قيمتها ٧٤٧,٠٠٠ جنيهه وقد كانت الولايات المتحدة كعادتها أولى الدول التي استوردت منها مصر أكبر عدد من السيارات إذا بلغ ما تصدر الينا منها ٢٤٢١ سيارة قيمتها ٦٢,٠٠٠<sup>(١)</sup> أى أن الولايات المتحدة صدرت لمصر ٥٠,٨% من اجمالى الواردات المصرية من السيارات ١٩٢٦، بالإضافة الى منتجات البترول فقد استوردت مصر من لولايات المتحدة ١٢,٠٠٠ صندوق بنزين وكادت ان تتلاش فى ذلك العام صادرات الولايات المتحدة لمصر من الكيروسين الصب إذا بلغ قيمة ما صدرته لمصر فى ذلك العام ١٩ طن مقابل ١١,١٠٥ طن ١٩٢٥<sup>(٢)</sup>.

وكان الميزان التجارى بين مصر والولايات عام ١٩٢٦ فى صالح مصر بمقدار ٣,١١٠,٠٠٠ جنيهه، وفى الفترة من ١٩٢٤-١٩٢٨ كانت نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة ٤,٣% ونسبة صادرات مصر للولايات المتحدة ١٢,٦% وكان الميزان التجارى لصالح الولايات المتحدة بمقدار ٤,٥٥٠ +

مما يؤكد أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتغيير وضع مصر السياسى لم يؤثر على حركة التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة أو أن تأثيره كان بالسالب على هذا التبادل مما يؤكد كذلك أنه بالفعل استقلال أسمى ومن طرف واحد.

وخلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٢ وهى فترة الكساد العالمى كان معدل الصادرات والواردات بين مصر والولايات المتحدة كالتى :

(١) نفس المصدر

(٢) التجارة و الصناعة أكتوبر ١٩٢٧ ص ١٥-٢١.

(٣) مصدر الجدول، دكتور جاد لبيب، المرجع السابق ص ٣٩

جدول رقم (٢) :

معدل الصادرات والواردات بين مصر والولايات المتحدة<sup>(١)</sup>

| السنة | نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة | نسبة صادرات مصر للولايات المتحدة وأعادة التصدير | الميزان التجارى |
|-------|-------------------------------------|---|-----------------|
| ١٩٢٩  | %٥                                  | %١٣,٩   | ٤,٦٩٨+ (*)      |
| ١٩٣٠  | %٤,٧                                | %٦  | ٢٤٩,٠٠- (*)     |
| ١٩٣١  | %٤,٤                                | %٢,٥  | ٦٧٦,٠٠٠         |
| ١٩٣٢  | %٣,٢                                | %٤,٨  | ٤٦٢,٠٠٠ +       |

(\*) + فى صالح الولايات المتحدة

(\*) - فى صالح مصر

ويلاحظ من الجدول السابق : أن نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة قد انخفضت من %٥ فى عام ١٩٢٩ الى %٣,٢ ١٩٣٢ أى انخفضت نسبة الواردات %٣٦ وانخفضت نسبة صادرات الولايات المتحدة لمصر من %١٣,٩ الى %٤,٨ أى انخفضت الصادرات حوالى %٦٥,٥

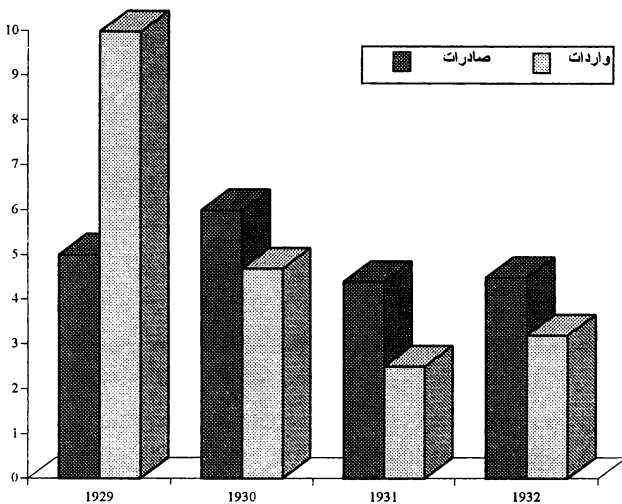
٢- كان الميزان التجارى فى صالح الولايات ١٩٣٢،١٩٢٩ وفى صالح مصر سنة ١٩٣١،١٩٣٠.

والرسم البياني "رقم ١" يوضح انخفاض تجارة مصر مع الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٢، والذي يتضح منه مدى الهبوط الحاد فى التجارة بين مصر والولايات المتحدة.

(١) مصدر الجدول

Abbas. Mohamed Hosney, Essi, sur L, Evaluation Du commerce Exterieur Egyptien. Developpement Historique Et situation contemporaine, Caire 1946, PP, 213

رسم بياني رقم (١)



مصدر الرسم البياني ، مجلة التجارة والصناعة ، مارس ١٩٣٤ ، العدد الثالث ص ٥٣٦

والسبب في هذا الهبوط هو الكساد العالمي الذي اصاب العالم كله في ذلك الوقت وتأثرت به تجارة مصر الخارجية، وهو سبب عام عانت منه الولايات المتحدة في تجارتها سواء مع مصر أو مع الدول الأخرى، وكذلك عانت منه مصر في تجارتها الخارجية مع الدول الأخرى ولا أدل على ذلك من انخفاض نصيب إنجلترا من تجارة مصر الخارجية فقد كان نصيب إنجلترا من واردات مصر عام ١٩٢٠ (٣٦,٧%) ووصلت في عام ١٩٢٩ (٢١,١) ونصيب إنجلترا من الصادرات ١٩٢٠ (٤٢,٥%) ووصلت عام ١٩٢٩ إلى ٣٥,٨% كما يتضح من الدول الآتى :

جدول رقم (٣) :

يبين نصيب إنجلترا في تجارة مصر الخارجية في المائة<sup>(١)</sup>

| السنة | نصيب إنجلترا من الواردات في% | نصيب إنجلترا من الصادرات% |
|-------|------------------------------|---------------------------|
| ١٩٢٩  | ٢١,١%                        | ٣٥,٨%                     |
| ١٩٣٠  | ٢٠,٥%                        | ٣٥,٣%                     |
| ١٩٣١  | ٢٢,٥%                        | ٣٦,٤%                     |
| ١٩٣٢  | ٢٤,١%                        | ٣٥%                       |

كما انخفضت تجارة مصر الخارجية في تلك الفترة ايضا فانخفضت الصادرات من ٥٢,٤ مليون ١٩٢٩ إلى ٢٦ مليون جنيه ١٩٣٢ وانخفضت الواردات من ٥٥,٣ مليون جنيه ١٩٢٩ إلى ٢٧,٣ جنيه<sup>(١)</sup> أى انخفضت الواردات ٤٩,٦% وانخفضت الصادرات ٤٩,٤%.

ويتضح من ذلك أن سنوات الكساد العالمي كانت سببا في هبوط التجارة بين البلدين ولكن هناك سبب آخر 'هبوط التجارة بين البلدين وهو السبب الحقيقي لهذا الهبوط- حيث أن الكساد أزمة عامة عانى منها الجميع، في التجارة بين البلدين وهو صدور قانون تعريفه سموت- هو Smoot-Hawley Tarriff Act الذى فرض ضريبة

(١) مصدر الجدول، دكتور جاد لبيب، المرجع السابق ص ٣٩

(٢) دكتور مصطفى القونى، المرجع السابق، ص ٢٠٥.

باسنات لكل رطل من القطن طويل التيلة<sup>(١)</sup>، وكذلك فرض ضريبة عالية على البصل والمنجنيز المصرى وهذه البضائع تشكل أغلب صادرات مصر للولايات المتحدة حيث مثل القطن وحدة ٩٣% من صادرات مصر للولايات المتحدة وذلك هو السبب الرئيس فى هبوط التجارة بين البلدين خلال تلك الفترة<sup>(٢)</sup> حيث أنه حتى لو لم يكن هناك كساد عالمي فإن التجارة بين البلدين كانت ستتأثر تأثيرا كبيرا بسبب هذه التعريفة وتأثيرها السوء على صادرات مصر للولايات المتحدة.

وفى الفترة م ١٩٣٣-١٩٣٨ تذبذب الميزان التجارى بين مصر والولايات المتحدة كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٤) :

نصيب الولايات المتحدة من تجارة مصر الخارجية فى المائة<sup>(١)</sup>

| السنة | نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة | نسبة صادرات مصر للولايات المتحدة واعدة التصدير | الميزان التجارى |
|-------|-------------------------------------|--|-----------------|
| ١٩٣٣  | %٣,٢                                | %٤,٤   | ٤٠٨,٠٠٠ +       |
| ١٩٣٤  | %٤,١                                | %٣,٩   | ٢١,٠٠٠ +        |
| ١٩٣٥  | %٥,٢                                | %٤,٠   | ٣٠٠,٠٠٠ -       |
| ١٩٣٦  | %٥,٧                                | %٤,٠   | ٣٢٩,٠٠٠ +       |
| ١٩٣٧  | %٥,٦                                | %٤,٠   | ٤٨٧,٠ -         |
| ١٩٣٨  | %٦,٦                                | %٢,٤   | ١,٧٤٠ -         |

(\*) + فى صالح الولايات المتحدة، - فى صالح مصر"

ويلاحظ من الجدول السابق :

١ - أن نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة قد زادت من ٣,٢% عام ١٩٣٣ الى

(١) Department of state, 1938, Vol, II, OP. Cit, No 570, P, 705.

(٢) Abbas, Mohamd Hosny, op. cit, PP, 213-214

(٣) مصدر الجدول (١) Department of state 1930, Op. Ct, P, 706 and Abbas, Mohamed Hosney, Op. Cit, P 213.

٦,٦% عام ١٩٣٨ أى زادت الواردات للولايات المتحدة ١٠,٦,٣% كما زادت نسبة الواردات ١,٦% عما كانت عليه ١٩٢٦ حيث كانت نسبة الواردات مصر للولايات المتحدة ٥% ويعد ذلك تقدما كبيرا فى التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة وتتوج هذا التقدم بأن أصبحت الولايات المتحدة من الدول الرئيسية التى تصدر الى مصر حيث جاء ترتيبها الخامس من بين الدول التى تستورد منها مصر بضائعها خلال تلك الفترة بعد بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان<sup>(١)</sup>.

٢ - إن نسبة صادرات مصر من للولايات المتحدة قد انخفضت من ٤,٤% ١٩٣٣ الى ٢,٤% ١٩٣٨ أى انخفضت نسبة الصادرات المصرية للولايات الى ٤٥,٤% وهذا يؤكد أن صادرات مصر للولايات المتحدة فى هبوط حاد ويؤكد ذلك نسبة صادرات مصر للولايات المتحدة فقد كانت نسبة الصادرات فى عام ١٩٢٥ (١٤%) ثم هبطت فى عام ١٩٢٦ الى ١٣% ثم ارتفعت فى عام ١٩٢٩ الى ١٣,٩% أى أن مصر استعادت ما كانت عليه فى عام ١٩٢٥، ثم هبطت الى ٤,٨% فى عام ١٩٣٢ واستمرت فى الهبوط حتى وصلت الى ٢,٤% فى عام ١٩٣٨ وهو هبوط حاد فى صادرات مصر للولايات المتحدة وبعبارة اخرى يمكن القول أن نسبة الهبوط من مصر والولايات المتحدة قد انخفضت ٧٥,٥% فى الفترة من (١٩٢٩ - ١٩٣٨).

والسبب فى هذا الهبوط توضحه وثيقة مرسله من الوزير المصرى المفوض بواشنطن لوزارة الخارجية الامريكىة حيث ذكر بأن هذا الهبوط الحاد للصادرات المصرية للولايات المتحدة جاء نتيجة للضرائب القاسية التى فرضتها الولايات المتحدة على القطن والبصل والمنجنيز، حيث إن هذه المنتجات الثلاث هى الصادرات المصرية الرئيسية للولايات المتحدة، وفى الحقيقة فهم يمثلون الصادرات المصرية الرئيسية بشكل عام، فقد كانت صادرات مصر للولايات المتحدة من القطن خلال الفترة من (١٩٢٥ - ١٩٢٩) ٦,٥٤٣,٦١٧ جنيها بينما

<sup>(١)</sup> الدكتور راشد البراوى محمد حمزة عيش التطور الإقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، القاهرة، ١٩٤٨ ط ٣ من ٢٤٢-٢٤٣.

هبطت الى ٩٩٤,٦٦٠ جنيهه ١٩٣٧، وفي عام ١٩٢٩ كانت صادرات مصر للولايات المتحدة من المنجنيز ٩٦,٧٩٧ جنيها، ولم يعد يظهر هذا المنتج في الاحصاءات التجارية بين مصر والولايات المتحدة، وسجل البصل ١٦٦,٨٤٢ جنيها من صادرات مصر للولايات المتحدة ثم هبطت قيمته من الصادرات المصرية للولايات المتحدة في ١٩٣٧ الى ١٤,٨١٩ جنيها<sup>(١)</sup>.

وهذا الهبوط الحاد في صادرات مصر الرئيسية للولايات المتحدة كقيل بهبوط صادراتها للولايات المتحدة

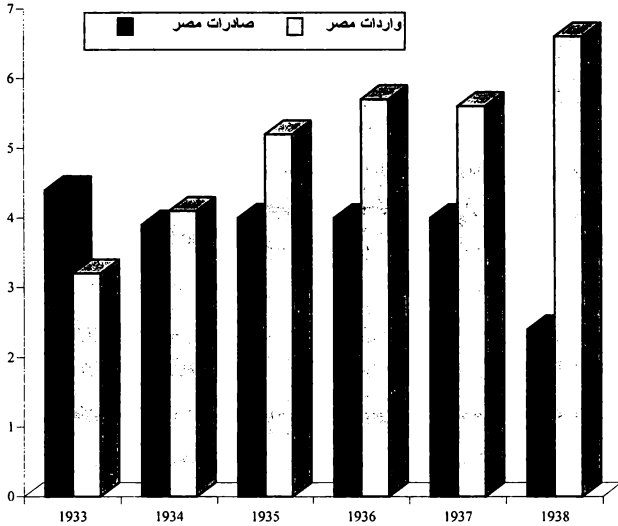
٣ - إن الميزان التجارى كان فى صالح الولايات المتحدة فى عام ١٩٣٢، ١٩٢٩، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٦ وكان فى صالح مصر فى عام ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٥، ١٩٣٧، ١٩٣٨ أى أن الولايات ومصر تبادلوا الميزان التجارى بنسب متساوية خلال الفترة من ١٩٢٩، ١٩٣٨، خمس مرات لصالح الولايات المتحدة وخمس مرات لصالح لمصر ويوضح الرسم البيانى رقم ٢ انخفاض صادرات مصر للولايات المتحدة وازدياد واردات مصر من الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٣٣-١٩٣٨ وبعض عرض التبادل التجارى بيم مصر والولايات المتحدة سأتعرض لأهم المحاصيل التى تؤثر فى التبادل التجارية بين مصر والولايات المتحدة وكان لها وضع الصدارة فى تلك العلاقات الاقتصادية بين البلدين وهى القطن والبصل والسجائر

---

<sup>(١)</sup> Department of state. 1939. Vol. IV. Op, Cit, Aide-Mem. The Egyptian Legation to the Department of state. PP, 487 488.

رسم بياني رقم (٢) : يوضح نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة الأمريكية ، ونسبة

صادرات مصر للولايات المتحدة الامريكية في الفترة من ١٩٣٣ - ١٩٣٨



صمم هذا الرسم البياني على اساس بيانات الجدول رقم (٤)



## ١- القطن في العلاقات المصرية الأمريكية :

إن الأهمية المتميزة لتفوق القطن في التجارة العالمية تأتي من أن الاحتياجات الرئيسية للإنسان هي المأوى والطعام والملبس وتتميز تجارة القطن العالمية بأنها :

١ - تأتي في معظمها من ثلاث أقطار هي الولايات المتحدة ومصر والمكسيك التي تنتج معظم القطن الخام الداخل في التجارة العالمية وتصدر الولايات المتحدة حوالي نصف ذلك المعدل.

٢- أن حوالي نصف محصول القطن الأمريكي تستهلكه المصانع الأمريكية وما يتبقى يصدر إلى غرب أوروبا واليابان

٣ - وأن الغرض الرئيسي للإنتاج الصناعي من الولايات المتحدة يأتي بغرض الأسواق المحلية حيث تبلغ نسبة ما تصدره الولايات المتحدة ١٠% من إنتاجها الصناعي <sup>(١)</sup> وتأتي الأهمية القصوى للقطن في التجارة العالمية للأسباب الآتية :

١- لا يقتصر استهلاك القطن سواء في الملابس أو الطب أو المجالات الصناعية الأخرى

٢ - طبيعة صناعة الأقطان تحتم عدم الاعتماد على نوع معين من القطن دون النوع الآخر، فأمريكا الدولة الأولى في إنتاج القطن تستورد أنواع معينة من الأقطان المصرية الطويلة النيلة.

٣ - يمتاز القطن بقابلية لل تخزين لفترة طويلة من الزمن دون أن تتأثر طبيعته الصناعية <sup>(٢)</sup>

أما بالنسبة لأهمية القطن لمصر فقد كانت مصر تأتي في المرتبة الخامسة بين دول العالم المنتجة للقطن ونسبة إنتاج مصر إلى الإنتاج العالمي ٦,٣% من الإنتاج العالمي، ولكن المركز الذي تمثله مصر بالنسبة لإنتاج القطن في العالم لا يأتي من كمية الإنتاج أو مساحة الأراضي المزروعة قطناً فحسب، بل يأتي من مركز القطن المصري بين أقطان العالم من حيث النوع والجودة، إذ تعتبر مصر أول دولة في العالم تنتج الأقطان الطويلة النيلة فقد كانت مصر تنتج من القطن الذي طول تيلته بين ٣٦,١ بوصة، ١,٢٥ بوصة ما يبلغ ٤٣,٥% من مجموع الإنتاج العالمي <sup>(٣)</sup> وقد اعترف الخبراء الأجانب في صناعة

<sup>(١)</sup> إبراهيم المشهداني، القطن ودوره في الاقتصاد العالمي، بغداد ١٩٦٩ ص ٢٧١

<sup>(٢)</sup> إبراهيم المشهداني، نفس المصدر ص ١٢٥-١٣٠

<sup>(٣)</sup> دكتور يوسف نحاس القطن في خمسين عام، دار النيل للطباعة ١٩٥٤ ص ٢٢٨

غزل ونسج القطن بجودة القطن المصرى وأهميته بالنسبة للتجارة العالمية<sup>(١)</sup> وطوال الفترة من ١٩١٩-١٩٣٩) كان القطن يمثل فى المتوسط ٨٢% من مجموع الصادرات المصرية<sup>(٢)</sup> كما أصبحت مصر المنطقه الثانية بعد الولايات المتحدة التى تمون العالم بأجود الأقطان<sup>(٣)</sup>

والجدول التالى يوضح قيمة صادرات القطن وبذرتة بالمقارنه بصادرات مصر فى الفترة من ١٩١٨-١٩٣٨.

جدول رقم (٥) :

قيمة صادرات القطن المصرى وبذرتة بالمقارنة بصادرات مصر

| السنة | قيمة صادرات مصر بالمليون | قيمة صادرات القطن وبذرتة بالمليون |
|-------|--------------------------|-----------------------------------|
| ١٩١٨  | ٤٥,٣٧٥                   | ٤٠,٦٩١,٥٤٢                        |
| ١٩٢١  | ٣٦,٤١٤                   | ٣٠,٧٩٨,٤٧٤                        |
| ١٩٢٤  | ٦٥,٩١٢                   | ٦٠,١٥٢,٩٠٦                        |
| ١٩٢٨  | ٥٥,٠١١                   | ٤٥,١٣٨                            |
| ١٩٣١  | ٢٥,٦٦٠                   | ١٩,٦٨٨                            |
| ١٩٣٤  | ٣١,٠٤٨                   | ٢٤,٧٨٧                            |
| ١٩٣٧  | ٣٨,٦٦٥                   | ٢٩,٠٠٢                            |
| ١٩٣٨  | ٢٩,٣٤٢                   | ٢١,١٨٩                            |

هذا بالنسبة لأهمية القطن بالنسبة لمصر، أما أهمية القطن بالنسبة للولايات المتحدة، فلقد أصبح القطن المحصول الزراعى الوحيد الذى يؤثر فى القسم الجنوبى من الولايات المتحدة فإذا ارتفعت أسعار القطن العالمية نجد النشاط الاقتصادى يظهر واضحا وإذا انخفضت الأسعار فإن البؤس والكساد يخيم على الحقول الجنوبية، وقد قدر عدد العاملين فى حقول القطن بالولايات المتحدة ٣ مليون عامل ويشغل القطن ٦٢% من

<sup>(١)</sup> تقرير مقدم من أحمد عبد الوهاب باشا رئيس لجنة القطن المصرى الدولية الى حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة المصرية عن أعمال لجنة القطن المصرى الدولية ومؤتمر القطن الدولى الرابع عشر المنعقد فى مدينة برشلونه فى سبتمبر ١٩٢٩، المطبعة الاميرية ١٩٢٩ ص ٤٤

<sup>(٢)</sup> دكتور جاد لبيب، المرجع السابق ص ٣٨

<sup>(٣)</sup> ابراهيم المشهدانى، المرجع السابق ص ٢٣٥

الحقول في الولايات المتحدة ويكون ٥٦% من الدخل القومي الناتج من الغلة الزراعية ويكون أهم مادة زراعية تدخل في التجارة الخارجية ولأهمية القطن في الولايات المتحدة يسمى بملك المحصولات<sup>(١)</sup>

هذا عن أهمية القطن بالنسبة للتجارة العالمية، وأهمية بالنسبة لمصر والولايات المتحدة كأساس لتوضيح أهمية القطن في العلاقات المصرية الأمريكية وترتبط تجارة القطن بين مصر الولايات المتحدة بعدة نقاط هي

أ - ضبط سعر القطن

ب - العلاقة بين سعر القطن المصري والقطن الأمريكي

ج - أزمة شحن القطن المصري للولايات المتحدة والوفد التجاري الأمريكي

د - صادرات مصر من القطن للولايات المتحدة والتعريف الجمركية للولايات المتحدة على القطن المصري.

أ - ضبط سعر القطن :

المقصود بضبط سعر القطن هو محاولة مصر والولايات المتحدة وغيرهما من الدول المنتجة للقطن وضع سياسة ما للوصول بسعر للقطن لا يترتب عليها خسائر كبيرة للفلاحين، وأحيانا تكون هذه السياسة من جانب أحد الدول المنتجة للقطن دون ارتباط الدول الأخرى بهذه السياسة وتنفيذها، كصرف إعانة تصدير أو دخول الحكومة مشترية في سوق القطن أو تحديد الأراضي المنزرعة قطناً.

وقد حدث أن زادت أسعار القطن في موسم ١٩١٩-١٩٢٠ نتيجة تكوين شركات المطاط الأمريكية وحاجاتها الى القطن طويل النيلة لاستعماله في صناعة الاطارات<sup>(٢)</sup> ثم هبطت الأسعار مرة أخرى عام ١٩٢١ مما جعل تجار القطن المصريين يمطرون كبير أمناء الملك ببرقيات يطلبون فيها أن تتدخل الحكومة مشترية فسي سوق القطن<sup>(٣)</sup>،

(١) دكتور ابراهيم المشهداني، المرجع السابق ص ١٢١.

(٢) دكتور راشد البراوي، محمد حمزة عيش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ط ٣، دار النهضة المصرية ١٩٤٨ ص ٢٠١ وكذلك حسين صدقي، القطن المصري زراعته وتجارته وضاعته ط ١ النهضة المصرية ١٩٥٠ ص ٣٤٦.

(٣) محافظ عابدين محفظة رقم ٥٩٦ بعنوان القطن ١٩١٣-١٩٥٢ وتتضمن هذه المحفظة أكثر من سبعين تلفرافاً لكبير أمناء الملك .

وهبطت الأسعار كذلك ١٩٢٣ الأمر الذى جعل مجلس الوزراء المصرى يواقف على دخول الحكومة مشترية فى سوق القطن وفتح الاعتماد اللازم لذلك<sup>(١)</sup> هذا بالنسبة للخطوات التى اتخذتها الحكومة المصرية المعالجة مسألة انخفاض سعر القطن أما المحاولات التى اتخذها الحكومة المصرية نتيجة لمحاولة الحكومة الامريكىة التعاون معها لضبط اسعار القطن ففى عام ١٩٣٠ ونتيجة لهبوط أسعار القطن من (٥٠,١٧٦) فى عام ١٩٢٩ الى ٤,٧٢ جنيها<sup>(٢)</sup> عرضت بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة أن تتوقف مصر عن زراعة القطن لمدة سنة ولم يوافق صدقى باشا الا فى انقاص المساحة المنزرعة قطننا تدريجيا<sup>(٣)</sup>.

ونتيجة لانخفاض اسعار القطن ١٩٣١ من ٤,٧٢ الى ٢,٥١٠ جنيه قدم وزير الخارجية المصرية مذكرة شفوية الى وزير امريكا المفوض بمصر مستر ويليام جاردين ابدى فيها الأول استعداد الحكومة المصرية لمعاونة الحكومة الامريكىة لمعالجة التدهور فى أسعار القطن، واقترحت المذكرة المصرية للخروج من هذا المأزق هو جعل العرض متناسبا مع الطلب المنخفض للقطن وأنه لا يمكن الوصول الى هذه النتيجة الا بتناقص الانتاج مدة عدة سنوات تحدد، وبالتالي فستعود الموازنة التى قد اختلفت بين العرض والطلب<sup>(٤)</sup>.

ونتيجة لتقديم تلك المذكرة قابل مستر جاردين رئيس الوزراء المصرى وأنتهز الأخير الفرصة لمناقشة فى مسألة دعوة مؤتمر دولى يضم ممثلين من الدول الرئيسية المنتجة للقطن لتحديد سياسة قطنية مشتركة، فى ضوء المذكرة الشفوية للحكومة المصرية، كما بين رئيس الوزراء المصرى للوزير الأمريكى أن الحكومة المصرية لم تبلغ هذا المقترح لأى دولة انتظار لرأى الولايات المتحدة، لأنها أهم الدول المنتجة للقطن، وأن عدم اشتراكها فى المؤتمر المقترح سيجعل التداول فيه أمر تافها، واتفق رئيس الوزراء مع الوزير الأمريكى على وجهة النظر الداعية لدعوة الدول الرئيسية المنتجة للقطن للاستراك فى المؤتمر ومن بينها روسيا<sup>(٥)</sup>.

(١) محافظ رئاسة مجلس الوزراء" وزارة الزراعة محافظة ٧/ب رقم الملف ٩/٢١ عن القطن ١٩١٤-١٩٢٢.

(٢) Abbas, Mohamed Hosny, op.cit, P.150

(٣) دكتور محمود متولى، المرجع السابق، ص١٧٤.

(٤) التجارة والصناعة، العدد الثامن، اغسطس ١٩٣١ ص١١٢٥.

(٥) Department of state 1931, Vol.II, op.cit, Tel No 93, The Minister in Egypt (Jardine) to the Acting secretary, of state, PP, 161-162

وأشارت السلطات الأمريكية المعنية بدراسة الاقتراح المصرى ولكنها حذرت الوزير الأمريكى المفوض أن يوقف بحرس تشجيع المصريين على الاعتقاد بأن الحكومة الأمريكية فى وضع إعطاء دراسة ايجابية للاقتراحات الحالية للحكومة المصرية انتظارا لاستلام آراء السلطات الأمريكية المعنية<sup>(١)</sup> والسبب فى هذا التحذير من وجهة نظرى ربما يرجع الى خشية الولايات المتحدة من رفض الولايات الأمريكية التى تزرع القطن، قرارات المؤتمر المقترح حيث أن مجموعة قليلة من الولايات الجنوبية الشرقية فى أمريكا الشمالية تستحوذ على الاحتكار الحقيقى لمحصول القطن فتقريباً ٤/٣ المحصول العالمى تنتج فى المنطقة الشهيرة بحزام القطن Cotton Belt بالولايات المتحدة وهى تضم كارولينا Carolina جورجيا Georgia والاباما Alabama والميسيسبى Mississippi ولويزيانا Louisiana وأركانساس Arkansas وتكساس Texas وأوكلاهوما Oklahoma واجزاء من فيرجينيا Virginia وتينيس Tennessee وفلوريدا Florida وهى منطقة تضم ٧٠٠ ميل مربع<sup>(٢)</sup> وهؤلاء المزارعون لا يعرفون زراعة أخرى غير زراعة القطن<sup>(٣)</sup> وسيكون حملهم على زراعة أخرى غير زراعة القطن أو انقاص المساحة المنزرعة قطناً بالنسبة لهم إذا ما قرر المؤتمر ذلك أمراً صعباً.

وبعد دراسة الحكومة الأمريكية للمذكرة المصرية وجدت أنها سوف لا تكون فى موقف يتيح تطبيق البرنامج المباشر لتحديد الانتاج أو تحديد وضبط صادرات القطن ولذلك فأنها سوف لا تتمكن من الاشتراك فى المؤتمر المقترح ولكن الحكومة الأمريكية رأت أن الطريقة المفيدة هو الدخول فى مناقشات غير رسمية بين ممثل للحكومة المصرية والمجلس الزراعى الأمريكى American Board farm لصياغة طرق التعاون، حيث أن المجلس الزراعى سيكون سعيد مناقشة هذه المسألة مع أى ممثل ترسله الحكومة المصرية لواشنطن، واقترحت الحكومة المصرية ارسال عضويين لواشنطن للمناقشة مع مندوبى المجلس الزراعى الأمريكى وطلبت من الحكومة الأمريكية تحديد

<sup>(١)</sup> Ibid. Tel. No 84, The Acting secretary of state, to the Minister in Egypt (Jardine) washington, Aug 29, 1931, P. 163.

<sup>(٢)</sup> Scherer, James.: Cotton as a World Power, A study in the Economic in interpretation of History, Negro Univ Press, New York 1969, P.338

<sup>(٣)</sup> النشرة الاقتصادية المصرية، العدد ٢٤، السنة الأولى، ٢ ديسمبر ١٩٢٠ ص ٨٦٢-٨٦١.

ميعاد المناقشاب، فكان رد الحكومة الامريكية بأن المناقشة يمكن أن تتم فى أى وقت على شرط ابلاغ الحكومة الامريكية مقدما بميعاد وصول مندوبين المصريين لواشنطن<sup>(١)</sup>.

وفى نفس الوقت أصدر الملك فؤاد فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣١ مرسومين بقانونين أحدهما خاص بتعديل أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣١ الخاص بتحديد زراعة القطن<sup>(٢)</sup> السكراليدس، والثانى خاص باتقاص المساحة التى تزرع قطنًا من ١٩٣١-١٩٣٢ بحيث لاتزيد المساحة المنزرعة قطنًا عن ٣٠% من الأراضى التى فى حيازة الفلاح" وأمر الملك بأن يظل العمل بهذا القانون فى مواسم ١٩٣١-١٩٣٢<sup>(٣)</sup> وكان صدور هذا القانون لغرضيين أولهما: حفظ التناسب بين العرض والطلب وثانيهما- عدم التثبث بزراعة خاسرة والاستمرار فى تحمل نفقاتها المرهقة<sup>(٤)</sup>

ولكن تقييد مساحة زراعة القطن، غير مجدى لأن المتحكم فى أسعار القطن هى امريكا أكبر الدول المنتجة، وكل مايجرى فى أسواقها من زيادة أو نقصان فى الثمن يؤثر على الاسواق الأخرى بل دليل أنه لم يحدث تغيير يذكر فى الأسعار رغم تحديد المساحة<sup>(٥)</sup> بل انخفضت الأسعار فى ١٩٣٢ الى ٢,٠١٦ ريالاً<sup>(٦)</sup> بالرغم من انقاص المساحة المنزرعة قطنًا فى مصر الى الثلث كما أن تدخل الحكومات فى الأسواق لرفع اسعار الاقطن يجرمها من القوة الدافعة للطلب .. حيث أنه من المحال إلغاء قانون العرض والطلب<sup>(٧)</sup>

كما أهتمت الحكومة المصرية بقانون باتكهد Bankhead Bill الامريكى وهو المشروع الذى يقضى بأن يقوم المزارعون بتقليع ٢٥% من المساحات المنزرعة قطنًا وتقوم الحكومة الامريكية بتعويضهم عن هذه الخسارة، وبالتالي الوصول الى نتيجة

<sup>(١)</sup> Department of state 1931. Vol.II, op.cit, The secretary of state to the Egyptian Minister (Sidarouss Pasha) Washington, Sept 25, 1931.p,165

<sup>(٢)</sup> وبدأت المحادثات بين مندوبى الحكومة المصرية الزراعى الامريكى فى سنة ١٩٣٣ ولم تشر الوثائق الامريكية أو المصرية بأى شئ عن هذه المحادثات، انظر Ibid, Footnote of page 165

<sup>(٣)</sup> التجارة والصناعة. العدد التاسع، سبتمبر ١٣١ ص١٢٤٩-١٢٥١.

<sup>(٤)</sup> دكتور يوسف نحاس، المرجع السابق ص ٢٧٥

<sup>(٥)</sup> عاصم الدسوقي: كبار الملاك ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة ط١ ١٩٧٥ ص٢٧٥.

<sup>(٦)</sup> Abbas, Mohamed Hosny, op.cit, P.150.

<sup>(٧)</sup> تقرير مقدم من احمد عبد الوهاب باشا رئيس لجنة القطن المصرى الدولية الى حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة عن اعمال لجنة القطن المصرى الدولية ومؤتمر القطن الدولى الخامس عشر المنعقد فى مدينة باريس فى يونية ١٩٣١ المطبوعة الاميرية ١٩٣٢ ص٥١-٥٢.

هامة هي انقاص المحصول، وفي نفس الوقت ارضاء المزارعين من اهل الجنوب حيث أن هذا المشروع جاء نتيجة لفشل الرئيس الأمريكى فى الاتفاق مع مزارعى الولايات المتحدة الجنوبية على انقاص المساحة المنزرعة قطننا واستمر سريان هذا القانون فى موسم ١٩٣٤-١٩٣٥، ونص القانون كذلك بأنه إذا وجد رئيس الجمهورية ضرورة استمراره فسينفذ فى موسم ٣٥-١٩٣٦<sup>(١)</sup> ولم تبلغ الحكومة الامريكية من الحكومة المصرية الاشتراك معها فى تنفيذ سياسة انقاص محصول القطن كما طبقته نتيجة لمشروع بانكهد واكتفت الحكومة المصرية بمعرفة تفاصيل هذا القانون من خلال وزيرها المفوض بواشنطن. كما اشكت الحكومة المصرية نتيجة لسياسة التى اتبعتها الحكومة الامريكية فى عام ١٩٣٩ والتى تقضى باعطاء اعانة تصدير محصول القطن الجديد، وذلك لخشية الحكومة المصرية من أن تطبيق ذلك الاجراء يمكن أن يوقع اضطراب فى أسعار القطن فى الأسواق<sup>(٢)</sup>

وجاء رد وزير الزراعة الامريكى على هذا الشكوى من كما يصفه وزير مصر المفوض بواشنطن لوزير الخارجية المصرى حيث ذكر بأن رد وزير الزراعة الامريكية من لاينقيد بسياسة معينة الا أنه يؤكد (وزير الزراعة الامريكية) عدم تفكير وزارة الزراعة الامريكية فى تخفيض اثمان القطن واستعدادها للتعاون مع الحكومة المصرية على تفريغ أزمتته" ويبدو أن وزير مصر المفوض قد تشكك فى مرونة اجابة وزير الزراعة<sup>(٣)</sup> الامريكى، ولذلك نجدة فى رسالة لوزير الخارجية المصرى يذكر أن : على أننا (وزير مصر المفوض بواشنطن) نكرر ما سبق أن ذكرناه من حاجة مصر الى تنوع موارد ثروتها وعدم الاعتماد الكلى على القطن فى توفير رخانها<sup>(٤)</sup> وكانت هذه اخر محاولة لضبط سعر القطن خلال فترة البحث.

#### ب - العلاقة بين سعر القطن المصرى وسعر والقطن الامريكى :

العلاقة بين سعر القطن المصرى والامريكى هو تحديد عامل الارتباط الذى يؤثر على سعر القطن المصرى وعامل الارتباط هذا يأتى دائما فى جانب القطن الامريكى فهو

<sup>(١)</sup> الارشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٥٢٨ ملف رقم ١٧/٧/١٣١

<sup>(٢)</sup> نفس المصدر. محفظة رقم ٥١٠، ملف رقم ٣/٧/٢٠٣.

<sup>(٣)</sup> نفس المصدر

<sup>(٤)</sup> نفس المصدر

الذى يحدد سعر لظن المصرى سواء كان منخفضا أو مرتفعا وسأعرض أولا لبعض السنوات التى انخفض فيه سعر القطن فى مصر ثم أثر القطن الأمريكى فى ذلك ثم تعرض الاسباب ارتباط القطن المصرى بالقطن الأمريكى.

فى عام ١٩٢١ انخفضت أسعار القطن عما كانت عليه فى عام ١٩٢٠ من ١٧٨ ريالا للقنطار الى ١٨ ريالا للقنطار كما حصل تغيير بين فى بداية موسم ١٩٢١-١٩٢٢ حيث وصعدت الأثمان من ٥ ريالا فى ٢ سبتمبر الى ٥٦ ريالا فى ٣٠ منه، ٥٧ ريال فى ٧ أكتوبر والسبب فى ذلك يرجع الى اقبال أصحاب المغازل الأمريكية على شراء القطن المصرى لخشيتهم من سوء حالة القطن الأمريكى، ولكن لما قلت مشتريات امريكا نزلت الأسعار بسرعة هائلة حتى وصلت ٤٠,٥ ريال فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢١<sup>(١)</sup>.

والسبب فى ذلك يرجع الى أن الاقتصاد المصرى كان دائما مرتبطا بالأحداث الدولية وبوجه خاص الولايات المتحدة أكبر منتج للقطن فى العالم<sup>(٢)</sup> ونتيجة للهبوط الحاد فى أسعار القطن صدر قرار بتحديد مساحة الأراضى المنزرعة قطننا الى ثلث المساحة وتدخل الدولة مشترياً فى سوق منيا البصل، ولقد ظهر أنه لاتحديد المساحة ولاتدخل الدولة فى الأسواق يمكن أن تعطى نتائج مريضة وذلك لأن المحصول المصرى يمثل نسبة ضئيلة من الانتاج العالمى<sup>(٣)</sup> وشهد عام ١٩٢٦ هبوطا آخر فى أسعار القطن حيث وصلت أسعاره الى ٣٠ دولار فعادت الحكومة المصرية لسياستها فى تحديد مساحة الأراضى المنزرعة قطننا الى ثلث المساحة النزرعة فى موسم ١٩٢٧، ١٩٢٨ / ١٩٢٩، وانتهى عام ١٩٢٦ نتيجة لهبوط أسعار القطن بعجز فى الميزان التجارى يقدر بـ ٩ ملايين جنيه<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء فى تقرير ٤ مايو ١٩٢٧ الذى اعتاد مستر Todd رئيس الادارة القطنية بيلفريول كتابته عن القطن أن أسعار القطن فى صعود مستمر خصوصا ما كان منها خاصا بالقطن المصرى ويظهر أن العامل الأكبر فى هذا الصعود الفيضان العظيم فى نهر المسيسيبى<sup>(٥)</sup>.

(١) التجارة، الجمعة ١١ اغسطس ١٩٢٢ .

(٢) دكتور جمال الدين محمد سعيد، اقتصاديات مصر ط١ القاهرة ١٩٥٠ ص ٣٥-٣٦

(٣) Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, London 1938, PP. 193-194.

(٤) Ibid, PP. 212-213.

(٥) التجارة والصناعة، العدد الرابع، السنة الثالثة، بولية ١٩٢٧.



مما يؤكد الارتباط الشديد بين القطن المصرى والقطن الأمريكى فمجرد فاجعة الفيضان فى الميسيسى تجعل أسعار القطن المصرى فى صعود مستمر، كما تعرض سعر القطن فى عام ١٩٣٠ الى هبوط شديد حتى قلت نسبته فى الصادرات المصرية من ٤٧,٧١٨,٠٠٠ جنيهها سنة ١٩٢٨ الى ١٥,٧٥٣ سنة ١٩٣١<sup>(١)</sup> والسبب فى تلك الأزمة التى تعرضت لها بورصة نيويورك من هبوط اسعار الأسهم وهبوط أسعار القطن نتيجة لذلك، ونظرا لأن تطور الاقتصاد المصرى فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الأولى مرتبط بالتطورات فى لندن وأمريكا فإن ارتباط مصر بالاسترلينى أدت بمصر فى فترات متعاقبة لتتضخم والاكماش التى نالتها بريطانيا وحيث إن الأوضاع فى لندن وأمريكا مسنولة عن سعر القطن الأمريكى الذى يعتمد عليه سعر القطن المصرى<sup>(٢)</sup> وحيث إن سعر القطن الأمريكى ذا تأثير واضح فى مختلف الأسواق بحيث نجد القطن المصرى كان فى مختلف تقلباته يتبع تقلبات أسعار القطن الأمريكى<sup>(٣)</sup>.

إن فاعل الرئيس الذى يحدد سعر القطن المصرى هو القطن الأمريكى والسبب فى ذلك الكمية القليلة جدا التى يساهم بها المحصول المصرى بالمقارنة بالمحصول الأمريكى الأمر الذى لم يجعل للقطن المصرى نفوذ على الإطلاق واستمرار اعتماد سعر القطن المصرى على كمية الانتاج الأمريكى من القطن<sup>(٤)</sup> بحيث إن أية تقلبات فى سعر القطن فى أمريكا تؤدى الى تقلبات مشابهة فى مصر والنقطة الوحيدة التى تسيطر عليها مصر هى افضلية القطن المصرى على الأمريكى<sup>(٥)</sup>

ولقد قام البروفسور برشيانى بدراسة الارتباط بين القطن الأمريكى والمصرى فى الفترة من ١٨٨٠-١٩١٣ ويمكن تلخيص نتائجه بأن سعر القطن الأمريكى هو أهم العوامل التى تؤثر فى تحديد سعر القطن المصرى وقد قدر برشيانى درجة تأثيره بـ ٦٠%<sup>(٦)</sup> وقام الدكتور جمال الدين محمد سعيد بدراسة للعلاقة بين أسعار القطن

(١) Crouchely, op.cit, PP. 214-215.

(٢) Ibid, P. 214.

(٣) جاد لبيب، المرجع السابق ص ١٣٩.

(٤) El- Sarki, Mohamed Yousef, La Monoculture Du Cotton En Egypte et le Developpement economique, Genve, Librairie, Dro 1964, PP. 247-248.

(٥) Crouchely, op.cit, P.22

(٦) جمال الدين محمد سعيد، المرجع السابق ص ٩١-٩٢.

السكلاريدس فى فترة خمسة عشرة سنة تبدأ ١٩٢٢ وتنتهى فى عام ١٩٣٦ حيث كان السكلاريدس فى أوج عظمته فى عام ١٩٢٢، ويمثل ٧٥% من الأراضى المزروعة فى عام ١٩٣٦، فوجد أن كل تغير فى أسعار القطن الأمريكى يصحبها تغيير فى نفس الاتجاه فى أسعار السكلاريدس "المصرى" فى ١٣ حالة من ١٥ حالة وقد كان معامل الارتباط بين الظاهرتين = ٠,٨٠<sup>(١)</sup>.

والعامل الحاسم فى معامل الارتباط هى كمية المحصول بين البلدين والجدول التالى يوضح انتاج القطن فى الدول الرئيسية المنتجة للقطن والنسبة المئوية للانتاج العالمى

جدول رقم ٦ :

يوضح الدول ارنيسية المنتجة للقطن والنسبة المئوية من الانتاج العالمى

| الدولة           | الانتاج بالآلاف البالات | النسبة المئوية للانتاج العالمى |
|------------------|-------------------------|--------------------------------|
| الولايات المتحدة | ١٢٨٧٨                   | ٤٣,٤%                          |
| الهند وباكستان   | ٤٩٨٤                    | ١٦,٨%                          |
| روسيا            | ٣٤٣٠                    | ١١,٥%                          |
| مصر              | ١٨٧٤                    | ٦,٢%                           |
| الصين            | ١٧٤٢                    | ٥,٩%                           |
| البرازيل         | ١٩٣١                    | ٦,٥%                           |
| المكسيك          | ٢٩١                     | ١,٠%                           |
| أقطار أخرى       | ٣٥٦٥                    | ٨,٦% <sup>(١)</sup>            |

ج - أزمة شحن القطن الأمريكى والوفد التجارى الأمريكى :

كانت طريقة شحن القطن تتم بالاتفاق بين تجار تصدير الأقطان وكلاء شركات الملاحة الإنجليزية وذلك بالاتفاق مع تلك الشركات على شحن الأقطان للموانئ

<sup>(١)</sup> نفس المرجع ص ٩١-٩٢ وعن ارتباط القطن المصرى بالبورصات العالمية، انظر محمد احمد فرغلى "بائشا" عشت حياتى مع هولاء، ط-٢، القاهرة ١٩٨٤ ص ٥٧

<sup>(٢)</sup> مصدر الجدول : دكتور عاصم محروس، القطن المصرى فى العلاقات المصرية البريطانية من واقع اوراق الهيئة النيابية السابعة ١٩٣٨-١٩٤٢، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ ص ٢٠-٢١.

الانجليزية والامريكية بأجرة ثابتة مدة الموسم كله ويحرر عقد بينهم بناء على ذلك وكانت أجرة الشحن للموانى الانجليزية ١٢ شلنا عن البالتين، ١٨ شلنا للموانى الامريكية عن كل البالتين، ثم ارتفعت أجرة الشحن بعد الحرب العالمية الأولى الى ١٢٠ شلنا، ١٨٠ شلنا للموانى الانجليزية والامريكية على التوالي، وفى شهر يوليو ١٩٢٠ سعى مجلس شركة الملاحة فى الولايات المتحدة- الذى يعتبر من ضمن مصالح الحكومة الامريكية وكل تعاقده معه يعد كأنه معقود مع الحكومة الأمريكية نفسها- من خلال قنصل الولايات المتحدة بالاسكندرية فى مزاحمة شركة الملاحة الانجليزية لشحن الاقطن المصرية المصدرة للخارج وتقرر إجراء مناقصة بين الطرفين عن أجور الشحن لموسم ١٩٢٠-١٩٢١ وكلف الطرفان بعرض فئاتهما لأجرة الشحن فلما علمت الشركات الانجليزية بالفئات الامريكية وكانت منخفضة جدا، قدمت هى ايضا فئات منخفضة حيث جعلتها ستين شلنا عن البالتين للموانى الانجليزية وتسعين شلنا للموانى الامريكية<sup>(١)</sup>

وأخبرت بذلك الشركات الامريكية وأعطى لها ميعاد للرد، ولما تأخر الرد اعتبر انها كفت عن المزاحمة وتعاقدت لجنة شركة المحاصيل المصرية مع الشركات الانجليزية على فئاتها، ولكن مجلس الشركات الامريكية أكد أنه لم يكف عن المزاحمة فى عام ١٩٢١، وإنما كان بعض وكلاء المجلس الموجودين فى لندن قيل لهم أن العقد سيحرر ويوقع فى لندن نفسها وانتهاز وكلاء الشركات الانجليزية الفرصة وتعاقدا مع تجار الصادرات فى مصر فلم يسع الشركات الامريكية وقد تم الأمر بهذه الصورة الا الاسحاب<sup>(٢)</sup>.

وفى شهر مايو ١٩٢١ أعلن قنصل الولايات المتحدة بأن لجنة شركة المحاصيل ستنتظر قريبا فى مسألة أجور الشحن فى المواسم المقبل وطلب من الطرفين - الشركات الانجليزية والامريكية أن يقدمتا فئاتهما للشحن داخل مظاريف مختومة وعند فتح المظاريف وجد أن الشركات الانجليزية قدمت ستين شلنا لموانى الولايات المتحدة وأربعين شلنا للموانى الانجليزية، وقدمت الشركة الامريكية ٤٠ شلنا لموانى الولايات المتحدة و ٢٥ شلنا للموانى الانجليزية وقد حضر جلسة افتتاح المظاريف ١٦ عضوا من

(١) الجريدة التجارية المصرية، السنة الاولى، العدد ٧، ٤ يوليو ١٩٢١ ص ٣.

(٢) نفس المرجع.

لجنة شركة المحاصيل فقرر ١٥ عضوا منهم إعطاء الشحن للموانئ الأمريكية لمجلس الشركات الأمريكية ولكن العضو السادس عشر امتنع وهدد بانسحاب شركته من شركة المحاصيل إذا شحن قطن للموانئ الأمريكية على بواخر أمريكية ولأن القرار يجب أن يكون باجماع الأصوات أجلت اللجنة قرارها على أمل أن يتفق مؤتمر الشركات الأمريكية مع الشركات الإنجليزية<sup>(١)</sup> ولما كان وكلاء شركات الملاحة الإنجليزية متحدين فى المصلحة مع تجار الصادرات فقد أجرى معهم التهديد بمنع تفريغ الأقطان المشحونة على بواخر غير إنجليزية ونتيجة لهذا التهديد حرر العقد بين الطرفين - الشركات الإنجليزية وتجار الصادرات - على شحن القطن للموانئ الأمريكية بأربعين شلنا للبايتين، ٣٠ شلنا للموانئ الإنجليزية ووقع جميع التجار العقد ماعدا خمسة تجار، ولأن القرار باجماع الأصوات فقد عارض بعض التجار فى تنفيذ العقد وسعوا الى فسخه<sup>(٢)</sup> وطالبت النقابة الزراعية المصرية تدخل الحكومة لإنهاء إجحاف الشركات الإنجليزية ونتيجة لطرق التهديد التى استعملها وكلاء شركة الملاحة الإنجليزية استأذن مجلس شركات الملاحة الأمريكية حكومته أن يعلنوا للوكلاء المذكورين وتجار الصادرات بأنه إذا شرع فى تنفيذ العقد المحرر بينهما بالوسيلة التى استخدمت بغير عدل ولا إنصاف فلن يسمح فى العام القادم بدخول القطن للولايات المتحدة إذا كان مشحونا على باخرة تابعة لمؤتمر ليفربول عملا بقانون جونس الصادر ١٩٢٠، و مؤداه حماية المصالح الأمريكية إزاء من لاتجد حكومة الولايات المتحدة عندهم انصافا فى حالة مزاحمة أعمالهم الملاحية معهم فيسوغ لحكومة الولايات المتحدة أن تمنع بواخر الأمم المتسببة فى هذه المعاملة غير العادلة من الدخول فى الموانئ الأمريكية" ولذلك فإن تجار تصدير الأقطان الذين تعاقدوا مع الشركات الإنجليزية لا يستطيعون أن يصدروا قطننا لأمريكا مادامو مرتبطين مع هذه الشركات<sup>(٣)</sup> وإذا أصرت الحكومة الأمريكية على تنفيذ هذا القانون فستعرض الأقطان المصرية وزراعتها لضرر كبير إذ تكون الأسواق الأمريكية مغلقة أمامها فتحكرها الأسواق الإنجليزية وتتحكم فى الأسواق كما نشاء وقد أدى تهديد الولايات المتحدة بتطبيق قانون جونس الى تراجع الشركات الإنجليزية ووصولها الى حل مع

(١) الجريد التجارية، العدد ٣٨، الثلاثاء ٥ يوليو ١٩٢١.

(٢) نفس المرجع، العدد ٣٩، الأربعاء ٦ يوليو ١٩٢١.

(٣) نفس المرجع.

الشركات الأمريكية فقد كان تطبيق قانون جونز سيودي الى عواقب وخيمة لاقتصر نتاجها على شحن القطن المصرى فقط بل على وكلاء الشركات الاجليزية<sup>(١)</sup> وفى النهاية قبل وكلاء الملاحة البريطانية التنازل لوزارة البحرية الأمريكية عن نصف القطن المشحون رأساً من الاسكندرية الى الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup> ونتيجة لذلك خرجت الولايات المتحدة من تناقصها مع الشركات الاجليزية بجزء من الحلوى الوطنية أو شاركت بريطانيا فى هذه الحلوى الوطنية المصرية، ولكن كان للنزاع الذى حدث بين شركات الملاحة الأمريكية والاجليزية على شحن القطن أثره فى اعتزال القنصل الأمريكى بالاسكندرية من منصبه وسفره للولايات المتحدة حيث جعل همه فى المدة التى قضاهها بها نشر الدعوة لايجاد بنك أمريكى بمصر ولذلك أعادته الحكومة الأمريكية الى منصبه فى الاسكندرية وشفعت تعينه بارسال وفد تجارى أمريكى للبحث فيما يقوى الروابط التجارية بين البلدين وكان مهمة الوفد، دراسة حالة مصر الاقتصادية ثم رفع تقرير بذلك الى الدوائر المالية الأمريكية<sup>(٣)</sup> ومهمة الوفد تشبه الى حد كبير المهمة التى ارسلت من أجلها الادارة الأمريكية ويليام هوجسون William Hodgson لحد أعضاء السفارة الأمريكية فى استانبول الى مصر عام ١٨٣٣ لدراسة امكانية تقوية الروابط التجارية بين البلدين<sup>(٤)</sup>.

وعلى اثر معرفة الدوائر الصحفية المصرية بنبأ هذا الوفد الأمريكى بدأت الصحف المصرية تنشر المقالات الداعية لتشجيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ولتكون تلك المقالات تحت أعين الوفد الأمريكى المنتظر وصوله وكانت هذه المقالات تحمل مشاريع لانشاء بنك أمريكى بمصر وأن يكون هذا البنك شركة أمريكية مركزها الأساسى مدينة نيويورك ومركزها العمومى الاسكندرية برأسمال قدرة خمسة ملايين جنيه مصرى ويكون ضمن مجلس ادارته بالاسكندرية مستشارون مصريون كما يجب أن يكون وكيله ورئيس قلم الكمبيالات والاستعلامات من المصريين، بالاضافة الى نشر مشروع بنك الفلاح Peasant's Bank ومؤداه أن تؤسس هذا البنك شركة مصرية مساهمة برأسمال قدرة ٥ مليون جنيه يغطى قيمة نصف أسهمه بنك مصر من سندات، والنصف الآخر

(١) التجارة، ٧ اغسطس ١٩٢١.

(٢) الجريد التجارية، العدد ٣٦، الاثنى ٨ اغسطس ١٩٢١.

(٣) التجارة، ٣١ يوليو ١٩٢١.

(٤) لينوار تشامبرز رايت، المرجع السابق، ص ١١ وكذلك محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق ص ٢٤٩-٢٩٠.

بغضبة البنك الامريكى ويكون مركز هذا البنك مدينة القاهرة ويكون له فروع فى كل مراكز القطر وغرضه ترقية الأحوال الزراعية<sup>(١)</sup> ونشرت الصحف كذلك مشروع شركة مصر للحليج والتخزين العمومى The Miser Cinner & Warehouse Co.S.H وتؤسس هذه الشركة على نفس الطريقة المؤلفة بها شركة بنك الفلاح<sup>(٢)</sup>

ووصل الوفد التجارى الامريكى فى صباح يوم الجمعة ٩ مارس ١٩٢٣ وقد قوبل فى ميناء الاسكندرية مقابلة رسمية من كبار المشتغلين بالأعمال الاقتصادية ورؤساء الغرف التجارية وعلى رأسهم عثمان بك رفقى وكيل مصلحة التجارة والصناعة مندوبا عن وزارة المالية، وسفير امريكا بالقاهرة ورؤساء الغرف التجارية الأجنبية وأقيمت للوفد حفلة شاي فى المعرض الدائم لمصلحة التجارة والصناعة، وتقرر أن يسافر بعض رجال الوفد الامريكى الى فلسطين، والأخرون يعودون عن طريق الاسكندرية الى امريكا<sup>(٣)</sup>.

ولم تشر الوثائق الامريكية، أو الوثائق المصرية الى أى شىء عن الوفد التجارى الامريكى ولم تنشر الصحف أى شىء عن تقرير الوفد للأمرىكى، ولم تؤثر زيارة هذا الوفد لمصر على تحسين العلاقات التجارية بين البلدين إذ أنه فى نفس العام فرضت أمريكا ضريبة على القطن المصرى طويل التيلة صحيح أنها القتها فيما بعد ولكنها عادت لفرضت ضريبة أخرى ١٩٣٠ على القطن المصرى طويل التيلة

كما أنه لم تزد صادرات مصر للولايات المتحدة فى تلك السنة نتيجة لزيارة هذا الوفد الامريكى، وفى النهاية يمكن أن نقول - من وجهة نظرى - أن الوفد الامريكى كان وقد استطلاع معلومات فقط.

د - صادرات مصر من القطن للولايات المتحدة والتعريفة الجمركية للولايات المتحدة على القطن المصرى

كان ترتيب الولايات المتحدة يأتى فى المرتبة من بين الدول المستورده للقطن وبذرتة بعد بريطانيا، وخلال الفترة من ١٩٢٢-١٩٢٩ كان مقدار ما صدرته مصر للولايات المتحدة من القطن كالاتى :

(١) الجريدة التجارية، العدد ٥١٦، ٨ مارس ١٩٢٣.

(٢) نفس المصدر ، العدد ٥١٧، الجمعة ٩ مارس ١٩٢٣.

(٣) التجارة، الاربعاء ١٤ مارس ١٩٢٣.

جدول رقم (٧) :

يوضح صادرات اللوليات من القطن من الفترة ١٩٢٢-١٩٢٩

| السنة | القيمة   | الوارد من مصر مباشرة | الوارد من مصر عن طريق إنجلترا |
|-------|----------|----------------------|-------------------------------|
|       | الوزن    | قطن طويل التيلة      | قطن قصير التيلة               |
| ١٩٢٢  | بالرطل   | ٤٤٨٦١.٠٠٠            | ٧٥٥٤٩.٠٠٠                     |
|       | بالدولار | ١٣٦٥.٠٠٠             | ١٩٨٨٦.٠٠٠                     |
|       | بالرطل   | ٤٨٧٣٢.٠٠٠            | ٧٨٢٤.٠٠٠                      |
| ١٩٢٣  | بالدولار | ١٤٩٠.٤.٠٠٠           | ٢١٤٨٦.٠٠٠                     |
|       | بالرطل   | ٥٩٣٦٤.٠٠٠            | ٢١٧٧٣.٠٠٠                     |
| ١٩٢٤  | بالدولار | ٢١٠.٧٣.٠٠٠           | ٧٢١٢.٠٠٠                      |
|       | بالرطل   | ٤٦٣١٩.٠٠٠            | ٥٣١٧٧.٠٠٠                     |
| ١٩٢٥  | بالدولار | ١٨٨٨.٠٠٠             | ١٨٩٩٤.٠٠٠                     |
|       | بالرطل   | ٤٩٤.٥.٠٠٠            | ٦.٨٥٥.٠٠٠                     |
| ١٩٢٦  | بالدولار | ١٦٩٢٨.٠٠٠            | ١٥٢٧٦.٠٠٠                     |
|       | بالرطل   | ٥٨.٦٥.٠٠٠            | ٦٤٧١١.٠٠٠                     |
| ١٩٢٧  | بالدولار | ١٥٥١٤.٠٠٠            | ١٤٤٩٤.٠٠٠                     |
|       | بالرطل   | ٣٤٩٧٥.٠٠٠            | ٥٤٢٥٦.٠٠٠                     |
| ١٩٢٨  | بالدولار | ١١٣٥٣.٠٠٠            | ١٤٤٥٨.٠٠٠                     |
|       | بالرطل   | ٤٤٠.١١.٠٠٠           | ٨٥٢٩٤.٠٠٠                     |
| ١٩٢٩  | بالدولار | ١٤٤٨٦.٠٠٠            | ٢.٨٣٦.٠٠٠                     |
|       |          |                      | (٦)٩٩٥.٠٠٠                    |

(٦) مصدر الجدول: الارشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محافظة رقم ٥٣٠ ملف رقم ٣٧/١٣١.

وخلال الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٨ كانت صادرات القطن من مصر للولايات المتحدة فى هبوط شديد كما يمثلها الجدول التالى:

جدول رقم (٨) :

يمثل صادرات مصر للولايات المتحدة من القطن بالاف القطنارات فى الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٨

| العام | كمية القطن المصدرة للولايات المتحدة بالآلاف القطنارات | القيمة بالآلاف الجنيهات |
|-------|---|-------------------------|
| ١٩٣٠  | ٣٧٣,٠٠٠   | ١,٦٩٠                   |
| ١٩٣١  | ١٨٦,٥٠٠   | ٥١٤                     |
| ١٩٣٢  | ٤٠٥,٠٠٠   | ١,١٤٢                   |
| ١٩٣٣  | ٣٧٥,٣٠  | ١,٠٧٧                   |
| ١٩٣٤  | ٣٥٨,٤٠٠   | ١,٠٨٧                   |
| ١٩٣٥  | ٢٧٠,٦٠٠   | ٩١١                     |
| ١٩٣٦  | ٢٦١,١٠٠   | ٩٧١                     |
| ١٩٣٧  | ٢٥٧,٧٥٠   | ٩٩٥                     |
| ١٩٣٨  | ١٦٦,٠٠  | ٥٢٣ <sup>(١)</sup>      |

ويلاحظ من الجدول أن كمية القطن المصدر للولايات المتحدة قد هيّطت هبوطا كبيرا خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٨، وكان معدل الهبوط ١٢٩,٩% والسبب فى ذلك الضريبة التى فرضتها الولايات المتحدة على القطن طويل التيلة فى علم ١٩٣٠ لحماية انتاجها من القطن طويل التيلة من المنافسة التى يواجهها من أقطنان الدولة الأخرى الطويلة التيلة.

هذا عن صادرات مصر الولايات المتحدة من القطن، أما عن التعريف الجمركية التى فرضتها الولايات المتحدة على القطن المصرى، فقد بدأت الولايات بفرض تعريف على القطن المصرى فى عام ١٩٢١ مقدارها ٣٣ مليما على كل رطل من القطن ومن الجدير بالذكر أن المصانع الامريكية التى تصنع اطارات الكاوتشوك اعترضت على هذه

<sup>(١)</sup> مصدر الجدول: Department of state 1938, op.cit, PP. 705-706, Abbas, Mohamed Hosny, op.cit, PP. 213-214.



الضريبة<sup>(١)</sup> كما قامت النقابة الزراعية المصرية العامة بالسعى لدى أصحاب مغازل أمريكا الشمالية للاستعانة بهم لإلغاء هذه الضريبة وبالفعل ألغتها الحكومة الأمريكية فى سبتمبر ١٩٢٢<sup>(٢)</sup> وذلك نتيجة لضغوط أصحاب المصانع الأمريكية لصناعة اطارات السيارات.

وفى يونيه ١٩٢٩ دعا الرئيس هوفر Hoover لجلسة خاصة فى الكونجرس لدراسة الوضع الزراعى واقتراح الرئيس فى هذه الجلسة اصدار تعريفه جمركية جديدة<sup>(٣)</sup> وقد جاءت دعوة الرئيس هوفر استجابة الى مطالب كبار الملاك الامريكيين لحماية انتاجهم من المنافسة والتي سارت جهودهم فى ذلك فى خطين متوازيين الأول المطالبة بزيادة الرسوم على الواردات التي لها مثل مما ينتجه المزارعون والثانى: المطالبة بتخفيض رسوم التصدير على ما يصدر من هذا الانتاج<sup>(٤)</sup>

وبناء على تلك الدعوة أصدر الكونجرس فى عام ١٩٣٠ قانون تعريفه هولسى-سموت Hawley-Smoot والتي عارضتها ٣٨ دولة وأظهرت تلك المعارضة لحكومة واشنطن<sup>(٥)</sup> وأعلن ١٠٢٨ اقتصادى امريكى من ١٧٩ كلية امريكية معارضتهم للتعريف وحذروا الرئيس من اتخاذ الدول الأخرى رسوما انتقامية ضد البضائع الامريكية<sup>(٦)</sup> وضرب هوفر عرض الحائط بنصائح مستشارية الإقتصاديين بييم وأصر على تنفيذ رسوم تعريفه سموت هولسى<sup>(٧)</sup> وفى هذه التعريفه فرضت الولايات المتحدة رسما قدره ٧ سنتات على كل رطل من القطن طويل التيلة الذى لا يقل طول اليافة عن قيراط وثمان قيراط ١ / ٨<sup>(٨)</sup>.

وأزعج صدور هذه الضريبة الحكومة المصرية والتي بدأت تتحرك لرفع هذه

(١) المقطف ، الجزء الرابع، المجلد ٦١، نوفمبر ١٩٢٢ ص ٣٨٦.

(٢) الجريدة التجارية، العدد ٥٧٠٢، السنة الثالثة، ٢٥ مايو ١٩٢٣.

(٣) Taussig, F.W, The Tariff History of the United States, G.P. Putnam's Sons, New York, London 1966, P. 491.

(٤) دكتور عاصم النسوقى، المرجع السابق ص ١٢٨-١٢٩.

(٥) Baily, Thomas, A diplomatic History of American people. Tenth edition 1980, New Jersey, PP.664-665.

(٦) Barlet, Ruhl, op.cit. PP. 404-405.

(٧) جون ويز، المرجع السابق ص ٢٥.

(٨) الاهرام، العدد ١٦٢٥٩، الثلاثاء ١١ مارس ١٩٣٠.

الضريبة العالية حيث إن أغلب القطن المصرى المصدر للولايات المتحدة قطن طويل التيلة ويشكل نسبة كبيرة من صادرات مصر للولايات المتحدة حيث يشكل القطن وبذرتة أكثر من ٩٣% من صادرات مصر للولايات المتحدة حيث تشتري الولايات المتحدة ١٥٠ ألف باءة من القطن المصرى تستهلك صناعة إطارات السيارات نحو ٩٠ ألف باءة منها<sup>(١)</sup> ونتيجة لهذه الضريبة ارسل رئيس بورصة البضائع بالاسكندرية جـول خلـاط برقية الى وزير امريكا المفوض بالقاهرة لغت فيه نظر الوزير الامريكى السى ماتحدثه الضريبة من سوء التأثير فى مصر من جهة وفى الصناعات الامريكية التى تعتمد على القطن المصرى من جهة أخرى<sup>(٢)</sup>

وقدمت الحكومة المصرية مذكرة للحكومة الامريكية اعترضت فيها بشكل عام على زيادة الرسوم الجمركية الامريكية على الصادرات المصرية لأمريكا بالقطن - البصل - المنجنيز وذكرت الحكومة المصرية بأن الرسوم الجديدة غير ملائمة لنمو العلاقات التجارية بين البلدين<sup>(٣)</sup> وفى نفس الوقت أرسلت الخارجية المصرية لمفوضيتها بواشنطن تستعلم منها عن أنواع الصناعات التى يستخدم القطن المصرى فيها بأمريكا ونسبة ما تستهلكه كل صناعة من القطن المصرى والأثر المنتظر لفرض الضريبة الامريكية فى استعمال القطن المصرى<sup>(٤)</sup> واهتم مجلس النواب المصرى بمسألة الضريبة حيث قدم أحد النواب سؤالاً الى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخاجية عن جدية الحكومة المصرية فى مساعيها لاقناع حكومة الولايات المتحدة للعدول عن هذه الضريبة خصوصاً أن صادرات مصر للولايات المتحدة من القطن هبطت من ٧٥٠ الف قنطار الى ٧٥ الف قنطار نتيجة لهذه الضريبة وطالب العضو الحكومة المصرية أن تتخذ إجراءات انتقامية ضد صادرات الولايات المتحدة الى مصر حيث ذكر أن كل حكومة لها مطلق الحرية فى فرض الضرائب ولكن إذا زادت الضريبة عن الحد المعقول وجب على الدولة التى زيدت الضرائب على حاصلاتها أن تقابل المثل وهى قاعدة اقتصادية يطلق

(١) الجريدة التجارية المصرية، العدد ٢٤٣٣ السنة التاسعة، الجمعة ٧ مارس ١٩٣٠.

(٢) الجريدة التجارية المصرية، العدد ٢٤٣٣، السنة التاسعة الجمعة ٧ مارس ١٩٣٠.

(٣) التجارة والصناعة، العدد العاشر، السنة السادسة ديسمبر ١٩٣٠ ص ١٣٤-١٣٧ وبهذه الجريدة النص الكامل لمذكرة الحكومة المصرية للحكومة الا. يكية.

(٤) الارشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٥٣٠، ملف رقم ١٣١/٣/٢.

عليها droits represille<sup>(١)</sup> كما طلب كذلك سير بدرأوى باشا وزير المالية باتخاذ إجراءات انتقامية ضد الواردات الأمريكية إلى مصر<sup>(٢)</sup>

كما قامت المفوضية المصرية بواشنطن ١٩٣٨ بمساعي كبيرة لدى الخارجية الأمريكية من أجل تخفيض هذه التعريفة حيث قدمت المفوضية المصرية مذكرة الخارجية الأمريكية ذكرت فيها أن الولايات المتحدة كانت من أكبر الدول المشترين للقطن المصرى بعد بريطانيا<sup>(٣)</sup> وأنه بعد صدور قانون سموت هولوى ١٩٣٠ انخفضت صادرات القطن المصرى للولايات المتحدة بشكل كبير حيث إن الولايات المتحدة استوردت من مصر فى عام ١٩٢٩ (١,٢٧٧,١٠٠) قطار ثم انخفضت واردات الولايات المتحدة من مصر الى (٣٧٣,٠٠٠) قطار ١٩٣٠ ثم وصلت واردتها الى ٢٥٧,٧٥٠ قطار ١٩٣٧ نتيجة لصدور قانون سموت هولوى<sup>(٤)</sup>، أى أن نسبة صادرات مصر للولايات المتحدة من القطن قد انخفضت خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٧ الى ٧٩,٨٢% نتيجة لصدور هذا القانون، (وطلبت المفوضية المصرية تخفيض الضريبة الأمريكية على القطن حتى تزيد وتقدم ثمرة العلاقات الطيبة بين البلدين)<sup>(٥)</sup> وردت الخارجية الأمريكية على المذكرة المصرية بأن تخفيض الرسم على القطن طويل التيلة يتم من خلال معاهدة تجارية على أساس معاملة الدولة الأكثر رعاية<sup>(٦)</sup> ويالفعل دخلت الحكومة المصرية فى مناقشات تمهيدية لعقد اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة وذلك للوصول الى تخفيض الضريبة المفروضة على القطن طويل التيلة (وكذلك البصل والمنجنيز) وأثناء المناقشة التمهيدية للمعاهدة ذكر الوزير المصرى المفوض بواشنطن فى مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية أن متوسط صادرات مصر للولايات المتحدة من القطن خلال الفترة من (١٩٢٥ - ١٩٢٩)، كانت ٦,٥٤٣,٦١٧ جنيها ثم هبطت قيمة هذه الصادرات الى ٩٩٤,٦٦٠ جنيها فى عام ١٩٣٧ وأن السبب فى هذا الهبوط الحاد أن مصر ليس لديها محصول آخر للتصدير

(١) مضايب مجلس النواب: الهيئة النيابية الخامسة، دور الاعتقاد الاول ١٩٣١ ص ٨٧.

(٢) مضايب مجلس النواب: الهيئة النيابية السابعة، دور الاعتقاد الثانى ١٩٣٨-١٩٣٩، الاثنىين ٥ ديسمبر ١٩٣٨ ص ٣٩.

(٣) حيث يشكل القطن المصرى ٨٠% من قيمة الصادرات المصرية لبريطانيا لزيد من التفاصيل انظر

Crouchely: The investment of Foreign Capital in Egyptian companies and Public Dept. Cairo. 1936. P.178.

(٤) Department of State, 1938, Vol.II, op.cit, No. 570, PP. 705-706.

(٥) Ibid, P.706.

(٦) Ibid, Mem of conversation, by the Assistant Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling). Washington, Dec 8, 1938, PP. 708-709.

للولايات المتحدة، يمكن أن يعوض هذا الهبوط في تجارتها مع تلك الدولة، وأن الحكومة المصرية لن ترفع أيا من رسومها الجمركية التي يمكن أن تؤثر بشكل خاص على الصادرات الأمريكية لمصر<sup>(١)</sup>

واهتمت المفوضية المصرية بواشنطن في مناقشتها للاتفاقية التجارية مع السلطات الأمريكية على شيء واحد فقط هو تخفيض التعريفات على القطن الطويل التيلة بمقدار ٥٠% من قيمة هذه التعريفات<sup>(٢)</sup> دون التركيز على اتفاقية تجارية تضع ضمن بنودها مسألة تنظيم التعريفات الجمركية بين البلدين ولكن كان لنشوب الحرب العالمية الثانية وتدور الأحوال في أوروبا وأمريكا أثره في اعتذار الحكومة الأمريكية في عقد معاهدة تجارية مع مصر في ذلك الوقت، مما أدى إلى فشل الحكومة المصرية في تخفيض الضريبة الأمريكية على القطن المصري طويل التيلة<sup>(٣)</sup>

## ٢- البصل والسجائر وحماية البضائع الوطنية

كانت مصر ثالث دولة في العالم تقريبا من حيث كمية إنتاج البصل بعد الولايات المتحدة وأستراليا وثالث الدول المصدرة له بعد أسبانيا إلى وقت قريب، إذ أن الولايات المتحدة تستهلك إنتاجها محليا، ولكن مصر تحتل المرتبة الأولى من حيث جودة النوع، والبصل محصول نقدي Cash Crop فهو يشارك القطن في ذلك، ولمصر ميزة إنتاج محصولين من البصل شتوي وصيفي وهذه ميزة هامة في التسويق إذ تتمكن من استمرار عرضه في الأسواق الخارجية طوال العام<sup>(٤)</sup> وشغل البصل ١,٦% من إجمالي صادرات مصر من البقول والتي تبلغ ٢% من إجمالي صادرات مصر في الفترة من ١٩٢٤-١٩٢٨، ويصدر من المحصول المصري كل عام ٥٥% إلى ٦٠% من الإنتاج وكانت الدول التي تصدر إليها مصر إنتاجها من البصل إيطاليا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وهولندا<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> Department of State. "Foreign Relation of the United States 1939. IV, Op. Cit Aide-Memoire, The Egyptian Legation to the Department of State, Washington, March, 15 1939, PP. 488-498.

<sup>(٢)</sup> Ibid, Mem of Conversation, by Mr, Vernol. L. Phelps of the Division of Trade Agreements, Washington, July 31, 1939, P. 499.

<sup>(٣)</sup> Ibid, Mem of Conversation, by the Assistant secretary of State [Grady.], Washington, Dec 5, 1939, PP. 505- 506.

<sup>(٤)</sup> دكتور جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادي في مصر ط١ الاسكندرية ١٩٥٤ ص ٢١٤.

<sup>(٥)</sup> Abbas, Mohamed Hosny, op.cit, PP. 97-98.

وكان البصل يمثل المحصول الثانى بعد القطن من صادرات مصر للولايات المتحدة كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٩) :

صادرات مصر للولايات المتحدة من البصل بالآلاف الأطنان ١٩٢٢-١٩٢٨

| السنة                       | ١٩٢٢  | ١٩٢٣   | ١٩٢٤  | ١٩٢٥   | ١٩٢٦   | ١٩٢٧   | ١٩٢٨                  |
|-----------------------------|-------|--------|-------|--------|--------|--------|-----------------------|
| صادرات مصر للولايات المتحدة | ٧,٧٨٤ | ١٤,٤٥١ | ٤,٧٩٤ | ٢١,٣١٦ | ١٦,٨٨٢ | ٢١,٥٧٠ | ١٩,١٤٤ <sup>(١)</sup> |

ويلاحظ من الجدول السابق أن صادرات مصر من البصل فى تزايد مستمر الا فى ١٩٢٨ فقد هبطت الصادرات من ٢١,٥٧٠ طنا ١٩٢٧ الى ١٩,١١٤ طنا وذلك نتيجة للاشاعة التى انتشرت فى تلك السنة عن نيه امريكا لزيادة الضرائب الجمركية على البصل المصرى وذلك نتيجة لضغط بعض المزارعين فى الولايات المتحدة على حكومة هوفر Hoover لزيادة الضرائب على البضائع الأجنبية التى تستوردها الولايات المتحدة ويكون لها مثل فى الولايات المتحدة، وذلك لحماية المنتجات الوطنية الامريكية واستجابات حكومة هوفر فى النهاية وزادت الضريبة على البصل حيث أصبحت ٢,٥ سنت عن كل رطل ونفذ هذا الرسم ابتداء من ١٧ يونيه ١٩٣٠ وتحركت الحكومة المصرية لإلغاء هذه الضريبة أو تخفيضها فقد قام القائم بالأعمال المصرى بواشنطنون بالمناقشة مع مدير ادارة الشئون التجارية للشرق الأدنى بالخارجية الامريكية والمستشار الاقتصادى لوزارة الخارجية الامريكية وطلب منهما النظر فى إمكان تطبيق التعريفة الفصلية لأن تطبيق هذا المبدأ يوفق بين مصلحة الولايات المتحدة ومصر" وأن هذه التعريفة الفصلية معمول بها فى استراليا وقال أن البصل المصرى حين يعرض للبيع فى الأسواق الامريكية تكون هذه الأسواق خالية من المحصول المحلى وهذا هو المعنى للتعريفة الفصلية وقد ترك القائم بأعمال المفوضية المصرية الى مدير الشئون التجارية والمستشار الاقتصادى لوزارة الخارجية الامريكية مذكرة تعرب فيها وجهة نظر

(١) مصدر الجدول (١) الوثائق السرية لوزارة الخارجية المصرية الارشيف السرى تحديث لوزارة الخارجية المصرية محافظة رقم ٥٠٦ ملف رقم ١/٢٥/١٣١، وبه صادرات مصر من البصل للولايات المتحدة بالبوشل 'بوشل' = ٣٢,٥ لتر" وقد حولت البوشل الى طن وذلك لتوحيد وحدة القياس ، بالإضافة الى مجلة التجارة والصناعة ، العدد الثالث، السنة الثالثة ابريل ١٩٢٧ واخذت منها صادرات مصر للولايات المتحدة من البصل سنة ١٩٢٧، وكذلك

الحكومة المصرية فى هذا الشأن وقد وعد بتقديم هذه المذكرة الى البرلمان الامريكى لانه هو السلطة المختصة بالمسائل الجمركية<sup>(١)</sup>.

كما قدمت الحكومة المصرية مذكرة للحكومة الامريكية ذكرت فيها (ان محصول البصل المصرى ينزل السوق الامريكى فى اوانل فبراير من كل عام وفى هذا الوقت لا يكون فى امريكا محصول جديد ينافسه المحصول المصرى الا ما كان فى الولايات الغربية ونفقات الانتاج فيها مضافة الى اجرة شحنه الى ساحل الاطلنطى Atalantic تزيد كثيرا عن ثمن البصل المصرى فمعنى ذلك ان البصل المصرى لا ينافس البصل الامريكى وان الرسم (٢,٥ سنت عن كل رطل) الذى نفذ فى ١٧ يونيه ١٩٣٠ رسم فادح لانه يزيد على ١٠٠% من اصل قيمة البصل المصرى كما يثمن للتصدير فى الاسكندرية، ولذلك فقد اصبح يخشى من نفور المستهلك المصرى من شراء البضائع الامريكية ولاشك ان ذلك سيؤثر على العلاقات الودية التى تربط البلدين نتيجة لاضطراب العلاقات التجارية التى تربط البلدين.. وعليه تعرب الحكومة المصرية عن رجائها فى ان تخفض الحكومة الامريكية رسم البصل الى المستوى التى كانت عليه قبل التعديل الاخير<sup>(٢)</sup>.

كما اقترحت المفوضيه المصريه بواشنطن على الحكومة المصريه بان تلتفت نظر تجار البصل وكبار مصدريين البصل ان الاتفاق مع احد كبار المحامين فى الولايات المتحدة للدفاع عن وجهة نظر الحكومة المصريه امام الحكومة الامريكية ولما عرض هذا الاقتراح على كبار مصدري البصل بالاسكندرية صرحوا بانه ليس هناك فائدة من هذا العمل كما دلت عليه التجارب السابقة<sup>(٣)</sup> ونظرا للانخفاض الحاد لصادرات مصر للولايات من البصل -والتي انخفضت من ١٦٦,٨٤٢ جنيه فى عام ١٩٢٧ الى ١٤,٨١٩ جنيه فى عام ١٩٣٧<sup>(٤)</sup> أى انخفضت نسبة صادرات مصر للولايات المتحدة من البصل الى ٩١,١٢% - فقد دخلت الحكومة المصريه فى مناقشات تمهيدية مع الحكومة الامريكية لعقد اتفاقية تجارية بين البلدين فى يناير ١٩٣٩ واستمرت مناقشات

(١) الأهرام ، العدد ١٦٣٥ ، السبت ٣٠ مايو ١٩٣٠

(٢) التجارة والصناعة ( السنة السادسة ) العدد العاشر ، ديسمبر ١٩٣٠ ص ١٣٤ - ١٣٧ وتتضمن النص الكامل لمذكرة الحكومة المصرية للحكومة الأمريكية

(٣) الجريدة التجارية المصرية ، العدد ٢٨١ ، الثلاثاء ٢٩ سبتمبر ١٩٣١

(٤) Department of state 1939 .IV .op .cit .Aide -Mem, from the Egyptian legation to the Department of state ,p, 488

هذه المعاهدة من يناير الى ديسمبر ١٩٣٩ وكان الهدف الرئيسي من دخول الحكومة المصرية من مناقشات تمهيدية مع الحكومة الامريكية لعقد الاتفاقية التجارية هو تخفيض التعريفات الجمركية على البضائع المصرية المصدرة للولايات (القطن، والبصل، والمنجنيز) ولكن كان لنشوب الحرب العالمية الثانية واعتذار الحكومة الامريكية للحكومة المصرية عن عقد الاتفاقية فثقل الحكومة المصرية في تخفيض التعريفات الجمركية على البصل وغيرها من المحاصيل المصرية التي تصدر للولايات المتحدة وكان من الواجب على الحكومة المصرية ان تفرض تعريفه جمركية انتقامية على بضائع الولايات المتحدة المصدرة لمصر أسوه بعمل الولايات المتحدة ضد البضائع المصرية.

أما بالنسبة للسجائر المصرية : فقد بدأت هذه الصناعة في مصر منذ أواخر القرن الماضي ويقال أن السبب في ظهورها في مصر حينذاك هو تقرير الحكومة العثمانية في عام ١٨٧٥ احتكار الصناعة لنفسها مما حمل المشتغلين بها في تركيا على الهجرة على مصر والاشتغال بصناعتهم فيها<sup>(١)</sup> وأصبحت هذه الصناعة من الصناعات الرئيسية في مصر وقد كانت هذه الصناعة توظف ٥٠٠٠ عامل وتنتج سنويا ٦ مليون كيلوجرام من السجائر<sup>(٢)</sup> وتسهم بحصة لا بأس بها في الصادرات المصرية كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (١٠) :

صادرات مصر من السجائر ١٩٢٨-١٩٣٨

| السنة | المقدار بالطن | القيمة بالجنيه         |
|-------|---------------|------------------------|
| ١٩٢٨  | ٢٤٩           | —                      |
| ١٩٣٠  | ٢٧٦           | ٣١٢,٢٧٩                |
| ١٩٣٢  | ٢٦٢           | ٢٥,٥٠٠                 |
| ١٩٣٤  | ٢٦٣           | ٢٠٢,٥٠٠                |
| ١٩٣٦  | ٢٣٩           | ١٦٢,٣٠٠                |
| ١٩٣٨  | ٢٦٨           | ١٧٤,٠٧١ <sup>(٣)</sup> |

(١) دكتور حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ٢٢١

(٢) Isswi , charles ; An economic and social Analysis , New york 1947 , p. 86

(٣) مصدر الجدول P.171 , Abbas , Mohamed Hosny op. cit.

ونظرا لجودة السجائر المصرية فقد قامت بعض مصانع السجائر الامريكية بضاعة بعض انواع السجائر وأطلقت عليها اسم سجائر مصرية وطبعت ذلك على العلب<sup>(١)</sup>

وطبقا للمادة الخامسة من قرار وزارة المالية رقم ٧٣ لسنة ١٩٣١ التي تنص على أنه إذا ثبت على أحد المصدرين أنه- يضع أو يساعد على ضع سجائر فى الخارج مع استعمال كلمات ورسومات وماركات على السجائر أو عليها يفهم منها أن المقصود الإيهام بأنها سجائر مصرية فلمصلحة الجمارك الحق فى عدم منحه الدروباك\* على جميع السجائر التى يصدرها للخارج" وبناء على ذلك فقد طلبت مصلحة الجمارك من وزارة الخارجية المصرية معلومات عما يباع فى الأسواق الامريكية من السجائر باسم سجائر مصرية فى علب بدون طوابع أو بطوابع مقلدة مع ارسال عينات منها لكن تتخذ المصلحة الاجراءات اللازمة نحو أصحاب هذه المصانع وأرقت المصلحة فى طلبها للخارجية بيانا بالمحلات الامريكية التى اشتهرت بتقليد السجائر المصرية وتبيعها على أنها مصرية وهى محلات باتشرى Batschary بنويويورك وديميتريانو Dimitrino بنويويورك وزفيريز Zafiriz بنويويورك وخورى Khoury ببوسطن Boston وبوتر بتلر Butter Buttler بنويويورك وستفانوس Bros بفيلادلفيا Philadelphia<sup>(٢)</sup>

وكمحاولة من الحكومة المصرية لحماية السجائر المصرية من التقليد والمنافسة الغير شريفة أرسلت للقنصلية المصرية بنويويورك وسان فرانسيسكو للاستعلام منهما عن المعلومات التى قدمتها لها مصلحة الجمارك بحيث أنه لو ثبت، صحتها تحرم المحلات التى تقلد السجائر المصرية من الدروباك Drawback وقد ردت القنصلية المصرية بنويويورك على الخارجية أنه بعد البحث اتضح للقنصلية المصرية بنويويورك أن انتشار السجائر المصرية فى الولايات المتحدة محدودة وأن الشركات التى ذكرتها مصلحة الجمارك ليست ذات أهمية كبيرة تستطيع بها التأثير على سوق السجائر المصرية<sup>(٣)</sup>

(١) التجارة والصناعة ، السنة السادسة ، العدد السابع سبتمبر ١٩٣٠ ص٧٤-٧٦ تقرير القنصلية المصرية بواشنطن

(٢) الدروباك Draw back رسوم جمركية تعاد الى دافعا عند التصدير ثابته أنظر منير البعلبكي ، قاموس المورد ، دار العلم للملايين ط٢٣، ١٩٨٩، ص٢٩٣

(٣) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٠٧ ملف رقم ١٠/١٤/٤٢

(٤) نفس المصدر



أما قنصلية سان فرانسيسكو فردت في ديسمبر ١٩٣١ على الخارجية بأنه بالبحث في أسواق سان فرانسيسكو وجد أن كل السجائر التي يقال أنها مصرية والمباعة في أسواقها مطبوع على عليها أنها من دخان مستورد من مصر، ومصنوع في الولايات المتحدة اما الطوابع الملصقة على علب السجائر الامريكية فهي طوابع امريكية كالطوابع الأخرى الملصقة على علب السجائر الامريكية وهي عبارة عن مقدار رسوم الضرائب التي تجبها الولايات المتحدة على ما يستهلك من الدخان<sup>(١)</sup> وبالتالي نفت قنصلية سان فرانسيسكو تقليد السجائر المصرية في أمريكا بينما قللت قنصلية نيويورك من أهمية المصانع الامريكية التي تقلد السجائر المصرية وعدم تأثير ذلك التقليد على السجائر المصرية.

ويبدو أن الحكومة المصرية لم تكلل جهودها بالنجاح في حماية السجائر المصرية من التقليد في الخارج حيث لاحظ المندوبون المصريون في معرض باريس ١٩٣٨ أن بعض السجائر التي ترد الى ايطاليا من بلاد اخرى غير مصر يكتب عليها مايفيد أنها سجائر مصرية وقد وجه هؤلاء المندوبون نظر مدير المعهد الفاشستي للتجارة الخارجية الى مافي هذا من تعطيل رواج السجائر المصرية الحقيقية فوعدهم بمخاطبة الحكومة الايطالية في هذا الشأن<sup>(٢)</sup>

(١) نفس المصدر

(٢) البصير القضائي، العدد ٢٣٢٦، السنة الرابعة عشر، الجمعة ١٤ يناير ١٩٣٨

# الفصل الثالث

## العلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة

أولا : النشاط التبشيري الأمريكى فى مصر

ثانيا : النشاط التعليمى والخيرى الأمريكى فى مصر

ثالثا : الجامعة الامريكىة والنشاط الثقافى الامريكى

رابعا : الولايات المتحدة والاهتمام بعلم المصرىات

## أولا : النشاط التبشيري الأمريكى فى مصر

فى الانجيل التى يتدوالها المسيحيون وردت إشارة واضحة بتكليف معتقى هذه العقيدة فى كل أنحاء العالم بنشر تعليم الانجيل والدعوة إلى ماجاء به، أى دعوة الناس إلى اعتناق المسيحية وتعليمهم أصول هذه العقيدة وشرائعها فقد جاء فى انجيل متى (فإن هبوا وتلمذوا جميع الأمم وعمدوهم باسم الأب والابن والروح القدس وعلموهم أن يحفظوا جميع ما أوصيتكم به، وها أنا معكم إلى إنقضاء الدهر)، وجاء فى إنجيل مرقس على لسان المسيح قوله (أذهبوا إلى العالم واكرزوا بالانجيل للخليفة كلها ومن آمن واعتمد خلص ومن لم يؤمن يدن) من هذه الأصول استمدت المسيحية مبررات ومقومات الدعوة إلى ماجاء فى الانجيل وأطلق على هذا النشاط مصطلح التبشير Evangelism<sup>(١)</sup>

ومعظم الأديان فى الواقع تقوم على التبشير ولكن التسميات تختلف من تبشير وكرازة ودعوة ونشر، والأهمية النسبية للتبشير تختلف أيضا فيختلف الاهتمام بالتبشير بين الأديان الثلاثة فالتبشير هو حجر الزاوية فى الاسلام والمسيحية ويتضاعف الاهتمام بالتبشير أو يختفى فى اليهودية<sup>(٢)</sup>

ولفهم النشاط التبشيري الأمريكى يجب أن نضعه فى إطاره الصحيح فالتبشير حركة دينية اجتماعية تهدف إلى الدعوة إلى الدين الذى يعتنقه المبشر الأمريكى "البروتستانتية" وفى اعتقاد ونية أى مبشر أن الله سيجزيه على هذا العمل مقاما رفيعا بين أقرانه يوم القيامة تماما مثلما فعل المسلمون عندما غزوا مصر والشام وفتحوها فهذه حركة تبشيرية كبرى قصد بها المسلمون هداية غيرهم من معتقى الأديان الأخرى إلى الدين الحنيف وفى أعتقادهم (المسلمين) أن الله سيجزيهم على هذا العمل مثلما يظن المبشرون المسيحي على حد سواء.

ومنذ انتقال الإرسالية الأمريكية من سوريا إلى مصر والتى وصلتها فى ١٥

(١) دكتور كرم شلبي: الإذاعات التنصيرية الموجهة للمسلمين العرب، مكتبة التراث الإسلامى ١٩٩١ ص ١٧.

(٢) دكتور رفيق حبيب ودكتور محمد عفيفى: تاريخ الكنسية المصرية، مطابع الدار المصرية ١٩٩٢ ص ١٠٥.

نوفمبر ١٨٥٤<sup>(١)</sup> وهى تتلقى المساعدات من الحكومة المصرية فى أشكال مختلفة مثل إعفاء الإرسالية الأمريكية من بعض الرسوم أو منح الإرسالية قطعة من الأرض لبناء منشآت الإرسالية الأمريكية عليها من مستشفيات ومدارس<sup>(٢)</sup> كما أمد الاحتلال الإنجليزي المبشرين بشكل عام- نوعاً من المساعدة على التبشير<sup>(٣)</sup> لدرجة أن بلفور وزير الخارجية البريطانية كان يعتبر المبشرين فى نظر الاستعمار هم عيونهم التى تقوم بإطلاع الدول الغربية على النواحي التى تهمها معرفتها عن عقائد المسلمين وآرائهم والثقافات التى يتأثرون بها.

وينقسم العمل التبشيرى سواء كان امريكياً أو غيره إلى ثلاثة أنواع

- ١ - التبشير بين الجماعات: وهذا يحدث بالمدارس والمستشفيات وفى الندوات الدينية.
- ٢ - التبشير مع الفرد الواحد: وهذا يحتاج إلى مثابرة وصبر واستعداد للترحاب بالضيف وإطهار كل إمكانيات الود والصدقة حتى يأتس إليه الفرد ويثق به وهنا يصبح آلة مسخرة يكيفها المبشر كما يشاء ويصل بها إلى النصرانية طواعية واختياراً.
- ٣ - العمل التبشيرى الصامت وذلك بتوزيع الكتاب المقدس، النشرات الدينية والصور والأيقونات<sup>(٤)</sup>

وفى بداية العمل التبشيرى الأمريكى بمصر اتجه المبشرون الأمريكيون إلى تنصير المسلمين ولما وجدوا صعوبة شديدة فى ذلك وهوما أدركه تشارلز روجر

<sup>(١)</sup> وصلت أول بعثة تبشيرية أمريكية إلى مصر فى عام ١٨٥٤ عندما وصل إلى القاهرة المستر توماس ماك كاج وزوجته إلى مصر. لمزيد من التفاصيل عن ذلك النشاط التبشيرى الأمريكى فى القرن ١٩ انظر توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأ. يكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤-١٩٧٥ ترجمة دار طلاس دمشق د-ت ص ٩٢-٩٣ وكذلك

Watson: Egypt and the Christian Crusade (Philadelp. a 1975, PP. 144-156)

ولنفس المؤلف كذلك

In the Valley of the Nile, Chicago 1908, PP. 210-2 2.

<sup>(٢)</sup> محافظ عابدين "وزارة المالية" مذكرات "محفظه رقم ١٦، والأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظه رقم ٤٩٩ ملف رقم ١/٤١/٥ ومحفظه رقم ٤٥٨ ملف رقم ٢/٤٨/٥.

<sup>(٣)</sup> مصطفى الخالدى، عمر فروخ، التبشير والإستعمار فى البلاد العربية- عرض الجهود المبشرين التى ترمى لإخضاع المشرق للإستعمار الغربى ط٣ بيروت ١٩٦٤ ص ١٤٧-١٤٨.

<sup>(٤)</sup> إبراهيم خليل أحمد الإستشراق والتبشير وصلتهما بالإمبريالية العالمية، مكتبة الوعى ١٩٧٣ ص ٥٨.

وطسون Charls. R. Watson حين قال (إن التغلغل لعقل المسلمين مثل دخول حجرة مظلمة<sup>(١)</sup>) وهنا اتجه المبشرون الامريكويون إلى الأقباط لتحويلهم من الأرثوذكسية إلى البروتستانتية وكان هذا هو الحل الذي وجدته الاسرالية الامريكية للخروج من فشلها الذريع في تحويل المسلمين إلى النصرانية ولضمان مورد مالى لتكملة جهودهم فى محاولة لتتصير المسلمين مرة ثانية، وفى ذلك استعان المبشرون الامريكويون ببعض الأقباط المتحولين للبروتستانتية فى عملهم التبشيري الذى امتد فى شتى قرى ومدن مصر ففى الشرقية خدم العمل الاجيلى عبد المسيح حنا الله وهو قبطى متحول للبروتستانتية وقام بالخدمة بشبرا والقس صموئيل جرجس (١٩٢٠-١٩٢٤) وأبان خدمته تم ارساء حجر الأساس للمبنى الحالى لكنيسة شبرا والذى تم تدشينها فى ١٩٢٣/٩/٢٨<sup>(٢)</sup> وخدم بالزقازيق القس حنا مكار والذى بجهوده تم شراء قطعة ارض فى عام ١٩٢٩ وعليها تم بناء المبنى الحالى لكنيسة الزقازيق فى عام ١٩٣٥ وظل حنا مكار يخدم هذه الكنيسة حتى وفاته ١٩٦١<sup>(٣)</sup> وكانت هناك ثلاثة طرق اتخذتها الاسرالية الامريكية للوصول للسكان الأقباط فى المدن القرى وهى :

١ - القيام برحلات تبشيرية تجوالية

٢ - التجوال لبيع الكتاب المقدس

٣ - العمل التعليمى عن طريق المدارس"

ففى كل عام كان المبشرون الامريكويون يقومون برحلات عديدة فى أماكن مختلفة لتكوين علاقات شخصية مع السكان ولحث الأقباط الأميين للاستفسار عن الموضوعات الدينية ولتقديم الكتب المقدسة والآداب المسيحية للبيع<sup>(٤)</sup> وبذلك يسهل تحويل الأقباط إلى البروتستانتية وذلك لأن وصول المسيحية للاسلام فى مصر تكمن من خلال تبشير الأقباط وانعاش الكنيسة الوطنية<sup>(٥)</sup> وهو العمل الذى ركزت عليه طويلا الاسرالية

<sup>(١)</sup> Watson, R. Charles: Report of the Visit of Corresponding Secretary to Egypt and levant with Discussion of the Missionary situation and its problem, the board of foreign Mission of the united presbyterian church of North America. Philidelphia 1912-1913. P. 24.

<sup>(٢)</sup> أديب نجيب سلامة، تاريخ الكنيسة الإنجليزية فى مصر ١٨٥٤-١٩٨٠ دار النفاة ١٩٨٢ ص ٦٦.

<sup>(٣)</sup> نفس المصدر.

<sup>(٤)</sup> Julius Richter: A History of protestant Mission in the Near East, New York 1910, P. 347.

<sup>(٥)</sup> Addison, James Thayer: The chirstian Approach to the Moslem, New York 1966. P. 164.

الامريكية للكنيسة المشيخية المتحدة لشمال امريكا The American Mission of the united presbyterians وهي الارشادية التي كانت تتولى أمر التبشير في مصر - من أجل كسب الأقباط للاجيلية المسيحية ولتحقيق هذا الهدف قامت تلك الكنيسة ببناء كنيسة وطنية (مصرية) بروتستانتية قوية<sup>(١)</sup> وعندما اشتد عود هذه الكنيسة استقلت عن الكنيسة الأم "الكنيسة المشيخية" وقد تم الاستقلال على عدة مراحل بدأ في عام ١٩٠٨ حيث بدأ الاستقلال المالي والاداري وتم الاستقلال المالي والاداري في عام ١٩٢٦ وأصبحت الكنيسة القبطية الاجيلية كنيسة مستقلة ولكنها كانت عضوا في المحفل العام للكنيسة المشيخية الامريكية وفي عام ١٩٥٨ أنهت الكنيسة الاجيلية علاقتها بالمحفل العام الامريكي وأصبح سنودس النيل الانجيلي<sup>(٢)</sup> هو المحفل العام للكنيسة القبطية الانجيلية<sup>(٣)</sup>

وعلى الرغم من فشل المبشرين الأمريكيين في بداية الأمر للعمل بين المسلمين واتجاههم نحو الأقباط الا أنهم لم يياسوا في تبشير المسلمين وظهر ذلك من خلال اعمال مؤتمر حلوان التبشيري الذي عقد في ١٩٢٤ ومؤتمر القدس الذي عقد في نفس العام حيث دعا المؤتمرين إلى ضرورة تبشير المسلمين وذلك من خلال توحيد جهود كافة المبشرين العاملين في مصر وأشار مؤتمر القدس إلى نقطتين هامتين تتعلقان بأساليب التبشير أولهما خطأ المبشرين إذ كانوا يستغرقون مئتي يوم في نقد الاسلام وأظهار ضعفه اكثر مما يكشفون عن قوة المسيحية وثانيهما أن التبشير أكثر فاعلية وحسما بين الأطفال لأن تعاليم الديانة الاسلامية وترسيخها يتم بين المسلمين في سن مبكرة جدا لذلك وجب أن يكون التبشير من خلال التعليم هو النشاط الأساسي للمبشرين في البلاد الاسلامية ونادى مؤتمر حلوان بتكوين قيادة قوية من المبشرين والقساوسة والمدرسين لتعبئة كل القوى المسيحية في مصر لهداية المحمديين (المسلمين)<sup>(٤)</sup>

(١) رفوق حبيب، محمد عفيفي: المرجع السابق ص ١٣٩.

(٢) سنودس النيل الانجيلي هو الهيئة المهمة على عموم الكنائس بوادي النيل وأعضاؤه قساوسة كنائس وادي النيل يعاونهم المرسلون بوادي النيل ويلتزم مرة كل سنة في شهر مارس من كل سنة، لمزيد من التفاصيل انظر ابراهيم خليل أحمد: المستشرقون في البلاد العربية والاسلامية، مكتبة الوعي ١٩٦٤ ص ٢٩-٣٠.

(٣) طارق البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق ط ١٩٨٨، ص ٤٥٠-٤٥١ وكذلك البلاغ الإيسوعي، الجمعة ١٠ ابريل ١٩٢٨ العدد ٤٧.

(٤) Chairman of inter-Missionary Council, Conference of Christian Workers Among Moslems 1924, A Brief Account Members, New York 1924, P, 77.

ووضع مؤتمر حلوان خطة للعمل لتنصير المسلمين وحدد الفئات التى يجب ان يعمل بينها المبشر وهى ..

- ١ - شيوخ وطلاب الأزهر : وذلك من خلال الاتصال بطلاب الأزهر وزيارتهم فى منازلهم أو تأسيس اماكن بجوار الأزهر للمبشرين الذين يجب أن يظهروا حفاوتهم وودهم وتشجيعهم للمناقشات الحرة مع الأزهريين
  - ٢ - المثقفين : وذلك بأعطائهم عدد كبيراً من الآداب المسحية بالعربية والانجليزية
  - ٣ - الفلاحين : فإن تسعين فى المائة من سكان مصر فلاحون، ومن خلال جهلهم يمكن تبشيرهم فكلهم عادة يظهر رغبة للاستماع للرسالة المسيحية
  - ٤- العمل بين النساء : ولما كان من الصعب الاتصال بالنساء، فيمكن الاتصال بهم من خلال جمعيات الخريجات، ومركز رعاية الطفولة التى تصل اليه أفقر الأمهات.
- وحدد المؤتمر "حلوان" الوسائل التى يمكن أن يعمل من خلالها المبشر للتنصير وهى ١- العمل التبشيري الطبى ٢- العمل التعليمى
- ٣- العمل التبشيري المباشر من خلال زيارات المنازل والصلوات الاجتماعية والمناقشات العامة التى يمكن أن تكون مثمرة<sup>(١)</sup>.

والخطة التى نادى بها مؤتمر حلوان أتبعها الإرسالية الأمريكية فى مصر بالتفصيل لتنصير المسلمين، وبالفعل اتجه المبشرون الأمريكيون نحو الأزهر على اعتبار أن الأزهر معقل الاسلام وأن الصبائى الأزهرى اذا اتسق ذلك يكون عوناً للمبشرين على زيادة التغلغل فى العالم الإسلامى<sup>(٢)</sup> وأشهر حادثة تبشير أمريكية فى الأزهر كانت ١٩٢٨ وهى حادثة القس الأمريكى زويمر وكان هذا القس وقتها كبيراً المبشرين الأمريكيين فى مصر وسوريا وفلسطين والمسئول عن تحرير مجلة العالم الإسلامى وواحداً من أقطاب كافة مؤتمرات التبشير التى انعقدت منذ ١٩١٠ وعرفت كتاباته بالتعصب والتصنف ضد الاسلام، وكان لدى زويمر تصريح من وزارة الأوقاف المصرية بدخول المساجد واصطحاب العلماء، وهواة الآثار، وقد استغل هذا التصريح فى

<sup>(١)</sup> Ibid, PP. 79-80.

<sup>(٢)</sup> عمر فروخ، مصطفى الخالدي: المرجع السابق ص ٢١١-٢١٢.

دخول الأزهر وتوزيع بعض رسائل التبشير في عام ١٩٢٦، الأمر الذى دعا مدير المساجد وقتها الشيخ عبد الوهاب خلاف إلى استدعاء زويمر وإنذاره بسحب التصريح منه وانتهت هذه الحادثة بسلام ولكن فى ضحى ابريل ١٩٢٨ ذهب زويمر إلى الأزهر ومعه ثلاثة أجناب من بينهم امرأة فتتبعه مراقبوا الجامع لعلمهم بنشاطه التبشيري ودخل حلقة درس الشيخ سرور الزنكلونى أثناء شرحه لسورة براءة ووزع على الطلبة فى استنار ثلاث رسائل قيل أنها تتضمن تفسيرات مسيحية لآية الكرسي ولأسماء الله الحسنى ثم ترك الحلقة إلى غيرها وأهاج هذا الأمر نحوى من ثلاثة آلاف أزهري كانوا موجودين وقتها وحرقوا الرسائل واستفزتهم جراءة الرجل الذى يقوم بالتبشير فى صحن أكبر جامع اسلامى، وعم السخط حتى كاد أن يفلت الزمام، لولا روح الضبط التى اشاعها العلماء<sup>(١)</sup> وسرى خبر الحادث وبلغ الاستياء مبلغة وأوفد العلماء منهم من قابل مصطفى النحاس رئيس الوزراء طالبا اليه وقف أعمال التبشير فى مصر، ووقف توزيع رسائل المبشرين فى الشوارع ووسائل المواصلات والمنشآت ونتيجة لذلك سحبت الوزارة تصريح القس زويمر الأمر الذى أضطره أن يصرح بإستعداده للاعتذار للأزهر، ولكن الحادث استمر يشغل الرأى العام فترة طويلة وجلب الحادث معه سخطا شديدا ضد التبشير وقد شارك الأقباط فى حملة السخط هذه إلى جانب المسلمين فقد كتب كليم أبو سيف معلقا على حادثة زويمر ومهاجما دعوى الانجليز فى حماية الاقليات فى مصر ومنوها لحكمة المسلمين وضبطهم للنفس حيث ذكر أنه (لوحث مثل حادث زويمر فى أية كنيسة لاستغلاله بريطانيا لتأييد دعواها عن تعصب المسلمين) ثم استنارد قائلنا (لاعتقدوا "المسلمين" أن الأقباط فى مصر أقل استنكاراً لهذا الحادث منكم، فهم أحرص ما يكونون على الألفة والاخاء بينهم وبينكم<sup>(٢)</sup>) ولقد أتى موقف كليم أبو سيف من موقف الأقباط العام المعادى لنشاط الرسائل التبشيرية فى مصر والتسى حاولت أن تبشر الأقباط كذلك، وتحولهم عن الارثوكسية كما حاولت أن تحول المسلمين إلى المسيحية فخشية الأقباط والكنيسة القبطية من فقد رعاياها لصالح الرسائل الأجنبية والأمريكية بشكل خاص هو الذى جعل الأقباط يؤيدون المسلمين فى معادتهم للمبشرين انطلاقاً من المصلحة المشتركة

(١) طارق البشرى: المرجع السابق ص ٤٥٦-٤٥٧. وكذلك البلاغ العدد ١٥٠٦، الخميس ١٩ ابريل ١٩٢٨.

(٢) طارق البشرى: المرجع السابق ص ٤٥٦-٤٥٧.



واستفزت هذه الحادثة الصحافة المصرية فنشرت صحيفة البلاغ مقالا لعباس العقاد سخر فيه من القس زويمر، حيث قال لم تدخل الامريكيات الحديثة فى شىء الا احوالته من الجد إلى الهزل ومن الوقار إلى الصبيانية فقد دخلت فى الفن فاذا التمثيل تهريجا .... ودخلت فى الدين فاذا الدكتور زويمر وأمثاله اضحوكة للتسلية وتراجيديا تنقلب إلى الكوميديا تارة وإلى الميلودراما تارة أخرى ثم سخر من أمريكا التى كانت مجهولة يوم ظهور المسيحية (ثم يجيء الأمريكيون إلى وطن المسيح فى الشرق لينقذوا دينه ويجردوا يقينه وبأية وسيلة بهذه الوسائل القردية التى أظهر فيها السيد زويمر براعة فى المحاكاة تدلك على أنه من قراء طرزان ومن العارفين جسد المعرفة بطباع القردة والنسانيس الصغيرة ..... فلو أن مسلما دخل الكنيسة الكبرى فى روما أو فى لندن ليسخر بالمسيحية ويدعو للإسلام لما كان على يقين من العودة إلى حيث أتى ولكنك أنت تقتحم الأثره بين المسلمين لتسخر بدينهم وتعتدى على حرمتهم ثم تمضى بسلام لايمسك سوء ولا تخسر فيه شيئا غير وريقاتك التى طرحتها هنا وهناك فما أدل هذا على حاجة الأجانب إلى الحماية؟ وما أدل هذا على تحفز المصريين المتعصبين للعنوان<sup>(١)</sup>

كما تقدم النواب محمد لطيف، وعبد الحميد سعيد، وخليل ابو رحاب من مجلس النواب بأسئلة لرئيس مجلس الوزراء اتفقت كلها على (مطالبة رئيس الحكومة ببيان ما اتخذته الحكومة حيال هذا الأمر الهام أو ما ستخذه أن لم تكن اتخذت شيئا لأن، وهل لايرى معالى وزير الأوقاف منع صرف تذاكر تبيح للأجانب دخول المساجد أو على الأقل للمبشرين ومن ليس ثوبهم، حفظا لكرامة الدين الإسلامى وخوفا من حدوث فتن فى المستقبل وخصوصا أن للمسألة سابقة فى عام (١٩٢٦)<sup>(٢)</sup>

فاجاب رئيس الوزراء ان الحكومة اهتمت بحادثة زويمر الاهتمام الجدير بها واخذت من فورها الاجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذا الحادث فى المستقبل، ومنها أن وزارة الاوقاف استردت منه رخصة دخولة المعاهد الدينية الاسلامية وقد شفع رئيس الوزراء تصريحه بكتابة اعتذار عام عن هذا الحادث<sup>(٣)</sup>

(١) البلاغ الیومی، العدد ١٥٦١، ٢٠ ابریل ١٩٢٨ ص ١.

(٢) مضابط مجلس النواب، الهيئة العامة النيابية الثالثة، دور الأعمق العادى الثالث ١٩٢٨ ص ٤٦١.

(٣) مجلة التاريخ والمستقبل، مجلة تصدرها كلية الآداب، جامعة المنيا المجلد الأول، العدد الثانى ١٩٨٧ مقال الدكتور خالد نعيم بعنوان نشاط جمعية مقاومة التنصير المصرية ص ١٤٩-١٥١.

وعلى الرغم من اللفظ الذي نتج عن حادثة القس زويمر الا انه يجب النظر اليها علي انها حادثه فرديه وتجاوزا من بعض المبشرين في التعاطي مع القضايا التبشيرية بشكل عام والمشاعر الاسلاميه بشكل خاص، ولا يمكن النظر اليها علي انها تمثل ظاهرة في تعاطي المبشرين في مصر مع المقدسات الاسلاميه (الازهر مثلا) وازدياد تغلغلهم حتي في الازهر (حادثه القس زويمر)، فان وضع تلك المسألة في سياقها الطبيعي مفيد لتوضيح مدى النجاح الضئيل التي حققته البعثة التبشيرية الامريكيه في مصر للوصول للمسلمين والاقباط علي حد سواء .

وفي نفس الوقت قامت ناظرة أمريكية لاحدى مدارس الاسكندرية بالحاق صبيحة قاصرة بمستشفى شبين القناطر واغوت الفتاة عن أهلها وعن دينها ورفضت (الناظرة) تحت مظلة الامتيازات الأجنبية التي تحمي هذا النشاط أن تسلم الفتاة لاهلها وأثير هذا الموضوع أيضا في مجلس النواب بسؤال وجهة إلى الحكومة الدكتور محبوب ثابت الذى نبه إلى أن حركات التبشير تعمل تحت ستار المدارس والمستشفيات وطلب إلى الأجانب وجوب مراعاة واجب الضيافة وأن ترعى جمعياتهم في مدارسها ومستشفياتها ماينص عليه دستور مصر من حماية الدولة لحرية الأديان، وكان رد رئيس الوزراء (انه بالنسبة لحادث شبين القناطر فان اخا الصبية حصل على حكم شرعى بضمها وان الدولة ستقوم بتنفيذ هذا الحكم بحضور مندوب القنصلية البريطانية التابعة لها المستشفى<sup>(١)</sup>)

وفي نفس العام نقلت صحيفة الأهرام في بعض أعداد شهر أكتوبر عن خطاب لاحدى المراسلات القته في الاجتماع السنوى لجمعية المبشرين بالسويس تحدثت فيه عن أهمية تبشير وتعليم أبناء المصريين بتربيتهم فى مدارس الارسالية الأمريكية وغيرها من مدارس الارساليات التي تدعو إلى المذهب البروتستانتى وقد استفز هذا الخبر فضيلة الشيخ محمدشاعر وكيل الجامع الأزهر فهاجم المبشرين ومدارسهم وطلب بمنع أبناء المسلمين من التوجه لمدارس الارساليات ومنها مدارس الارسالية الأمريكية أسوة بما يفعل أقباط مصر بمنع أبناء طائفتهم عن الالتحاق بهذا المدارس).

وفي عام ١٩٣٠ وقعت حادثتان أثارتا مشكلة على درجة كبيرة من الخطورة

(١) طارق البشرى، المرجع السابق ص ٤٥٨ وكذلك مضابط مجلس النواب المرجع السابق وبها تفاصيل كاملة للحادث ص ١١٥٢-١١٥٣.

الأولى حدثت فى شهر فبراير عندما القى قبطى من مذهب الروم الكاثوليك محاضرة فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة تعرض فيها للاسلام والرسول، وكانت الحادثة الثانية عندما تعرض كامل منصور - وهو شاب مسلم تحول عن الاسلام واعتنق المسيحية - للنبسى فى محاضرة القاها بالارسالية الأمريكية بالأزبكية وقد نشرت الصحف بالتفصيل هاتين الحادثتين وطالبت الحكومة بمنع نشاط هؤلاء المبشرين وعلى أثر ذلك قامت سلسلة من المظاهرات وخصوصا فى الأسكندرية والتي كاد أن يتحول فيها الأمر إلى حرب أهلية بين المسلمين والمبشرين مما دعا رئيس وزراء بريطانيا رمزى مكدونالد إلى اتهام اسماعيل صدقى رئيس الوزراء المصرى بأن حكومته تعده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر ومن سخریات القدر أن مكدونالد صرح بأن حكومته أصدرت أوامرها إلى بارجتين حربيتين بالتوجه إلى الأسكندرية للمحافظة على أرواح الأجانب المنصرين وأرواحهم من الخطر<sup>(١)</sup> وفى عام ١٩٣٢ أخذت الصحف تنشر أخبار متنوعة عن الحوادث التبشيرية والتي كثرت فى هذا العام بالشكل الذى يمكن أن نطلق عليه عام التبشير فى يونيه ١٩٣٢ نشر طالب مسلم من طلبه الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى احدى الصحف بلاغا تقدم به للشرطة عن ضغط الارسالية الأمريكية داخل هذه الجامعة لاجباره على التحول عن الاسلام، فها جمت صحيفه السياسة الجامعة الأمريكية وقالت أنها كانت تقوم بعمليات تنصير فى غاية الخطورة لبعض الطلاب المسلمين وقد اعترف عميدها بذلك فى عام ١٩٢٠ عندما قرر أن التبشير كان يتم بين الطلاب المسلمين وأنه كان يشترط حضورهم للكنيسة يوميا، وحضور فصول دراسة الكتاب المقدس لمدة أسبوعين من كل شهر<sup>(٢)</sup>

وتزايدت خطورة المشكلة التبشيرية عندما فضح الشاب الفلسطينى عبدالقادر موسى كاظم الحسينى - الذى كان طالبا نابها بالجامعة الأمريكية - الدور التبشيرية لتلك المؤسسة بشكل علنى وبصورة بالغة الجراءة فى يوم احتفال الجامعة السنوى بتسليم شهاداتها للمتخرجين الذى كان عبد القادر واحدا منهم - ولما بدا الحفل بتسليم الشهادات نودى على عبد القادر لتسلم شهادته ولكنه ما أن تسلمها حتى مزقها على

(١) طلعت ذكرى مينا: الإرسالية الأمريكية ونشاطها التربوى فى مصر من منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة اسبوط ١٩٨٤ ص ٣٠٤.

(٢) نفس المرجع ص ١٥٤.

مرأى من الجميع وصاح فى وجه رنس الجامعة قائلا (انى لست فى حاجة إلى شهادة معهدكم الذى هو معهد تبشيري واستعماري) ثم القى الطالب: عبد القادر " خطبة قصيرة حمل فيها على التبشير والاستعمار وختمها بالهتاف لفلستين وشعبها وأصاب رئيس الجامعة الذهول من هول المفاجأة كما ذهل المحتفلون الذين لم يلبثوا أن صفقوا للطالب الفلستينى وهتفوا بحياته وهو يغادر مكان الاحتفال قبل انتهائه، وكانت هذه الحادثة هى البداية الحقيقية لفضح نشاط الجامعة الامريكية التبشيري بالقاهرة<sup>(١)</sup>

والواقع انه يجب النظر الي هذا الحادث ليس فقط في دلالاته التبشيرية التي افصح عنها الطالب الفلستيني (عبد القادر) ولكن يجب النظر اليها ايضا في ضوء تطور القضية الفلستينية ودعم الغرب الاستعماري وامريكا للقوي الصهيونية، وهو الامر الذي جعل الطالب الفلستيني يربط في خطبته بين الاستعمار والتبشير وهتافه لفلستين، وحيث ان قضية التبشير المعنية "الجامعة الامريكية" لا تربط بفلستين بل بمصر، وحيث ان مقر الجامعة في القاهرة وليس في فلستين، فان ذلك يؤكد وجهة نظرنا ان المسألة خاصة بتطور القضية الفلستينية بشكل عام وقد اتى التبشير عرضا ليفضح الطالب الاستعمار الغربي ويلفت النظر الي المسألة الفلستينية.

والواقع ان هذا الحادث قد استفز رأى العام المصرى فهاجمت صحيفة البلاغ - الصحيفة الوفدية - الجامعة بتوضيح الخلفية التبشيرية لتشارلز واطسن Charles. Watson رئيس الجامعة الامريكية وقالت ان الجامعة مكان يتعلم فيها المبشرون كيف يهاجمون الاسلام ووصفت مقررات الجامعة فى علم النفس والاجتماع وعلم الأخلاق كقطاع لذلك، وأن الجامعة بهذا تسعى لنشر البغضاء رسوء الفهم واضطرام الحروب وانها تنظر للاسلام كدين للبرابرة والذى يعلم الحروب واللصوصية، وأن الشرق سوف لا يتقدم ولا يصبح سعيدا الا بترك هذا الدين، ونشرت صحيفة السياسة كذلك معارضتها فى ٣١ مايو حيث عرضت ملخصا لكتاب مشاكل الأديان problems of Religion تأليف ديورانت دراك Durant Drak الذى كان يدرس فى الجامعة والذى يسىء للاسلام

(١) خالد محمد نعيم: الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية فى مصر ١٧٥٦ - ١٩٨٦ دراسة وثائقية، كتاب المختار ١٩٨٨ ص ٢٢١-٢٢٢ وكذلك

Gossett. Edward freeman: The American protestant Missionary, Adissertation submitted in partial satisfaction of the requirement for the degree Doctor of philosophy in History, Univ of California, Los Angeles, Aug 1960 PP, 226-228.

ورسوله، ونشرت الجهاد (الجريدة الوفدية) في ٢ يونيه - مقالا عن كتاب دراك وأكدت أن الجامعة الأمريكية خسرت أكثر مما كسبت من نشر تلك الكتب ونشر ذلك النوع من التعليم بين الطلاب، وأنها تحتاج الآن وفي المستقبل جهودا جبارة من أجل ارجاع الثقة القديمة للمسلمين وحتى للمسيحيين غير البروتستانت، وأنه ثبت أن عرض هؤلاء الأمريكيين الأثرياء الذين أنشأوا الجامعة، لم يكن للاغراض العلمية فقط وانما فى الحقيقة لافساد العقائد وتدمير الايمان وتحويل الشباب الصغار عن أديانهم بمختلف الطرق، والوسائل كما طالبت السياسة فى هيونية بإنشاء مدرسة للدراسات الاسلامية طبقا للافكار التقدمية للشئى محمد عبد<sup>(١)</sup> كما نشر شيج الازهر محمد الأحمدي الظواهرى نداء للمسلمين قال فيه (انه فى الوقت الذى استنكر فيه هذه الأعمال أشد الاستنكار من غير أن تعرض إلى الحوادث التى بين يدي القضاء، أوجه نظر الإباء المسلمين ومن فى حكمهم إلى أنهم مسئولون امام الله عن تحت ولايتهم من التلاميذ وغيرهم وواجب عليهم شرعا حمايتهم من هذه الاخطار عن مقلات هذه الأعمال)<sup>(٢)</sup> كما نشر فينى فهمى باشا بيان باسم الاقباط المصريين مستنكرا تلك الحوادث قال فيه (فحرصا على سلامة تلك الروابط المقدسة لم أجد بدأ من كتابة هذه السطور جهرا فيها بانه اذا كان المسلمون المصريون قد استنكروا أعمال أولئك المبشرين فالاقباط المصريون أشد استنكارا لتلك الأعمال ولا يقل أسفهم منها عن أسف أخوانهم الاقباط ولا تنقص رغبة هؤلاء إلى الحكومة فى العمل على منع أسبابها بصورة نهائية حاسمة)<sup>(٣)</sup>

وفى نفس الوقت نشرت جريدة كرسيتيان جرافيك ( ان المسيحيين بانجلترا سيراقبون مركز الرسائل فى مصر بعين القلق وانشغال البال )<sup>(٤)</sup> وكانت نتيجة الحملة الصحفية على الجامعة الامريكية ونشاطها التبشيرية هبوط المقيديين بكلية الآداب والعلوم فى ١٩٣٢، ١٩٣٣ من ٣٨٨ إلى ٢٦٦ طالبا<sup>(٥)</sup>

ويعتقد أوارد فرمان جوست بأن الهدف من الحملة الصحافية على الجامعة

<sup>(١)</sup> bid, PP. 226-228.

<sup>(٢)</sup> الأهرام : العدد ١٦٦٣٨، الإثنين ١ فبراير ١٩٣٢.

<sup>(٣)</sup> الأهرام: العدد ١٦٦٦٨، الخميس ٣ مارس ١٩٣٢.

<sup>(٤)</sup> الأهرام: العدد ١٦٦٩٨، الأحد ٣ أبريل ١٩٣٢.

<sup>(٥)</sup> Gossett; OP. cit, PP, 231-232.

الامريكية هو احراج حكومة صدقى واستشهد على ذلك بجديث لمستر مكلانهن Merriam Gordon عميد كلية الاداب والعلوم ومستر جوردون مريام. السكربتير الثالث للمفوضية الأمريكية بالقاهرة حيث قال انه (يعتقد أن ٢٥% من الحملات الصحفية ضد الجامعة تهدف إلى تعويق الحكومة وان الصحافة الوفدية تأمل فى اتهام الحكومة بعدم مقدراتها على حماية الاسلام واكدت هذا الرأى البلاغ فى ٣١ مايو ١٩٣٢ حيث ذكرت ( منذ ثلاثة شهور .... أكد صدقى باشا أمام البرلمان أنه يعد بأنه سوف لا يثار أى هجوم ضد الاسلام من جانب المؤسسات الأجنبية، وأعلن أنه فى حالة أى هجوم أكثر على الإسلام سوف يتدخل من خلال السلطات الحكومية، والأآن هناك هجوم .... فماذا ستفعل الحكومة؟! )<sup>(١)</sup>

وهذا الرأى سليم فى جملة ولكن نسبة ٢٥% هذه نسبة كبيرة إذ أن ساعة الصفر للهياج والثورة لأى شعب شرقى -بشكل خاص - هى ساعة المساس بمسألة الأديان والأقلل من شأن دين جماعة، والدليل على ذلك أن العقاد وهو الكاتب الوفدى قد هاجم المبشرين الأمريكين فى صحيفة البلاغ سنة ١٩٢٨ أثناء حادثة زويمر فماذا كان يقصد هل هو احراج حكومة النحاس الوفدية أم الدفاع عن الإسلام!؟

وأقلت كذلك الحملة الصحفية الحكومية البريطانية والتي اعتقدت أن الملك يشجع الحركة المناهضة للمبشرين فى مصر<sup>(٢)</sup> كما كان للآزهر دور كبير إزاء تلك الاحداث التبشيرية<sup>(٣)</sup> فقد طالب الشيخ الظواهرى من الحكومة سن تشريع لمنع نشاط المبشرين فى مصر<sup>(٤)</sup> كما أصدر فتوى فى سبتمبر ١٩٣٣ تدين وبشدة المسلمين الذين يلحقون أبناءهم بمدارس الأرساليات الاجنبية، ونتيجة لهذه الفتوى تناقص عدد الدراسين المسلمين بمدارس الأرساليات التبشيرية وتعترف وثائق الأرساليات التبشيرية باتخفاض فى عدد المنتحقين من أبناء المسلمين المصريين بمدارس الأرساليات الأمريكية بدرجة ملحوظة<sup>(٥)</sup> ولقد قلت دار المندوب السامى البريطانى من بيان شيخ الأزهر، فقد قابل

<sup>(١)</sup> Ibid: PP. 229-230.

<sup>(٢)</sup> F.O 407- 217, No 95, Mr R.L. Campbell to sir John Simon , Ramleh, July 8, 1933.

<sup>(٣)</sup> دكتور أحمد سعد الدين البساطى: التبشير وأثره فى البلاد العربية والإسلامية، دار أبو المجد للطباعة بالهرم ١٩٨٩ ص ١٢٦.

<sup>(٤)</sup> الدكتور فخر الدين الأحمدى الظواهرى: مذكرات شيخ الإسلام الظواهرى، مطبعة الإعتماد ١٩٤٥ ص ٣١٥.

<sup>(٥)</sup> مجلة التاريخ والمستقبل، المرجع السابق ص ١٥٥

السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى مستر سمارت Smart، وزير الداخلية المصرى ولقت نظره إلى خطأ ذلك البيان المناهض للمبشرين من شيخ الأزهر فرد وزير الداخلية بأن شيخ الأزهر كان مدفوعا لعمل ذلك البيان لاتهام المعارضة له بأنه لم يفعل شيئا إزاء المبشرين، وأكد وزير الداخلية لمستر سمارت أن هذا البيان لن يكون له تأثير قوى وسوف لايتبع ببيان آخر<sup>(١)</sup> وفى منتصف يونيه ١٩٣٣ أعلن الشيخ مصطفى المراغى عن تأليف جمعية لمقاومة التبشير وسرعان ما انضم إلى عضوية الجمعية لفييف من رجال الدين الاسلامى والمفكرين، والمثقفين من شباب الأزهر فكان من أعضاء الجمعية الدكتور محمد حسين هيكل، وعبد الحميد سعيد رئيس جمعيات الشبان المسلمين، ومحب الدين الخطيب رئيس تحرير مجلة الزهراء الشهرية ومجلة الفتح الأسبوعية والشيخ محمد الخضر حسين والشيخ حسن البنا<sup>(٢)</sup>. وتكونت لهذه الجمعية فروع ولجان فى المدن والقرى وتصدت هذه اللجان لمن يسمون أنفسهم بالمبشرين<sup>(٣)</sup> ونتيجة لذلك طالب النائب أحمد والى الحندى من وزير الاشغال سحب التصاريح المجانية للمبشرين وركز على أعضاء بعثة الكلية الأمريكية (الجامعة الأمريكية وثارت مناقشة حادة بين الوزير وبعض النواب الذين اعتبروا أعضاء البعثة مبشرين بينما اعتبرهم الوزير مدرسين المهم أن الوزير وعد بدراسة المسألة<sup>(٤)</sup> ولم تنتشر الصحف أحداثا ذات بال عن المبشرين سواء كانوا أمريكيين أو غيرهم وفى نهاية عام ١٩٣٩ كان عدد أعضاء الكنيسة الانجيلية المصرية ٢٠ ألف عضو<sup>(٥)</sup> ولم تشر الوثائق او الكتب التى تناولت التبشير عن عدد المسلمين المصريين المتحولين للمسيحية خلال فترة الدراسة ولكن يمكن حساب عدد المتحولين للمسيحية بشكل قياسي كالاتى ففى عام ١٩٠٤ أى بعد ٥٠ عاما تقريبا من وصول الأرسالية الأمريكية إلى مصر تم تعميد ١٠٠ مسلم فقط<sup>(٦)</sup> أى أنه يمكن القول أنه كل ٥٠ عاما يتم تعميد ١٠٠ مسلم أى أنه كل عام يتم تعميد اثنين من المسلمين وقياسا على ذلك فيمكن القول أن عدد المتحولين من الاسلام للمسيحية

<sup>(١)</sup> F. O 407 - 217, No 107, Mr. R. L. Campbell T sir John Simon, Ramlah , sept 29, 1933.

<sup>(٢)</sup> التاريخ و المستقبل، المرجع السابق ص ١٠٦.

<sup>(٣)</sup> محمود عبد الحلیم: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ج١ دار الدعوة ١٩٧٩ ص ١٧٠.

<sup>(٤)</sup> مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الإعتقاد الثالث ١٩٣٣ ص ١٠٤٩.

<sup>(٥)</sup> Gossette: OP. cit, P, 201

<sup>(٦)</sup> لينوار تشامبرز رايت، المرجع السابق ص ٢٦١.

فى الفترة من ١٩١٩-١٩٣٩) حوالى أربعين وهو رقم خاضع للخطأ والصواب ويعتمد بشكل تام على مدى صحة أو خطأ أو مبالغة الأرسالية الامريكىة فى عدد المتحولين للاسلام عام ١٩٠٤.

وهو ايضا رقم ضئيل ويدل على الفشل الذريع للارسالية التبشيرية الامريكىة فى مصر فى العمل وسط المسلمين .

تبقى كلمة أخيرة بالنسبة للنشاط التبشيرى الامريكى فى مصر وهى متعلقة بمطالبة المبشر الأمريكين بمبدأ الحرية الدينية فى مصر.

مطالبة المبشرين الأمريكين بمبدأ الحرية الدينية :

لقد جاءت فكرة مطالبة المبشرين الأمريكين بالمطالبة بمبدأ الحرية الدينية فى مصر من فكرة بسيطة وهى اعتقادهم أن خشية المسلم من التحول للمسيحية تتبع من فقدان مبدأ الحرية الدينية<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى أنه ليس هناك طريقة للتسجيل "للمتحول" من الاسلام للمسيحية وأن الشكل الوحيد المعترف به هو التسجيل من المسيحية للاسلام ولهذا فإن المتحول من الاسلام فقط يتعرض للاضطهاد الاجتماعى ولكنه ايضا يتعرض لعدم الشرعية القانونية فهو لا يستطيع أن يطالب بالمرث من أقربائه المسلمين كما أن زوجته عادة تنفصل عنه، وإذا كانت المتحولة امرأة فسيكون حالها أسوأ فإذا لم تكن متزوجة فإن حياتها تكون مطلوبة من والدها أو الوصى عليها وإذا كانت متزوجة فتكون مطلوبة من زوجها وتكون معرضة لكافة أنواع الضغوط من كافة المجتمع الإسلامى<sup>(٢)</sup> كما كان لإعلان دستور مصر بأن الاسلام هو دين الدولة سببا آخر فى مطالبة المبشورين الأمريكين فى طلب الحرية الدينية<sup>(٣)</sup> ولذلك شكل المبشورون الأمريكيون ضغوطا قوية على السياسة الخارجية الامريكىة للمطالبة بهذا الأمر وخصوصا أن الدين يتدخل كعامل قوى فى تكوين السياسة الخارجية الأمريكية<sup>(٤)</sup>

ويبدو أن الأحداث التى تلت حادثة القس زويمر هى التى دفعت كافة الارساليات

(١) Watson. R. Charles: Egypt and the Christian Crusade, op. Cit , P, 184.

(٢) Addison . James Thayer : op. cit, P, 155.

(٣) Bates. M. Searle: Religious Liberty: An inquiry, International Mission Council, New York, London 1945, PP, 11-12.

(٤) Nijim, Basheer (ed): American Church Politics and the Middle East. Association of Arab-American Univ Graduates, inc. Belmont, Massachusetts 1982. PP. 73-74..



التبشيرية البروتستانتية العاملة في مصر إلى التضامن مع الطلب الأمريكي فقد أرسل المجلس البشيري العالمي المصري Council Egypt inter-Mission والذي يمثل عديدا من الطوائف البروتستانتية الأمريكية والأوروبية- خطابا في ٢٤ مارس ١٩٣٠ للوزير الأمريكي المفوض بالقاهرة مستر جونثر مطالباً فيه بمبدأ الحرية الدينية وأرسل جونثر هذا الطلب لوزير الخارجية الأمريكي والذي أرسله بدوره للسفير الأمريكي في لندن مستر داوس Dawes مبلغا السفير انتهاز أقرب فرصة لإجراء تحقيقات شفهوية مع السلطات البريطانية المعنية لاتخاذ خطوات لصيانة الحريات الدينية في مصر وذلك من خلال الترتيبات الجديدة التي تعد الآن بين بريطانيا ومصر ومناقشات النحاس هندرسن ١٩٣٠<sup>(١)</sup> وبالفعل حدث موظف أمريكي بالسفارة الأمريكية في لندن مع موظف من الخارجية البريطانية معنى بالمسائل المصرية حيث وضح الأول للثاني أن المادتين ١٣،١٢ من الدستور المصري اللتين تنصان على الحرية الدينية متناقضتان مع الشريعة الإسلامية فأوضح الموظف البريطاني بأن وزارة الخارجية البريطانية سعيدة بمعرفة وجهة نظر الخارجية الأمريكية وأنه يدرك جيدا الصعوبات التي تواجه البعثات التبشيرية في عملها والتي تماثل الصعوبات التي تواجه البعثات البريطانية وأشار الموظف البريطاني إلى أن الموقف كما تتبناه الخارجية البريطانية هو أن الدستور المصري في المادتين ١٣،١٢ ينص على حرية للاديان بشرط الابتناقض ذلك مع النظام العام والأخلاق الحميدة وأن الحكومة المصرية تعتمد على الشريعة الإسلامية أكثر من اعتمادها على الدستور، وقدم حلا للموظف الأمريكي مؤداة التطور التدريجي حيث ذكر أن التطورات ستؤدي إلى اتجاهات إيجابية لقضية البعثات التبشيرية، وأن التدخل الأجنبي- بشكل خاص في مسألة الأديان، ربما يؤدي إلى معارضة أكيدة، وأكد للموظف الأمريكي بأنه ليس هناك اية اقتراح لإحكام مسألة الحرية الدينية في مصر في الاتفاقية السياسية بين مصر وبريطانيا مثل المفاوضات الجارية الآن، وقال أنه لن تتخذ أية خطوات في المفاوضات الجارية لحماية الحريات الدينية عن الموجودة في الدستور المصري<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> Department of State "Foreign Relations 1930 Vol, II, op. Cit, Inst No 334, The Acting Secretary of State to the Ambassador in Great Britain [Dawes] , Washington, April, 21, 1930. PP, 758-759. .

<sup>(٢)</sup> Ibid, Desp NO 866, The Abassador in Grt Britain [Dawes] to the secretary of state, London. May 5, 1930, PP, 759-71.

كما أخبر المندوب السامى البريطانى الوزير الأمريكى المفوض أن مسألة الحرية الدينية لا يمكن أن يلمح إليها رسميا وأضاف أن هناك عديدا من الموضوعات من المستحيل أن يتبناها الوفد المصرى فى المفاوضات الجارية الآن<sup>(١)</sup>

وفشلت الحكومة الامريكىة فى استغلال المناقشات التى دارت بين النحاس باشا وهندرسن ١٩٣٦لوضع ضمانات لحرية الأديان وانتهزت الحكومة الأمريكية مفاوضات ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا للمطالبة بمسألة حرية الأديان ولكن تفحم هذه المسألة فى المعاهدة التى ينتظر توقيعها بين مصر وبريطانيا فقدم المجلس التبشيرى العالمى المصرى ثلاثة اقتراحات لحماية الحريات الدينية فى مصر<sup>(٢)</sup> أن يطلب من الحكومة المصرية أن تضع قانونا مشابها للماديين ٢٣، ٢٤ من قانون الأثر الفلسطينى اللتين تعطيان الحرية فى الأحوال الشخصية وتعفيان من أية عقوبات بسبب تغير الدين أو الجنسية (ب) أن حماية الأقليات مصادرة من خلال اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ويجب الا يتنازل عنها من خلال المعاهدة (١٩٣٦) (ج) يجب أن تصدر الحكومة المصرية تصريحا فيما يتعلق بحرية الأديان، مشابها للمادين ١٥، ٦ من تصريح المملكة العراقية<sup>(٣)</sup> وطلب الوزير الأمريكى المفوض مستر فيش ان تفتح الخارجية الأمريكية الخارجية البريطانية بشكل غير رسمى فى طلب ما اذا كانت اتخذت أية خطوات لحماية حرية الأديان فى مصر خلال الترتيبات الجديدة التى وضعت بين مصر وبريطانيا فى معاهدة ١٩٣٦، كما طلب مستر فيش حكومتة أن تعبر عن الأمل للحكومة البريطانية بمنح الأهتمام المؤيد للاقتراحات التى قدمها مجلس التبشير العالمى خاصة فيما يتعلق باقتراح اصدار تصريح مشابه لما اصدرته العراق حين انضمامها لعصبة الأمم<sup>(٤)</sup> وأوضح المندوب السام البريطانى مايلز لاميسون لمستر فيش الوزير

<sup>(١)</sup> Ibid: Desp No 406, the Minster in Egypt [Gunth: ] to the secretary of state. Bulkeley Ramleh, June 16, 1930, PP, 762-763.

<sup>(٢)</sup> Department of State "Foreign Relatios 1936 Vol, II, op. Cit , Desp No, 551, the Minister in Egypt [Fish] to the secretary of state, Cairo March 10, 1936, P 20-21.

<sup>(٣)</sup> Department of State "Foreign Relatios 1936 Vol, II, op. Cit . Desp No, 551, the Minister in Egypt [Fish] to the secretary of state, Cairo March 10, 1936, P 20-21.

<sup>(٤)</sup> Ibid, P, 24

الأمريكي المفوض أن الحكومة البريطانية توافق على الاقتراح بأن تصدر الحكومة المصرية اختياريا - تصريحاً مشابهاً لما أصدرته العراق قبل انضمامها لعضوية عصبة الأمم أخبر لامبسون مستر فيش أنه فاتح وزير الخارجية المصرية في هذه المسألة وان الوزير المصري متفق معاً تماماً في الرأي بان الممثلين المصريين في جنيف سيعدون ذلك التصريح<sup>(1)</sup> ولم يحدث أن أصدرت الحكومة المصرية ذلك التصريح ولكن نتيجة لمؤتمر مونترو - ونتيجة للخطابات المتبادلة - بتاريخ ٨ مايو ١٩٣٧ بين النحاس باشا رئيس الوفد المصري في المؤتمر وبرت فيش رئيس الوفد الأمريكي في المؤتمر وعدت الحكومة المصرية بأن حرية العبادة ستستمر في أن تكون مؤكدة لكل المؤسسات الدينية للولايات المتحدة على شرط الإيكون ذلك متعارضاً مع النظام والاخلاق العامة<sup>(2)</sup> وتتضمن ذلك كملحق لمعاهدة مونترو وطلبت الحكومة المصرية من الحكومة الأمريكية قائمة بالمعاهد والمؤسسات الأمريكية بمصر، العلمية والتعليمية والطبية والخيرية وغيرها وأرسلت الحكومة الأمريكية في نهاية عام ١٩٣٧ قائمة بمؤسساتها في مصر التي تريد أن تضمن لها حرية النشاط في مصر وضمت خمسا واربعين مؤسسة بين علمية وآثرية وتعليمية وطبية وخيرية<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> Ibid, Desp No 864, The Minister in Egypt to the secretary of state, Cairo, Dec 11, 1936, PP,27, 28.

<sup>(2)</sup> Department of State 1937, Vol II, OP. Cit Desp NO. 1072. The Minsister (Fish) to the Secretary of State, Alex, July 21, 1937 P, 657.

<sup>(3)</sup> Ibid: Enc in Desp No. 1072, Draft of Aide-Mem, Regarding American Educional , Scientific, Medical, And charitable instiutions Existing in Egypt on May 8, 1937, Sept 3, 1937, PP. 659-662.

## ثانيا : النشاط التعليمي والخيري الامريكى فى مصر

### ١ - النشاط التعليمى للارسالية الأمريكية

ازاء قُتل المبشرين الامريكين فى نشر مذهبهم " البرسبىترى " نظرا لمقاومة الطوائف الاسلامية والمسيحية المحلية فانهم حولوا نشاطهم إلى مجالات الطب والتعليم دون أن يتخلوا عن هدفهم الاساسى<sup>(١)</sup> وهو التبشير فحينما جاء المبشرون الأمريكيون إلى مصر وجدوا نظام التعليم الحكومى قاصرا ويقوم على النظم القديمة ومع بداية القون التاسع عشر انتشرت المدارس الحديثة وأقبل عليها المصرسون وكات أكثر هذه المدارس فرنسية<sup>(٢)</sup> وقد وجد المبشرون ان التبشير رأسا لم يجعل أحدا من المسلمين يصبأ إلى النصرانية فقد اتفق المبشرون على الاقتراب من المس لمين بطريقة غير مباشرة وقد وجدوا ان التعليم أفضل هذا الطرق غير المباشرة ومن أجل ذلك يجب الاستغراب اذ كانت أكثر مدارس البنين والبنات والمدارس الامريكية خاصة لاتزال مرتبطة بالارساليات ومع أن الارساليات التبشيرية تحاول النفوذ إلى الطوائف المسيحية كان يكتسب البروتستانت نقرا من الارثوذكس فان المقصود الأول بالتبشير عن طريق التعليم هم المسلمون وخصوصا بعد أن تبدلت الأحوال والعقليات بعد الحرب العالمية الاولى، وهكذا كان تاريخ الأعمال التبشيرية فى البلاد الاسلامية إلى حد كبير تاريخ للتعليم الأجنبى<sup>(٣)</sup> والسبب فى تركيز المبشرين الأمريكين على التبشير من خلال المدرسة هى أن المدرسة مكان يجتمع فيه المشرفون على المدرسة بأولياء الامور وتكون المدرسة اذان هى المركز الذى يمكن أن يتصل عن طريق هؤلاء الناس بالجمهور وينشرون فيه المذهب البروتستانتى ..... ويؤكد ذلك ما ذكره مستر واطسن اذ يقول (وكات المدرسة هى المدخل الوحيد وبمجرد أن يوجد هذا المدخل وتنشأ جالية بروتستانتية صغيره كانت المدرسة تترك للاهالى أوتهمل كلية ) ويتبين من

(١) دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى: أمريكا والمشرق العربى، سلسلة عام المعرفة، الكويت أبريل ١٩٧٨ ص ٦٠٥.  
(٢) مصطفى ابراهيم جويش: العلاقات السياسية الإقتصادية والثقافية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٥-١٩٥٧، رسالة دكتوراه غير منشورة ملية الآداب جامعة اسبوط ص ٤٦٩.

(٣) مصطفى الخالدى، عمرو فروخ: المرجع السابق ص ٦٩.

هذه العبارة أن فتح المدارس الأمريكية بمصر حيثما بدأ لم يمكن لأغراض تعليمية تربوية فحسب وإنما كان أساسا لخدمة أغراض الإرسالية الدينية في مصر<sup>(١)</sup> ويسير العمل التبشيري بالمدارس حسب تدرج المراحل التعليمية ففي مرحلة التعليم الثانوي والجامعي يأخذ التبشير أسلوب المناقشة والبحث العلمي ويحاول المبشر ان يعتمد كثيرا على الكتب الانجليزية والفرنسية ونظرا لأن الطلبة ليسوا على شيء من المعرفة والفقه بالأمور الدينية فيساعد هذا العمل التبشيري مساعدة ايجابية<sup>(٢)</sup> ولتسهيل عمل الإرسالية التبشيري فقد اختارت تلاميذ مدارسها من الطبقة الفقيرة والتي تمثل الطبقة العريضة في المجتمع حتى يسهل التأثير فيها لسذاجتها ولا نحفاض المستوى الاقتصادي لأفرادها ولما كان الغرض من التعليم الأمريكي هو نشر المذهب البروتستانتي فقد كان الترغيب بشتى الوسائل هو السبيل إلى ذلك من أجل ذلك كانت المدارس الامريكية تنتشر فى الريف والصعيد وبمصرفات ضئيلة، وقدمت الإرسالية المنح للتلاميذ، والمجانبة للفقراء والمتفوقين ولكن بعض هذه المدارس وبخاصة مدارس البنات الامريكية رفعت مصر وقاتها وحددت نطاق مجانيتها بحيث أصبح طبقات أولياء الأمور من مستوى اجتماعى معين يستطيع أن يتحمل نفقات بناتهم فى هذه المدارس<sup>(٣)</sup>

واهتمت الإرسالية الأمريكية بعدة أمور حتى تحسن من ادائها التربوى وتجذب أولياء أمور الطلاب على ادخال أبنائهم ومدارسها فقد اهتمت الأرسالية بالأنشواف التام على مدارسها واهتمت باعداد المعلمين والمعلمات فقد اختيرت كلية اسيوط الأمريكية لمهمة اعداد المعلمين وكلية البنات بأسيوط، والقاهرة لاعداد المعلمات وقد تخرج من كلية البنات بالقاهرة عام ١٩٢٢ خمس عشرة معلمة " فمن بالتدريس فى مدرسة الإرسالية خاصة مدرسة الخياط بأسيوط وفى عام ١٩٢٩ - وفى أطار خطة الأرسالية الأمريكية لأعداد المعلمين والمعلمات - افتتحت مرئزا لتدريب المعلمين على أحدث الطرق التربوية كان مركزها المدارس الأمريكية فى طنطا وأسيوط<sup>(٤)</sup> أما بالنسبة للاشراف على مدارس الأرسالية فقد كانت الإرسالية تشرف اشرافا مباشرا على

(١) جرجس سلامة : التعليم الأجنبي فى مصر فى القرن التاسع عشر و العشرين القاهرة ١٩٦٣ ص ٦٧ .

(٢) إبراهيم خليل أحمد : المبشرون و المستشرقون فى العالم العربى و الإسلامى، المرجع السابق ص ٦١ .

(٣) جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٤) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ٢٣٦ وكذلك أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ٢٠٠ .

مدارسها التي بمراكز الأرسالية الرنسية غير أن مسنولية انشاء مدارس بالمدين والقوى التي توجد بها مراكز الأرسالية كانت تقع على عاتق الاهالي البروستانت فلم تكن الأرسالية تعطى أية مساعدة للمدارس الموجودة بها ولكن كان احد أفراد الكنيسة البروستانت يتبرع بتمويل المدرسة إلى جانب المصاريف التي يدفعها التلاميذ وعلى ذلك كانت هذه المدارس مدارس خاصة يشرف عليها الذين انشأوها وكثيرا منها حمل اسم الأرسالية الأمريكية، وظل الحال هكذا حتى عام ١٩٠٤ حينما حاول مجلس الكنيسة synode القيام برسم خطة لإدارة هذه المدارس وقد عقد مؤتمر تعليمي بأسويوط ١٩١٢ استمر من ٩-٢ يناير واتخذ قراراً بالتفتيش والاشراف على المدارس وتكوين لجنة تعليمية من مجلس الكنيسة لتوجيه هذه المدارس على أن تكون هناك لجنة مدرسة لتوجيه كل مدرسة ومدها بالأسانذه والتفتيش عليها، وأرسال التقرير إلى اللجنة الرئيسية المعينة من مجلس الكنيسة وقد زاد عدد المدارس التي كانت تحت اشراف الارسالية بالوجة البحرى فى الفترة الواقعة بين ١٩٠٤-١٩٢٩، غير أنه بعد عام ١٩٢٦ اضطرت الأرسالية إلى اغلاق أربع مدارس، كما أخطرت فى عام ١٩٢٨ إلى اغلاق خمسة مدارس أخرى ولذلك تكونت لجنة مدارس الدلتا، وكان عمل اللجنة تنظيم العمل والبرامج والاشراف على الامتحانات وتعيين المدرسين، أما فى الوجه القبلى فقد كان هناك عدة مدارس تعتمد على الارسالية وفى عام ١٩٢٩ لم يكن بالوجة القبلى سوى مدارس أولية فى مديريات الأقصر وبنى سويف والفيوم تخضع لأشراف الأرسالية باستثناء كلية أسويوط<sup>(١)</sup> و تطورت الأمور بعد ذلك من حيث الاشراف على المدارس الأمريكية بحيث تكونت لجنة من سبعة أعضاء تعينهم الأرسالية وتضم هذه اللجنة مديرى المدارس الأمريكية الكبيرة ولهذا اللجنة الرأى الأخير فيما يتعلق بالمباتى والمعدات وتعيين وفصل المدرسين ودفع المرتبات، والامتحانات غير انها فيها يختص بالسياسة العامة للمدارس من حيث أنشائها واغلاقها ونوع التعليم كان لا يبد لها من الحصول على موافقة ادارة الأرسالية العامة فى فيلادلفيا وقد تكونت سبع لجان فرعية للاشراف على المدارس الأمريكية تشتمل كل منها على ماياتى:-

١ - عضوين لمدارس الدلتا للاشراف عليها

٢ - عضوين لمدارس الأربكية للبنات

(١) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ١٩٨-١٩٩.

٣ - لجنة لإدارة مدرسة البنات تنقسم إلى قسمين

أ - قسم يختص بامتحانات مدارس البنات ويشمل أربعة أعضاء

ب - قسم يختص بمناهج مدارس البنات وتشمل ثلاثة أعضاء

٤ - ثلاثة أعضاء لمدارس الخياط

٥ - أربعة أعضاء للمدارس الأهلية بالارياف

٦ - عضوين لامتحانات مدارس البنين الابتدائية

٧ - ثلاثة أعضاء عن The daily vocation Bible school ونظرا لاهمية كلية

أسيوط فقد كان لها لجنة خاصة لإدارتها وأن كانت تخضع للجنة العامة التى سبق ذكرها<sup>(١)</sup> واستمرت الإرسالية تشرف على مدارسها ومؤسساتها المختلفة حتى أول سبتمبر ١٩٦٢ حيث تنازلت الإرسالية الأمريكية عن مدارسها ومؤسساتها المختلفة إلى سنودس النيل الانجيلي وأصبحت مدارس الإرسالية مدارس مصرية يديرها مصريون كما تمصرت أسماء المدارس وأصبحت خاضعة للسياسة التربوية التى تنظمها وزارة التربية والتعليم<sup>(٢)</sup>

كما اهتمت الإرسالية بالأنشطة التربوية المختلفة فى مدارسها كالاهتمام بالموسيقى فقد كانت كلتا البنات الأمريكية بالقاهرة وأسيوط تعطيان اهتماما خاصا بالموسيقى وكانت تقدمان منهاجا فى الموسيقى تحصل الطالبة بعد اجتيازها والتدريب عليه دبلوما فى الموسيقى<sup>(٣)</sup> كما اهتمت المدارس الأمريكية بالجمعيات الأدبية التى يشترك فيها الطلبة لتقديم انتاجهم من الشعر والنثر والقصة القصيرة ويشرف عليها مديران أحدهما مصرى للإشراف على الانتاج باللغة العربية والآخر امريكى للإشراف على الانتاج باللغة الانجليزية كما اهتمت المدارس الأمريكية بتزويد مكتبات الفصول والمكتبات العامة المدرسية بنوعيات من الكتب الدينية بمختلف اللغات التى تدعو للمذهب البروتستانتى وتؤيد النشاط الدينى للإرساليات بالإضافة للاهتمام بالأنشطة الرياضية المختلفة<sup>(٤)</sup> كما اهتمت الإرسالية الامريكية فى مدارسها بتنمية صفة الاعتماد

(١) نفس المرجع ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) طلعت ذكرى مينا : المرجع السابق ص ٢٠٠-٢٠١ .

(٣) نفس المرجع ص ٢٠١.

(٤) نفس المرجع ص ٢٢٤-٢٢٦.

على الذات بين تلاميذها من خلال اشراك التلاميذ في الإشراف المدرسى فهي تعطى تلاميذها حرية أكثر من أى نوع آخر من أنواع التعليم فلكل فصل رئيس ووكيل وأمين صندوق ينتخبهم تلاميذ الفصل وتتألف من رؤساء الفصول جميعا مجلس الطلاب Student Council والذي له رئيسان ووكيلان وأمين صندوق وهؤلاء جميعا يتم اختيارهم بالانتخاب ويشتمل المجلس على لجان خاصة فلجنة السلوك تتولى ملاحظة سلوك تلاميذ الفصل وتساعد التلاميذ الجدد على تكوين صداقات مع التلاميذ، ولجنة البرامج التى يقوم بها الفصل فى المناسبات المختلفة ولجنة الفصل تتولى نظافة الفصل، ولجنة الحديث تحاول المساعدة فى تحسين اللغة وتجنب الأخطاء فيها وضمان التحدث بلغة الانجليزية داخل الفصل وخارجه<sup>(١)</sup>

كما اهتمت الارشالية بتقويم سلوك الطلاب فإن الطالب الذى يخطئ يعطى علامة سوداء Black Mark فإذا كان فى القسم الابتدائى تخصم درجة من السلوك لكل علامة سوداء وكل خمس علامات سوداء أو أكثر يحتجز التلميذ بالمدرسة فى ذلك الأسبوع وفترة الحجز فى أثناء الغداء ظهرا وإذا وضع للتلميذ علامة سوداء لايمكن ازالتها وإذا كان التلميذ حسن السلوك طوال العام يمنح نجمة ذهبية<sup>(٢)</sup> Gold star وبالنسبة لتطور عدد المدارس الامريكية فيمثلها الجدول التالى :

### جدول (١)

تطور عدد المدارس الامريكية فى الفترة من ١٨٨٠ الى ١٩٢٣<sup>(٣)</sup>

| السنة | عدد المدارس |      | الجملة | عدد التلاميذ |      | الجملة | عدد المدرسين |      |     |
|-------|-------------|------|--------|--------------|------|--------|--------------|------|-----|
|       | بنين        | بنات |        | بنين         | بنات |        | ذكور         | آناث |     |
| ١٨٨٠  | ٣٥          | ٩    | ٤٤     | ١٥٨٣         | ٦٣٥  | ٢٢١٨   | ٥٨           | ٢٧   | ٨٥  |
| ١٩١٤  | ١٥٠         | ٤٦   | ١٩٦    | ١٠١٩٩        | ٥٥٢٨ | ١٥٧٢٧  | ٣٦٨          | ١٨٧  | ٥٥  |
| ١٩٢٣  | ١٤٥         | ٥٠   | ١٩٥    | ١٠٦٧٤        | ٥٩٣٧ | ١٧٧١١  | ٤٠١          | ٢٥٧  | ٦٥٨ |

ويلاحظ من الجدول ان عد المدارس عام ١٨٨٠ (٤٤) مدرسة زادت إلى ١٩٦

(١) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ٢٣١-٢٣٢.

(٢) نفس المرجع السابق ص ٣٣.

(٣) مصدر الجدول، طلعت ذكرى مينا، المرجع السابق ص ١٥٧.



مدرسة عام ١٩١٤ أى زادت المدارس إلى ٣٤٥%، وفى ١٩٢٣ كان هناك ١٩٥ مدرسة منها ١٤٥ مدرسة للبنين، ٥٠ مدرسة للبنات أى أن عدد مدارس البنين ثلاثة أضعاف مدارس البنات وذلك بسبب أهمال تعليم المرأة فى ذلك الوقت وهذا ما يؤكد عدد التلاميذ بالمقارنة بعدد التلميذات فقد كان عدد البنين ١٠٦٧٤ وعدد البنات ٥٩٣٧ أى كان عدد التلاميذ ضعف عدد التلميذات تقريبا، ويلاحظ أن عدد المدرسات كان فى تزايد فقد كان هناك ٨٧ مدرسة ٩٤ ووصلت إلى ٢٥٧ مدرسة عام ١٩٢٣ أى أن نسبة الزيادة ٣٧,٤٣% وهى نسبة كبيرة ولكن الزيادة الكبرى لعدد المدرسات كانت ١٩١٤ حيث زادت نسبة المدرسات من ١٨٨٠-١٩١٤ إلى ٣٩٢,٦% ويمثل العام الدراسى ١٩٢٨/٢٧ تراجعا كبيرا فن عدد المدارس الأمريكية كما يتضح من الجدول الآتى:

### جدول رقم (٢)

يوضح عدد المدارس الأمريكية وعدد طلابها ومدرسيها بالمقارنة بالمدارس الأجنبية الأخرى فى العام الدراسى ١٩٢٧م ١٩٢٨.

| عددها            | نوع المدارس | المدرسين |        |        | الطلبة  |        |        |
|------------------|-------------|----------|--------|--------|---------|--------|--------|
|                  |             | المجموع  | ذكور   | إناث   | المجموع | ذكور   | إناث   |
| ٧٨               | الأمريكية   | ٤٠٨      | ١٧٠    | ٢٣٨    | ٦٩١٤    | ٢٧٩٢   | ٤١٢٢   |
| ٩١               | الأيطالية   | ٥٥٨      | ٢٤٧    | ٣١١    | ٩٨٠٩    | ٤٧٣٤   | ٥٠٧٥   |
| ٧٤               | البريطانية  | ٢٧٥      | ٩٢     | ١٨٣    | ٤٣٢٢    | ١٩٥٣   | ٢٣٦٩   |
| ٢٧٩              | الفرنسية    | ١٦٥٧     | ٧٦٧    | ٨٩٠    | ٣٢٨١٢   | ١٦٧١٧  | ١٦٠٩٥  |
| ٨٨               | اليونانية   | ٤٣٢      | ٢٥٢    | ١٨٠    | ١١٣٩٦   | ٦٠٩٣   | ٥٣٠٣   |
| ٢٧               | مدارس أخرى  | ١٥٩      | ١٠٧    | ٥٢     | ٣٥٧٠    | ٢٨٧١   | ٦٩٩    |
| ٦٣٧ مدرسة<br>(١) | الجملة      | الجملة   | الجملة | الجملة | الجملة  | الجملة | الجملة |
|                  |             | ٣,٤٨٩    | ١,٦٣٥  | ١,٨٥٤  | ٦٨,٨٢٣  | ٣٥,١٦٠ | ٣٣,٦٦٣ |

ويتضح من الجدول السابق أنه بالرغم من الانخفاض الكبير فى عدد المدارس الأمريكية حيث كانت ٢١٦ مدرسة فى العام الدراسى ١٩٢٥/٢٤ ثم هبطت إلى ٧٨ مدرسة فى العالم الدراسى ١٩٢٨/٢٧ أى انخفضت عدد المدارس الأمريكية بنسبة

(١) مصدر الجدول

٦٣,٨٨% في العام الدراسي ١٩٢٨/٢٧ وعلى الرغم من ذلك فإن انخفاض عدد المدارس الأمريكية لم يكن كبيرا بالنسبة لعدد المدارس الأجنبية الأخرى حيث كانت نسبة المدارس الأمريكية بالنسبة للمدارس الاجنبية في مصر ١٢,٢٤% بينما شكلت فرنسا ٤٣,٧٩% وبريطانيا ١١,٦١% وإيطاليا ١٤,٢٨% ثم تعرضت المدارس الأمريكية لانخفاض آخر في العام الدراسي ٣٤/٣٣ فمن ٧٨ مدرسة في العام الدراسي ١٩٢٨/٢٧ إلى ٣٧ مدرسة في العام الدراسي ٣٣-١٩٣٤ أى وصلت نسبة الانخفاض ٥٢,٥٦%

ويبدو أن انخفاض عدد المدارس الأمريكية يرجع للحوادث التبشيرية الأمريكية في مصر ونمو الشعور المصري للمعادى للتبشير حيث أنخفضت عدد المدارس الأمريكية في عام ١٩٢٨ وهو العام التي وقعت فيه حادثة القس زويمر ثم انخفضت المدارس الأمريكية في العام الدراسي ٣٤/٣٣ وهو العام الذي تلى حادثة الطالب عبد القادر الحسيني وهجوم الصحافة المصرية على الجامعة الأمريكية والمدارس الأمريكية كأداة من أدوات التبشير الأمريكية في مصر. وحافظت المدارس الأمريكية على عددها (٣٧) مدرسة حتى عام ١٩٥٢

ونستطيع تقسيم الأمريكية إلى ...

- (١) المدارس الأمريكية بالقاهرة وسنأخذ مثلا على ذلك كلية رمسيس للبنات بالقاهرة
- (٢) المدارس الأمريكية بالاسكندرية وسنأخذ مثلا على ذلك مدرسة شوتس
- (٣) المدارس الأمريكية بأسسيوط وسنأخذ مثلا على ذلك كلية أسسيوط للبنين
- (٤) المدارس الأمريكية بالأقاليم وسنأخذ مثلا على ذلك المدرسة الأمريكية بالزقازيق.

#### ١ - كلية رمسيس للبنات

نظرا لزيادة عدد الطالبات بمدرسة البنات بالآريكية وعدم قدرة القسم الداخلي على استيعاب المتقدمات له، إذ إن القسم كان يستوعب ٨٠ طالبة فقط فقد فكرت الأسرالية في عام ١٩٠٤ في إقامة كلية جديدة للبنات بشارخ رمسيس حاليا وأعدت الرسومات الهندسية للمشروع لكن التنفيذ كان يحتاج الى مبلغ كبير من المال، فجمعت تبرعات من المصريين بلغت حوالي ٦ آلاف دولارا<sup>(١)</sup>

(١) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ١٧٣-١٧٤.

وفي عام ١٩٠٧ قدمت منحة قدرها ١٨,٠٠٠ دولار من جون روكفلر مكننت  
المبشرين من تأسيس الكلية<sup>(١)</sup> وقد وضع حجر الاساس لمبنى الكلية في ٢٥ فبراير  
١٩٠٨ وبدأت الدراسة بها في أول ديسمبر ١٩٠٩ وافتتحت الكلية رسميا في ٢٨  
مارس ١٩١٠ ورأس حفل الافتتاح محمد باشا صدقي محافظ القاهرة وكان ضيف  
الشرف الرئيس الامريكى ثيودور روزفلت وحضر الاحتفال ١٤٥٠٠٠ مدعو وقد  
تخرجت أول دفعة من الكلية عام ١٩١٢، ولقد بدأت الكلية في مبنى من دور واحد،  
مبنى ايلاكيل ١٩٠٩ وأقيم الدور الثاني عام ١٩٣٠ والدور الثالث ١٩٤٦ وبنيت  
كنيسة الكلية (قاعة ديلز) ١٩٣٢ وأقيم مبنى المكتبة (مكتبة الدكتور هيلين مارتن)  
عام ١٩٤٧، وتعاقبت على ادارة الكلية ايلاكيل ١٩٠٠-١٩١٢، والدات اتشسون  
١٩١٢-١٩٢٣، والدكتورة هيلين مارتن ١٩٢٣-١٩٥٦، وقد تخرجت من هذه الكلية  
العشرات من الشخصيات النسائية التي تعمل في مختلف المجالات منهن الدكتورة سهير  
القلماوى، أول فتاة مصرية تدخل الجامعة وكانت أستاذة بقسم اللغة العربية بكلية  
الآداب جامعة القاهرة، وكانت رئيسة للهيئة المصرية العامة للكتاب والسيدة ماري  
اسعد مساعد الأمين العام لمجلس الكنائس العالمى، وعائده جندى رئيسه اليونسييف في  
كينيا وغيرهن<sup>(٢)</sup>.

وكان لهذه الكلية جمعية للخريجات Alumna وهي جمعية ذات نشاط كبير ومن  
بين أعضائها من يقدمن نشاطا اجتماعيا ونسائيا كبيرا وقامت الجمعية بمجهود كبير  
في توسيع المكتبة وتأسيس الكلية، وتركزت جهود الجمعية في المركز الاجتماعى بقرية  
أم خنان ولقد بدأت الكلية بمساحة قدرها ثلاثة أفدنه ثم زادت مساحة الكلية الى عشرة  
أفدنة وزاد عدد أبنياتها من واحد الى خمسة، وقد بلغ عدد الخريجات من الكلية فى  
الفترة من (١٩١٢-١٩٥٩) بـ ٩٧ خريجه حصلن على دبلوم الكلية<sup>(٣)</sup> وكانت  
للأحداث التي نتجت عن التبشير والحملة الصحفية على المبشرين الامريكين فى  
الثلاثينات أثر فى هبوط عدد طالبات الكلية ١٠% عام ١٩٣٤<sup>(٤)</sup> كما كانت الكلية

<sup>(١)</sup> Gossett: OP. Cit, P, 197.

<sup>(٢)</sup> أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ١٧٣-١٧٤.

<sup>(٣)</sup> جرجس سلامة: المرجع السابق ص ٢٠٦-٢٠٧.

<sup>(٤)</sup> Gossett: OP. Cit, P, 199.

تحتفل كل عام بتوزيع الشهادات على المتخرجات من تلميذاتها<sup>(١)</sup> وكان يحضر هذا الحفل بعض الشعراء المصريين ونجوم المجتمع المصري<sup>(٢)</sup>

## ٢ - مدرسة شوتس بالاسكندرية :

تولت الرسائل الأمريكية في مصر إقامة هذه المدرسة عام ١٩٢٤ بمنطقة شوتس برمل الاسكندرية، بهدف تقديم نوع من الثقافة الأمريكية لابناء أعضاء الرسائل وأبناء السفراء والقناصل والخبراء الاجانب المقيمين في مصر والسودان والجيشة والكاميرون وغير ذلك، من دول افريقيا والشرق الاوسط وكانت المدرسة ملك للرسالية الأمريكية بمصر، واشتمل بنائها على أربعة طوابق وكان بها قسم داخلي وقسم خاص للمكتبة، وبناء مخصص لهيئة التدريس، كما تتوفر بها الملاعب المختلفة المزودة بحمام للسباحة والحق بالمدرسة كنيسة انجيلية، ويلتحق التلاميذ بهذه المدرسة عند بلوغهم السادسة من العمر ومدة الدراسة بها ١٢ سنة، من السنة الأولى حتى الثامنة يطلق عليها المرحلة الأولى، ومن السنة التاسعة حتى الثانية عشر تسمى بالمرحلة العليا، وأتاحت هذه المدرسة لخريجها الفرصة للالتحاق بأحدى الكليات الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حالة انتقال التلميذ مع أسرته الى موطنه امريكا أثناء العام الدراسي يسمح له باستكمال دراسته في أى مدرسة أخرى بالولايات المتحدة دون أن تعترضه أية عقبات، وذلك لأن المناهج الدراسية والكتب هي نفسها المستخدمة في مدارس امريكا والتدريس في المدرسة باللغة الانجليزية لجميع المناهج المقررة والمدرسة تتيح التعليم بها بالمصروفات وبلغت قيمة المصروفات المدرسية ٣٠ دولار لكل تلميذ وقد بلغ عدد تلاميذ المدرسة في عام ١٩٢٦-٢٩ طالبا وطالبة في المدرسة العليا High Schoot و ٣٠ تلميذا وتلميذة في المرحلة الأولى وكان العام الدراسي يبدأ من يوم الاثنين الأول من شهر سبتمبر وتنتهي الدراسة في الاسيوع الأول من شهر يونيه من كل عام، وفي عام ١٩٤٠ نقلت مدرسة شوتس الى مقر كلية اسيوط الأمريكية نظرا لظروف الحرب العالمية الثانية واستمرت في اسيوط حتى عادت الى مقرها بالاسكندرية في العام الدراسي ١٩٥٦/١٩٥٧<sup>(٣)</sup>.

(١) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ١٦٨

(٢) المقطف العدد ٥٢، يناير ١٩١٨ ص ٦١.

(٣) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ٢٣٣-٢٣٤.

افتتحت كلية أسيوط فى عام ١٨٥٦ وهى القلب الخافق للإرسالية الأمريكية ومركز نشاطها فى الوجه القبلى<sup>(١)</sup> وذلك لأن المبشرين الأمريكيون اختاروا من البداية أسيوط لتكون مركزهم الرئيسى<sup>(٢)</sup>

وفى ١٩٠٠ سافر الدكتور ج.ر. الكساندر رئيس كلية أسيوط الى الولايات المتحدة الأمريكية فى أجازة، وكانت الإرسالية قد طلبت الترخيص له بجمع تبرعات من أجل تجهيز الكلية على أحسن مستوى وفى بتسبيرج وجدت جماعة مهتمة بهذا المشروع ضمت كلا من دكتور مكلوركن ج.بوربر، دكتور صمونيل يونج، جون فراز، ولیم سویر، وقد جمعوا مبلغا كافيا لشراء قطعة أرض تقام عليها مباني جديدة للكلية، وفعلا كانت كافية لشراء ٢٤ فدانا، وإقامة المبنى الرئيس للكلية، قاعة الكساندر Alexander Hall وقاعة سویر للعلوم، ثم ورد فيما بعد تبرع من جون روكفلر قدره ٥٥ ألف دولار استخدمت فى بناء قاعة جوهانستون Johnston Hall وهى مخصصة لسكن الطلاب بالقسم الداخلى ومبنى الاجتماع "سوسيتى" وتم أرساء حجر الأساس لهذه المباني الجديدة فى ١١ فبراير ١٩٠٧، وفى عام ١٩٢٤ تم بناء قاعة خليل Khalil Hall وتبرع بأقامتها خليل ابراهيم الذى قضى بخدمه الكلية ٤٧ عاما<sup>(٣)</sup> وتضم الكلية كذلك قاعة ماكورماك Macormak Hall وبنيت على نفقة مستر ماكورماك من شيكاغو، وتتكون من ثلاثة أدوار مخصصة هى الأخرى لإقامة الطلاب، وفى القسم الغربى منها مساكن لبعض أعضاء هيئة التدريس وعائلاتهم، وأنشئت وقاعة مكلاتهن "مبنى قسم الأحياء" Biology Hall التى بنيت عام ١٩٢٨ باسم الدكتور روبرت ستیورات مكلاتهن الذى خدم بالكلية من ١٨٩٧-١٩١٨ .

وتضم الكلية مكتبة أنشئت عام ١٨٧٥، وفى عام ١٩٣٤ فى عهد الدكتور نشارلى رسل مدير الكلية أقيم للمكتبة بناء خاص بها حيث تعرف الآن بمكتبة تاجرت

(١) دكتور رودرك ماثوز، ومتى عقراوى: التربية فى الشرق الأوسط ترجمة واشراف على طبعه الدكتور أسیر بقطر، مجلس التعليم الأمريكى ١٩٤٩ ص ١٣٩

(٢) Dune. J. Heyworth: An introduction to the History of Education in Modern Egypt, London 1938, P. 411.

(٣) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ١٨٧-١٨٩

Tagert library نسبة الى روش تاجرت الثرى الامريكى الذى تبرع ببناء مبنى المكتبة، والذى صمم ليكون على أحداث طراز المكتبات العالمية، وخصص الدور الثالث من المكتبة ليكون متحفا اقليميا لآثار أسيوط، ويوجد بالمكتبة ٢٣ الف كتاب منها ١٩ ألف باللغة العربية و ١٤ الف مجلد باللغات الأجنبية، وذلك بخلاف الدوريات، وكانت هذه المكتبة تعتبر ثالث مكتبة فى القطر المصرى وقتئذ، وكان يقوم بالاشراف عليها الدكتور طمسن يعاونه موظف مصرى يدعى يوسف اسكندر استمر يعمل بالمكتبة حتى منتصف العقد الخامس من القرن العشرين<sup>(١)</sup>

وقد كان هناك بالكلية قسم خاص بالتحسين الزراعى وتجارب الألبان وتربية الماشية وقد قام القسم الزراعى بالكلية بتجارب لتحسين أنواع الخضروات ولزيادة كمية الألبان واستحضرت عام ١٩٢٨ أبقار Jerseys من امريكا تنتج ثلاثة أضعاف ماتنتجه الأبقار المصرية وأصبح هذا القسم يفى نفسه بنفسه بل أصبح يعد دخلا للكلية<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة لميزانية الكلية فقد بلغت ١٥٠ الف دولار عام ١٩٣٠ جاءت من مصروفات التلاميذ وبلغت ٥٩%، ٢٩% اعانات خارجية وداخل الكلية من مشروعاتها، ١٢% مرتبات رجال الاسالية وهى ترد من الخارج من المجلس العام للإسالية بامريكا<sup>(٣)</sup> وبالنسبة لإدارة الكلية، فهى تتكون من لجنة من ٦ اساتذة من المرسلين الامريكيين ينضم اليهم مصريان من خريجي الكلية واستمر نظام الادارة بهذه الصورة حتى عام ١٩٥٥.

وأنشئت رابطة لخريجة كلية أسيوط ١٩٢٥ واتخذت مقرا لها كلية الامريكان بأسيوط، وكان من أهم أهداف الرابطة

- ١- خدمة الأعضاء بتوثيق الروابط بين خريجي الكلية
- ٢ - تشجيع نشر الثقافة بمنح الجوائز للمتفوقين
- ٣ - مساعدة الطلبة الفقراء حتى يستكملوا دراستهم الجامعية
- ٤ - تقديم الخدمات للكلية لمساعدتها على تحقيق رسالتها<sup>(٤)</sup> وتحمل كلية أسيوط الآن اسم مدرسة العروبة الثانوية للبنين<sup>(٥)</sup>

(١) طلعت ذكرى ميّنا: المرجع السابق ص ١٣٥-١٣٦

(٢) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ٢١٧

(٣) نفس المرجع: ص ٢١٦-٢١٧

(٤) طلعت ذكرى ميّنا: المرجع السابق ص ١٩٧

(٥) أديب نجيب سلامة المرجع السابق ١٨٩-١٩٠

#### ٤ - المدرسة الامريكية بالزقازيق :

تعتبر هذه المدرسة كبرى مدارس الارسالية الامريكية بالوجه البحرى، وقد بدأت المدرسة بعدد ٢٢ تلميذ، ٤ من البروستانت، خمس من المسلمين، ١٣ من الأقباط ووصل عدد تلاميذها ٣٥٢ تلميذ سنة ١٩٠٤ وفى العام الدراسى ١٩٢٣ - ١٩٢٤ أصبح عدد تلاميذ المدرسة ٢٨٥ تلميذ نصفهم من المسلمين، وقد عمل بالمدرسة القس أ.ل جودفرى والسيد و.و.نولين وفى عام ١٩٢٩ تولت ارسالية مصر العمومية ادارة هذه المدرسة بدلا من الارسالية الامريكية حيث لم تستطع الاخيرة تدبير المرسلين الذين يستطيعون الإقامة فى الزقازيق، وادارة المدرسة<sup>(١)</sup> وتبقى بعد ذلك محاولة الدولة للإشراف على التعليم الأجنبى فى مصر ومنه الأمريكى وذلك بسبب الحوادث التبشيرية التى وقعت بمدارس الارساليات وعلى الاخص المدارس الامريكية، ثم تقييم سلبيات وايجابيات النشاط التعليمى بمصر.

منذ دخول التعليم الأجنبى بمصر والدولة تحاول أن تراقب وتشرف عليه فقد تقدم رياض باشا فى عام ١٨٧٢ بمشروع قانون لتنظيم المدارس الأجنبية أو المدارس الحرة على وجه العموم واخضاعها لهيئة الدولة وهكذا بدأت أول محاولة من الدولة لاختصاص التعليم الأجنبى للإشراف الحكومى عن طريق هذا المشروع وكان هذا المشروع يهدف الى تنظيم صلة المدارس الأجنبية بديوان المدارس وأن تخضع المدارس الأجنبية والحرة للإشراف نظارة المعارف، ولم يدخل مشروع رياض باشا الى حيز التنفيذ وظلت لاحتته مشروعا.

وفى عام ١٨٨١، حاول الشيخ محمد عبده أن يضع المدارس الأجنبية تحت اشراف نظارة المعارف، ولكن أحداث الثورة العربية المتلاحقة حالت دون تنفيذه<sup>(٢)</sup>

وفى إطار خطة الحكومة المصرية للإشراف على المدارس الأجنبية صدر القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٣٤ وهو أول قانون للدولة للإشراف على المدارس غير الحكومية، وسوف نذكر المواد التى تهمنا من هذا القانون لئلا نرى الى أى مدى أثر هذا القانون على المدارس الأجنبية بشكل عام، والأمريكية بشكل خاص فالمادة الأولى

(١) طلعت نكرى مينا: المرجع السابق ص ١٦٠ وكذلك أديب نجيب سلامة نفس المرجع ص ١٨٥

(٢) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ٢٧٤-٢٧٥

حددت المدارس الحرة التي ستكون خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية بالمدارس غير الأميرية التي تعد لامتحانات العامة التي تعقدتها وزارة المعارف، ولما كانت معظم المدارس الأجنبية لاتتبع مناهج الوزارة فإن الشروط التي نص عليها القانون حددت مدى اشراف الدولة على جزء من المدارس، وحددت المادة الثالثة، الشروط الواجب توافرها في مدير المدرسة أو من يعمل بها ولكنها لم تشترط أن يكون مصري الجنسية، كما لا يوجد شرط في القانون يحدد نسبة هيئة التدريس من المصريين الذين يعملون في هذه المدارس بالنسبة لغيرهم من الأجانب كما نص القانون أيضا في المادة الحادية عشرة أنه يجب على المدارس الحرة أن تكفل للتلاميذ المصريين الحصول على مستوى علمي معادل لمستوى زملائهم في المدارس الأميرية في اللغة العربية، وتاريخ وجغرافية مصر، والتربية الوطنية، وتكون هذه المقررات موضوعا لامتحان يعقد بإشراف وزارة المعارف<sup>(1)</sup>

وبالتالي فقد حتم القانون تفتيش واشراف وزارة المعارف على كل المدارس التي يتقدم طلابها لامتحانات الحكومية وكان على مدارس الأسبالية الأمريكية المنتشرة بمصر والتي لم تستوف الشروط الواردة في القانون، أما أن تقوم بتنفيذ الاصلاحات التي طلبتها الوزارة أو تغلق أبوابها، مما اضطر الاسبالية الأمريكية أن تغلق كثيرا من المدارس التي لم تستوف الشروط وكان نتيجة ذلك أنخفاض المدارس الأمريكية الى ٣٧ مدرسة فقط بعد أن كانت ٧٨ مدرسة في العام الدراسي ١٩٢٧-١٩٢٨ أى انخفضت المدارس الأمريكية الى ٥٢,٥٦%

أما بالنسبة لتقييم سلبيات وإيجابيات دور الاسبالية التعليمية، فإن عمل الاسبالية لم يكن كله سلبيات وتنصيريا واستعماريا، كما يدعى كثيرا من الكتاب، ولكن الاسبالية في عملها التبشيري من خلال المدارس قد قدمت سلبيات وإيجابيات للمجتمع المصري، وأهم الإيجابيات التي قدمتها الاسبالية الأمريكية للمجتمع المصري هي

١- أهتمت الاسبالية الأمريكية- مع المؤسسات التعليمية الأخرى بمصر- بتثقيف وتعليم المرأة وذلك لإدراكها أن المرأة المصرية لاتتمتع بمكانة المرأة الغربية وأن كان هدف الاسبالية الرئيسي من تعليم المرأة بث التعاليم المسيحية للأسرة المصرية.

(1) محمود محمد سليمان: النشاط السياسي والاقتصادي للاجانب في مصر ١٩٢٢-١٩٥٢ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الزقازيق ١٩٨٨ ص ١٩٠-١٩١.



٢ - أهتمت الإرسالية الأمريكية بتعليم المكفوفين وأفتحت لهم فصولا في عدد من مدارسها المختلفة وأن كان الأزهر يقدم هذه الخدمة قبل الإرسالية فإن الإرسالية الأمريكية في تعليمها للمكفوفين قدمت لهم أساليب تربوية حديثة ومعدات وأجهزة لم تكن متوفرة للأزهر وذلك لجذب المكفوفين الى هذه الدروس وبث التعاليم المسيحية بينهم

٣ - أهتمت الإرسالية الأمريكية برعاية الطفولة فأقامت الكثير من المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بتربية الأطفال، التربية النفسية السليمة، وأن كان هدف الإرسالية التأثير على الأطفال منذ نعومة أظافرهم حتى يشبوا أكثر انتماء للإرسالية وإيماناً بمبادئها فأنها قدمت خدمة للمجتمع المصري لم تكن متوفرة له حينذاك.

٤ - قدمت الإرسالية الأمريكية عددا من الشباب المصري والفتيات المصريات الذين يجيدون اللغات الأجنبية كتابة ومحادثة وعلى درجة رفيعة من التعليم.

- أما بالنسبة للجوانب السلبية للإرسالية الأمريكية في مصر فهي :

١- ساعدت الإرسالية الأمريكية من خلال مدارسها - هسى والإرساليات الأجنبية الأخرى - على تنوع الثقافة في مصر، وكان لذلك أثره السلبي خصوصا إذا تعددت الثقافات في الأسرة الواحدة من عربية اسلامية وأمريكية وإنجليزية وغيرها وبالتالي يصبح المجتمع المصري وكأنه جاليات أجنبية مختلفة<sup>(١)</sup> ويؤدي في النهاية الى تجزئة المجتمع المصري<sup>(٢)</sup>، وعدم خلق ثقافة مشتركة تساعد المواطنين جميعا على الالتفاف حولها<sup>(٣)</sup>

٢ - أهملت الإرسالية الأمريكية تدريس اللغة العربية في مدارسها مما أثر في نظر طلابها المتألفة من الثقافة العربية، مما يؤدي في النهاية الى انفصا لهم عن القضايا المصرية وأهتمامهم بتفوق الدولة التي تعلموا في مدارسها.

(١) محمد على علوية: مبادئ في السياسة المصرية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٢ ص ٢٠٢

(٢) دكتور محمد أبو الاسعاد: سياسة التعليم في مصر تحت الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩٢٢ ط دار النهضة العربية ١٩٨٣ ص ٢٨ وكذلك دكتور حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة في القرن التاسع عشر والعشرين، دار النهضة العربية ط ١١ ١٩٦٦ ص ١٩٦

(٣) دكتور سليمان نسيم: صياغة التعليم المصري الحديث ودور القوة السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-١٩٥٢ هيئة الكتاب ١٩٨٤ ص ٩٩-١٠٠.

٣ - قامت الرسائل الأمريكية من خلال التعليم بسلب عدد من الأقباط والمسلمين السى المذهب البروتستانتى بطرق ملتوية فى مجتمع لايقبل بسهولة تغيير دين فرد من أفرادها مما ساعد على حدوث بلبلة قوية فى المجتمع المصرى وخصوصا فى الثلاثينات من هذا القرن.

## ٢ - النشاط الخيرى للرسائل الأمريكية :

تبقى نقطة واحدة لاغلاق ملف النشاط التبشيرى وهى النشاط الخيرى للرسائل الأمريكية وتمثل فى المستشفيات والملاجئ الأمريكية فى مصر، وقد كان الهدف الأول من عمل الرسائل الطبي هو التبشير، ويصرح بذلك أحد هؤلاء المبشرون إذ يقول يجب الاتسنى الرسائل الطبية لحظة واحدة أن هدفها الأول التى جاءت من أجله وهو التبشير<sup>(١)</sup> وقد استغلت الرسائل الأمريكية سوء الاحوال الصحية فى مصر للتبشير ويكفى فى ذلك أن نشير الى ما أورده لورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٣ من أن الوظيفة الاساسية للحكومة فى مسائل الصحة العامة هى الوقاية من الاوبئة وليس علاج الأشخاص الذين يشكون الأمراض العادية<sup>(٢)</sup> وكانت العملية التبشيرية تقوم فى المستشفى بطرق تدريجية فكانت الصلاة تقام قبل كل عملية وفى كل جناح من أجنحة المستشفى وفى حجرات الانتظار لمرض العيادات الخارجية يتبادل كلا من الأطباء والمبشرين أداء الخدمة المسيحية من خلال خطب قصيرة بالإضافة للجهود التى تبذلها المستشفى من أجل الوصول للمريض الذى حضر لمرة واحدة، وذلك بالقيام برحلات تجولية فى العديد من القرى والمدن التى يسهل الوصول إليها والتي أتى منها مريض للمستشفى قبل ذلك، ويؤدى الى عديد من اللقاءات للتبشير الفردى<sup>(٣)</sup> وبجانب المستشفيات كان هناك مدرسة الأحد، وهى فرع من المستشفى يجمعون فيه الصبية من الشوارع يوم الأحد بطريقتة مغرية وجذابة كأن يقدم المفوضون بهذا العمل نقودا أو صور للصبية ويعدونهم بأن من يحضر للمدرسة بأخذ أضعاف هذا، وبديهى ان الاطفال يخدعون بأقل شىء فلا يتوانون عن المضى السى المدرسة، وتلقى عليهم رئيسه المستشفى مع أعوانها قطعة من الانجيل بأساليب شيقة ويحفظونهم التراتيل الدينية ويعدونهم بأن الصبى الذى يواظب على الحضور كل يوم

(١) نبيل عبد الحميد سيد أحمد: الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢-١٩٢٢ رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٧٦

(٢) حسين خلاف: المرجع السابق ص ٦٠-٦١

(٣) Addison, James; Op. Cit., PP. 159, 160

احد يهدى اليه فى آخر العام هدية نفيسة كنفود او دمية جميلة وغيرها من لعب الاطفال وهكذا كانوا يحاولون غرس الدين المسيحى غرسا فى نفوس أولئك الصغا<sup>(١)</sup>

وكان للرسالية الامريكىة عدد من المستشفيات، منها المستشفى الامريكى بطنطا التى افتتحت ١٩٠٣ وكان بها عدد من الأسرة بالاضافة الى العيادة الخارجية وقد عملت بالمستشفى منذ افتتاحها مس لولا هارفى ابنه الدكتور وليم هارفى كمشرفة على المستشفى، وفى تقرير الرسالية عام ١٩٢٤ تبين أنه تردد على المستشفى للعلاج ١٥٠٦ حالة، وأجريت ٧١٧ عملية معظمها عمليات كبيرة، وتعاقب على خدمة المستشفى الأطباء المرسلون الآتية أسماؤهم الدكتور جرانت ١٩١٤-١٩٣٤، الدكتور مور ١٩١٦-١٩٤٤ الدكتور هارى هتشيون ١٩٢١-١٩٥٤ والذى توفى فى ١٧ ديسمبر ١٩٧٤<sup>(٢)</sup>

وقد وصف القنصل الامريكى/ مستر بول فلتشر C. Paul.fletcher فى عام ١٩٣٨ مستشفى طنطا بأنها من أفضل المستشفيات فى القطر المصرى<sup>(٣)</sup>

وكان لمستشفى طنطا عيادة خارجية خاضعة لاشراف المستشفى ولكن نتيجة لعدم الامكانيات وقلة الأطباء المقيمين بها أغلقت فى يناير ١٩٣٧<sup>(٤)</sup>

وانتشرت الخدمات الطبية كجزء من نشاط الرسالية ومدخل لها لتحقيق رسالتها فى أنحاء القطر المصرى فأقام سنودس التبيل الانجلى عام ١٩٣٧ المستشفى الانجلى بالقاهرة وتبع ذلك إنتشار العيادات الخارجية فى القاهرة لتغطى معظم الاحياء فى الفجالة، شبرا، الحسينية، باب الشعرية، الدرب الاحمر، مصر الجديدة واستمرت هذه العيادات تقدم الخدمة الطبية حتى أوائل الستينات

كما كان للرسالية الامريكىة مستشفى كبرى بأسبوط والتى تدعى مستشفى أسبوط الامريكى التى تعد أقدم مستشفيات الرسالية الامريكىة بمصر إذ يرجع تاريخ انشاؤها الى شهر نوفمبر ١٨٩١، وجاء فى تقرير الرسالية فى الفترة فى

(١) محمود محمد سليمان: لمرجع السابق ص ٢٣٧

(٢) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ٢٠٧ وكذلك طلعت ذكرى المرجع السابق ص ٢٥٣-٢٥٤

(٣) Gossett, Op. Cit: p, 196

(٤) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ٢٥٥

١٩٢٢-١٩٢٤ بأن المستشفى استمرت فى تقديم خدماتها للمواطنين وللقرى المجاورة أكثر من ثلاثين سنة وقد حصل على الرعاية الطبية من تلك الفترة ٤٣٤٠٦ حالة منهم ٢٩٢٧ مقيم بالمستشفى ٥٨١٠٠٠ زيارات منزلية للعلاج والباقيون يترددون على العيادة الخارجية بالمستشفى وكان أكثر من نصف ممن تمتعوا بالرعاية الطبية من المسلمين وقد خدم بهذا المستشفى الدكتور هارى فتلى الذى خدم فيها الفترة من ١٩٠٦-١٩٣٤، والدكتور أندرو جرانت والدكتور مور الذى خدم حتى ١٩٢٠ والدكتور لسلى اسكارين وهذا المستشفى يحمل الآن اسم مستشفى الايمان العام (منذ عام ١٩٦٨)<sup>(١)</sup>

وبالإضافة للمستشفيات والعيادات الخارجية الأمريكية التى انتشرت فى كل أنحاء القطر، كان هناك عدد من الملاجىء الأمريكية والتى أولتها الحكومة المصرية عناية خاصة من خلال الاعفاءات الجمركية التى منحتها الحكومة المصرية لادوات ومعدات هذه الملاجىء<sup>(٢)</sup> وقد استغلت الإرسالية الأمريكية الملاجىء لإطعام الفقراء وأيوانهم ثم تبشيرهم أو على الأقل لن تبيحهم مسلمين كابانهم<sup>(٣)</sup>

وكان للإرسالية الأمريكية عدد من الملاجىء منها ملجأ ليليان تراشر . Miss Lillian Trasher والتى انشأته ليليان تراشر عام ١٩١٠ لليتامى والأرامل ومن التقطنهم من الشوارع والطرق ممن لايعرفون لهم أباً ولا أمأ، والأطفال الذين فقدوا نعمة البصر، والأرامل اللاتى تركن أطفالهن بدون عائل أو سند ولم تكتفى السيدة تراشر بتوفير الغذاء والكساء فقط ولكنها حولت هذا الملجأ الى مؤسسة تربوية ضخمة، فهناك المدرسة الابتدائية ودار الحضاة، ويتعلم الأولاد داخل الملجأ الحرف والصناعات التى تتناسبهم، وبعد حياة داخل الملجأ تقوم بها الميشرات بالتأثير على البنات والأولاد وأغرائهم بالدين المسيحى وحملهم على الخروج من دين الاسلام ونتيجة للأعمال التبشيرية التى قام بها الملجأ فى الثلاثينات أبعدت الحكومة المصرى عددا من الأطفال المسلمين من الملجأ<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ٢٠٥-٢٠٦ وكذلك طلعت ذكرى المرجع السابق ص ٢٥٣

<sup>(٢)</sup> الإرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٤٩٣ ملف رقم ٨/٧/٦

<sup>(٣)</sup> نبيل عبد الحميد سيد أحمد: المرجع السابق ص ١٨٣

<sup>(٤)</sup> خالد نعيم: المرجع السابق ص ٢٧٣

كما كان للرسالية ملجأ بقلوب اسسته الرسالية الهولندية ١٩٠٠ ثم أصبح تحت ادارة الرسالية الامريكية بعد أن عرضت الرسالية الهولندية على الرسالية الامريكية ١٩٠٨ أن تتولى رعاية هذا الملجأ من حيث تدبير شئونهِ المختلفة، وفي عام ١٩٢٣-١٩٢٤ كان بالملجأ خمسون طفلاً يتلقون الرعاية النفسية والاجتماعية والتربوية، وفي عام ١٩٢٧ أقيم بالملجأ بعض الوحدات الانتاجية الصغيرة كان أحداها لصناعة السجاد والأخرى لصناعة الأذية مما ساعد الشباب على كسب عيشه والاعتماد على نفسه، وكان أطفال الملجأ يتلقون تعليمهم بعد المدرسة الابتدائية في مدارس الرسالية التي تولهم للتعليم العالي وقد أغلق هذا الملجأ عام ١٩٥٠<sup>(١)</sup> بالإضافة الى ملجأ سوهاج الذى أسسه ميخائيل صليب أحد أتباع الرسالية الامريكية والذي كان موظفا بمؤسسة ليليان تراشر بأسبوط، وبدأ هذا الملجأ فى منزل بالايجار فى يوليو ١٩٢٧ وقد بدأ بطفلين وفيما بعد أقيم الملجأ على مساحة ٢م ١٦٥٠ على شاطئ النيل شمالى سوهاج<sup>(٢)</sup> وكان للرسالية أيضا ملجأ فولر الذى أنشئ فى منطقة فم الخليج بالقاهرة ١٩٠٦ بجهود مرجريت سميث، وهى مبشرة أمريكية قامت بجمع التبرعات من أمريكا لإقامة الملجأ بالقاهرة عام ١٨٧٢ وعاونها جون فولر وزوجته وفى عام ١٩١٥ تم شراء مبنى المستشفى النمساوى ليكون مقرا للملجأ، وأطلق عليه ملجأ فولر تكريما لجون فولر المؤسس الأول للملجأ وقد جاء فى تقرير الرسالية الامريكية عن الفترة من (١٩٢٢-١٩٢٤) أن الملجأ كان يقدم الرعاية الاجتماعية والتدريب المهني والتربية لخمسين فتاة تم اختيارهن من بين العائلات الفقيرة، وكانت جميع نفقات الملجأ تعتمد على الهبات ومن خلال الاعداد المهني والخدمات التربوي التي تقدم للفتيات يتم تلقينهن التعاليم المسيحية حتى يكن دعاه لها فى المسببل.

(١) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ٢٤٤

(٢) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ٢٢٤

# ثالثا الجامعة الأمريكية بالقاهرة والنشاط الثقافي الأمريكي

## ١- الجامعة الأمريكية بالقاهرة :

ترجع قصة إنشاء الجامعة الأمريكية الى عام ١٨٧٠ عندما ظهرت فكرة انشاء كلية أسيوط كمركز لتدريب الدعاة البروتستانت، ففكرت الارسالية عام ١٨٧٢ فى إنشاء كلية بالقاهرة تناظر كلية أسيوط وتكون الكليتان نواة للجامعة الأمريكية، وقد قررت التكاليف المبدئية لانشاء الجامعة مليون دولار امريكى وتقرر كذلك أن يكون هناك هيئة أمناء Board of Trusts فى امريكا تشمل أربعة أو خمسة أعضاء، وتكون الهيئة مسنولة عن الجامعة الأمريكية وفى ذات الوقت يكون بمصر هيئة مديرين Board of Mangers تتكون من أعضاء من الأمريكين والانجليز، يعملون تحت رئاسة مدير الجامعة الذى يشترط فيه أن يتمتع بخبرة ادارية، وشخصية اجتماعية فضلا عن حصوله على مؤهلات علمية عالية<sup>(١)</sup> ولكن لم تنشأ الجامعة فى ذلك العام، وبعد ٣٣ عاما من هذه الفكرة طالبت مجلة الهلال فى إحدى مقالاتها فى اقتراح للجامعة الأمريكية ببيروت أن تنشأ لها فرعا فى مصر<sup>(٢)</sup> وعينت الارسالية الأمريكية لجنة فى نفس العام لترعى فكرة إنشاء كلية بالقاهرة، على أن تنشأ كلية أيضا بالاسكندرية، وهكذا تتكون الجامعة المقترحة من كلية أسيوط وكلية القاهرة وكلية الاسكندرية<sup>(٣)</sup> ولكن لم تتم هذه الفكرة أيضا وفى عام ١٩٠٩ تطورت هذه الفكرة حينما بدت الحاجة الى جامعة مسيحية بالقاهرة، بها كلية وقسم للخريجين، وقسم مهن، واقترح لتنفيذ هذه الفكرة أن ترتبط جميع مدارس الارسالية بالجامعة المقترحة على أن تصبح المدرسة الأمريكية بالقاهرة مدرسة اعدادية وتضم مدرسة اللاهوت الى الجامعة لكى تصبح أحد فروع الجامعة، ويكون كل ذلك تحت اشراف الارسالية، وقدرت المساحة اللازمة

(١) نفس المرجع ص ٧١.

(٢) دكتورة سامية حسن إبراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور ١٩٠٨-١٩٢٥ هيئة الكتاب ١٩٨٥ ص ١٥

(٣) أ.جرجس سلامة، المرجع السابق ص ٢٠٨-٢٠٩

للمشروع بخمسين فدانا وقدرت التكاليف بملونيين من الدولارات<sup>(١)</sup> ولم تتجح هذه الفكرة هي الأخرى، وفي عام ١٩٠٩ درس تشارلز روجر واطسن<sup>(٢)</sup> والدكتور صمويل زويمر Smuel zwemer والدكتور ت. هـ. ب. سايلر T.H.P. Sailer والبروفيسور، ر. س. مكلانن Prof R.S. Mcclenhan بدراسة أوضاع التعليم في مصر، وخرجوا بنتيجة هامة، هي الحاجة لإنشاء جامعة مسيحية كبيرة بمصر<sup>(٣)</sup> وكانت حجتهم في ذلك أن مصر أصبحت ذات نهضة فكرية علمانية ولذلك فإن وجود جامعة مسيحية أمر ضروري لتكون عاملا لانتشار الانجيلية ليس فقط في مصر بل في الأراضى المجاورة لها أيضا وأفريقيا الاستوائية<sup>(٤)</sup> وبالفعل قدمت الارسالية الامريكية توصية بإنشاء هذه المؤسسة الى مجلس الارساليات الأجنبية بالكنيسة المشيخة بالولايات المتحدة الامريكية Board of Foreign Mission of United Presbytery Church of the united states وفي عام التالي وافقت الجمعية العمومية للكنيسة الأبوية General Assembly of the Parent Church على تلك التوصية وتم اختيار مجلس وصاية على أساس ديني يتولى أعمال المراقبة والتنظيم وتقرر عقد أول اجتماع له في ٣٠ نوفمبر ١٩١٤، وفي يونيه ١٩١٤ رأى اللورد كنتنير وكيل قنصل عام بريطانيا في مصر - نظرا للمعارضة القوية من المسلمين ان تؤجل افتتاح المؤسسة الجديدة لمدة عام، على ان يتم انشاؤها في الاسكندرية بدلا من القاهرة، ولم يتيسر انشاء هذه الجامعة الجديدة قبل عام ١٩١٢<sup>(٥)</sup> عندما اختار واطسن موقعا قريبا من ميدان الاسماعلية، وكان هذا الموقع قصرا للخديو اسماعيل ثم منحة لأحمد خيرى باشا ناظر المعارف ١٨٧٠ وهو مبنى كبير ذو حجرات كثيرة، وبعد موت خيرى باشا اشتراه يونانى يدعى جاتكليس الذى حوله الى مصنع للسجاجير بعد ذلك استأجرت الجامعة الالهية القصر من جا نكليس، وفكر واطسن في شراء هذا القصر ليكون مقرا للجامعة الامريكية، لكنة لم يستطيع شراء القصر قبل ربيع ١٩١٩ عندما قبضت الحكومة

(١) نفس المرجع ص ٢٠٩

(٢) تشارلز واطسن مبشر أمريكي ومدير للجامعة الامريكية منذ نشأتها حتى ١٩٤٥

(٣) Watson. R. Charles: Report of the Visit of the Corresponding secretary to Egypt and the levant. Op. Cit, PP, 45-47.

(٤) Gossett: OP. Cit, P 205

(٥) لينوار تشامبرزرايت: المرجع السابق ص ٢٦٧

البريطانية على سعد زغلول وفتته، وانخفضت نتجة لذلك أسعار الارض الامر الذى جعل جا نكليس أن يقلل السعر الذى كان قد طلبه من قبل من مستر واطسن ثمنا لقصرة، ثم تم شراء القصر بشكل نهائى فى نهاية عام ١٩١٩ والذى اصبح مقرا للجامعة الأمريكية بالقاهرة، وأصبحت الجامعة تابعة للهيئة التعليمية لولاية كولومبيا<sup>(١)</sup> District of Colombia وتكونت هيئة أمناء للجامعة من خمسة أعضاء تكون مسنولة عن الكلية، وتكون فى مصر هيئة مديرين تتكون من أمريكيين وانجليزين تحت رئاسة مدير الجامعة بالقاهرة<sup>(٢)</sup> والواقع أنه لم يكن هناك غرابة فى أن تنشئ الكنيسة المشيخية الجامعة الامريكية، فان هذه الكنيسة لها نشاط ملحوظ فى التعليم وانشاء المدارس والجامعات مثل جامعة هارفارد Harvard وجامعة ييل Yale وبرنستون وبوسطن وجامعات أخرى كثيرة<sup>(٣)</sup>

وكانت الدوافع لانشاء الجامعة الأمريكية بأستثناء الاهداف التبشيرية هي:

أ - ادراك الامريكين ان القاهرة تمثل مركزا استراتيجيا هاما فى العالم العربى وان لها مركز الصدارة فى العالم الاسلامى

ب - منافسة جامعة الازهر فى اعداد قيادات دينية منظمة بثقافة بلادهم، واستخدم الجامعة كمركز لنشر الثقافة الامريكية فى مصر والبلاد المجاورة

ج - تعتبر القاهرة مركز الصحافة العربية ويصدر فيها سنويا أكثر من مليون نسخة من المجلات والجراند وان عدد سكانها كبير اذ ماقورن بما فى البلاد العربية، ولذا فان القاهرة يمكن ان تكون مركزا هاما للثقافة الامريكية التى تتمثل فى الجامعة الأمريكية<sup>(٤)</sup>

ولقد خشيت بريطانيا من تغلغل نفوذ الأرسالية الامريكية التى نجحت فى انشاء الجامعة الامريكية فى مصر، وكان مصدر خوف الإدارة البريطانية هو ان تتمكن

<sup>(١)</sup> Murphy. R. Lawrence: The American Univ. in Cairo 1919-1987, The American univ press 1987, PP, 15-16

<sup>(٢)</sup> طلعت نكرى مينا: المرجع السابق ص ١٩٨

<sup>(٣)</sup> Nijim. K. Basheer (ed): Op. Cit, P, 64.

<sup>(٤)</sup> محمود محمد سليمان: المرجع السابق ص ١٨٤



الأرسالية الأمريكية عن طرق الجامعة الأمريكية التي تساندها وتدعمها الموارد المالية الضخمة من المجلس العام للأرسالية الأمريكية ومن كنائس أمريكا، من جذب الطلاب المصريين الى نوع من التعليم يؤدي الى اتجاه مصر وشبابها نحو ثقافة معينة قد لا تتفق مع السياسة البريطانية فى مصر، ونتيجة لذلك ساعدت الادارة البريطانية فى مصر على صدور المرسوم الخاص باتشاء الجامعة المصرية الحكومة فى ١١ مارس ١٩٢٥<sup>(١)</sup> وقبل الدخول فى تفاصيل الاقسام التى تضمها الجامعة الأمريكية، يجب التنوية عن دور تشارلز روجر واطسن Charles R.Watson فى نشأة الجامعة الأمريكية، فقد كان الدكتور واطسن متحمسا لفكرة انشاء جامعة مسيحية بالقاهرة لتكون دعامة لنشر الأنجيلية بين المصريين، وظهر ذلك من خلال زيادته لمصر ١٩١٢ حيث درس شئون التعليم فى مصر وادرك الحاجة لانشاء جامعة مسيحية بالقاهرة، فأوصى مجلس الارساليات الاجنبية بالكنيسة المشيخية المتحدة بالولايات المتحدة لانشاء هذه الجامعة، كما أنه فى اطار تحمسة لانشاء الجامعة قابل كتشنر ١٩١٤ لمحاولة اقتناع باقامة هذه الجامعة كما بذل جهودا فى الفترة من ١٩١٩ حتى ١٩٢٠ فى اقتناع رجال المال الامريكين للتبرع لانشاء الجامعة حتى تجمع ٢١٨٠٠٠ دولارا للجامعة فى ١٩١٩، كما بذل الدكتور واطسن جهدا فى اختيار مكان الجامعة واختبار مدرسيها، سواء المدرسين المصريين مثل امير بقطر أو الامريكين مثل البروفسور مكلتھن R.S.Mcclenhan الذى كان مدير كلية أسيوط واصبح بعد اختيار واطسن له عميدا لكلية الآداب والعلوم بالجامعة الأمريكية<sup>(٢)</sup> أما بالنسبة لتمويل الجامعة الأمريكية، فان الجامعة تعتمد بشكل رئيسى منذ نشأتها على التبرعات التى تقدمها الامريكيون والتى ساعدت على انشاء مؤسسات الجامعة المختلفة، اما الان فقد اصبح تمويل الجامعة يعتمد على مصروفات الدراسين من ناحية، ومن وكالة التنمية الدولية من ناحية اخرى اما عن اقسام الجامعة الأمريكية فهى كالاتى:

#### ١ - كلية التربية

انشئت ١٩٢٦ والدراسة بها مسائية فى التربية، وعلم النفس للمشتغلين

(١) نفس المصدر ص ١٨٤

(٢) طلعت ذكرى ميثا: المرجع السابق ص ٧٧

بالتربية والتعليم أو الذين يعدون انفسهم لاتخاذ التعليم مهنة لهم ويتاح لطلابها نيل درجة البكالوريوس فى التربية اذا فازوا بالنجاح ثلاث سنوات او خمس سنوات أو ست سنوات طبقا لمؤهلاتهم ودراساتهم السابقة، والمواد التى تدرس بكلية التربية، هى مواد فنية خاصة بالتربية وعلم النفس، واخرى عامة ثقافية مثل العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، والفلسفة وآداب اللغة والاسانيات، أما المواد الأولى فيقدم الطالب فيها بحثا على شكل رسالة فى السنة النهائية<sup>(١)</sup> وكان للكلية مجلة بدأت أول اعدادها ١٩٢٨ تعرف بمجلة التربية الحديثة كما أعلن على غلاف المجلة انها كانت اول مجلة باللغة العربية تناقش التربية الحديثة وتعالج المشاكل التربوية بالشرق الأدنى<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - كلية الاداب والعلوم

انشئت هذه الكلية ١٩٢٠، والدراسة فيها صباحية ومسانية، وتعد طلابها لنيل درجة بكالوريوس فى الآداب وبكالوريوس فى العلوم<sup>(٣)</sup> وتخصص السنتان الأولى والثانية فى كلية الآداب والعلوم لدراسة مواد التربية الحرة بالاضافة الى اللغة العربية والانجليزية وآدابها، وعلم الأحياء والطبيعة والتاريخ، والعلوم الاجتماعية، والفلسفة والآداب، وبعد أن يتم الطالب بنجاح هذه الدراسات ويلم بطبيعتها واتجاهاتها يقضى السنتين الأخرتين فى دراسة مستفيضة فى المادة التى يختارها، من المواد الدراسية الآتية الاقتصاد، الأعمال الادارية، التربية، التاريخ، الصحافة، الفلسفة، علم النفس، علم الاجتماع والجناس البشرية، والتدابير المنزلى، الكيمياء، آداب اللغة، الاسانيات، الرياضيات، الطبيعة، العلوم السياسية، العلوم الاجتماعية، ويشمل المنهج مواد ثقافية عامة واخرى خاصة بالمادة الدراسية التى يتخصص فيها الطالب وتشمل الاولى مادة او مادتين فى العلوم الطبيعية والاجتماعية والفلسفة وآداب اللغة والاسانيات أما الثانية فتتألف من الاقتصاد والأعمال الادارية والعلوم الاجتماعية، بالإضافة الى ان الطالب يعد رسالة فى السنة النهائية<sup>(٤)</sup>.

(١) جرجس سلامة: المرجع السابق ١٩-٢٠.

(٢) Gossett: Op. Cit, P, 61

(٣) The American Univ in cairo- Catalog 1964-1965 published by the American univ in Cairo 1964-1965, P, 4

(٤) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ٢٠-١٩ وكذلك طلعت ذكرى المرجع السابق ص ٢٤١-٢٤٢

فتحت مدرسة الدراسات الشرقية "School of Orintel Studies" S.O.S في عام ١٩٢١<sup>(١)</sup> ونظر لزيادة نشاطات S.O.S فقد وجد مستر واطسن ومستر مكلان نهن، أنه يجب توسيع مبانيها وطلبوا من الامريكين أن يمولوا هذا المشروع فوجدوا سيدتين من بتسبورج pittsburgh السيدة، ديفيد ل. جيلسبي Mrs David.L.Gillespie وابنتها مابل Mabel، اللتان ورثتا مزرعة وبيحثان عن عمل خيري ملائم يتبر عن له، ولذلك فعندما سمعنا بمشروع مستر واطسن تبرعنا بمبلغ ٦٥,٠٠ دولار لانشاء مبنى جديد لـ S.O.S والذي افتتح ١٩٣٢، وحضرت الافتتاح، الماتحة السيدة جيلسبي وعديد من هيئة امناء الجامعة الأمريكية، ووزير التعليم المصرى واثنان من المع المستشرقين الأوروبيين هما سير دينسيون روس Sir, Denison Ross وجوليوس ريختر<sup>(٢)</sup> Julius Richter وتوفر في هذا المدرسة وسائل تعليمية خاصة، ومواد دراسة في لغات وحضارة الشرق الاوسط، واغلب طلاب هذة المدرسة من الاجانب المهتمين بالشرق الاوسط ويدرس بهذه الكلية المواد الآتية: دراسات لغوية عملية، دراسات لغوية اكاديمية، دراسات لغوية راقية دراسات اسلامية، وتدريس اللغات الاجليزية، والفارسية، والعبرية والارمينية والحشية والقبطية واللهجة النوبية المحلية واللغة السريانية<sup>(٣)</sup> ونظر لتميز المدرسة عن المدارس الاخرى للدراسات الشرقية فقد وصف جوردون ب. مريام Gordon. P. Merriam القنصل الأمريكي \_ في رسالة له لوزارة الخارجية الأمريكية \_ المدرسة بانها متميزة بشكل سار عن البرنامج العربى الصارم للمدرسة الوطنية للغات الشرقية الحية بپلريس Ecole Nationale de langues orientales vivant at paris<sup>(٤)</sup> اما مدرسة لتكولن فهي مدرسة ثانوية للبنين الحققت بالجامعة ليلتحق خريجوها بالجامعة الأمريكية، كما تمد كلية البنات بالقاهرة الجامعة بالطالبات<sup>(٥)</sup>

(١) Murphy : Op. Cit, pp, 33-34

(٢) Ibid, P 85

(٤) Gossett: Op. Cit, P, 219

(٢) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ١٩-٢٠

(٤) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ٢١١.

لقد نظم قسم الخدمة العامة وبندل كلياند Wendell Cleland احد اعضاء هيئة التدريس بالجامعة \_ فى بداية العام الدراسى ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ثم اتسعت مركز هذا القسم نتيجة لجهود بعض اساتذة الجامعة، حيث انشاء مركز للخدمة الاجتماعية Social Welfare Centre بحى السيدة زينب فى عام ١٩٢٦، بالاضافة الى انشاء قاعة ايوارت التذكارية Ewart Memorial فى فبراير ١٩٢٧<sup>(١)</sup> وقد وضع تصميم هذه القاعة جون ديمنت John Diament وهو من الطراز المملوكى فى العمارة<sup>(٢)</sup> وتوسع هذه القاعة ١٢٠٥ شخص، وكانت أكبر قاعة من نوعها فى القاهرة فى ذلك الوقت، وقد تكلف انشاءها ١٠٠,٠٠٠ دولار<sup>(٣)</sup> وقد حضر احتفال وضع أساسها رئيس الوزراء المصرى نسيب باشا ممثلاً عن الملك فواد<sup>(٤)</sup> وقسم الخدمة العامة يقدم دراسات مائنة لمن لا يرغب فى الحصول على درجات جامعية، وبة برامج ثقافية تشمل المحاضرات العامة والافلام الثقافية والندوات العلمية، وينقسم قسم الخدمة العامة الى قسمين أساسيين :

أ - قسم ثقافى ويشمل على، محاضرات عامة، مناقشات، برنامج سينمائى للبالغين والطلبة والاطفال

ب - قسم دراسى ويشتمل على علم الاجتماع، وعلم النفس واللغة الانجليزية والفلسفة الاجتماعية<sup>(٥)</sup>

أما بالنسبة لحياة الطلاب داخل الحرم الجامعى، فقد كان الطلاب يتمتعون بقليل من الحرية فكان على كل طالب أن يأتى للحرم الجامعى فى ساعة مبكرة من الصباح ويبقى حتى بعد الظهر، ثم سمح لطلاب الفرق العليا فيما بعد أن يأتوا الى الحرم الجامعى ويذهبون حيثما يشاءون، كما كان الطلاب يأخذون وجبة الغذاء اجباريا فى مبنى صغير بجوار الجامعة، ثم اصبحت هذه الوجبة بعد ذلك اختيارية، وكان لايسمح

<sup>(١)</sup> Gossett: Op. Cit, P, 221

<sup>(٢)</sup> Sakr, Tarek Mohamed: Early Twentieth Century Islamic Architecture in cairo, the American Univ. in Cairo 1992, pp, 25-26

<sup>(٣)</sup> Gossett: Op.Cit, P, 221.

<sup>(٤)</sup> Howell. J. Morton: Op. Cit, P, 166

<sup>(٥)</sup> جرجس سلامة: المرجع السابق ص ٢٤٤

بالتدخين أو الماضغة أو التحدث بصوت عال في الحرم، بالإضافة الى حتمية قيام الطلاب عند دخول المدرس قاعة الدرس ولايجلسون الا عندما ياخذون اشارة بذلك. كما اهتمت الجامعة بامتناع الطلاب داخل الحرم الجامعي بالاهتمام بالانشطة المختلفة مثل الاهتمام بالنشاط الصحفى فاصدرت الجامعة صحيفة الجامعة لتنمية المواهب الصحفية لطلابها، كما اصدر طلاب قسم الصحافة الصحيفة الأولى للجامعة باسم A.U.C Review فى أبريل ١٩٢٤ وكانت تحتوى على أربع صفحات وتتضمن مقالات عن شخصيات الجامعة الامريكية بالقاهرة (A.U.C) وكانت صحيفة باللغة الانجليزية، وبعد عام اضيف قسم عربى لها، كما اهتمت الجامعة بالانشطة الرياضية المختلفة مثل كرة السلة والتنس ومسابقات العدو<sup>(١)</sup> ولقد اهتم طلاب الجامعة بتقوية الروابط بينهم بعد التخرج ولذلك أسسوا فى عام ١٩٢٦ جمعية للخريجين Alumni ولكن هذه الجمعية لم تكن أكثر من منظمة اجتماعية مفككة ولذلك فقد دعا بعض طلاب الدفعة الأولى للجامعة فى عام ١٩٢٨ ادموند الكسندر Edmund Alexander وعبد القادر نعمان وادموند عبد النور، الأهتمام بجمعية الخريجين، واجتمعوا بالجامعة الأمريكية لهذا الغرض ونظموا امسيات جماعية وكتبوا قائمة بالطلاب القدامى، وانتهى الأمر بتأسيس جمعية خريجي الجامعة الأمريكية على اسس سليمة فى عام ١٩٣١، وكان سكرتيرها الدائم عبد القادر نعمان<sup>(٢)</sup> ولقد اهتمت الجامعة الأمريكية بتعليم الفتاة المصرية وكان المع من درست فى الجامعة من الفئات ايفا حبيب المصرى والتي بدأت الدراسة بالجامعة فى عام ١٩٢٨ والتي حصلت على منحة دراسية بكلية سميث Smith College بعد تخرجها وكان لنجاح هذه الفتاة، وتشجيع هدى شعراوى وزعماء الحركة النسائية للتعليم المشترك، أثر كبير فى تشجيع الفتيات المصريات على دخول الجامعة واللاتى وصل عدد هن الى خمسين طالبة فى عام ١٩٣٤ وكانوا يشكلن ١٠% من مجموع الطلاب وكان أغلبهن من المسيحيات الحاصلات على كلية رمسيس للبنات<sup>(٣)</sup> أما بالنسبة لعدد طلاب الجامعة فقد وصلوا الى ٣٦٣ طالبا فى عام ١٩٣٠ أما بالنسبة لرئيس الجامعة وتبعيتها فقد ظل تشارلز واطسن يراس الجامعة منذ

<sup>(١)</sup> Murphy: Op.Cit, PP 25-41

<sup>(٢)</sup> c Ibid: P, 42

<sup>(٣)</sup> Ibid: P, 54 Ibid: P, 64

نشأتها حتى عام ١٩٤٥ حيث توفي بعد ذلك بثلاثة أعوام<sup>(١)</sup> أما بالنسبة لتبعية الجامعة فقد ظلت الجامعة تابعة للارسالية الأمريكية حتى ١٩٢٢ حين تقرر ان تكون الجامعة مستقلة عن الارسالية ومنذ ذلك التاريخ أصبح لها كياتها الخاص<sup>(٢)</sup> ويلاحظ أن الجامعة خلال تطورها التاريخي كانت تتخلص من قناعاتها الدينية وتلبس أقتعة عصرية، مع الاحتفاظ في نفس الوقت بهدفها الاساسى " التبشير " واتضح ذلك في الخلاف الحاد بين سنودس النيل الانجيلي والجامعة الأمريكية فى عام ١٩٣٩ بسبب اقامة بعض الحفلات الغنائية بقاعة ايوارت بالجامعة ؛ فانزعج السنودس لذلك وعين لجنة من أعضائه برئاسة القس معوض حنا، والتي عقدت اجتماعا فى مايو ١٩٣٩ مع تشارلز واطسن، والدكتور مكلاهون ؛ ولم يتمكن أى من الطرفين من اقتناع الطرف الآخر بوجهه نظره، ولذلك أعرب السنودس عن أسفه لخيبه انتظاره وانتظار الهيئات المسيحية الوطنية فى هذه الجامعة التى كان الجميع يرجون منها ان تكون عاملا قويا فى رفع راية المسيح، وحصنا منيعا للمسيحية، وقد بعث السنودس بتقرير موجز عما دار فى لقاء اللجنة وتشارلز واطسن ومكلاهون الى المحفل العام عما دار فى لقاء لجنة وتشارلز واطسن ومكلاهون الى المحفل العام، وبورد (مركز) الأرساليات الخارجية للكنيسة المشيخية المتحدة ومجلس وكلاء الجامعة فى فيلا دلفيا ومجلس ادارة الجامعة بمصر وقد شرح تشارلز واطسن وجهة نظر الجامعة فى بيان بعث به لصحيفة الهدى جاء فيه ( ان قاعة ايوارت والقاعة الشرقية بالجامعة لا تعدن من الابنية الكنسية ولكنهما شيدتا لتلقى فيهما محاضرات عامة وتقام بهما حفلات موسيقية ومسرحية سينمائية، وتقام بهما بعض المآتم والافراح، بالاضافة الى استغلالها فى الانشطة الدينية، وتوجد بالجامعة لجنة تدرس العروض التى ترد اليها فى استغلال القاعتين كما ان قرارات الجامعة لا تخضع لايه هيئة كنسية أو ارسالية ما فى مصر لكنها تخضع لقوانين مقاطعة كولومبيا الأمريكية<sup>(٣)</sup> وبذلك انفصلت الجامعة عن كل المؤسسات الدينية الكنسية دون ان تفصل عن هدفها الرينيسى فى مصر وهو التبشير، والذى عالجت الجزء الخاص بها فى التبشير فى النقطة المبحث الخاص بالنشاط التبشيرى الأمريكى بمصر.

(١) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ١٩٥-١٩٦

(٢) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ٧١

(٣) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ١٩٦-١٩٨

لا تقتصر السياسة الخارجية لبلدما على مجرد برنامج لتأمين قوة وسلامة بلدما على ضوء موارد واعمال ونوايا بلدان اخرى اخرى، بل هناك كذلك الانشطة الثقافية لبلدما في بلد آخر والتي تشكل جزءا مهما في السياسة الخارجية لاية دولة والتي تشمل بالنسبة للولايات المتحدة سلاح دعاية او علاقات عامة<sup>(١)</sup> ولذلك تحاول الحكومة الامريكية منذ بداية علاقتها الدبلوماسية بمصر ان تنمي انشطتها الثقافية بمصر من خلال عدة وسائل منها دعوة الحكومة المصرية الى المؤتمرات العلمية المختلفة، مثل دعوة حكومة الولايات المتحدة الحكومة المصرية للإشتراك فى المؤتمر الزراعى المقرر عقده فى شهر اكتوبر ١٩٢٤ بولاية ميسورى Missouri ومن الجدير بالذكر ان الحكومة المصرية اعتذرت عن حضور هذا المؤتمر، ولم تبين فى خطابها للحكومة الأمريكية السبب فى الاعتذار عن حضور المؤتمر، وانما اقتصرت فى اجابتها على شكر الحكومة الأمريكية على دعوتها الودية والاعتذار عن المؤتمر المذكور، حيث ذكرت

La Gouvernement Vous prie de vouloir bien transmettre au gouvernement American L, Expression des se remerciement pour sour son aimable invitation , et de ses regrets de ne pouvoir se Faire représenter au Congres d,ont il s,agit<sup>(2)</sup>

كما دعت جمعية الاطباء الحربية بالولايات المتحدة الأمريكية

Association of Military Surgeons of the United State

الحكومة المصرية لارسال مندوب عن القسم الطبى للجيش للاشتراك فى المؤتمر الذى سيعقد بمدينة سان انطونيو بمقاطعة تكساس Texas فى الفترة من ١٣-١٥ نوفمبر ١٩٢٤، وقد رأت الحكومة المصرية حفظ المسألة لأن دعوة الحكومة وصلتها بعد انتهاء ميعاد المؤتمر<sup>(٣)</sup> وتكرر دعوة الجمعية المذكورة للحكومة المصرية

<sup>(١)</sup> Hurewitz, J.C (ed): Soviet- American Rivalry in the Middle East, the academy of political science, Columbia univ, New York 1969, PP, 140-134

<sup>(٢)</sup> الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية محفظه رقم ٩٥٤ ملف رقم ٢/٧٠/٤

<sup>(٣)</sup> نفس المصدر.

فى عام ١٩٢٥ لحدور أجماعها السنوى المقرر عقده فى ١٠،٩،٨ أكتوبر ١٩٢٥، وقد أشار الدكتور مورتن هاوول فى دعوته للحكومة المصرية ان هذه الدعوة صادرة من الجمعية وليس من حكومة الولايات المتحدة وانه ليس للجمعية علاقة رسمية بحكومة الولايات المتحدة فاستطلعت وزارة الخارجية رأى وزارة الخارجية فى أمر هذه الدعوة فترات الاولى قبلها ورشحت الأميرالاي ب. هـ.ل ويلسون B.H.L.Wilson حكيمباشى الجيش، واليوزباشى محمد سعيد أفندى من القسم الطبى بالجيش لتمثيل الحكومة المصرية فى هذا المؤتمر، ولكن مجلس الوزراء المصرى قرر فى جلسة المنعقدة فى ١٣ يونية ١٩٢٥ عدم قبول الدعوة للاشتراك فى الاجتماع المذكور<sup>(١)</sup> وتكررت دعوة نفس الجمعية للحكومة المصرية فى ١٩٢٧ لحدور مؤتمرها الذى سيعقد فى شهر أكتوبر من نفس العام فى مدينة نيسلفانيا وتكرر كذلك اشارة الوزير الامريكى المفوض بان الجمعية ليس لها صلة بالحكومة الامريكىة، واعتذرت وزارة الحربية والبحرية عن هذه الدعوة لأنها رات انه ليس فى الأمر مايدعو للاشتراك فى هذا الاجتماع<sup>(٢)</sup> ودعت نفس الجمعية الحكومية المصرية لاجتماعها الذى عقد فى ٤-٦ اكتوبر ١٩٢٨ ببلتيمور<sup>(٣)</sup> لاجتماعها فى مدينة دنفر الذى عقد فى ايام ٢٦، ٢٧، ٢٨ سبتمبر ١٩٢٩<sup>(٤)</sup> ولأجتماعها السنوى الثامن والثلاثين الذى عقد فى ٢-٤ اكتوبر ١٩٣٠<sup>(٥)</sup> ولأجتماعها السنوى التاسع والثلاثين فى مدينة أورليان الجديدة الذى عقد من ٣- الى ٥ اكتوبر ١٩٣٥<sup>(٦)</sup> ولأجتماعها السنوى الذى عقد فى واشنطنون فى الفترة من ٧ الى ١٥ مايو ١٩٣٩<sup>(٧)</sup> وبلغت كل هذه الدعوات ست دعوات فى الفترة من ١٩٢٨-١٩٣٩ وفى كل مرة كانت وزارة الحربية المصرية تذكر ان الجمعية قدمت نفس هذه الدعوة فى عام ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، وأنها لاترى ضرورة الاشتراك فى مؤتمرات هذه الجمعية لأنها ليس لها صلة بالحكومة

(١) نفس المحفظة ملف رقم ٤/٧٠/٤

(٢) نفس المصدر

(٣) نفس المصدر محفظة رقم ٩٥٤ ملف رقم ٥/٧٠/٤

(٤) نفس المصدر محفظة رقم ٩٥٣ ملف رقم ٧/٧٠/٤

(٥) نفس المصدر محفظة رقم ٩٥٣ ملف رقم ٩/٧٠/٤

(٦) نفس المصدر محفظة رقم ٩٥٣ ملف رقم ١١/٧٠/٤

(٧) الأهرام، العدد ١٩٤٨٧، ١٢ ديسمبر ١٩٣٨ ص ٨



الامريكية، كما نيه مورتون هاوول الحكومة المصرية الى ذلك فى دعوة لها لحضور  
اجتماعات هذه الجمعية كما وجهت الحكومة الامريكية الدعوة للحكومة المصرية بأن  
ترسل مندوبين عنها لحضور المؤتمر الدولى الرابع لعلم النبات Botanical Congress  
Fourth International الذى عقد فى جامعة كورنيل Cornell بنيويورك من ١٦  
الى ٢٣ اغسطس ١٩٢٦ وقد اشار الدكتور مورتون هاوول فى دعوته للحكومة  
المصرية الى انه ( ولو ان ذلك المؤتمر لايعقد تحت رعاية و اشراف الحكومة  
الامريكية، الا ان وزارة الزراعة الامريكية تبذل مساعيها لانجاحه، وقد وافقت  
الحكومة الامريكية على الدعوة الموجهة الى الحكومة المصرية والى غيرها من  
الحكومات) واستطلعت وزارة الخارجية (المصرية) وزارة الزراعة (المصرية) فى  
امر الاشتراك فى هذا المؤتمر فرات الاخيرة الاشتراك فيه واقترحت ان يمثل الحكومة  
المصرية فىة محمد كامل بك المفتش الاول للوجه القبلى بوزارة الزراعة، ومسترج  
تميلتون الاخضائى الاول بقسم النبات، وتوفيق فهمى افندى رئيس فرع الفطريات  
بوزارة الزراعة، وعبدالفتاح عسل افندى قنصل مصر بنيويورك، الا ان مجلس  
الوزراء قرر فى جلسته المنعقدة فى يوليو ١٩٢٦ عدم الاشتراك فى المؤتمر<sup>(١)</sup> وفى  
نفس العام (١٩٣٦) وجهت اللجنة المنظمة لأعمال المؤتمر الدولى لمكافحة المخدرات  
World Conference on Narcotic Eduction الذى تقرر عقده بمدينة فيلا دلفيا من  
٥ يوليو الى ٩ يوليو، الدعوة لوزير مصر المفوض بواشنطن حضور أعمال المؤتمر  
بالنيابة عن الحكومة المصرية، وبناء على ذلك رفعت وزارة الخارجية المصرية فى  
مذكرة الى مجلس الوزراء طالبت فيها الموافقة على اشتراك الحكومة المصرية فى  
ذلك المؤتمر وندب وزير مصر المفوض بواشنطن لتمثيل الحكومة المصرية فىة وقد  
وافق مجلس الوزراء على مذكرة الخارجية فى جلسته المتعقدة فى ١٠ مايو  
١٩٢٦<sup>(٢)</sup> غير ان وزارة الخارجية المصرية تلقت برقية من محمود سامى باشا الوزير  
المفوض بواشنطن فى ١٣ بنية ١٩٢٦ جاء فيها (ان وزارة الداخلية الامريكية  
أبلغتة تلفونيا أنه ليس للمؤتمر المذكور صفة رسمية) وقد اشار محمود باشا ان  
المؤتمر المذكور لن يشترك فىة احد من رؤساء الهيئات التمثيلية السياسية الاجنبية،

(١) الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٠٠، ملف رقم ١٢/٢/٤

(٢) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤١٣، ملف رقم ٩/٢/٤٠

واقترح \_ فى حالة ما اذا رأت الوزارة ضرورة تمثيل مصر فى المؤتمر \_ ان يوفد اسماعيل كمال بك سكرتير ثان المفوضة لإداء هذه المهمة )، الأمر الذى جعل وزير الخارجية ثروت باشا ان يقدم مذكرة لمجلس الوزراء ذكر فيها ( وحيث ان الدعوة الرسمية لم ترد من الحكومة الامريكية فبناء عليه اتشرف باعادة عرض الموضوع على مجلس الوزراء لاعادة النظر فى المسألة واصدار القرار الذى يراه (مجلس الوزراء) فى ندب سامى باشا فى ذلك المؤتمر رسميا او العدول عن الاشتراك فيه للاسباب المتقدمة الذكر ) وقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٧ يونية ١٩٢٦ العدول عن قراره الصادر بجلسته المنعقدة فى ١٠ مايو ١٩٢٦ وعدم الاشتراك فى المؤتمر<sup>(١)</sup> ويبدو ان سبب عدم اشتراك الحكومة المصرية فى المؤتمر ان المؤتمر ليس له صفة رسمية بدليل موافقة مجلس الوزراء فى البداية على الاشتراك فى المؤتمر فى جلسته المنعقدة فى ١٠ مايو ١٩٢٦ ثم عدول مجلس الوزراء عن الاشتراك فى المؤتمر عندما ابلغت الحكومة الامريكية وزير مصر المفوض بان المؤتمر ليس له صفة رسمية

وفى ٢٩ اغسطس ١٩٢٦ وجهت نفس اللجنة دعوة لمصلحة الصحة العمومية المصرية باسم سكرتيرها العام مستر R.Hopson هبسون يدعوها فيها للاشتراك فى المؤتمر الدولى لمكافحة المخدرات ولكن المصلحة المذكورة رفضت الاشتراك فى المؤتمر ولكنها طلبت من وزير مصر المفوض بواشنطن بيانات مفصلة عن هذا الموضوع، وعن طلبات المؤتمر من الهيئات المنضمة اليه وكتابة تقرير عن اعمال ١٠ المؤتمر (الدولى لمكافحة المخدرات ) الذى عقد فى فيلاديلفيا فى الفترة من ٥ الى يوليو ١٩٢٦، وقد علم وزير مصر المفوض بعد البحث ( ان شخصية الداعى مستر هبسون ) محل شكوك .ان مساعاه لهذا المؤتمر لغرض شخصى هو الربح المادى، وقد بدت الصورة الحقيقية لمشروعه عندما أردنا أن نحصل منه على المعلومات المطلوبة لمصلحة .د .حبة، فقد علمنا ان المكتب الذى استأجروه قبل انعقاد ما اسموه مؤتمر يوليو قد تركو ويس هناك مركز للهيئة الدولية التى يدعى وجودها وأما يرسل مطبوعاته من محل أقامته فى كاليفورنيا والنتيجة ان المؤتمر الذى دعا

(١) نفس المصدر، محفظة رقم ٤١٣ ملف ٩/٢/٤٠

الية لم يحضره احد سوى النفر القليل من اصدقائه، وليس هناك أى هيئة دولية تكونت يصح لمصلحة الصحة بمصر الاشتراك فيها<sup>(١)</sup> وفي نفس العام (١٩٢٦) دعا اتحاد المستشفيات الأمريكية American Association Hospital الحكومة المصرية لحضور الاجتماع الذى سيعقده الاتحاد المشار اليه فى مدينة اتلانتيك سيني Atlantic city فى الفترة من ٢٧ سبتمبر الى اول أكتوبر ١٩٢٦، وقد رأت مصلحة الصحة العمومية أنه لاضرورة لاشترك الحكومة المصرية فى اجتماع هذا الاتحاد وخصوصا أن الحكومة الامريكية ليس لها علاقة رسمية به، ولكنها طلبت من وزير مصر المفوض بواشنطن بيانات عن هذا الاتحاد ليكون للمصلحة علم تام بغاياته وقوانينه<sup>(٢)</sup>

وتكررت دعوة الاتحاد للحكومة المصرية فى عام ١٩٢٧ لحضور اجتماعه السنوى التاسع والعشرين المزمع عقده فى الفترة من ١٠ الى ١٤ أكتوبر ١٩٢٧ فى مدينة مينا بوليس Minneapolis من أعمال مقاطعة مينيسوتا Minnesota وقد رفضت مصلحة الصحة العمومية الاشتراك فى الاجتماع المذكور لأن الحكومة الأمريكية ليس لها علاقة رسمية به<sup>(٣)</sup>

كما وجه مستر أرشيبالد وزنانت Archibald whisnant سكرتير مؤتمر الغابات بأمريكا Pacific Logging Congress دعوة للحكومة المصرية للاشتراك فى أعمال الدور السابع عشر للمؤتمر المذكور المقرر عقده فى الفترة من ٢٧ الى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٦، ولكن الحكومة المصرية اعتذرت عن الاشتراك فى هذا المؤتمر كما وجهت مفوضة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة دعوة -باسم حكومتها للحكومة المصرية لإيفاد مندوب أو أكثر لحضور المؤتمر الدولى للطيران المدنى International Conference on Civil Aeronautics المقرر عقده فى واشنطن فى ١٢، ١٣، ١٤ ديسمبر ١٩٢٨ وقد أشارت المفوضية الامريكية فى رسالتها للحكومة المصرية الى (أنه من المرغوب فيه أن يضع كل مندوب يحضر المؤتمر بيانا عن ناحية من نواحي انتشار الطيران من بلاده ويقدم صورا منه لترسل الى واشنطن فى أقرب وقت

(١) نفس المصدر: محظفة رقم ٤١٣ ملف رقم ٩/٢/٤٠

(٢) نفس المصدر محظفة رقم ٤١٣ ملف رقم ١١/٢/٤٠

(٣) الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية محظفة رقم ٩٦٠ ملف رقم ١٠/٢٥/٤

ممكن<sup>(١)</sup> وكانت وزارة المواصلات المصرية قد اخبرت الخارجية المصرية أنه لا يوجد لديها من يستطيع انتدابه لحضر هذا المؤتمر واقترح انتدابه (وزير مصر المفوض بواشنطن) ليمثل الحكومة المصرية فى هذا المؤتمر، ونظرا الآن رد وزارة المواصلات جاء بعد انتهاء ميعاد المؤتمر فلم تشترك الحكومة المصرية فى المؤتمر<sup>(٢)</sup>، بالرغم من أنه المؤتمر الرسمى الوحيد الذى دعت اليه الحكومة الامريكية الحكومة المصرية حيث أن كل الدعوات السابقة التى قدمت للحكومة المصرية كانت غير رسمية وتأتى من أفراد أو جمعيات وبالرغم من ذلك فقد اشتركت الحكومة المصرية فى هذا المؤتمر عام ١٩٣٤ حيث مثل مصر فيه الاستاذ جرجس عوض الله<sup>(٣)</sup>.

كما وجهت الحكومة الأمريكية دعوة للحكومة المصرية للاشتراك فى المؤتمر الدولى الأول للمستشفيات المقرر عقد بمدينة اتلانتك فى الفترة من ١٢-٢١ يونية ١٩٢٩ وقد وافق مجلس الوزراء المصرى على الدعوة فى جلسته المنعقدة فى ٢٢ أبريل ١٩٢٩، وقد ناقش المؤتمر فى جلسته الأولى موضوع وظائف المستشفيات الأساسية، وناقش فى جلسته الثانية موضوع وجوه الاقتصاد والادارة عند تصميم المستشفيات وناقش فى جلسة الثالثة موضوع الوجوه الاقتصادية فى ادارة المستشفيات وناقش فى الجلسة الرابعة موضوع ميادين العمل بالمستشفيات العمومية والخصوصية، وناقش فى الجلسة الخامسة موضوع المستشفيات العمومية والخصوصية، وناقش فى الجلسة السادسة موضوع المستشفيات لذوى العاهات والأمراض المزمنة وناقش فى الجلسة السابعة موضوع جمعيات المستشفيات الاهلية وايجاد جمعية مستشفيات دولية، وقد اشترك فى المؤتمر ست وثلاثون دولة بخلاف كندا والولايات المتحدة<sup>(٤)</sup>

كما حضرت الحكومة المصرية الاجتماع الثالث للمؤتمر الأهلى للسلامة فى الشوارع والطرق الذى انعقد فى مدينة واشنطن فى الفترة من ٢٧-٢٩ مايو

(١) نفس المصدر محفظة رقم ٩٥٥ ملف رقم ٣/٨٢/٤

(٢) نفس المصدر

(٣) الأهرام العدد ١٧٩٢٥، ١ نوفمبر ١٩٣٤

(٤) الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٩٦١ ملف رقم ١٢/٢٥/٤ وهذا الملف عبارة عن تقرير من الدكتور أحمد بك فهمى الرشيد مدير الادارة الطبية بمصلحة الصحة العمومية عن أعمال مؤتمر المستشفيات الدولى الأول المنعقد بمدينة اتلانتك فى الفترة ١١-٢١ يونيه ١٩٢٩

١٩٣٠، وهو مؤتمر نظمته الرئيس هو فر وقت ان كان وزيرا للتجارة سنة ١٩٢٤  
ونظرا لأهمية هذا المؤتمر بالنسبة لأمريكا فقد دعا وزير التجارة الأمريكي، السفارات  
والمفوضات الى ارسال مندوبين عنها لحضور جلسات المؤتمر دون الأشتراك فيه  
وبناء على ذلك انتدبت المفوضة المصرية بواشنطنون أحمد ممدوح مرسى أفندى  
السكرتير الثانى للمفوضية المصرية بواشنطنون لهذا الغرض<sup>(١)</sup> وفى نفس العام دعت  
الحكومة الأمريكية الحكومة المصرية لحضور الدور السادس للجمعية الدائمة  
لمؤتمرات الطرق المشتركة الذى سيعقد بواشنطنون فى الاسبوع الثانى من شهر  
أكتوبر ١٩٣٠ وذلك للنظر فى المسائل المتعلقة بانتشار واستخدام الطرق الرئيسية  
وقد اعتذرت الحكومة المصرية لحضور مؤتمر هذه الجمعية بدعوى الاقتصاد فى  
النفقات مما جعل وزير مصر المفوض بواشنطنون ينتقد الحكومة على ذلك حيث ذكر  
فى مذكرة له لوزير الخارجية المصرية (أنة مع احترامى وأذعانى الاوامر الوزارية  
أسف عظيم الأسف على حرمان هذا المؤتمر من ممثل مصرى بدعوى الاقتصاد فى  
النفقات اذ أن انعقاد فى مدينة واشنطنون لن يكلف الحكومة شيئا وأريد ان أرجو من  
سعادتكم لفت نظر السلطات المختصة بالحاح الى أن تمثيل مصر فى أى مؤتمر ولو  
كان تمثيلا صوريا له أثر دولى بعيد الشأن، فقد كان حضورى فى مؤتمر القانون  
الدولى المتعد فى اوائل هذا الشهر بمثابة اثبات لشخصية مصر الدولية ودليل على  
نضوجها الدولى ولا أبالغ فى القول مطلقا اذا صرحت لسعادتكم أنى كنت من الأعضاء  
وكلهم كما تعلمون من أقطاب القانون الدولى موضوع حفاوه خاصة لم ينلها الكثير من  
زملاتى الأوروبيين ولذا فأكرر اسقى اذن على عدم السماح لى بحضور جلسات  
المؤتمر<sup>(٢)</sup> ونظر للحالة المالية كذلك اعتذرت الحكومة المصرية عن دعوة الحكومة  
الأمريكية فى الاشتراك فى المؤتمر الرياضى الدولى الأول الذى عقد فى مدينة لوس  
انجلوس Los Angeles فى الفترة من ٢٣-٢٩ يوليو ١٩٣٢، وفى ذلك المؤتمر جرت  
مباراة بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى مدينة سان فرانسيسكو وقد علقت اعلانات  
ذكر فيها أنباء المباراة وعدد المستعمرات البريطانية وذكر من بينها مصر فلما رأى  
ذلك القائم بأعمال القنصلية المصرية بسان فرانسيسكو، فؤاد عبد الله، طلب موعدا من  
عمدة المدينة واحتج على ذكر مصر بين المستعمرات البريطانية فى تلك الاعلانات

(١) نفس المصدر محفوظة رقم ٩٧٩ ملف رقم ٩/١٥/٤

(٢) نفس المصدر محفوظة رقم ٩٧٩ رقم ٩/١٥/٤

وبين ان مصر دوله مستقلة وحكومتها ملكية، وليست جزء من الامبراطورية البريطانية، فابدئ العمدة شديد اسفه لة وذكر انه لم يطلع على الاعلانات وان الغلطة لم تكن مقصودة وانه يجل الشعب المصرى ومليكة المستقل، واستدعى مراقبى المدينة supervisor Miles وأمر هم بتغيير الاعلانات فى الحال وحذف اسم مصر من قائمة المستعمرات البريطانية وقد انتهى الحادث بفضل ما أبداه عمدة المدينة من جميل الشعور نحو مصر المستقلة (من الناحية الاسمية)<sup>(١)</sup>

كما وجد الملحق التجارى بمفوضة الولايات المتحدة الامريكية بمصر دعوة الى وزارة الأشغال العمومية الاشتراك فى المؤتمر الدولى لهندسة السيارات The Interntional Automotive Engineering Congress المقرر عقده بمدينة شيكاغو فى الفترة من ٢٨ أغسطس الى ٤ سبتمبر ١٩٣٣ وقد اعتذرت الحكومة المصرية عن الدعوة وأكتفت بالحصول على نتائج أعمال المؤتمر ومطبوعاته<sup>(٢)</sup> كما اشتركت الحكومة المصرية فى المؤتمر الدولى الأول لميكانيكة التربة وهندسة الاساسات الذى عقدته جامعة هارفارد عام ١٩٣٦ حيث أوفدت الجامعة المصرية كلامن الدكتور وليم سليم حنا رئيس معمل أبحاث الاساسات بكلية الهندسة والمسيو تشيوناريف الاختصاصى بنفس المعمل لتمثيلها فى ذلك المؤتمر واشترك فى المؤتمر احدى وعشرون دولة وقد قدم معمل الهندسة بمصر سبعة أبحاث نوه بها رئيس المؤتمر فى مناسبات متعددة وبين أهميتها ولذلك فقد خصص لمندوبى مصر محاضرة من محاضرات المؤتمر التاسعة فى رسالة المدير الجامعة المصرية جاء فيها أن (ادارة المؤتمر قد قدرت كل التقدير الابحاث القيمة التى قدمها مندوبو مصر الذين نجحوا فى ابراز ابحاث لا تقتصر فائدتها العملية العظيمة، بل هى ذات أهمية عامة بارزة وقد رجا من الجامعة أن تحافظ كلية الهندسة على المستوى العالى الذى وصلت اليه<sup>(٣)</sup>

ولم تقتصر الأنشطة الثقافية الامريكية على دعوة مصر للمؤتمرات العلمية فقد كان لها أنشطة ثقافية اخرى بمصر مثل البعثة الفلكية التى أرسلها معهد سميثسونيان

(١) نفس المصدر محفظة رقم ٩٧١ ملف رقم ٤/٦٠/١٦

(٢) نفس المصدر محفظة رقم ٩٦٥ ملف رقم ٤/٥٩/٤

(٣) الأهرام العدد ١١٨٦٠١، ١٩٣٦/١٠/٦

(٦) The Field Expedition of the Smithsonian Institution للقيام ببعض الارصاد والبحوث الفلكية فى جبل سانت كاترين فى سيناء سنة ١٩٣٣ (١) واستمرت هذا البعثة فى العمل فى سانت كاترين حتى ١٩٣٧ وكان هدف البعثة القيام بأبحاث خاصة بأشعة الشمس واقامة مرصد فلكى فى ذلك الجبل ومن الجدير بالذكر أنه لم تنتشر أعمال البعثة ونتائجها فى الوثائق الرسمية الأمريكية أو المصرية أو الإنجليزية، وقد قدمت الحكومة المصرية تسهيلات كثيرة لهذا البعثة منذ وصولها حتى مغادرتها مصر ١٩٣٧ سواء من خلال إعفائها من الرسوم الجمركية على ادواتها أو معداتها أو منع تفتيش الاتها فى الموانئ المصرية (٢)

وفى أثناء تولد الدكتور محمد شاهين وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية بأمريكا مدعوا من معهد روكفلر لزيارة منشاته اتفق مع المجمع الاهلى وهو ضمن منشآت معهد روكفلر لمكافحة أمراض العيون على ارسال فتيات مصرية يتعلمن طريقة الدعاية لمكافحة تلك الامراض، على ان تتولى هيئة المجمع الاتفاق عليهن حتى اتمام دراستهن وقد عرض هذا الامر على الهيئات العليا (المصرية) فوافقت عليه وقد كانت تلك المسألة ثالث مسألة من نوعها يقدمها معهد روكفلر فقد سبق ان عرض المعهد تدريب اثنين من المهندسين على اعمال الهندسة الصحية فأوفدتهم مصلحة الصحة بالاتفاق مع وزارة المعارف، كما قبل المعهد قبول طبيبين مصريين آخرين للتخصص على نفقة فى الصحة العامة هذا فضلا عن وجود الأتسه زاهية متولى احدى خريجات بعثة تعليم مكفوفى البصر لاستكمال دراستها فى ذلك الفن فى امريكا موفدة من وزارة المعارف (٣) والواقع ان نسبة المبعوثين للولايات المتحدة الامريكية

---

(٨) أنشأ معهد سميثسونيان بواشنطن عام ١٨٤٦ من خلال منحة قدمها جيمس سميثونيان وذلك لإتمام ونشر المعرفة لمزيد من التفاصيل أنظر

James Smithsonian Webster's Encyclopedic Unabridged Dictionary of the English language U.S.A. 1993, P, 1345

(١) الأهرام: العدد ١٩٠٥، ١٩٣٧/١٠/٣

(٢) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محافظة رقم ٤٩٥ ملف رقم ١٤/٧/٦ وملف ١٥/٧/٦ ومحافظة رقم ٤٩٣ ملف رقم ٤/٧/٦

(٣) الأهرام: العدد ١٧٢٧٦، الأربعاء ١١/١١/١٩٣٣

Abdel Hady, Mohamed Elwy: Aresearch on and a study in the administration of educational Mission program in Egypt from 1813-1955, Cairo 1955-1956, pp, 120-121

للتعليم كانت ضئيلة جدا فقد كانت خمسة وخمسون طالبا خلال الفترة من ١٩٢٠-١٩٣٩ وهى نسبة ضئيلة جدا اذا ما فورنت بالمجموع الكلى للبعثات التعليمية للخارج كما يتضح من الجدول الآتى :

### جدول رقم ( ٣ )

يوضح عدد الطلاب المصريين المبعوثين لأمريكا بالمقارنة بالمجموع الكلى لعدد طلاب البعثات المصرية بالدول الأجنبية الأخرى.

| السنة     | عدد الطلاب المبعوثين للولايات المتحدة | المجموع الكلى للبعثات لكل الدول الأجنبية | السنة | عدد الطلاب المبعوثين للولايات المتحدة | المجموع الكلى للبعثات لكل الدول الأجنبية |
|-----------|---------------------------------------|--|-------|---------------------------------------|--|
| ١٩٢٣-١٩٢٠ | ٢٧                                    | ٣٧١                                      | ١٩٣٢  | ١                                     | ٢٨                                       |
| ١٩٢٥      | ١                                     | ٢٣٤                                      | ١٩٣٣  | ٣                                     | ٦٦                                       |
| ١٩٢٦      | ٢                                     | ١٨٩                                      | ١٩٣٤  | ٢                                     | ٧٠                                       |
| ١٩٢٧      | ٤                                     | ١٥٤                                      | ١٩٣٥  | ٥                                     | ٩١                                       |
| ١٩٢٨      | ٢                                     | ١٠٠                                      | ١٩٣٦  | -                                     | ١٢١                                      |
| ١٩٢٩      | ٢                                     | ١٦٧                                      | ١٩٣٧  | -                                     | ١٣٩                                      |
| ١٩٣٠      | ٢                                     | ١١٦                                      | ١٩٣٨  | ٣                                     | -  |
| ١٩٣١      | ١                                     | ٧١                                       | ١٩٣٩  | ٦                                     | ٨٠ <sup>(١)</sup>                        |

يلاحظ ان عدد البعثات للولايات المتحدة ازداد فى الفترة من ١٩٢٠-١٩٢٣ ثم تعرض للهبوط التدريجى بالرغم من تشجيع على ماهر على ايفاد البعثات لأوروبا وامريكا<sup>(١)</sup> كما أهتم بعض الباحثين الامريكين بترجمة بعض الكتب عن تاريخ مصر للغة الانجليزية مثل الدكتوراة ماريس بوجز Dr. Mayis Boggs التى قامت بأعداد

<sup>(١)</sup> مصدر الجدول 120-121 Abdel Hady, Mohamed Elwy. op cit,

<sup>(٢)</sup> رشوان محمود جاب الله: على ماهر، هيئة الكتاب ١٩٨٧ ص ٨٧



ترجمة لكتاب تاريخ مصر لمرتض بن الكهفي الذي ترجمه للفرنسية مستر فاير عام ١٩٦٦ Vattier وترجمه للإنجليزية مستر ج. ديفيز ١٦٧٢ Davies<sup>(١)</sup> كما اهتمت الحكومة الأمريكية كجزء من نشاطها الثقافي بمصر - بدراسة شئون التعليم بمصر، حيث أرسلت مستر لويس. ب. أفري Lewis.B.Avery لزيارة مدارس رياض الاطفال بالقاهرة لبحث ودراسة طرق تعليم الاطفال وتربيتهم<sup>(٢)</sup> واهتمت الحكومة الأمريكية كذلك بضم الخبرة العلمية المصرية في الجمعيات العلمية الأمريكية حيث طلبت الجمعية النسائية الجغرافية The society of woman Geogrphres بواشنطن من الحكومة المصرية - في عام ١٩٢٧- انتخاب سيدتين لتكونا عضويتين مراسلتين في الجمعية وقد وقع اختيار الحكومة المصرية على كلان سنه محمد على مدرسة الجغرافية بمدرسة المعلمات الثانوية بحلوان، وليبية أحمد مدرسة الجغرافيا بمدرسة المعلمات الأولية الراقية ببولاق لهذه العضوية<sup>(٣)</sup>

وفي اطار النشاط الثقافي الأمريكي بمصر طالبت الولايات المتحدة من الحكومة المصرية جمع الوثائق المتعلقة بأمريكا في عصر محمد على اسماعيل ففى ارشيف يسمى الارشيف الأمريكى وبالفعل تم لها ما ارادت واصبح للولايات المتحدة ارشيف خاص - بدار الوثائق القومية- بالوثائق الأمريكية خلال فترة محمد على واسماعيل<sup>(٤)</sup> كما اشتركت الولايات المتحدة فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ نشأته وكانت مشاركتها كبيرة جدا بالنسبة للدول الاجنبية الأخرى فى مصر<sup>(٥)</sup> كما يتضح من الجدول التالي:

(١) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٣١ ملف رقم ٦٠/٤٣/٦٤

(٢) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٩٨٨ ملف رقم ٣٩/٨/٧

(٣) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٥٣٩ ملف رقم ١٠١/٧/٢

(٤) محافظ عابدين محفظة رقم ٩٤

(٥) محمود محمد سليمان: المرجع السابق ص ٢١٧-٢١٨

جدول رقم ( ٤ ) يوضح عدد الأعضاء الأمريكين المشتركين بمجمع اللغة العربية بالمقارنة بالدول الاجنبية الاخرى(\*)

| عدد الأعضاء بالمجمع |             |
|---------------------|-------------|
| الانجليز            | ستة أعضاء   |
| الامريكين           | ستة أعضاء   |
| الألمان             | ثلاثة أعضاء |
| الفرنسين            | ستة أعضاء   |
| الأيطالين           | عضوان (*)   |

وكان من الأمريكين الذين اشتركوا فى المجمع الأستاذ مارتن سبرنجلنج من جامعة شيكاغو والاستاذ تشارلز ماري Charles Marry من جامعة بل والاستاذ ريتشارد جوتيل Richard Gothiel من جامعة كولومبيا والاستاذ هنرى ولفسون Henry Wolfson من جامعة هارفارد والاستاذ وليام بوير William poper من جامعة كاليفورنيا والاستاذ دنكان ماكدونالد (Duncan Macdonald)<sup>(١)</sup> ويلاحظ ان الحكومة الامريكية حاولت ان تنمى نشاطها الثقافى بمصر ولكن الظروف لم تكن تسمح بأكثر مما حاولته الحكومة الامريكية لتنمية نشاطها الثقافى فى تلك الفترة.

(٢) مصدر الجدول: نفس المرجع ص ٢١٧

(١) نفس المصدر ص ٢١٨

## رابعاً : الولايات المتحدة والأهتمام بعلم المصريات

### ١ - حفائر بعثات الآثار الامريكية بمصر

اهتم العلماء الأمريكيون منذ القرن ١٩ بعلم المصريات وقدموا كشوفاً هامة بالنسبة لهذا العلم مثل اكتشافهم قبر الملكة (تى) فى مدافن طيبة وقد اثنى على هذا الكشف السير جورست واعتبره اهم ما كتشف ١٩٠٦<sup>(١)</sup> ولقد تشكل اهتمام الولايات المتحدة بعلم المصريات من خلال الحفائر التى اجرتها فى مصر متاحف وجامعات امريكية مختلفة، ومن خلال الدراسات التى قدمها العلماء الامريكيون فى علم المصريات.

اما بالنسبة للحفائر التى قامت بها البعثات الامريكية فى مصر، فقد قامت بعثة جامعة بنسلفانيا عام ١٩١٨ بكشوف اثرية هامة فى منطقة دندرة وميت رهينة "منف" واهم النتائج التى توصلت اليها البعثة من خلال هذا الكشوف ان مقابر دندره كانت فى اول الامر متجمعه فى مكان واحد وان القديمة منها كانت تهدم وتندثر ثم يبنى مكانها قبور جديدة، وما تمتاز بها مقابر دندرة المصاطب الكبيرة المبنية بالطوب والقبور القديمة وهى من عصر الدولة المصرية القديمة والدولة الوسطى، اما المصاطب فيمتد تاريخها من الاسرة الثالثة الى الاسرة الحادية عشر اى من عام ٢٢٠٠ ق.م الى ٢٠٠٠ ق.م<sup>(٢)</sup> اما بالنسبة لمنف فقد تمكنت البعثة من اكتشاف الجناح الشرقى من قصر الملك مرنبتاح<sup>(٣)</sup> وفى عام ١٩٢٠ ومن خلال مساعدة البروفسور فرنييس.ب. وكلسى Francis P.W.Kelsey من جامعة متشجان ومستربرنارد جرنفيل Bernard. P. Grenfell من جامعة اكسفورد - تمكنت جامعة ويسكونسن wisconsin الامريكية من ترميم عدد من اوراق البردى وطبعت نتائج هذا العمل فى كتاب البروفسور ميشل روزتوفتزف Michael Rostovtzeff "المقاطعات

(١) تقرير عن الادارة و الحالة العمومية فى مصر وفى السودان ١٩٠٧ ترجمة المقطم ١٩٠٨ ص ٤١ وكذلك المجلة التاريخية المصرية المجلد ٢٧ ١٩٨١ مقال الدكتور نبيل عبد لحمد سيد أحمد، النشاط التبشيري الامريكي فى البلاد العربية حتى ١٩٢٢ ص ٢٧٢

(٢) المقطف المجلد ٥٣ الجزء السادس ديسمبر ١٩١٨ ص ٥٥٤-٥٥٥

(٣) نفس المصدر ص ٥٥٦

الكبيرة فى مصر فى القرن الثالث ق.م" وهو الكتاب السادس من دراسات جامعة ويسكونسن فى العلوم الاجتماعية والتاريخية<sup>(١)</sup> وفى نفس العام تمكنت بعثة امريكية برئاسة عالم الآثار الامريكى الشهير مستر وينلوك Winlock من اكتشاف قبر أمير ووزير مصرى اسمة مهنوتير فى طيبة ويبدو ان هذا الامير كان مغرما بالملاحة لان البعثة الامريكية وجدت فى مقبرته اثنى عشر مركبا تسير بالشرع وبعضها تسير بالمجاديف، ولقد اقتسمت البعثة الآثار التى اكتشفتها، مع المتحف المصرى<sup>(٢)</sup>

وفى عام ١٩٢٢م قام احد السياح الامريكين بسياحة على ضفاف النيل استغرقت خمسة اسابيع لاكتشاف الفخار المصرى القديم فاكتشف عدة خطابات غرامية مكتوبة على الاحجار<sup>(٣)</sup> وفى العام التالى قام عالم الآثار الامريكى مستر فرث باكتشاف هام فى سفارة اذا اكتشف بجوار الهرم المدرج معبدين، يرجع تاريخهما الى عهد الاسرة الرابعة وهما اقدم بناء بنى بالحجارة واكتشف مستر فرث كذلك بقايا هرم الملك زوسر المدرج<sup>(٤)</sup> كما اكتشف بعثة امريكية عملت بجوار اهرام الجيزة فى الفترة من ١٩٠٢-١٩٢٥ مقبرة كبيرة فى مارس ١٩٢٥ للملكة هتب هرس، يرجع تاريخها الى حكم الملك سنفرى اول ملوك الاسرة الرابعة ووالد الملك خوفو مؤسس الهرم الاكبر، ووجد بجانب مقبرتها قبور الملكات الثلاث اللاتى تزوج بهن الملك خوفو وقبر ملكة رابعة تدعى نفرت كبرى بنات الملك سنفرى، بالاضافة لاكتشاف قطع من الاثاث الاثرى الثمين<sup>(٥)</sup> كما قامت بعثة امريكية تابعة لجامعة ميتشجان تكونت من ج.ل. ستاركى J. starkey و.س. يفيان، S.Yeivin، ومستر، و.و. كوالى O.w Qualley و.ر. ابوك R.E.Boak ومستر ج. وينرايت Mr.G. wainwright، بالحفر فى منطقة كوم اوشيم واكتشفت البعثة عدد من المنازل التى يرجع تاريخها الى القرن الرابع والخامس الميلادى، ومعيدا خاصا بالاله سرابيس وعددا كبيرا من الاوستراكا "ostraka" قطع الشفاف" يرجع تاريخها للقرن الثانى والثالث الميلادى، واكتشفت البعثة كذلك قطعة

<sup>(١)</sup> Journal of Egyptian Archaeology, Vol, IX, London , 1923, PP, 81-89.

<sup>(٢)</sup> المقتطف المجلد ٥٨، الجزء السادس اول يونيه ١٩٢١ ص ٥٢١ ٥٢٤

<sup>(٣)</sup> النشرة الاقتصادية المصرية العدد ٦٧ السنة الثانية ٩ مايو ١٩٢٢ ص ٣٨٨

<sup>(٤)</sup> المقتطف المجلد ٦٥، ديسمبر ١٩٢٤ ص ٥٨١

<sup>(٥)</sup> البلاغ الاسبوعى الجمعة ١٨ مارس ١٩٢٧ ص ٢٣-٢٤ وكذلك الاهرام الثلاثاء ٢٠ ابريل ١٩٢٦

بردى نادرة جدا منقوش عليها العمود الاخير " ٢٣ سطر" من مقالة الكيدامس Alcidas للشاعر اليونانى الشهير هوميروس، وجزء من مخطوطة الالباذة تحتوى على عدد من الاعمدة تبدأ من السطر ٣٠٨ من الكتاب الاول، بالاضافه الى اكتشاف مجموعة من العرائض ذات حالة جيدة مرسله الى ستراتجوى strategoi وأبستراتجوى Epistrategoi مصر ويرجع تاريخ تلك العرائض من عصر انطونيوس بيوس الى عصر كراكلا Caracalla،بالإضافة الى اكتشاف عديد من الوثائق الديموطيقية (١)

كما اكتشفت بعثة جامعة هارفارد بالاشتراك مع بعثة متحف بوسطن فى عام ١٩٢٥ مقبرتين من عهد الأسرة السادسة يرجع تاريخها الى ٢٦٢٥ ق.م وهما لكاهنين من كهنة الأهرام، الأول اسمه قعار والثانى اسمه ايدو وللمقبيرة الأولى مدخلان تعلوهما نقوش تمثل الالاقاب الرسمية التى كان هذا الكاهن حائزا عليها وهو رئيس بساتين بيبى الأول، ومحافظ مدينة هرم خوفو، ومحافظ مدينة هرم منقرع .. الخ، والمقبيرة الثانية من طراز جديد جمع بين التماثيل والاعمدة والنقوش البارزة (٢) كما اكتشفت نفس البعثة فى نفس العام مدفن يظن أنه مدفن الملك سنفرو باتى هرم ميدوم (٣)

كما اكتشفت فى نفس العام بعثة أمريكية أخرى، كانت تتقّب عن الآثار فى هرم سقارة المدرج، برناسة مسترفرث، الهيكل الذى بنى تذكارا ليوبيلل السنة الثلاثين بجلوس الملك زوسر على العرش، كما اكتشفت تمثالا حجريا لنفس الملك، كما اكتشفت فى عام ١٩٢٦ صفا من الأعمدة الجميلة طوله ٢٥٥ قدما، وبلغ عدد هذه الاعمدة ٤٨ عمودا وهى من الحجر الجيرى الأبيض وأقام هذا الصف من الأعمدة المهندس أمحوتب أشهر مهندسى مصر القديمة والذى الهه المصريون وعبدوه كمحام للعلماء والكتبة (٤)

كما اشترك متحف المتروبو ليتان مع مستر كارتر الذى اكتشف مقبرة توت عنخ آمون- فى صيانة وتصوير وترميم وحفظ ونقل آثار توت عنخ آمون بالاضافة الى شراء المتحف لبعض آثار ذلك الملك ويقدم توماس هوفنج الدليل على اشترك المتحف مع مستر كارتر، حيث أن مستر هوفنج كان قد أطلع كل أوراق المتحف ومستنداته

(١) Journal of Egyptian Archeol 1926, Vol, XII, PP, 20-21

(٢) المقطف: المجلد ٦٦ الجزء الثالث، مارس ١٩٢٥ ص ٢٩٧-٣٠٠

(٣) نفس المصدر ابريل ١٩٢٥ ص ٤٣٤-٤٣٧

(٤) المقطف: المجلد ٦٨ مارس ١٩٢٦ ص ٢٤٨

بحكم رئاسته للمتحف فى شراء آثار الملك الفرعونى التى سرقها اللورد كارنارفون،  
أو كاتر أو الإثنان معا<sup>(١)</sup>

وقد عثرت بعثة متحف مترو بوليتان على عمق يتراوح بين ٢٠،١٥م تحت  
سطح الأرض على عدد من تماثيل أبى الهول مصنوعة من حجر الجرانيت، والحجر  
الجيرى، وكانت الملكة حتشسبوت وضعت تلك التماثيل بمعبدها بالدير البحرى، وقد  
حطم الملك تحتمس الثالث الذى خلفها جميع تلك التماثيل وواراها تحت الثرى، وقامت  
البعثة بإعادة تركيب تماثيلين منهما وأعادتهما الى حالتها الاصلية تقريبا وهما تماثلان  
مصنوعان من حجر الجرانيت الأحمر ويبلغ ارتفاعهما ٢٤٥سم تقريبا<sup>(٢)</sup>

كما قامت جامعة متشجان فى عام ١٩٢٩-١٩٣٠ بالبحث والتقيب عن الآثار  
فى مدينة كوم أوشيم بالفيوم حيث قامت بتنظيف معبد بنفروس وبنسونس وما حوله  
من المنازل من الأتربة وكان المعبد مشيدا فوق أساسات من الحجر الدبش الغير  
منحوت، وكان جزءا من الاساسات تركز على الحجر الطبيعى، أما الجزء الآخر فكان  
مشيدا على جدران من الطوب اللبن، ويختلف ارتفاع الاساسات الحجرية بين  
٢٣،٣١،٤٠،٥٠ أمتار، وأهم كشف سجلته البعثة عدم استخدام الخشب فى تشيد  
المنازل التى كشفتها البعثة خصوصا المنازل ذات المساحة الصغيرة من منازل القرن  
الثانى<sup>(٣)</sup>، كما استكملت البعثة حفائرها فى موسم ١٩٣٠-١٩٣١ فى القسم الجنوبى  
الشرقى من المدينة، وقد عثرت البعثة على بقايا مساكن أوائل القرن الأول واكتشفت  
أن بناء هذه المنازل يشبه ما كان متبعيا فى بناء القرن الثالث، بالاضافة لاكتشاف  
العديد من أوراق البردى ذات الاهمية التاريخية الكبيرة<sup>(٤)</sup> واستأنفت نفس البعثة عملها  
فى موسم ١٩٣١-١٩٣٢ فى موقع مدينة سكنتا يونمسوس "ديمة حاليا" شمالى بحيرة  
فارون، حيث كشفت البعثة عديد من المنازل القديمة وعدد من أوراق البردى بعضها  
مكتوب بالاغريقية والبعض الآخر بالديموطيقية<sup>(٥)</sup>

(١) محسن محمد: سرقة ملك مصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر ط٢ ١٩٩١ ص ٩٠

(٢) الاهرام: العدد ١٥٦١١، الثلاثاء ٢٤ ابريل ١٩٢٨

(٣) الاهرام: العدد ١٦٣٤٦، الاربعاء ١١ يونيه ١٩٣٠

(٤) الاهرام: العدد ١٦٦٣٩، الجمعة ٣ أبريل ١٩٣١

(٥) الاهرام: العدد ١٦٩٩٥، الخميس ٣١ مارس ١٩٣٢

كما قامت بعثة جامعة بنسلفانيا باكتشافات أثرية ذات قيمة كبيرة فى مدينة ميدوم بالفيوم أهمها اكتشاف قبر أمير جديد وجد فى مصطبة شمالى الأهرام وربما يكون هذا الأمير هو ابن الملك سنفرو، وهو اكتشاف هام لأنه قد أضاف اسما جديدا الى العائلة الملكية التى حكمت من بداية الاسرة الرابعة، كما اكتشفت البعثة عددا من المقابر التى يرجع تاريخها الى أواخر الأسرة الثالثة وأوائل الأسرة الرابعة وتعتبر المعلومات التى اكتشفتها هذه البعثة ذات أهمية قصوى لأنها تزيح الستار عن تاريخ ميدوم القديم<sup>(١)</sup> كما اكتشفت بعثة هارفارد بوسطن ١٩٣٢ مظلة سرير الملكة حتب حرس زوجة الملك سنفرو، وهى مظلة من الخشب المغطى بالذهب، وكانت هذه المظلة "غرفة نقالى للنوم" والتى كانت تنتقل من قصر الى قصر كلما انتقل البلاط، وشكل المظلة فى مجموعة يشهد بما كان للصناع المصريين فى عهد الملك سنفرو من مهارة وذوق فنى<sup>(٢)</sup> كما شاركت متاحف الولايات المتحدة وبعض علماء الآثار الأمريكيون البعثات الإنجليزية فى الحفائر التى جرت فى منطقة تسل العمارنة، مثل جامعة برنستون فى موسم ١٩٣٠-١٩٣١<sup>(٣)</sup> ومتحف بروكلين ومتحف نيويورك فى موسم ١٩٣٢-١٩٣٣<sup>(٤)</sup> ومتحف بروكلين فى موسم ١٩٣٥-١٩٣٦ والسذى قدم الدعم المالى للبعثة<sup>(٥)</sup> وفى موسم حفر ١٩٣٥-١٩٣٦ قدمت معونه الحفر من متحف نيويورك وبروكلين ومن مستر هابارد Hubbard من سان دييجو San Diego ، ومتحف بوسطن<sup>(٦)</sup> كما قامت بعثة متحف المتروبوليتان للفنون بنيويورك بالحفر فى جهة اللشت وهى موقع أهرام الفلكيين الأوليين من ملوك الأسرة الثانية عشر، وهما منحتب الأول وسنوسرت الأول، وقامت البعثة بتنظيف الجانب الشمالى من هرم سنوسرت الأول، كما عثرت البعثة على مصطبة ضخمة لشخص يدعى سنوسرت عنخ" رئيس كهنة الآله بتاح" بمنف، ويغضى الجزء الأكبر من جدران المصطبة حوالى ٢٩٦ عمودا من النصوص الهيروغليفية والتى تؤلف أحسن مجموعة من نصوص الأسرة الثانية عشرة الخاصة بالتعاون الدينية المعروفة "بنصوص الأهرام"<sup>(٧)</sup>

(١) الأهرام: العدد ١٦٦٣١، الخميس ٢٦ مارس ١٩٣١

(٢) الأهرام: العدد ١٦٦٩٥، الخميس ٣١ مارس ١٩٣٢

(٣) Journal of Egyptian Archeol 1931, Vol. XVII, P, 233

(٤) Ibid 1933, Vol. XIX, PP, 113-117.

(٥) Ibid: 1935, Vol XXI, PP, 129-134.

(٦) Ibid: 1936, Vol XXII, PP, 194-198

(٧) الأهرام: العدد ١٧٤٠٥، ٢٤ مايو ١٩٣٣

كما اكتشفت بعثة متحف المتروبوليتان فى الضفة الغربية لطيبة والكوم الأحمر فى عام ١٩٣٤ معبد مهدم يرجع تاريخه الى عصر الرعامسة وقد حددت البعثة تاريخ المعبد الى ما بعدحكم رمسيس الثالث وأعتقدت البعثة أن لرمسيس الخامس والسادس ضلع فى بناء المعبد أيضا<sup>(١)</sup> كما عثرت البعثة على مقبرة ذات حجرتين لم تعبت بهما أيدى اللصوص، يرجع تاريخها الى ما قبل بناء طريق تحتمس الثالث عشر مباشرة وعثر فى الحجرتين على مجموعة جيدة من الأشياء التى توضع مع الموتى، ذات قيمة أثرية كبيرة لأن تاريخها معروف تماما، كما اكتشفت البعثة قطع من لوح الجرانيت الأحمر للملك سخموى أحد ملوك الأسرة الثانية بالاضافة الى كشف البعثة على مقبرتين مزخرفتين من الدولة الوسطى.

كما قامت بعثة جامعة هارفارد باكتشاف معبد فى منطقة سرايبت الخادم فى عام ١٩٣٤ كما اكتشفت البعثة عدد مدهش من قطع الآثار المصرية الصغيرة التى تم فحصها وتسجيلها، كما عثرت على منجمين مصريين عظيمين للفيروز منهما منجم يمكن استغلاله، كما عثرت على أجزاء من ثلاثة نصوص ترجع تاريخها الى عصر ما قبل الحضارة السنائية، كما عثر على نص صغير يرجع تاريخه الى ما قبل الحضارة السنائية فى أحد المناجم، كما عثر على بقية نص آخر فى معبد<sup>(٢)</sup> بالاضافة لاكتشاف البعثة على عديد من النقوش منها الكتابة السينائية<sup>(٣)</sup> ومنذ عام ١٩٣٦ خفصت بعض المعاهد الأثرية الامريكية نشاطها لظروف مادية مثل المعهد الشرقى بجامعة شيكاغو<sup>(٤)</sup> Oriental Institute of the University of Chicago

ومن الجدير بالذكر أن البعثات الامريكية التى كانت تعمل فى مصر ١٩٣٥ كانت كالاتى :

- ١- بعثة متحف المتروبوليتان للفتون بنيويورك، وكانت تحت إشراف اشراف مستر لانسنج وكانت تعمل فى بلدة هيرا كومبوليس "الكوم الأحمر" جنوبى أسيوط .
- ٢ - جمعية استكشاف مصر وكانت هذه الجمعية تعمل فى مصر تحت إشراف مستر بندليرى وقامت بالحفر فى أرمنت

(١) نفس المصدر

(٢) الأهرام: العدد ١٨١٣٣، ١٩٣٤/٥/٢٤

(٣) Journal of Egyptian Archeol, Op. Cit, 1935 Vol, XXI, P, 251.

(٤) Ibid 1936, Vol, XXII, P, 215



٣ - بعثة جامعة هارفارد-بوسطن والتي كانت تعمل في مصر تحت إشراف مستر رايزنر وأجرت هذه البعثة حفائرها بالقرب ومن أهرامات الجيزة<sup>(١)</sup>

ونتيجة لقلّة الدعم المالى لبعض المعاهد الأثرية الامريكية فقد أقتصر الاهتمام الامريكى فى علم المصريات فى الفترة التالية على بعض الدراسات الخاصة بعلم المصريات والكشوف الأثرية الامريكية مثل المجلدان اللذين أصدرتهما جامعة برنستون عن البردى، المجلد الأول من تأليف البروفسور أس. جونسون A.C. Johnson بعنوان دراسات جامعة برنستون فى علم البردى، والمجلد الثانى من تأليف الدكتور Wallace بعنوان الضرائب فى مصر الرومانية<sup>(٢)</sup>

كما ناقش بعض الباحثون الامريكويون رسائل دكتوراه فى علم المصريات مثل الباحث تشارلز ف. نيمس Charles. F. Nims الذى بحث فى رسالته لنيل درجة الدكتوراه فى عام ١٩٣٧ مجموعة الأوراق البريدية التى تخص جامعة ميتشجان Michigan<sup>(٣)</sup>

بالاضافة الى بعض الكشوف الأثرية التى أجراها الامريكويون فى الفترة الأخيرة من قلّة دعمهم المالى والتي بدأت منذ عام ١٩٣٦ مثل الكشف الذى سجله مستر رو- مدير بعثات متحف بنسلفانيا- الذى أتيج له فى عام ١٩٣٨ دراسة مجموعة نفيسة من الجعارين التى أهداها الملك فؤاد للمتحف المصرى بالقاهرة، والذى أكتشف عن طريقها رسالة عن فتح بئر كنعانية فى عصر مرنتباح الأول، بالاضافة الى اكتشافه النظام الهجانى على المتون الجعلية والتي كانت غامضة فى ذلك الوقت<sup>(٤)</sup>

وفى النهاية فقد كان الولايات المتحدة حتى نهاية ١٩٣٧ ثلاث بعثات أثرية تعمل فى مصر هى

١- بعثة جامعة هارفارد- بوسطن وكانت تعمل فى منطقة الأهرامات

٢ - بعثة متحف متروبوليتان للفنون

(١) الأهرام : العدد ١٨٢٨٢ ، ١٩٣٥/١١/٢

(٢) Journal of Egyptian Archeol 1936, Vol XXII, P, 215

(٣) Ibid, 1938, Vol, 24, PP, 73-82.

(٤) الأهرام: العدد ١٩١٤٨ ، ١٩٣٨/١/٣ ص ٣

٣ - بعثة جمعة شيكاجو والتي كانت تعمل بالأقصر<sup>(١)</sup>

وتبقى نقطتان قبل إغلاق ملف الاهتمام الأمريكى بعلم المصريات هما

١- موقف الولايات المتحدة من تعديل قانون الآثار

٢ - منحة روكفلر لإنشاء متحف للآثار بالقاهرة

٢- الولايات المتحدة وتعديل قانون الآثار :

بعثت مصلحة الآثار فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٢م الى جميع بعثات التنقيب عن الآثار فى مصر بأن المصلحة تنوى تعديل المادة ١١ من قانون الآثار رقم ١٤ الصادر عام ١٩١٢، وأنها (المصلحة) ترغب فى العدول عن سياسة تقسيم الآثار مناصفة بينها وبين البعثة المكتشفة للآثار وأن الحكومة المصرية ستكون حرة فى أن تقدم للمكتشف الأشياء التى لاحتياج إليها مجموعتها الأثرية وأن هذا التعديل سينفذ فى موسم حفر ١٩٢٣-١٩٢٤<sup>(٢)</sup>

٢ - الولايات المتحدة وتعديل قانون الآثار :

بعثت مصلحة الآثار فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٢م الى جميع بعثات التنقيب عن الآثار فى مصر بأن المصلحة تنوى تعديل المادة ١١ من قانون الآثار رقم ١٤ الصادر عام ١٩١٢، وأنها (المصلحة) ترغب فى العدول عن سياسة تقسيم الآثار مناصفة بينها وبين البعثة المكتشفة للآثار وأن الحكومة المصرية ستكون حرة فى أن تقدم للمكتشف الأشياء التى لاحتياج إليها مجموعتها الأثرية وأن هذا التعديل سينفذ فى موسم حفر ١٩٢٣-١٩٢٤<sup>(٢)</sup>

ويتضح هدف الحكومة المصرية من إجراء هذا التعديل فى قانون الآثار من رسالة مستر لاكو مدير مصلحة الآثار لمدير متف المتروبوليتان للفتون فى أول ابريل ١٩٢٥ حيث ذكر إن هدف الحكومة المصرية من هذا التعديل ..

<sup>(١)</sup> Department of State Foreign Relation of the united states. 1937, Vol IV, Op, Cit, Enc in No 1072. Draft of Aide-Mem Regarding American Educional, scientific, Medical, and Charitable Institutions Existing in Egypt, on May 8,1937, sept 3, 1937, P, 660.

<sup>(٢)</sup> محسن محمد: سرقة ملك مصر، المرجع السابق ٣٦٠

<sup>(٢)</sup> محسن محمد : سرقة ملك مصر، المرجع السابق ٣٦٠

١ - أن تكون للحكومة المصرية الحرية فى تكوين مجموعاتها الوطنية من الآثار بشكل يتلائم والمصالح العلمية بشكل عام وتكوين مجموعة أثرية تمثل الحضارة المصرية بشكل عام.

٢ - تمييز المساعى التى تبذلها الجمعيات العلمية فى كشف ودراسة وطبع الوثائق المتعلقة بالتاريخ والحضارة المصرية

٣ - تسهيل دراسة تاريخ مصر فى جامعات الدول الأجنبية<sup>(١)</sup>

وبدأت تحركات الولايات المتحدة بعد علمها بنية الحكومة المصرية فى تعديل قانون الآثار، لأن هذه التعديل سيحرمها من الآثار التى تحصل عليها البعثات الامريكية العاملة فى مصر، فأرسلت الولايات المتحدة لسفارتها فى لندن وباريس للتشاور مع حكومتى البلدين فى الاشتراك مع الحكومة الامريكية لتوجيه احتجاج امريكى بريطلى فرنسى مشترك للحكومة المصرية لمنع صدور القانون الجديد للآثار، كما أرسلت لوزيرها المفوض بالقاهرة دكتور هاول مسودة مذكرة بشأن القانون الجديد والتى فوضته فى تقديمها للحكومة المصرية فى حالة إذا لم تتطور الأمور بشكل يجعل من المرغوب فيه اجراء تعديلات على القانون المقترح وتضمنت مسودة المذكرة الآتى ١ - أهمية المصالح الأثرية الامريكية فى مصر، وأنه طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ١٤ الصادر ١٩١٢ كانت البعثات تقتسم القطع الأثرية التى اكتشفتها مع مصلحة الآثار، ونتيجة لذلك أسست الدول أقسام الآثار المصرية من القطع الأثرية الهامة التى كانت تأتى من أعمال البعثات، وتضمنت مسودة المذكرة الامريكية أيضا مطالبة الحكومة المصرية بوضع ضمانات متعلقه بتفسير المادة العاشرة فى الصيغة الجديدة لرخصة الحفر عن الآثار<sup>(٢)</sup> والتى تنص على أن كل القطع الأثرية التى تكتشف خلال مدة الحفر ستنقل بشكل كامل لمصلحة الآثار ما عدا تلك القطع التى ستقرر المصلحة باختيارها- أعطائها لأصحاب رخصة الحفر<sup>(٣)</sup> وطالبت الحكومة الامريكية فى مسودة مذكرتها إدخال الصيغة الآتية على المادة العاشرة (تعلم الحكومة المصرية بأنه طبقا

<sup>(١)</sup> Department of State "Foreign Relations 1926 Vol. II, Inst No 249, the secretary of state to the Minister in Egypt Howell, Washington Feb. 2, 1926, P. 58.

انظر الملحق رقم (٧٠٦)

<sup>(٢)</sup> Ibid; PP. 58-60

<sup>(٣)</sup> Ibid, PP. 70-71 - انظر الملحق رقم \*

للحاجة العلمية يتطلب أن تحتفظ مصلحة الآثار بحرية لنفسها بكل القطع الأثرية التي تمتلكها الآن ولكن نفس هذه المصلحة العلمية تقتضى بشكل متساو بأن المصلحة ستمنح الى حد كبير كل القطع الأثرية التي تمتلكها، وأن مصلحة الآثار لا ترغب في أن تحتفظ بأى من القطع الأثرية من أجل بيعها بطريقة يمكن أن تكون جانرة فى كل الأحوال بالمكتشفين وأن المصلحة ترغب فقط فى أن تحتفظ بتلك القطع لتكون جزءا من الأملاك العامة المصرية، وفى نفس الوقت لا ترغب فى أن تحتفظ لنفسها بنسخ طبق الأصل من المواد المكتشفة أو القطع الأثرية التي لها نظائر فى مجموعاتها الوطنية وليس للمصلحة الحرية فى أن تشتريها من المكتشفين بنفس الطريقة ليس لها رغبة فى أن تحتفظ بنسخ من أجل حفظها من أجل تعوض أحد المكتشفين عن نفقاته فى الحفر بمنحه نسخ اكتشفها مكتشف آخر، وفى تلك الأحوال تكون الحكومة المصرية مضطرة منطقيا فى أن تعطى المكتشفين كل القطع الأثرية التي لا تحتاجها،. ويقتضى ذلك ضمنا أن الحكومة المصرية ستعطى كل القطع التي لا ترغب فى الاحتفاظ بها سواء كانت تلك القطع أكثر أو أقل من نصف الآثار المكتشفة أن الحكومة المصرية ستعطى المكتشفون قطع من الطراز الأول إذا كانت تلك الحكومة تمتلك نسخة مشابهة لها فى مجموعاتها الأثرية الوطنية<sup>(1)</sup>

كما أمرت الخارجية الأمريكية وزيرها المفوض بالقاهرة أن يقدم لميلية الفرنسى والبريطانى بنسخة من المذكرة التي تنوى الحكومة الأمريكية تقديمها للحكومة المصرية<sup>(2)</sup>

وفى ٢٥ فبراير ١٩٢٦ قصد السفير الأمريكى فى باريس الى مقر وزارة الخارجية البريطانية ليحدد طلب العمل المشترك بين بريطانيا وأمريكا فى الاحتجاج على تعديل قانون الآثار وكان على مكتب الوزير البريطانى مذكرة من رئيس القسم المصرى بالوزارة تقول لا تريد عملا مشتركا فى مصر أن لنا وضعا متميزا فى القاهرة، ويخلص الوزير البريطانى من إعلان رد صريح للسفير الأمريكى بعدم اشتراك بلاده مع الولايات المتحدة فى الاحتجاج بـ ٤ سيفعل ذلك إذا سمح المناخ السياسى فى مصر<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> Ibid: PP, 61-62

<sup>(2)</sup> Ibid: Inst No 368, the secretary of state to the Ambassador in Great Britain (Houghton,) washington. Feb. 2, 1926, P, 64

<sup>(3)</sup> محسن محمد: سرقة ملك مصر. المرجع السابق ص ٣٧٠

ونظرا لرفض بريطانيا الاشتراك مع امريكا فقد حاول مارتن هاول أن يقوم بعمل فردى مستقل عن الدول الأجنبية الأخرى المعنية بقانون الآثار، وذلك بعد أن استشار حكومته حيث ذكر مارتن هاول لوزير خارجيته أنه نظر لعدم تعهد الدول الأجنبية حتى الآن بعمل مشترك مع الولايات المتحدة أرى أنه من المعقول الآن أن أقدم بشكل مستقل على الحصول على تقرير مفسر للمادة العاشرة وأن هذا الاجراء سيبتجنب ضرورة عرض ذلك الموضوع رسميا أمام مجلس الوزراء المصرى وسيكون هذا الاجراء مرضيا لمتحف المتروبوليتان للفتون<sup>(1)</sup>

ونتيجة لذلك أصبحت الحكومة الامريكية فى حالة يأس بشأن العمل المشترك مع بريطانيا وفرنسا فى الاحتجاج على قانون الآثار ولذلك قدمت مذكرة مستقلة فى 17 ابريل 1926 لوزارة الخارجية المصرية وصيغة المذكرة هى نفس صيغة مسودة المذكرة التى أرسلتها الخارجية الامريكية لمارتن هاول وفوضته بتقديمها للحكومة المصرية إذ لم تتطور الأمور بشكل يجعل من المرغوب فيه اجراء تعديلات على القانون المقترح<sup>(2)</sup> كما ناقش الوزير الامريكى المسألة مع وزير الأشغال العمومية<sup>(3)</sup> كما قام بتقديم مذكرة أخرى لزيور باشا وزير الخارجية أشار فيها الى المذكرة التى قدمتها الحكومة المصرية للخارجية المصرية<sup>(4)</sup> وردت الحكومة المصرية على مذكرة الحكومة الامريكية بأنها ليس لديها معارضة فى أن تضيف للمادة العاشرة تفسيراً، ولكنها اقترحت تفسيراً مقترحاً لتفسير المادة العاشرة وهو (أن الحكومة المصرية ليس لديها الرغبة فى شراء القطع الأثرية التى يكتشفها المكتشفين ولا أن تحتفظ بقطع أثرية بهدف مكافأة المكتشفين الآخرين وتنوى مصلحة الآثار أن تعطى أصحاب رخصة الحفر عن الآثار كل القطع التى لاحتاجها لمجموعاتها الوطنية أو المحلية مهما كانت أهمية تلك القطع وأنه يجب أن يفهم بوضوح أن مصلحة الآثار سيكون لها الحرية التامة فى تكوين تلك المجموعة الوطنية وتقرر فى النهاية وتختار القطع الأثرية التى ستعطى لأصحاب رخصة الحفر<sup>(5)</sup>

<sup>(1)</sup> Department of state 1926, v. 1, II, Op. Cit, Tel No, 6, The Minister in Egypt [Howell] to the secretary of state, Cairo, March 13, 1926, P, 66

<sup>(2)</sup> Ibid: PP. 69-71

<sup>(3)</sup> Ibid: Tel, No. 16, the Minister in Egypt (Howell) to the secretary of state, Cairo, April 25, 1926, PP. 72-73

<sup>(4)</sup> Ibid: Enc No I in Desp No 830, the American Minister [Howell] to the Egyptian Minister for Foreign Affairs [Ziwer pasha] Cairo, May 17, 1926, PP, 73-74

<sup>(5)</sup> Ibid: PP. 74-75

ويلاحظ أن تفسير الحكومة المصرية للمادة العاشرة جعل لها حرية الاختيار فى منح أو عدم منح صاحب رخصة الحفر قطعا أثرية، بينما تفسير الحكومة الأمريكية يجعل المحك الوحيد لمنح القطع الأثرية وهو وجود نظائر لتلك القطع فى المجموعة الوطنية للحكومة المصرية وفى النهاية نجاح اللورد لويد المندوب السامى البريطانى والدكتور هاول الوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة فى الضغط على زيور باشا فى عدم تعديل قانون الآثار ثم يعلن زيور باشا بعد ذلك بأن مصر ستهدى دون مقابل كل ما هى فى غنى عنه من الآثار التى ستكتشف ولا تحتاج إليها مصر فى مجموعاتها الوطنية وذلك بغض النظر عن أهمية الآثار وقال زيور أن مصلحة الآثار ستحتفظ بشكل بكامل بحريتها فى اختيار القطع التى تهديها<sup>(١)</sup> ويبرق وينلوك Winlock عالم الآثار الأمريكى الى متحف المتروبوليتان قائلا (لا أستطيع بالتأكيد تحسين هذه الشروط.. هذا أعراف بحقوق القائمين على التنقيب وانى راضى تماما عن ذلك ويتعطل صدور القانون<sup>(٢)</sup>)

وتتلخص وزارة الأشغال المصرية من مشكلة تعديل قانون الآثار الذى ثار فى عام ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦- بأن تصدر فى مايو ١٩٢٨ قرارا بمنع تصدير الآثار المصرية الا بتصديق من الوزير بعض فحص القطعة الأثرية بمعرفة رجال مصلحة الآثار وموافقة مدير المصلحة، ويستمر قانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ بدون تعديل حتى ٣١ أكتوبر ١٩٥١ بصدور القانون رقم ٢١٥ لحماية الآثار<sup>(٣)</sup>

### ٣ - منحة جون روكفلر لإنشاء متحف للآثار بالقاهرة

فى يناير ١٩٢٥ فى وزارة زيور باشا - أرسل عالم الآثار الأمريكية بريستد الى الملك فؤاد مذكرة عن الحالة المؤسفة للمتحف المصرى بالقاهرة قال فيها ان المتحف ليس مكانا آمنا للآثار وان سقف المتحف يسمح بتسلسل مياه الامطار،

(١) محسن محمد: سرقة ملك مصر، المجمع السابق ص ٣٧٢

(٢) نفس المرجع ص ٣٧٢.

(٣) نفس المرجع ص ٣٧٣

والبدورم تدخله مياه الفيضان، مما اتلف كثيرا من الآثار، ولايتوفر للمتحف العدد الكافي من الامناء العارفين بعلوم الآثار، ثم عرض على الملك فؤاد منحة جون .د. روكفلر John .D. Rockefeller لاقامة متحف جديد للآثار بالقاهرة يتكلف خمسة ملايين دولار، ومعهد لبحاث الآثار بتكلف ٤٠٠ الف دولار ومبلغ أربعة ملايين دولار يخصص ريعها لصيانة المتحف، والمعهد، وبذلك تبلغ منحة روكفلر لمصر عشرة ملايين دولار، اى مليونين من الجنيهات المصرية بحساب ذلك الوقت وكان من شروط هذه الهيئة تعاون الحكومة المصرية مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى ادارة المتحف<sup>(١)</sup> وارفق بريستد رسما وخرائط للمعهد ومذكرة بالشروط المفصلة للمنحة وهى :

١ - تؤلف لجنة دولية لها سلطة مطلقة وتتكون اللجنة من اثنين مصريين واثنين امريكين واثنين فرنسين، واثنين بريطانيين وتقوم تلك اللجنة بإدارة المتحف الجديد.

٢ - تتولى اللجنة ادارة المتحف خلال الأعوام الثلاثين حتى تعد مصر جيل من العلماء المصريين يتولى مسئولية المتحف

٣ - تؤول لمصر ملكية المتحف والمعهد بعد ثلاثين عام.

٤ - لايتدخل اللجنة فى اختصاصات المدير الفرنسى لمصلحة الآثار.

٥ - تبقى الآثار ملكا للحكومة المصرية.

٦ - تتولى اللجنة ادارة محتويات المتحف من الآثار الحالية والآثار التى تكتشف فى المستقبل<sup>(٢)</sup> وشكل مستر روكفلر - بصفة مؤقتة هيئة أمناء للمشروع مكونة من بريستد ومستر ايفريت ميكى، ومستر ريموند فودي<sup>(٣)</sup>

(١) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية الثالثة، القاهرة ١٩٢٦ ص ١٠٤-١٠٥

(٢) محسن محمد: سرقة ملك مصر: المرجع السابق ص ٣٧٦-٣٧٩

(٣) الأهرام ٢٩ ابريل ١٩٢٦

- وأحال الملك فؤاد المشروع إلى زيور باشا رئيس الوزراء، ورأى مجلس الوزراء عند عرض المشروع عليه ادخال التعديلات الآتية على المشروع.
- ١ - ان تعين الحكومة المصرية أعضاء اللجنة الدولية وكذلك نائب رئيس اللجنة.
  - ٢ - ضرورة موافقة مصلحة الآثار على نظام تعين الموظفين (تعين موظفى اللجنة).
  - ٣ - ان تعطى الأولوية للمصريين فى التعيين فى المتحف ومعهد الابحاث.
  - ٤ - ان يوافق البرلمان المصرى على المشروع<sup>(١)</sup>.

واقترح كذلك قلم قضايا الحكومة عند عرض المشروع عليه ان يضع قلم قضايا الحكومة مشروع عقد ويعرضه على الحكومة المصرية ويوصيها بقبوله، وقد وضع قلم قضايا الحكومة مشروع العقد وارسال نص المشروع الى نيويورك لى يوافق عليه مستر روكفلر وهينة امناء المشروع بامريكا، وقد بين رئيس مجلس الوزراء فى مذكرة مرسلة الى روكفلر مع العقد الجديد الذى وضعه قلم قضايا الحكومة - انه اذا وافق روكفلر وهينة الأمناء على العقد الجديد فانه سيوصى مجلس الوزراء بقبوله، وقبل مستر روكفلر العقد الجديد دون تغيير أية كلمة منه، وقدم العقد رسمياً للحكومة المصرية فى أول أبريل ١٩٢٦، ولم ترد الحكومة المصرية على مستر روكفلر ولذلك يرسل بريستد برسالة بتاريخ ٨ أبريل ١٩٢٦ لرئيس الوزراء المصرى يسحب فيها عرض المشروع ذكر فيها ( ارسل المشروع الذى وضعه قلم قضايا الحكومة الى نيويورك حيث درسه مستر روكفلر وهينة الأمناء درسا دقيقا وقلوبة كله فى النهاية دون تغيير اية كلمة، ثم وقعوه واعادوه للقاهرة وقدم رسمياً لدولتكم فى أول ابريل الحالى (١٩٢٦) وبما انه لم يتصل بى منذ ذلك التاريخ انكم أوصيتم مجلس الوزراء بهذا العقد الجديد او ان الحكومة المصرية قبلته ووقعته واعادته الى فلا استطع سوى ان استنتج من هذا ومن الاحاديث التى جرت لى مع دولتكم ومع رئيس قلم قضايا الحكومة، ان الحكومة المصرية لاتستطيع ان تجد سبيلا لقبول هبة روكفلر

(١) محسن محمد: سرقة ملك مصر، المرجع السابق ص ٣٨٢-٣٨٧



البالغة عشرة ملايين دولار، واتى اسافر اليوم الى نيويورك وسأ عرض على مستر  
روكفلر ماهو ظاهر من عدم استطاعة الحكومة المصرية من قبول هبته<sup>(١)</sup>

وفى ٢٧ ابريل ١٩٢٦ أرسل المستر روكفلر خطابا للملك فؤاد لسحب اقتراح  
المشروع جاء فية ( أنه قد اتخذت التدابير اللازمة لتنفيذ هذا المشروع كما اقترحت  
الحكومة المصرية بحيث تطابق روح العلم وبروح حسن النية الصادقة نحو الشعب  
المصرى .... ولكن من بواعث أسفى الشديد انة ظهر انه يستحيل وضع تدابير يمكن  
قبولها وتكفل تماما نجاح المشروع مع ان جميع التغييرات التى طلب مندوبو جلالتم  
احداثها فى صيغة الإتفاق الاصلى وهى التغييرات التى كتب دولة رئيس الوزراء انة  
سيوصى بقبول الهبة على قاعدتها، وقيلت تلك التغييرات، ففى هذه الاحوال ولكن  
لاتقع الحكومة المصرية فى ارتباك اعلان الآن سحب الاقتراح الذى كنت قد تشرفت  
بعرضه على جلالتم والحكومة المصرية مع اسفى على عدم بلوغ الغاية المنشودة)<sup>(٢)</sup>  
وفى نفس اليوم ارسل الامناء الثلاثة للمشروع بريستد، وافريت ميكى، ومستر ريموند  
فوديك خطابا لرئيس الوزراء زيور باشا معتذرين فية عن سحب عرض المشروع جاء  
فيه (بما ان الحكومة المصرية لم تفعل الى الآن شيئا يؤخذ منه انها قبلت اقتراح  
مستر روكفلر فقد قررت هيئة الامناء سحب الهبة وراحة الحكومة المصرية من كل  
ارتباك .... مع اسف هنية الامناء على عدم تحقيق مقترحات المستر روكفلر ونشكر  
دولتم والحكومة المصرية على الرعاية والمجاملة اللتين قوبل بها المشروع)<sup>(٣)</sup>

وقد استعجب الرأى العام الامريكى من رفض الحكومة المصرية الهبة حيث  
نشرت جريدة التيمس فى ١٠ ابريل ١٩٢٦ برفقية لمرسلها فى نيويورك ان الرأى  
العام الامريكى يكاد لا يصدق ان الحكومة المصرية تتردد فى قبول الهبة أوترتاب فى  
نيات الواهب أو مستشاريه<sup>(٤)</sup> ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا اتخذت موقف الحذر  
من مشروع المتحف، إذا اعتذر وزير الخارجية البريطانى لسفير الولايات المتحدة فى  
لندن عن تقديم مساعدة للمشروع حيث ذكر (فى ظل المناخ السائد فى مصر فان تأييد

(١) الأهرام الخميس ٢٩ ابريل ١٩٢٦

(٢) نفس المرجع

(٣) نفس المصدر

(٤) الأهرام العدد ٩ ابريل ١٩٢٦

بريطانيا سيزيد من شكوك المصريين فى المشروع وان بريطانيا تعطف على بريستد ومشروعه<sup>(١)</sup> وقد انتقدت صحيفة البلاغ ضياع الهبة والتي اعتبرتها خسارة علمية ومالية كبيرة وقالت ان الهبة لم تأت فى ميعادها حيث انها كان يجب ان تؤجل الى ان تتولى حكومة مصر وزارة تمثل شعبها اما الوزارة الحاضرة فهي كما يعلم مستر روكفلر ووكلاؤه لاتحضر الرغبة فى خدمة مصر ولاتملك الحق فى قبول الهبة باسم المصريين ومن المفهوم ان انتقاد البلاغ لوزارة زيور باشا تأتى يهدف التقليل من الوزارة الزيورية على حساب حزب الوفد ولم يقصد بها المصلحة الوطنية الحقّة اذا ان المصلحة الوطنية فى رفض المشروع لا فى قبوله لان المشروع عبارة عن سيطرة اجنبية متعددة الجنسيات على أهم مورد ثقافى فى مصر أو هو عبارته عن إدارة أوروبية أمريكية مشتركة على الآثار المصرية.

كما قدم الدكتور محمد أمين نور استجوابا لرئيس الوزراء بعرض جميع المكاتبات التى دارت بشأن هيئة المستر روكفلر وسبب رفض الحكومة المصرية لها<sup>(٢)</sup> فرد رئيس مجلس النواب عليه بأن نتيجة الاستجواب تستدعى عرض مسألة الثقة بالوزارة فتتنازل العضو عن الاستجواب وجعله سؤالا، وألح على المجلس فى معرفه الاسباب التى أدت الى رفض الهبة، فرد الرئيس بأن المكاتبات الخاصة به تحت تصرف كل من يريد الاطلاع عليها من الاعضاء فألح الدكتور محمد أمين نور فى معرفة أسباب رفض الهبة فرد عليه رئيس مجلس الوزراء أن المستر روكفلر سحب عرض الهبة وليس لدى الوزارة معلومات أزيد مما هو ثابت فى الاوراق المشار اليها<sup>(٣)</sup> أما عن أسباب رفض منحة روكفلر فيشير أمير بقطر الى أنها أصابع الامتيازات الأجنبية والتي وصفها بأنها تشبه حجر الرخى الملتف حول الرقبة والخوف من التعقيدات الدولية<sup>(٤)</sup> نتيجة للجنة الدولية التى ستقوم بإدارة الهبة كما يقدم الدكتور رأفت غنيمى الشيخ رأيا آخر لعدم قبول الهبة وهو ان المصريين لم يتقبلوا هذا الهبة بسبب استيائهم من موقف الولايات المتحدة الرسمية المتعاطف مع أعدائهم

(١) محسن محمد: سرقة ملك مصر ص ٣٨٧

(٢) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الثالثة، دور الأعياد الأول العادى الجلسة الثالثة عشر ١٩٢٦ ص ١٤٨

(٣) نفس المصدر ص ٢٢٣-٢٢٤.

الاجليز (١) كما ذكر مستر أوريل دان ان رفض المصريين الهبة جاء نتجة لتشكك المصريين في تلك الهبة (٢)

ويمكن القول ان السبب الرئيسي في فشل مشروع هبة روكفلر - من وجهة نظري - وسبب سحب روكفلر للمشروع هو الخشية من التطورات الخطيرة التي كانت تمر بها المسائل الخاصة بالاثار المتمثلة في اقتراح تعديل القانون رقم ١٤ سنة ١٩١٢ بالإضافة الى انه يبدو ان حكومة زيور باشا خشت من انتقاد حزب الوفد لها ان هـى قبلت المشروع وتظهر حكومة زيور بمظهر غير وطني بالإضافة الى تشكك المصريين في المشروع.

وفي النهاية يمكن القول ان العلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة هـى حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين في فترة ما بين الحربين حيث ان اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بمصر كان ثقافيا وتعليميا وتجاريا ولم تشكل العلاقات السياسة الا انهما ضنيلا بالنسبة للولايات المتحدة ولكن بالرغم من ذلك كانت العلاقات الثقافية بين البلدين ضعيفة الى حد ما في تلك الفترة نظر لوضع مصر السياسي كدولة محتلة ونظرا لترات السياسة الأمريكية في تلك الفترة المتمثل في مبدا مونرو والمحافظة على الحياد الأمريكي ولكن هذه هـى طبيعة العصر وهـى التي فرضت ضعف العلاقات بين البلدين وكما يقول مستر هو ينكر ومن عجب ان نرى مسرحية أولى جيدة، فالاشجار لاتزهر جمعيا صبيحة عيد الميلاد (٣).

(١) رأفت غنيمي الشبخ: أمريكا والعلاقات الدولية ص ١٩٢

(١) Dann, Uriel (ed): Op. Cit, P, 2.6

(٢) ولیم شکسبير: بيركليس، ترجمة دكتور عبد الواحد لؤلؤة وتقديم ف.د. هوينكر، المسرح العالمي العدد ٢٤٧، أول ابريل ١٩٩٠ ص ٧٠، سلسلة تصدر عن وزارة الاعلام بالكويت .

# الخاتمة

كانت العلاقات المصرية الأمريكية خلال فترة ما بين الحربين الى حد كبير علاقات تتسم بطبيعة خاصة شكلت إطار هذه العلاقة وهذه الطبيعة هي أن مصر دولة محتلة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى غياب المصالح الأمريكية بشكل عام فى الشرق الأوسط ومصر بشكل خاص، ولذلك فقد إتسمت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بطابع النشاط ولم تتسم بطابع ما يمكن أن نطلق عليه علاقات والفرق بين نشاط وعلاقة دولة ما بدولة أخرى هو أن النشاط يعد المرحلة الأولى لقيام علاقة ما بين بلدين وتتسم أنشطة دولة مافى دولة أخرى بتشجيع أو عدم تشجيع الدولة لهذا النشاط ولذلك فعندما درست مثلا العلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة أطلقت على المباحث الخاصة بها أنشطة، مثل النشاط التعليمى والخيرى الخ.

ويستدعى الوصول إلى نتائج علمية سليمة جمع تراكمات النتائج الفريدة لكل مبحث على حدة ثم جمع تلك التراكمات لكل فصل على حدة فى نتائج كلية وهى النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى النهاية، فالنسبة للعلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة فقد تبين من دراسة الموقف الأمريكى من عرض قضية مصر على مؤتمر فرساي أن الولايات المتحدة لم تكن تعطى لمصر كبير اهتمام وأعتبرت الخارجية الأمريكية أن مصر بالنسبة لها مكان ثانوى، أو كجزيرة فى المحيط المتجمد الشمالى.

أما بالنسبة للمعاهدات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة فيلاحظ أن الولايات المتحدة كانت سابقة لعقد مثل تلك المعاهدات مع الحكومة المصرية فقد

عُرِضَتْ أربع معاهدات - خلال فترة البحث- بين مصر والولايات المتحدة عقدت الحكومة المصرية إثنين منهما فقط هما معاهدة نبذ الحرب ومعاهدتا التوفيق والتحكيم، ويلاحظ كذلك أن بريطانيا كانت تضع أنفها المزكوم دائماً فى هذه المعاهدات بقصد تقييد وضع مصر على أساس إعتبارها منطقة نفوذ خاصة بها، ولكن كان لعقد هذه المعاهدات نتيجة أساسية هى ..

أولاً : جعلت مصر الى حد كبير تتنصل من إشراف بريطانيا على سياستها الخارجية.

ثانياً : وضعت مصر فى مصاف الدول المستقلة الكبرى التى عقدت مثل تلك المعاهدات مع الحكومة الأمريكية .

ثالثاً : وهو الأهم، أن عقد مثل تلك المعاهدات وضح بجلاء أن مبدأ مونرو وسياسة العزلة وعدم التدخل والإشتراك فى شئون العالم الخارجى من جانب حكومة الولايات المتحدة ما هو إلا وهم كبير صدقة الساسة الأمريكيون وإلا فما الداعى لعقد الولايات المتحدة لهذه الإتفاقات إذا كانت تحافظ بالفعل على سياسة العزلة ومبدأ مونرو.

أما بالنسبة للموقف الأمريكى من المحاكم المختلطة والإمتيازات الأجنبية فقد اتسم الموقف الأمريكى بالتردد والإرتباك وسياسة خطوة للخطوة للخلف، ولكن على الرغم من ذلك فقد كان جل اهتمام الولايات المتحدة فى علاقتها السياسية مع مصر يتركز بشكل رئيسى فى المحاكم المختلطة حيث حاولت الولايات المتحدة أن تتساوى بالرغوس الأخرى صاحبة الإمتيازات فى مصر، مما سبب إزعاجاً كبيراً لبريطانيا فى مصر الأمر الذى جعل الخارجية الأمريكية تتراجع فى أن تتساوى برأس بريطانيا فى مصر كإعتراف أمريكا بالمركز البريطانى الممتاز فى مصر وسبب التراجع هو أن الولايات المتحدة لم تستطيع أن تنافس بريطانيا فى وجودها فى مصر، كما أن الوقت لم يكن قد حان بعد لظهور سياسة الأحلال والتجديد الأمريكية وهى سياسة إتبعتها الولايات

المتحدة فى أن تحل محل الدول الإستعمارية القديمة فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن شعرت تلك الدول الإستعمارية بدوار شديد رجعت على أثره الى بلادها ولم تعد لمنطقة الشرق الأوسط ثانية. والسبب الأخر لتراجع الولايات المتحدة أنها لم تكن لديها مصالح فى مصر بشكل يمكن أن يجعلها تتشابه بالأيدى مع بريطانيا فى الوقت الذى كانت تقوم فيه بريطانيا بدور هام للولايات المتحدة فى مصر وهو حماية وصيانة المصالح الأمريكية الضئيلة فى مصر.

ويمكن القول أن العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة كانت ضعيفة الى حد كبير لوجود طرف ثالث فى هذه العلاقة وهو بريطانيا العظمى التى احتفظت بسمعة طيبة كقاطعة طريق لنمو وتطور هذه العلاقة كما إتسمت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة خلال فترة ما بين الحربين بسياسة جس النبض ودراسة الموقف ومحاولة الولايات المتحدة لإراحة أكتاف الدول الأخرى ذات النفوذ فى مصر حتى تمثل دورا فى تلك المنطقة ولتكون أمريكا الرجل الأول First man فى تشكيل سياسة المنطقة (وهو ما حدث بعد ذلك).

أما بالنسبة للعلاقات الإقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، فقد إتسمت تلك العلاقة من جانب الولايات المتحدة باللامبالاة حيث أن الولايات المتحدة لم تحاول أن تزيد أنشطتها الإقتصادية بمصر وظلت خلال فترة ما بين الحربين تسعى دائما فى الحصول على حق الدولة الأولى بالرعاية ولذلك نجدها تماطل فى عقد معاهدة تجارية مع مصر حتى عام ١٩٣٠ حين عقدت معها معاهدة تجارية مؤقتة لمدة عام وجاءت موافقة الولايات المتحدة لعقد هذه المعاهدة ليس عن نية ورغبة فى عقدها ولكن عن إضطرار حيث أنها إن لم تعقد الولايات المتحدة هذه المعاهدة فكانت ستدفع ضريبة مضاعفة على بضائعها للحكومة المصرية ولذلك فإنها تصر فى تلك المعاهدة أن يكون حق الدولة الأكثر رعاية هو أول بنودها، ولذلك أيضا نجدها تماطل فى عقد معاهدة تجارية دائمة مع الحكومة المصرية

عندما طلبت الحكومة المصرية منها ذلك فى عام ١٩٣٦، (١٩٣٨-١٩٣٩) ويؤكد هذا ضالة المصالح الإقتصادية الأمريكية فى مصر.

ولكن ما هو السبب فى لامبالاة الولايات المتحدة فى علاقتها الإقتصادية مع مصر هل هو إحتكار بريطانيا لتجارة مصر الخارجية بالطبع لا، فالولايات المتحدة على سبيل المثال كانت الدولة الأولى التى تصدر لمصر السيارات ولم تحاول بريطانيا أن تزيع الولايات المتحدة عن هذا الدور، إذن فما هو الدافع الحقيقى للامبالاة للولايات المتحدة أعتقد أن الدافع الحقيقى يكمن فى فى إحساس الولايات المتحدة أن مصر لا تستطيع أن تتبع سياسة إقتصادية مستقلة نظرا للوضع البريطانى الممتاز فى مصر، وليس هو إحتكار بريطانيا لتجارة مصر وهو السبب الذى جعل الولايات المتحدة ترفض عقد معاهدة تجارية مع الحكومة المصرية فى عامى ١٩٣٦، ١٩٣٩.

ولنضع القلم قليلا لمحاولة تقييم العلاقات السياسية والإقتصادية بين البلدين، فإذا أردنا أن نرسم رسما انيا للعلاقات السياسية والإقتصادية. فستكون العلاقات السياسية خلال الفترة من ١٩١٩-١٩٢٩ ممثلة فى خط رأسى متصاعد، وخلال الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٥ ستكون ممثلة فى خط أفقى، وخلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ ستكون ممثلة فى خط رأسى متصاعد.

وستكون العلاقات الإقتصادية خلال الفترة من ١٩١٩ الى ١٩٢٨ فى خط رأسى متصاعد، والفترة من ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ستكون ممثلة بخط ينحدر إنحدارا شديدا والفترة من ١٩٣٣ - ١٩٣٨ ستكون ممثلة بخط متذبذب يعلو ويهبط السى أن يصبح خطا أفقيا.

أما بالنسبة للعلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة، فقد شكلت العلاقات حجر الزاوية فى العلاقات المصرية الأمريكية خلال تلك الفترة، ولنبدأ بتقييم نشاط الإرسالية الأمريكية التبشيرية فى مصر، والواقع لقد فشلت الإرسالية فشلا ذريعا فى تحويل المسلمين الى المسيحية ولذلك إتجهوا للعمل بين الأقباط

لتحويلهم الى البروتستانتية أما بالنسبة لتقييم النشاط التعليمي الأمريكي في مصر فقد نجحت الولايات المتحدة في نشاطها التعليمي والخيري الى حد كبير، وإذا أردنا أن نرسم رسماً بيانياً يوضح النشاط التعليمي والخيري الأمريكي في مصر فسيمثل الفترة من ١٩١٩ - ١٩٢٥ خطأ رأسياً متصلاً وسيمثل الفترة ١٩٢٦-١٩١٩ خطأ منحدرًا في هبوط شديد حتى يصبح أفقياً.

أما بالنسبة لتقييم الإهتمام الأمريكي بعلم المصريين فيمكن أن نمثله بخط رأسي متصاعد منذ ١٩١٩ حتى ١٩٣٦، ويمثل بخط أفقي خلال الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٣٩.

وفي النهاية يمكن القول أن العلاقات المصرية الأمريكية خلال تلك الفترة بشكل عام علاقات ثقافية وإقتصادية أكثر منها علاقات سياسية ذلك أن الوجود البريطاني في مصر لم يجعل العلاقات بين مصر والولايات المتحدة تأخذ شكلاً مباشراً خاصة في النواحي السياسية وإذا أردنا أن نرتب هذه العلاقات حسب أهميتها فهي علاقات ثقافية إقتصادية سياسية.





الملحقات

## الحكومة المصرية

### وزارة الخارجية

#### مرسوم

بإصدار هذه معاهدة نبذ الحرب الموقع اليها بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو أت:

مادة ١- يعمل بمعاهدة نبذ الحرب الممضاة بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ -

الملحقة بهذا المرسوم- التى ووفق عليها بالمرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٩

وانضمت اليها الحكومة المصرية بالوثيقة المودعة فى واشنطن فى ٢٣ فبراير سنة

١٩٢٩ ودخلت فى دور التنفيذ فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٩ .

مادة ٢- على وزير الخارجية تنفيذ مرسومنا هذا،

صدر يسراى المنترة فى ٢٦ جمادى الأولى ١٣٤٨ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

عدلى يكن

وزير الخارجية

أحمد مدحت يكن

أن رئيس الريخ الألماني، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وحضرة صاحب الجلالة ملك البلجيكين، ورئيس الجمهورية الفرنسية، وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايراندا والأراضى البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند، وحضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا، وحضرة صاحب الجلالة امبراطور اليابان، ورئيس جمهورية بولونيا، ورئيس الجمهورية التشيسكوسلوفاكية.

نظرا لما يشعرون به من الواجب الملقى على عاتقهم لزيادة خير الانسانية. ونظرا الى ايقانهم بأن الوقت قد آن للعمل على نبذا الحرب نبذا صريحا باعتبارها اداة لسياسة قومية توصلنا لدوام بقاء العلاقات السلمية والودية القائمة الآن بين شعوبهم.

ونظرا الى افتناعهم بأن كل تغيير فى علاقتهم بعضهم ببعض يجب أن يعمل له بالطرق السلمية وأن يتحقق فى النظام والسلم، وبأن الدولة الموقعة التى تسعى من الآن فصاعدا لتتمية مصالحها القومية بطريق الالتجاء الى الحرب يجب حرمانها من مزايا هذه المعاهدة.

ونظرا الى أنهم يرجون أن جميع الدول الأخرى - محتذية مثالهم - لاتتلب أن تشترك فى هذه الجهود الانسانية وان تلك الدول بانضمامها الى هذه المعاهدة بمجرد العمل بها تمهد لشعوبها سبيل الاستفادة بما احتوته نصوصها من المزايا فتجتمع بذلك كلمة شعوب العالم المتمدين على نبذ الحرب باعتبارها اداة لسياستها القومية نبذا عاما.

قد قرروا ابرام معاهدة وعينوا لهذا الغرض المفوضين الآتية أسماؤهم:

عن رئيس الريخ الالمانى

جناب الدكتور جوستاف ستريسمان وزير الخارجية.

عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية:

المحترم فرانك. كيلوج وزير الدولة

عن حضرة صاحب الجلالة ملك البلجيكين

الميسو بول هيمايس وزير الخارجية ووزير الدولة

عن رئيس الجمهورية الفرنسية

المسيو ارستيد بريان وزير الخارجية

عن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى بريطانيا العظمى وايرلندا والأراضي البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند.

عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وجميع أجزاء الامبراطورية البريطانية التي ليست عضوا بصفة فردية فى عصبة الأمم:

المحترم كثيرا لورد كوشندن قونشليز دوقية الاتكستر ووزير الخارجية بالنيابة عن دومنيون كندا:

المحترم كثيرا ويليام لايون ماكنزى كنج الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية  
عن كومن ولث استراليا

المحترم الكساندر جون ماكلا كلان العضو بالمجلس التنفيذى الاتحادى

عن دومنيون زيلندا الجديدة

المحترم سير كرسووفر جيمس بار مندوب زيلندا الجديدة السامى فى بريطانيا العظمى.

عن اتحاد جنوب افريقيا

المحترم جاكوبس استيفانيس سمت مندوب اتحاد جنوب افريقيا السامى فى بريطانيا العظمى.

عن دولة ايرلندا الحرة

المستر ويليام توماس كوسجرىف رئيس المجلس التنفيذى

عن الهند

المحترم كثيرا لورد كوشندن قونسلير دوقية لاتكستر ووزير الخارجية بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا:

الكونت جايتانو مانزونى سفيره فوق العادة والمفوض فى باريس

عن حضرة صاحب الجلالة امبراطور اليابان

الكونت اوشيدا المستشار الخاص

عن رئيس جمهورية بولونيا

المسيو أ، زالسكى وزير الخارجية

عن رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية

جناب الدكتور ادوارينيس وزير الخارجية.

وبعد أن تبادل هؤلاء المفوضون وثائق تفويضهم التام وتبينوا صحتها اتفقوا فيما

بينهم على المواد الآتية:

مادة ١- يصرح المتعاقدون فى علانية باسم شعوبهم بأنهم يستنكرون الالتجاء الى الحوب لتسوية الخلافات الدولية وبأنهم ينيذونها كأداة للسياسة القومية فى علاقتهم بعضهم ببعض.

مادة ٢- يوافق المتعاقدون على أن تسوية أو حل جميع الخلافات أو المنازعات التى يمكن أن تقوم بينهم أيا كان نوعها أو منشؤها يجب الا يعمل له ابدا الا بالوسائل السلمية.

مادة ٣- يصدق المتعاقدون المذكورون فى الديباجة على هذه المعاهدة وفقا لمقتضيات دساتيرهم وتصيح المعاهدة نافذة بينهم متى أودعت جميع وثائق التصديق فى وشجتون.

وعندما تصيح هذه المعاهدة معمولا بها على الوجه المشار اليه فى الفقرة السابقة تبقى معروضة لانضمام باقى دول العالم اليها طوال الزمن اللازم لذلك وتودع الوثيقة الدالة على انضمام كل دولة فى وشنجتون وبمجرد هذا الايداع تصيح المعاهدة نافذة بين هذه الدولة وبين الدول الأخرى المتعاقدة.

ومن اختصاص حكومة الولايات المتحدة أن تقدم الى كل من الحكومات المبينة فى الديباجة ولكل حكومة تنضم الى هذه المعاهدة فيما بعد صورة طبق الأصل من المعاهدة المشار اليها ومن وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام ومن اختصاص حكومة الولايات المتحدة كذلك أن تخطر تلغرافيا تلك الحكومة بكل وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام بمجرد ايداعها.

واثباتا لما تقدم أمضى المفوضون هذه المعاهدة المحررة باللغتين الفرنسية والانجليزية على أن يكون للتعين مفعول واحد، ووضعوا عليها أختامهم ببباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨.

(ختم) جوستاف ستريسمان

" فرانك ب. كيلوج

" بول هيمناس

" اري بريان

" كوشندن

" و.ل. ماكنزى كنج

" ا.ج. ماكلاكلان

" ك.ج. بار

" ج.س. سميت

" ليام ت ماك كوسجير

" كوشندن

" ج. مانزوني

" اوشدا

" أوغست زالسكى

" دكتور ادوار بنيس

صورة طبق الأصل الموقع عليه وزير حكومة الولايات المتحدة الامريكية

توقيع- فرانك كيلوج

المصدر: الوقائع المصرية العدد الصادر ٧ نوفمبر لعام ١٩٢٩

وزارة الخارجية

معاهدتا التوفيق والتحكيم بين المملكة المصرية

وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية

نص معاهدة التحكيم<sup>(١)</sup>

ان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ورئيس الولايات المتحدة الامريكية حيث قد صحت عزيمتها على الحيولة بقدر ما في استطاعتها دون أى انقطاع للعلاقات السلمية القائمة الآن لحسن الحظ بين الامتين.

ورغبة منهما في توكيد تمسكهما بسياسة اخضاع ما قد ينشأ بينهما من الخلافات القابلة لحل قضائى الى قرار بعيد عن التحيز.

ولشدة ميلهما فى أن يقيما الدليل على أنهما يعملها لاينبذان الحرب كاداة للسياسة الدولية فى علاقاتهما المشتركة فحسب بل يعجلان الوقت الذى تبلغ الكمال فيه الاتفاقات الدولية الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية بحيث تبعد ابدىا احتمال نشوب الحرب بين دول العالم.

قد قررا عقد معاهدة تحكيم وعينا لذلك الغرض مندوبيهما المفوضين. من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر:

حضرة صاحب السعادة محمود سامى باشا المندوب فوق العادة والوزير المفوض لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية الحائز على نشان النيل من الطبقة الثانية.

(١) ليس هناك عنوان تص معاهدة التحكيم فى الأصل ولكن وضعت العنوان لتتوضيح



من لدن رئيس الولايات المتحدة الامريكية:

هنرى ل. ستمسون وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية.

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما وتبيننا صحتها اتفقا على المواد الآتية:

مادة ١- جميع الخلافات المتعلقة بالمسائل الدولية- التسي تعنى الطرفين المتعاقدين بمقتضى مطالبة بحق لاحدهما قبل الآخر استنادا الى معاهدة أو غير ذلك والتي لم يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية ولم تسو بناء على نتيجة الالتحاء الى قومسيون توفيق مختص وتكون بطبيعتها قابلة لحل قضائي باعتبارها مكان صدور قرار فى شأنها قائم على تطبيق مبادئ القانون أو العدالة- تحال السى محكمة التحكيم الدائمة المنشأة فى لاهاي بمقتضى معاهدة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ أوالى محكمة أخرى مختصة تعين فى كل حالة باتفاق خاص ممضى ينص- اذا اقتضى الحال- على نظام هذه المحكمة. ويحدد سلطاتها. ويبين المسألة أو المسائل المتنازع عليها. وينظم اجراءات الدعوى.

ويكون عمل الاتفاق الخاص فى كل حالة- من جانب مصرر بالتطبيق لقوانينها الدستورية- ومن جانب الولايات المتحدة الامريكية بواسطة رئيسها بعد أخذ رأى مجلس الشيوخ وموافقته.

مادة ٢- لايجوز التمسك بأحكام هذه المعاهدة فيما يتعلق بأى نزاع يكون موضوعه.

(أ) من اختصاص القضاء المحل لكل من الطرفين المتعاقدين

(ب) ماسا بمصلحة الغير

(ج) متعلقا أو ماسا بسياسة الولايات المتحدة التقليدية بخصوص المسائل الامريكية

المعروفة باسم (مبدأ منزرو)

مادة ٣- يصدق على هذه المعاهدة بمعرفة مصر طبقا لقوانينها الدستورية وبمعرفة رئيس الولايات المتحدة الامريكية بعد أخذ رأى مجلس الشيوخ وبموافقته.

ويتبادل التصديقان بوشنجتون فى أقرب ما يمكن وتسرى المعاهدة من تاريخ هذا

التبادل وتبقى بعد ذلك معمولا بها باستمرار الا اذا أبطلت باخطار كتابى يرسله أحد

الطرفين الى الآخر قبل تاريخ الابطال بسنة.

وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبان هذه المعاهدة من نسختين ووضعها عليهما  
ختميها.

تحرير في واشنطن في ٢٧ أغسطس سنة تسع وعشرين وتسعمائة ألف

أمضاء: م. سامي

وختم: هنري ل. ستمسون

نص معاهدة التوفيق: (١)

ان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ورئيس الولايات المتحدة الامريكية رغبة  
منهما في توثيق عرى الصداقة التي تربطهما وفي العمل على تقدم قضية السلم العام قد  
قرار لهذا الغرض ولذلك عينا مندوبيهما المفوضين.

من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر:

حضرة صاحب السعادة محمود سامي باشا المندوب فوق العادة والوزير المفوض  
لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية الحائز على نشان النيل من الطبقة الثانية.

من لدن رئيس الولايات المتحدة الامريكية:

هنري ل. ستمسون وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية.

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما وتبيننا صحتها اتفقا على المواد الآتية:

مادة ١- أن أية منازعات تنشأ بين حكومة مصر وحكومة الولايات المتحدة الامريكية  
مهما كان نوعها- اذا ما أخفقت الطرق الدبلوماسية المعتادة في تسويتها ولم يلجأ  
الطرفان المتعاقدان الى حكم محكمة مختصة- تعرض للتحقيق وعمل تقرير على  
قومسيون دولي دائم يؤلف بالطريقة المقررة في المادة التالية ويقبل الطرفان أن لا  
يعلنا الحرب أو يبدأ الأعمال العدائية أثناء هذا التحقيق وقبل تقديم التقرير.

مادة ٢- يؤلف القومسيون الدولي من خمسة أعضاء يعينون كالاتي عضو يختار من كل  
بلد بواسطة حكومته. عضوا يختار من بلد آخر بمعرفة كل من الحكومتين.

(١) ليس هناك عنوان نص معاهدة التوفيق في الأصل ولكن وضعت العنوان للتوضيح

والعضو الخامس يكون اختياره بالاتفاق بين الحكومتين على أن لا يكون من رعايا أحد البلدين.

ونفقات القومسيون تدفعها الحكومتان بنسب متساوية.

ويعين القومسيون الدولي في غضون السنة التالية لتبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة وتملأ الخلوات فيه طبقاً لطريقة التعيين الأصلية.

مادة ٣- في حالة ما اذا أخفق الطرفان المتعاقدان في تسوية نزاع بالطرق الدبلوماسية ولم يلجأ الى حكم محكمة مختصة فيحيالته في الحال على القومسيون الدولي للتحقيق وتقديم تقرير. غير أنه يجوز للقومسيون الدولي من تلقاء نفسه وباجماع راية أن يتقدم بخدماته لذلك الغرض وفي هذه الحالة يخطر الحكومتين بذلك ويطلب معاونتهما في التحقيق.

يقبل الطرفان المتعاقدان أن يمدا القومسيون الدولي الدائم بجميع الوسائل والتسهيلات اللازمة لتحقيقه وتقريره.

ويتم وضع تقرير القومسيون في غضون سنة من التاريخ الذي يعلن فيه ابتداء التحقيق الا اذا اتفق الطرفان المتعاقدان على تقصير هذه المدة أو مدها ويعمل التقرير من ثلاث نسخ تقدم احداها لكل من الحكومتين ويحتفظ القومسيون بالثالثة في ملفاته. يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق حرية التصرف في موضوع النزاع بعد تقديم تقرير القومسيون.

مادة ٤- يصدق على هذه المعاهدة بمعرفة مصر طبقاً لقوانينها الدستورية وبمعرفة رئيس الولايات المتحدة الامريكية بعد أخذ رأى مجلس الشيوخ.

ويتبادل التصديقان بواشنطن في أقرب ما يمكن وتسرى المعاهدة من تاريخ هذا التبادل وتبقى بعد ذلك معمولاً بها باستمرار الا اذا أبطلت باخطار كتابي يرسله الطرفين الى الآخر قبل تاريخ الابطال بسنة.

وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبان هذه المعاهدة من نسختين ووضعوا عليهما ختميهما.

(٥) المصدر : الوقائع المصرية مجلد عام ١٩٢٩

## The Egyptian Ministry for Foreign Affairs to the American Legation

N. 29.9/2 (1065)

Cairo, May 16, 1926.

By letter dated April 9, 1929, No. 339, the American Legation saw fit to draw the attention of this Ministry to the opportunity of replacing by an American Judge Mr. Booth, Judge in the Mixed Courts, who has been appointed Counsellor to the Ministry for Foreign Affairs.

In reply the Ministry for Foreign Affairs has the honor to point out in the first place that the principle announced in the letter of Sir Henry Elliot was never accepted by the Egyptian Government. This letter cannot be considered as a convention between the Britannic and Egyptian Governments, upon which it did not insist at the moment of a definite accord.

The Courts of the Reform are Egyptian Courts and Freedom of appointment and of choice of judges is not limited except by the conditions imposed in Article 5 of the Regulation of the Judicial Organization.<sup>(1)</sup>

If the Egyptian Government has agreed with certain Powers to choose among their national [s] a certain number of judges, its right of free choice for the supplemental seats has been affirmed many times.

---

<sup>(1)</sup> Foreign Relations, 873, 1873, vol. II, P. 1112.

In fact, by Convention, the Great Capitulatory Power, originally seven and now four (France, Great Britain, Italy and the United States of America) have the right each one to the position of Counsellor to the Court and the Egyptian Government accorded them later also the positions of Judge of First instance. Also, and in certain cases by analogy, it has admitted to other Capitulatory Power the right to positions either a Counsellor and a Judge, or two Judges of First Instance.

Beyond this minimum the Egyptian Government has always reserved to itself the right to choose freely among all the Capitulatory Powers, and even non-Capitulatory Powers, for the other positions of Judges created or to be created in the Court of Appeal and in the Courts of First Instance. This has been recognized in various correspondence exchanged between Egypt and the Powers. Thus at the beginning of the "Reforme" there were three Dutchmen and three Belgians in the Court of First Instance, and later two Swiss Judges were appointed. Although Switzerland is not a Capitulatory.

Then, after the beginning of the War, Germany and Austria lost the rights belonging to them by treaty, the Egyptian Government gave the four posts thus becoming vacant in the First Instance to two Englishmen (one of whom was the predecessor of Mr. Booth), a Frenchman and an Italian. The Government of the United States must have recognized the justice of what precedes since at the moment it did not formulate any protest, and in 1916 it renewed the mandate of Mixed Tribunals without making objection to the action of the Egyptian Government.

The Ministry for Foreign Affairs seizes the occasion to renew to the American Legation the assurances of its high consideration.

المصدر :

Department of state "Foreign Relations of the united states, 1927, Vol, II, PP, 557-558

## المملكة المصرية

### وزارة الخارجية

#### ادارة الشؤون السياسية والتجارية

اتفاق تجارى مؤقت بين مصر والولايات المتحدة الامريكية (٢٤ مايو ١٩٣٠)

صاحب السعادة المسيو فرانكلين موت جنتر

المندوب فوق العادة للولايات المتحدة الامريكية ووزيرها المفوض بمصر سعادة

الوزير

بالاشارة الى المكاتبات المتبادلة بين سعادتكم وهذه الوزارة فى شان عقد اتفاق تجارى مؤقت بين الولايات المتحدة الامريكية ومصر. أتشرف بابلاغ سعادتكم أن الحكومة المصرية تقبل أن تطبق بدون شرط معاملة الدولة الأكثر امتيازاً على جميع الحاصلات والمصنوعات المنتجة أصلاً فى الولايات المتحدة الامريكية والتي تستورد الى مصر لتستهلك فيها أو تصدر منها أو تعبرها الى بلاد أخرى. وتطبق بصفة مؤقتة التعريفات الممتازة على الوارد من هذه المعاملة تقوم على شرط المعاملة التامة بالمثل مع الاستثناء من جانب مصر للمعاملة الخاصة بالحاصلات السودانية والتي قد تطبق على حاصلات بعض البلاد المتاخمة بمقتضى اتفاقات محلية خاصة بها ومن جانب الولايات المتحدة الامريكية للمعاملة التي تمنحها أو قد تمنحها فى المستقبل لتجارة كوبا أو لتجارة غيرها من أراضى أو ممتلكات الولايات المتحدة الامريكية ولتجارة منطقة قناة باناما وكذا المعاملة التي تمنح أو قد تمنح فى المستقبل لتجارة الولايات المتحدة الامريكية مع احدى البلاد المتاخمة أو الممتلكات أو لتجارة هذه الأراضى أو الممتلكات بعضها مع بعض.

ولاينطبق هذا الاتفاق على الموانع والقيود الموضوعة لاعتبارات صحية أو التسي ترمى الى وقاية حياة الانسان والحيوان والنبات كما انه لايسرى أيضا على اللوائح الخاصة بتنفيذ قوانين البوليس والايادات ويعمل بهذا الاتفاق بمجرد أن تبلغونى موافقة حكومتكم عليه ويجوز أن ينتهى بتراضى الطرفين كما يجوز لكل منهما أن ينقضه على أن يخطر الطرف الآخر قبل ذلك بثلاثة شهور.

ومع ذلك فاذا وجد أحد الطرفين بسبب تشريع مستقبل فى حالة لامتكنه من تنفيذ نصوص هذا الاتفاق فإن الالتزامات المترتبة عليه تسقط بناء على ذلك. وانسى أنتهز الفرصة لأجدد لسعدتكم الاعراب عن عظيم احترامى،

وزير الخارجية

واصف بطرس غالى

القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٣٠

مفوضية الولايات المتحدة

رقم "٢٣٠"

حضرة صاحب السعادة واصف بطرس غالى باشا

وزير الخارجية

أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أنى تلقيت كتابكم رقم ٣/٧/١ (٣٢) بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٠ ونصه الاجليزى الذى تم الاتفاق عليه كما يأتى:

"وبالاشارة الى المكاتبات المتبادلة بين سعادتكم وهذه الوزارة فى شأن عقد اتفاق تجارى موقت بين الولايات المتحدة الامريكىة ومصر. أتشرف بابلاغ سعادتكم أن الحكومة المصرية تقبل أن تطبق بدون شرط معاملة الدولة الاكثر امتيازات على جميع الحاصلات والمصنوعات المنتجة أصلا فى الولايات المتحدة الامريكىة والتسى تستورد الى مصر لتستهلك فيها أو تصدر منها أو تعبرها الى بلاد أخرى. وتطبق بصفة موقته التعريفة الممتازة على الوارد من هذه المنتجات الى مصر عن طريق بلاد لم تعقد مع مصر اتفاقلت تجارية.

وهذه المعاملة تقوم على شرط المعاملة التامة بالمثل مع الاستثناء من جانب مصر للمعاملة الخاصة بالحاصلات السودانية والتي قد تطبق على حاصلات بعض البلاد المتاخمة بمقتضى اتفاقات محلية خاصة بها. ومن جانب الولايات المتحدة الامريكية للمعاملة التسي تمنحها أو قد تمنحها في المستقبل لتجارة كوبا أو لتجارة أى غيرها من أراضي أو ممتلكات الولايات المتحدة الأمريكية ولتجارة الولايات المتحدة الامريكية مع احدى البلاد المتاخمة أو الممتلكات أو لتجارة هذه الأراضي أو الممتلكات بعضها مع بعض.

ولاينطبق هذا الاتفاق على الموانع والقيود الموضوعة لاعتبارات صحية أو التسي ترمى الى وقاية حياة الانسان والحيوان والنبات كما أنه لايسرى ايضا على اللوائح الخاصة بتنفيذ قوانين البوليس والارادات.

ويعمل بهذا الاتفاق بمجرد أن تبلغوني موافقة حكومتكم عليه ويجوز أن ينتهى بتراضى الطرفين كما يجوز لكل منهما أن ينقضه على أن يخطر الطرف الآخر قبل لك بتسعين يوما.

ومع ذلك فإ وجد أحد الطرفين بسبب تشريع مستقبل في حالة لاتمكنه من تنفيذ نصوص هذا الاتفاق فإن الالتزامات المترتبة عليه تسقط بناء على ذلك.

وانى انتهز الفرصة لأجدد لسعادتكم الاعراب عن عظيم احترامى"

وجوابا على ذلك أتشرف بابلاغ سعادتكم موافقة حكومتى على نصوص المذكورة المتقدمة الذكر وبذلك يكون قد تم عقد اتفاق تجارى مؤقت.

وانى انتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم الاعراب عن عظيم احترامى،

امضاء: فرانكلين موت جنتر

وزير مفوض

المصدر: الجريدة الرسمية العدد ١٩٣،٦١



## The Minister in Egypt (Howell) to the Secretary of State

No. 898

Cairo, October 22, 1926.

[Received November 11.]

Sir: I have the honor to refer to the Legation's Despatch No. 886, of September 30, 1926, dealing with the matter of the Vacuum Oil company, Wherein, it will be noted from previous correspondence which had been forwarded to the Department by the Legation, that a protest had been registered by this company with the Egyptian Government against small imparters of petroleum being allowed to store petroleum permanently in boats in the harbour, at Alexandria, and to discharge their cargo into tankwagons, tankcarts or other receptacles on the quay.

Apropos of this subject, and for the Department's further information, I have the honor to herewith transmit a copy of a communication from the Vacuum Oil Company, dated October 7, 1926, in further protest against this alleged illegal procedure in the storage and handling of petroleum in Alexandria harbour, a copy of my reply to the Vacuum Oil Company, together with its enclosure- the Egyptian Government's "Handbook of Regulations Governing Storage, Transport and Handling at Harbours of Petroleum"- in order that the Department may fully acquaint itself with the regulation governing the handling and storage of this product.<sup>(1)</sup>

The Legation respectfully requests to be instructed as to further procedure in the matter under reference.

I have [etc.]

J.Morton Howell

[Enclosure]

---

<sup>(1)</sup> Of the enclosures mentioned in this paragraph, only the Minister's communication to the Foreign Office and its enclosure are printed.

**The American Minister (Howell) to the Egyptian Acting  
Minister for Foreign Affairs (Seoud)**

Cairo, October 12, 1926

Excellency: Adverting for the moment to the correspondence which has taken place between the Royal Egyptian Ministry for Foreign Affairs and this Legation relative to the question of illegal storage of petroleum products in Alexandria Harbour, I have the honor to herewith enclose, at the request of the Vacuum Oil company (an American corporation), a "Further Protest Against Floating Storage of Kerosene and Benzine in Alexandria Harbour." In transmitting this protest I profit by the occasion [etc.]

*J. Morton Howell*

**Memorandum by the Vacuum Oil Company  
Further Protest Against Floating Storage of Kerosene And  
Benzine in Alexandria Harbor**

We have to call attention once more to our protest of May 12th 1926 against the dangerous and discriminatory practice of oil storage in barges at Alexandria; also to our protest of September 28th 1926 against the menace to our installation there caused by the storage of benzine under highly irregular conditions in the Customs zone.

Since these various protests were made there has occurred a second most serious incident in the harbour which demonstrates conclusively our insistent claim that the toleration of floating storage makes possible and even extremely probable a disaster to the port and to our installation.

The first instance, as is quite well known, was that of the narrow escape from destruction of the Lisette last winter. The second is the breaking out on October 2nd of a

fire on board the tanker Jules Henry while she was moored near the Petroleum Company of Egypt's fleet of floating reservoirs.

There can be no question of doubt, as we have insisted from the first, that the presence of floating storage is a distinct menace to the harbour and to our installation close by. On both these occasions all the elements necessary for a catastrophe existed, and such a catastrophe has been averted by nothing more dependable than the greatest of good luck.

To make a very bad situation infinitely worse the Petroleum Company of Egypt, in addition to securing a permit to store benzine under dangerous conditions in the Customs zone on shore, have been allowed to station alongside their floating reservoirs lighters filled with benzine. These were in close proximity to the Jules Henry while the fire was going on.

For the protection of our own property at Alexandria as well as in the interest of ordinary public security, we are compelled to protest most vigorously against the continued toleration of floating storage in the harbour; both because of its dangerous nature and because it exempts the users from the observance of Egyptian Government's own regulations regarding petroleum storage, and is therefore discriminatory. We would request that at the very least the storage of benzine in lighters be prohibited at once.

المصدر :

Department of state "Foreign Relation of the united states, 1927. Vol, II, PP. 576-577.

## The Secretary of State to the Minister in Egypt (Howell)

No. 249

Washington, February 2, 1926.

Sir: The Department refers to its instruction No. 227 of August 6, 1925, and to your replies Nos. 691 and 717 of September 30 and December 4, 1925,<sup>(1)</sup> respectively, regarding the difficulties encountered by certain American archaeological interests in the continuance of their excavation and research work in Egypt as a result of the regulations governing the issuance of excavation permits put into effect in the fall of 1924 by the Egyptian Antiquities Service.

For your further information and Guidance, the Department transmits, herewith, copies of its instruction of this date to the Embassies in London and Paris<sup>(2)</sup> recapitulating subsequent developments in this matter and directing those missions to ascertain whether the British and French Governments are now willing to associate themselves in making representations in this matter to the Egyptian Government in the event that no circumstances meanwhile develop which would make desirable any modification of the action proposed. A copy of this draft note, providing in general for representations along the lines of those proposed in the Department's earlier instruction, is also enclosed.

The Department desires that you furnish, confidentially, your British and French colleagues with copies of this draft note and ascertain from them whether they are in a position to make representations of a similar character or to support the representations which you propose to make.

In this connection you will note in the enclosed copies of instructions to the American Embassies in London and Paris that these missions are directed to report briefly

---

<sup>(1)</sup> Continued from Foreign Relations, 1924, vol. I, PP. 714-723.

<sup>(2)</sup> None printed

to the Department by telegraph the results of the further representations which they are to make, respectively, to the British and French Foreign Offices. Upon the receipt of such telegraphic reports the Department will communicate further with your mission. Pending the receipt of such further communication you will of course withhold presentation to the Egyptian Government of the enclosed draft note, the receipt of which you should, however, acknowledge by telegraph with your comments.

In the meantime and in connection with such discussion of this question as you may be able to hold with your British and French colleagues, the Department would be pleased to have you discuss the text of the enclosed draft note with Doctor Breasted,<sup>1</sup> Mr. Winlock<sup>2</sup> and such other representative American archaeologists in Egypt as you may see fit, impressing upon them, however, the strictly confidential character of such discussions. Representatives of the Metropolitan Museum of Art of New York city have already indicated their full concurrence in the subject matter and form of this proposed note, and other archaeological interests in this country have urged the Department to support the general position set forth therein. The Department would be pleased, therefore, to receive through you any observations or views in this matter which may be expressed by interested American Archaeologists in Egypt. You should transmit by telegraph to the Department a brief summary of any such observations together with any comment which you may consider appropriate.

I am [etc.]

Frank B. Kellogg

[Enclosure]

---

<sup>1</sup>) James H. Breasted, of the Oriental Institute of the University of Chicago and the Field Museum.

<sup>2</sup>) H.E. Winlock, Associate Curator, and representative in Egypt, of the Metropolitan Museum of Art.

## **Draft of Proposed Note To Be Presented to the Egyptian Foreign Office by the American Minister**

Excellency: Your Excellency is no doubt Fully conversant with the extent of the interest which, for upwards of twenty- five years, has been taken by a number of important American scientific societies and museums in archaeological research and excavation in Egypt. The result of the work undertaken by the Egyptian expeditions of these American societies are of signal importance to a scientific understanding of the history and humanities of antiquity. The work itself has been rendered possible largely by the generous appropriations of money made by such representative American institutions.

It is my understanding that, from 1912 to 1922, excavations in this country were conducted under the terms of concessions granted in each case by the Egyptian Antiquities Service in accordance with the Antiquities Law of 1912. Article 11 of this Law, in its application to properly authorized archaeological expeditions, provides that the discoverer of a movable antiquity shall receive as a reward "one- half of the objects so discovered or of their value". Under the regime thus established the Egyptian Antiquities Service, through the many and important objects which it has constantly received from the work of these foreign archaeological expeditions, has profited largely in building up its own national collection, a collection which I would venture to describe as now unquestionably the finest and most representative collection of national antiquities to be found in any country. at the same time the various interested American museums have been enabled to create and develop representative collections illustrating the history and art of ancient E. I may mention in this latter connection that these collections have proved of far- reaching educational value to the schools and universities of the the United States, and have been responsible for fostering the increasingly strong interest amongst the American people in both ancient and present- day Egypt, a fact which has led and increasing number of American travellers to visit Egypt each year.

It was the assurance, contained in the law of 1912, that the interested American scientific societies and museums would receive a fair share of the antiquities thus discovered, which, in the opinion of the trustees of those institutions, warranted their appropriating, from the funds at their disposal, the large sums of money necessary for the financing of their Egyptian expeditions.

Under date of October 10, 1922, each of the American concessionaires, then conducting archaeological excavations in Egypt, was informed by the Antiquities Service that the Antiquities Law of 1912 was to be changed and that, after the season 1911-1923, the Service would no longer be bound to divide equally with the concessionaires the results of their excavations, but that, under regulations which had been prepared but not yet put into effect, the Director General would be free to retain everything that he deemed important for the national collections. Your excellency will recall that these new regulations were put into effect as of the beginning of the 1924-1925 season, following the communication to the interested foreign archaeological interests of the form of excavation permit which they would be required to sign and under which they would be authorized to continue their work. I am not aware that, since that date, any change has been made in the form of permit granted to foreign archaeological expeditions. Article 10 of this form of permit sets forth that "all the antiquities found during the entire duration of the work shall be turned over to the Antiquities Service" and that with the exception of those which the Service shall decide, in its discretion, to give to the beneficiary, they shall form part of the public domain".

Later, under date of April 1, 1925, in a letter addressed to the President of the Metropolitan Museum of Art, New York City, the Director General of Antiquities stated that in the application of the new regulations the Egyptian Government sought to realize a three-fold purpose, as follows:

1. To have freedom to establish, for its own national collections and in conformity with scientific interests in general, complete and logical series of antiquities representing Egyptian civilization as a Whole;
2. To recognize the endeavors manifested by learned societies in the discovery, study and publication of documents concerning Egyptian history and civilization;
3. To facilitate the study of Egypt in the university centres of foreign countries, by having the said civilization represented there by objects.

In commenting on this letter, various leading American scientists interested in the question have indicated that, while welcoming the declaration of the Director General, they find it not wholly reassuring in view of the generality of its terms and in view of the fact that, although apparently indicative of the attitude of the General, it has never been officially set forth as a declared policy of the Egyptian Government. They feel consequently a natural anxiety that the Egyptian Government should make known officially in public and permanent form its policy regarding the future regime to be applied to foreign archaeological explorations in Egypt. Doubt and uncertainty in this regard, which has existed for the past two years, has already resulted in a curtailment of the archaeological programs of certain of the foreign expeditions and, in the case of one of the largest American expeditions, in a complete suspension of its excavations.

In bringing these matters to the attention of my Government, the interested American institutions have expressed their fullest concurrence in the objects which it is sought to realize as a result of the application of the new regulations governing the issuance and enjoyment of authorizations to undertake archaeological excavations in Egypt, and I am directed by my government to make clear to Your Excellency that these institutions do not in any way advocate or desire to return to the former inflexible and unscientific basis of



equal division of archaeological finds. As already indicated, however, they have, at the same time, expressed the earnest hope that the Egyptian Government will be able to see its way to giving to all foreign archaeological expeditions in Egypt certain important assurances regarding the interpretation of Article 10 of the new form of excavation permit. It should be added also in this connection that, before soliciting the support of the United States Government in this matter, they first entered into detailed discussions with the Director General of Antiquities, discussions which indicated that there was general agreement in the view that Article 10 of the new form of permit could usefully be supplemented by a statement of principles in the following form:

In explanation of its intentions as thus expressed, the Egyptian Government declares that scientific principles clearly require that the Service des Antiquities shall reserve freely for itself all material which it does not already possess. But this same scientific interest requires equally that it shall give largely in the case of all material which it already possesses.

The Service does not wish to keep material for purposes of sale, a course which would be in all respects unfair to excavators. It wishes only to retain such objects as should definitely form a part of the Egyptian public domain.

Likewise it does not wish to keep duplicates or equivalents already well represented in the Nation collection, since it is not free to sell them. In the same way it does not wish to keep duplicates in order to form reserves which shall serve to reimburse one excavator with the duplicates found by another.

Under these conditions the Government ought logically to give to excavators all material of which it has no need. This implies: (1) that the Government will give even objects of first importance if it already has the equivalent in its collections (the word equivalent is clearer than the word duplicate); (2) that it will give all objects which it does not wish to keep, whether or not in excess of the half of the objects found.

These principles, as they are here expressed, are in full accord with the position taken in this matter by the interested American scientists and archaeologists. I am therefore directed to express to Your Excellency my Government's hope that appropriate steps will be taken to introduce these principles into the present form of excavation permit, immediately following and in explanation of Article 10, thereby constituting the desired official recognition by Your Excellency's government of the assurances sought by the American excavators and museums.

In making the foregoing suggestions I am directed further to make known to Your Excellency that, in the opinion of my Government, an opinion it believes Your Excellency's Government will share, the work of American nationals in the field of Egyptian archaeology is of such a character as to merit the friendly encouragement and cordial support of the two governments, an encouragement and support which may, in part, be evidenced in an interpretation of Article 10 of the present form of excavation permit in accordance with the suggestions set forth above. It is with this belief ever in mind that my Government has directed me to address Your Excellency in this matter.

المصدر

Department of state "Foreign Relation of :  
the united states" 1926, Vol, II pp, 58-62

**The President of the Metropolitan Museum of Art (De Forest) to the  
Secretary of State**

New York, July 26, 1926.

[Received July 27]

Dear Mr. Kellogg: During my absence from New York in June, the Museum received from Mr. G. Howland Shaw, Chief of the Division of Near Eastern Affairs, a copy and translation of the *AMemioire* dated May 26, 1926, received by Minister Howell at Cairo from the Egyptian Foreign Office.<sup>(1)</sup> This *Aide Memoire* concerned the interpretation of Article 10 of the Egptian antiquities regulation and was in reply to the representations which your Department had made to the Egyptian Government on behalf of this and other American institutions engaged in archaeological work in Egypt.

It gives me great pleasure now to inform you that at a meeting of the Executive Committee of our Trustees which has just been called for the purpose, it was voted to accept the Egyptian Government's assurances of liberal intentions expressed in the said *Aide Memoire*, as a gratifying recognition of the claim of the excavation and, under the modifying clauses to be inserted in Article 10 by the administration of the Egyptian service des Antiquites.

I beg to express to you, and through your to Messrs. Shaw, Dulles and Wadsworth of your Department, the gratification and heartiest thanks of our Board for these results

---

<sup>(1)</sup> Ante, P. 74.

which your splendid efforts have gained for us and which we have every hope may prove of lasting benefit to all scientific work in Egypt.

May I further ask you, in communicating with Dr. Howell, to express to him also the fullest appreciation of our board for all he has done to secure these hopeful concessions and to make it possible for us to look forward to renewing the work in which he has always shown the greatest interest on every side.

believe me [etc.]

Robert W. De Forest

المصدر

Department of state "Foreign Relation of the :

united states "1926, Vol, II, P, 76



# المصادر والمراجع

## مصادر البحث

أولاً : وثائق باللغة العربية غير منشورة :

- ١ - محفوظات مجلس الوزراء ، بدار الوثائق القومية
- ٢ - وثائق عابدين ، بدار الوثائق القومية
- ٣ - الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية
- ٤ - الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية

ثانياً : وثائق بلغات أجنبية غير منشورة

وثائق إنجليزية غير المنشورة مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية تحت عنوان

Foreign office

Further correspondence respecting Egypt and suddan.

وقد إستعنت بالوثائق التى تحت رقم :-

407/210

407/217

407/218

407/219

407/221

Concerning Egypt during the years, 1930, 1933, 1934, 1935, 1936, and 1937.

## ثالثا : وثائق باللغة العربية منشورة :

- ١ - الحكومة المصرية تقرير مقدم من أحمد عبد الوهاب باشا، رئيس لجنة القطن المصرى الدولية ومؤتمر القطن المصرى الدولي ومؤتمر القطن الدولي الخامس عشر المنعقد فى مدينة باريس فى يونية ١٩٣١ ، المطبعة الأميرية ١٩٣٢ .
- ٢ - الحكومة المصرية ، تقرير مقدم من أحمد عبد الوهاب باشا رئيس لجنة القطن المصرى الدولية ومؤتمر القطن الدولي الرابع عشر المنعقد فى برشلونة فى سبتمبر ١٩٢٩ المطبعة الأميرية ١٩٢٩ .
- ٣ - تقرير عن الإدارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان سنة ١٩٠٧ ترجمة المقطم ١٩٠٨ .
- ٤ - دكتور راشد البدرائى ، المركز الدولي لمصر والسودان ، ج ١ ، القاهرة ١٩٥٢ .
- ٥ - مضابط مجلس النواب المصرى
- ٦ - دكتور محمد أنيس ، دراسات فى وثائق ثورة ١٩٠٨ ، هيئة الكتاب ١٩٨٨ .
- ٧ - دكتور محمد أنيس ، دكتور رجب حراز ، نصوص ووثائق فى التساريخ الحديث ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٠ .
- ٨ - مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمؤسسة الأهرام ، خمسون عاما على ثورة ١٩٠٨ ، القاهرة ١٩٦٩ .

## رابعا : وثائق بلغات أجنبية منشورة

- ١ - وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة عن العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وهى تحت عنوان  
"United states : Foreign Relations of the United States "Diplomatic Papers  
The Near East and Africa"

- 1919, Vol., XIII, Government printing office; Washington 1947
- 1926, Vol., II, Government printing office, Washington 1941
- 1927, Vol., II, Government printing office, Washington 1942
- 1928, Vol., II, Government printing office, Washington 1943
- 1929, Vol., II, Government printing office, Washington 1944
- 1930, Vol., II, Government printing office, Washington 1945
- 1931, Vol., II, Government printing office, Washington 1946
- 1932, Vol., II, Government printing office, Washington 1947
- 1933, Vol., II, Government printing office, Washington 1949
- 1935, Vol., II, Government printing office, Washington 1953
- 1936, Vol., III, Government printing office, Washington 1953
- 1936, Vol., II, Government printing office, Washington 1954
- 1937, Vol., II, Government printing office, Washington 1955
- 1939, Vol., IV Government printing office, Washington 1955
- 2 - Brockway : Thomas, Basic Document in the United States Foreign Policy, New York 1989.
- 3 - Bartlett, Ruhl; The Record of American Diplomacy, Documents and Readings of American Relation, New York 1947.
- 4 - Chairman of inter - Missionary Council, Conference of Christian Workers Among Moslems 1924, A Brief Account of the Conference Together with their Findings and List of Members, New York 1924
- 5 - The American Univ. in Cairo - Catalogue 1964 - 1965, Published by the American Univ. in Cairo 1964 - 1965.
- 6 - Watson, R, Charles : Reports of the visit of Corresponding Secretary to Egypt and Levant with a Discussion of the Mission of the Missionary Situation and its Problem, the Board Foreign Mission of the United Pressbyterain Church of North America, Philadelphia 1912 - 1913.



## خامسا : مذكرات سياسية منشورة

- ١ - أحمد لطفى السيد ، قصة حياتى ، سلسلة المواجهه ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ .
- ٢ - مذكرات عبدالرحمن فهمى ج١ ، تحقيق دكتور يونان لبيب رزق الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ ، ج٢ . تحقيق دكتور يونان لبيب رزق الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ .
- ٣ - دكتور محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية دار المعارف ١٩٧٧ .
- ٤ - محمد على علوبه ، ذكريات إجتماعية وسياسية ، تحقيق أحمد نجيب أحمد حمدى وآخرون ، إشراف وتقديم دكتور عاصم الدسوقى ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٨ .
- ٥ - محمد أحمد فرغلى باشا : عشت حياتى مع هؤلاء ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٤ .
- ٦ - محمد كامل سليم ، ثورة ١٩ كما عشتها وعرفتها ، كتاب اليوم ١٩٧٥ .
- ٧ - محمود أبو الفتوح ، المسألة المصرية والوفد ، القاهرة د - ت .
- ٨ - فخر الدين الأحمدي الظواهري ، السياسة والأزهر ، من مذكرات شيخ الإسلام الظواهري ، القاهرة ١٩٤٥ .

## سادسا : الرسائل الجامعية الغير منشورة

- ١ - طلعت ذكرى مينا ، الأرسالية الأمريكية ونشاطها التربوى فى مصر من منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة أسيوط ١٩٨٤ .
- ٢ - محمود محمد سليمان أحمد ، النشاط السياسى والثقافى والإجتماعى للأجانب فى مصر ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الزقازيق ١٩٨٨ .
- ٣ - مصطفى إبراهيم جاويش ، العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٥ - ١٩٥٧ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب جامعه أسيوط ١٩٨٣ .

- ٤ - نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، الأجنب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٦ .
- 5 - Abbas, Jabir Ali, points of Departure in Egypt's Foreign Policy , the Essence of Nasser Power, Submitted to the Faculty of the Graduate School in Partial Fulfillment of the requirement for Political Science, Indian Univ., March 1971.
- 6 - El-Hadidy, Mohamed Alla El- Din; Mustafa Al- Nahhas: A case Study of Egyptian Political Leadership, thesis Submitted for the Degree of Ph.D. in Politics, Department of Economic and Political Studies, School of Oriental and African Studies, Univ., of London 1985.
- 7 - Gossett, Edward freeman; The American Protestant Missionary Endeavor in the Africa From its Origins to 1939, A Dissertation Submitted Partial Satisfaction of the requirement for the Degree Doctor of Philosophy in History, Univ. of California, Los Angeles, August 1960.

### سابعا : البحوث والمراجع العربية :

- ١ - دكتور ابراهيم المشهدانى : القطن ودوره فى الإقتصاد العالمى ، بغداد ١٩٦٧ .
- ٢ - ابراهيم خليل أحمد : الإستشراق والتبشير وصلتهما بالإمبريالية العالمية ، مكتبة الوعى ١٩٧٣ .
- ٣ - ابراهيم خليل أحمد : المستشرقون والمبشرون فى البلاد العربية والإسلامية ، مكتبة الوعى ١٩٦٤ .
- ٤ - دكتور أحمد زكريا الشلف : حر ، الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣ ، دار المعارف ١٩٨٢ .
- ٥ - دكتور أحمد سعد الدين البساط : التبشير وأثره فى البلاد العربية والإسلامية ، دار أبو المجد للطباعة بالهرم ١٩٨٩ .
- ٦ - أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، التمهيد جـ ١ ، القاهرة ١٩٢٥ .
- ٧ - أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، الحولية الثالثة ، القاهرة ١٩٢٩ .

- ٨ - أحمد شفيق : أعمالى بعد مذكراتى ، ج ١ ، القاهرة ١٩٤١ .
- ٩ - دكتور أحمد عبد الرحيم : الولايات المتحدة والمشرق العربى ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ابريل ١٩٧٨ .
- ١٠ - دكتور أحمد عبد الرحيم : تاريخ مصر السياسى من الإحتلال للمعاهدة ، دار المعارف ١٩٦٧ .
- ١١ - أحمد وفيق ، فاروق الأول ، القاهرة ١٩٣٨ .
- ١٢ - أنيب نجيب سلامة تاريخ الكنيسة الأنجيلية فى مصر ١٨٥٤ - ١٩٨٠ دار الثقافة ١٩٨٢ .
- ١٣ - آرثر أدوارد جولد شميت ، الحزب الوطنى المصرى ( مصطفى كامل - محمد فريد ) ، ترجمة فؤاد دواره ، هيئة الكتاب ١٩٨٣ .
- ١٣ - توماس بيرسون : العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥ ، ترجمة دار طلاس دمشق د - ت .
- ١٤ - جاد لبيب الإقتصاد المصرى الحديث ، الأنجلو المصرية ١٩٥٥ .
- ١٥ - دكتور جرجس سلامة ، التعليم الأجنبى فى مصر فى القرن التاسع عشر والعشرين ، القاهرة ١٩٦٣ .
- ١٦ - دكتور جلال يحيى العالم العربى الحديث الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، دار المعارف ١٩٨٥ .
- ١٧ - دكتور جمال الدين محمد سعيد : إقتصاديات مصر ط١ القاهرة ١٩٥٠ .
- ١٨ - دكتور جمال الدين محمد سعيد : التطور الإقتصادى فى مصر ط١ الأسكندرية ١٩٥٤ .
- ١٩ - جميل خاتكى ، الأحوال الشخصية للأجانب فى مصر المطبعة العصرية د.ت .
- ٢٠ - جون ودوز ، روزفلت وأمريكا الحديثة ، ترجمة أحمد الشناوى ، مكتبة القاهرة الحديثة د - ت .
- ٢١ - حسين الفقى : التاريخ الثقافى للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة فى القرن التاسع عشر والعشرين دار النهضة العربية ط١ ١٩٦٦ .
- ٢٢ - دكتور حسين خلاف : التجديد فى الإقتصاد المصرى الحديث ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ط٢ ، ١٩٦٢ .
- ٢٣ - حسين صدقى : القطن المصرى زراعته وتجارته وصناعته ، ط١ النهضة المصرية ١٩٥٠ .
- ٢٤ - دكتور خالد نعيم : الجذور التاريخية لأرساليات التنصير الأجنبية فى مصر ١٧٥٦ - ١٩٨٦ دراسة وثائقية ، كتاب المختار ١٩٨٨ .

- ٢٥ - دكتور راشد البراوى ، دكتور محمد حمزة عليش التطور الإقتصادي فى مصر فى العصر الحديث ط٣ دار النهضة المصرية ١٩٤٨ .
- ٢٦ - دكتور رأفت غنيمى الشيخ : أمريكا والعلاقات الدولية ، عالم الكتاب ١٩٧٩ .
- ٢٧ - دكتور رأفت غنيمى الشيخ : مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، عام الكتاب ١٩٧٩ .
- ٢٨ - رشوان محمد جاب الله ، على ماهر ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧ .
- ٢٩ - دكتور رضا رفيق حبيب ، دكتور محمد عفيفى : تاريخ الكنيسة المصرية، مطابع السدار المصرية ١٩٩٢ .
- ٢٩ - دكتور رضا أحمد شحاته ، تطور وإتجاهات السياسة الأمريكية نحو مصر منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية حتى إنتهاء حرب السويس ، دار البيان ١٩٩٤ .
- ٣٠ - رودرك ماثيوز متى عقراوى ، التربية فى الشرق الأوسط، ترجمه وأشرف على طبعه الدكتور أمير بقطر ، مجلس التعليم الأمريكى ١٩٤٩ .
- ٣١ - دكتور رؤوف عباس حامد ودكتورة خيرية قاسمية وأخرون: السياسة الأمريكية والعرب، بيروت ١٩٨٢ .
- ٣٢ - دكتورة سامية حسن براهيم الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور ١٩٠٨ - ١٩٢٥ هيئة الكتاب ١٩٨٥ .
- ٣٣ - دكتور سليمان نسيم صياغة التعليم المصرى الحديث ودور القوى السياسية والإجتماعية والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٢ الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٤ .
- ٣٤ - شهدى عطية الشافعى الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٧ .
- ٣٥ - طارق البشرى ، المسلمون والإقباط فى إطار الجماعة الوطنية دار الشروق ط٢ ١٩٨٨ .
- ٣٦ - دكتور عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ دار الثقافة الجديدة ط١ ١٩٧٥ .
- ٣٧ - دكتور عاصم محروس عبد المطلب ، دور الطلبة فى ثورة ١٩ (١٩١٩ - ١٩٢٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ .
- ٣٨ - دكتور عاصم محروس عبد المطلب : القطن فى العلاقات المصرية البريطانية من واقع أوراق الهيئة النيابية السابعة ١٩٣٨ - ١٩٤٢ الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ .
- ٣٩ - عباس العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة ١٩٣٦ .

- ٤٠ - دكتور عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ط١ بيروت ١٩٧٥ .
- ٤١ - دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ دار الكتاب العربى د - ت .
- ٤٢ - دكتور عبد الغفار محمد حسين : مبدأ مونرو ومتغيرات السياسة الأمريكية ١٨١٥ - ١٨٥٠ جزء أول القاهرة ١٩٩١ .
- ٤٣ - دكتور عبد الغفار محمد حسين : مبدأ مونرو ومتغيرات السياسة الأمريكية ١٨٦٠ - ١٩٠٠ جزء ثانى القاهرة ١٩٩٢ .
- ٤٤ - عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩ ، ط٤ دار المعارف ١٩٨٨ .
- ٤٥ - عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج٢ ط٣ دار المعارف ١٩٨٨ .
- ٤٦ - عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج٣ ط١ القاهرة ١٩٥١ .
- ٤٧ - عزيز خاتكى : المحاكم الأهلية ماضيها حاضرها مستقبليها ، المطبعة العصرية ١٩٣٩ .
- ٤٨ - دكتور على شلبى ، دكتور مصطفى النحاس جبر يسف: الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٣١ - ١٩٣٦ هيئة الكتاب ١٩٨١ .
- ٤٩ - فشر أول: تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠ تعريب أحمد نجيب هاشم ، وديع الضبيع ط٨ دار المعارف ١٩٨٤ .
- ٥٠ - فوزى جرجس: تاريخ مصر السياسى من الإحتلال للمعاهدة ، العربى للنشر والتوزيع ط٢ ١٩٨٩ .
- ٥١ - دكتور فؤاد المرسى خاطر : الأطماع الإستعمارية فى الوطن العربى ، القاهرة ١٩٩٠ .
- ٥٢ - كامل مرسى : أسرار مجلس الوزراء ، المكتب المصرى الحديث ١٩٨٥ .
- ٥٣ - دكتور كرم شلبى : الإذاعات التنصيرية الموجهه للمسلمين العرب مكتبة السترات الإسلامى ١٩٩١ .
- ٥٤ - دكتورة لطيفة سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤ .
- ٥٥ - النظام القضائى المصرى الحديث ١٩١٤ - ١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٨٦ .
- ٥٦ - تاريخ القضاء المصرى الحديث الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١ .

- ٥٧ - لينوار تشامبرز رايت : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أزاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤  
ترجمة دكتورة فاطمة علم الدين عبد الواحد، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٧-
- ٥٨ - دكتور محمد أبو الأسعاد ساسية التعليم فى مصر تحت الإحتلال البريطانى ١٨٨٢-  
١٩٢٢ دار النهضة العربية ط١ ١٩٨٤
- ٥٩ - محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية دار المعارف ١٩٨٥ .
- ٦٠ - محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ١٨٨٢-١٩٣٦  
النهضة المصرية ١٩٥٢ .
- ٦١ - محمد على علوبه : مبادئ فى السياسة المصرية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٢ .
- ٦٢ - دكتور محمد فهمى لهيطة : تاريخ فؤاد الأول الإقتصادى، مصر فى طريق التوجه الكامل  
ج ٣ ، العادلة الإجتماعية ومستوى معيشى المصريين دار النهضة المصرية ١٩٤٦ .
- ٦٣ - دكتور محمود السروجى : السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ الإستقلال حتى  
منتصف القرن العشرين الأسكندرية ١٩٦٥ .
- ٦٤ - محمود سليمان غنام أضواء على أحداث ثورة ١٩٦٥ : دار الفكر الحديث ١٩٦٩
- ٦٥ - دكتور محمود عبد الحليم : الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ج ١ دار الدعوة ١٩٧٩ .
- ٦٦ - دكتور محمود متولى: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها الهيئة المصرية  
العامة للكتاب ١٩٧٤ .
- ٦٧ - محسن محمد : الشيطان ، تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية دار  
المعارف ١٩٨٢ .
- ٦٨ - سرقة ملك مصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ط ٢ ١٩٩١
- ٦٩ - مشرفة محمد الميلجى : عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية ١٨٧٣ -  
١٩٢٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩ .
- ٧٠ - دكتور مصطفى الخالدى ، عمر فروخ : التبشير والاستعمار فى البلاد العربية عرض  
لجهود المبشرين التى ترمى لإخضاع الشرق للاستعمار الغربى ط٣ بيروت ١٩٦٣ .
- ٧١ - دكتور مصطفى القونى : تطور مصر الإقتصادى فى العصر الحداثى المطبعة الأميرية ١٩٤٤ .
- ٧٢ - دكتور مصطفى النحاس جبر يوسف : سياسة الإحتلال تحاه الحركة الوطنية من ١٩١٤  
- ١٩٣٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ .

- ٧٣ - دكتور نبيل عبد الحميد سيد أحمد النشاط الإقتصادي للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢ الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٢ .
- ٧٤ - وليم شكسبير : مسرحية بيركليس ، ترجمة دكتور عبد الواحد لؤلؤة تقديم ف . د . هوينكر ، سلسلة المسرح العالمى العدد ٢٤٧ تصدرها وزارة الإعلام ، بالكويت ، أول إبريل ١٩٩٠
- ٧٥ - يوسف نحاس : القطن فى خمسين عاما ، دار النيل للطباعة ١٩٥٤ .
- ٧٦ - دكتور يونان لبيب رزق : الخارجية المصرية ١٨٢١ - ١٩٣٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩ .

## ثامنا : الدوريات

### أ - العربية

#### البلاغ اليومى

- البلاغ الأسبوعى
- البصير القضائى
- التجارة
- التاريخ والمستقبل ، مجله تصدرها كلية الآداب ، جامعة المنيا.
- الجريدة التجارية المصرية
- السياسة الأسبوعية
- المقتطف
- النشرة الإقتصادية المصرية
- الأهرام
- الوقائع المصرية

- Document in international Affairs.
- Foreign Affairs.
- Survey of international Affairs.
- The Journal of Modern History.
- The journal of Egyptian Archeology.
- The Annals of American Academy of the Political and social Science.

### تاسعا : المراجع والبحوث الأجنبية :

1. Abbas , Mohamed Hosny : Essai sur L'Evolution Du Commerce Exterieur Egyptien, Develo ppment Historique Et Situation Contemporaine. Cairo 1946.
2. Abdel El-Hady Mohamed Elwy : A research on and a Study in the Administration of Educational Missions Program in Egypt from 1813-1955 , Cairo 1955-1956.
3. Adeson, James Thayer : The Christian Approach to the Moslem , New York 1966.
4. Aronson, Geoffery : From Side show to the Center Stage, US. Policy Towards Egypt 1946-1956, Lunne Rienner Publisher, 1986.
5. Baily, Thomas : A Diplomatic History of American People , 10th , Newjersey 1980.
6. Bates M. Searle : Religious Liberty " An Inquiry International Mission Council, New York, London 1945.
7. Berque , Jacques : Egypt , Imperialism & Revolution , Translated by Jean Stewart , London 1972.
8. Boktor, Amir : School and Society in the Valley of the Nile, Cairo 1936.



9. Bourgeois : La Formation De L'Egypte Moderne , Le Traite Angelo-Egyptien Du 26 Aout, et la Convention de Montreux du 8 Mai 1937, Paris 1938.
10. Brinton, J.Y. : The American Effort in Egypt , A Chapter in Diplomatic History In Nineteenth Century, Alexandria 1972.
11. -----: The Mixed Courts of Egypt, New Haven 1930.
12. Carr, E.H. : International Relation Between the Two World Wars (1919-1939), Macmillan Press 1986.
13. Crouchley A.E. : The Economic Development of Modern Egypt, London 1938.
14. Crouchley A.E. : The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Dept. , Cairo 1936.
15. Dunne J. Heyworth : An Introduction to the History of Education in Modern Egypt , London 1938.
16. El-Sarki, Mohamed Yossef : La Monoculture Du Cotton En Egypte Et Le Developpement Economique, Genve, Libariqrie Droz 1964.
17. Hahn L. Peter : The United States, Great Britain and Egypt (1945-1952) London 1991.
18. Hidden , John : Germany and Europe (1919-1939), Longman 1977.
19. Holt, P.M. (ed) : Political and Social Change in Modern Egypt , London, 1968.
20. Hourani, Albert : Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939, Cambridge Univ. 1991.
21. Howell , Morton : Egypt's Past , Present and Future, U.S. 1929.
22. Hurewitz, (ed) : Soviet- American Rivalry in the Middle East , The Academy of Political Science, Columbia Univ. , New York 1969.
23. Issawi, Charles : Egypt an Economic and Social Analysis , London 1947.
24. Egypt at Mid-Century , London 1954.
25. Julius. Richter : A history of Protestant Mission in the Near East, New York 1910.

26. Kimball, Warren (ed) : American Diplomacy in the Twentieth Century, Second Printing U.S.A. , August 1981.
27. Longrigg, Stephen : Oil in the Middle East , Its Discovery and Development , Issued Under the Auspices of the Royal Institute of International Affairs , Oxford Univ. Press 1954.
28. Marlowe, Jhon : A of Modern Egypt and Anglo-Egyptian Relations 1800-1953, New York 1954.
29. A History of Modern Egypt and Anglo-Egyptian Relations 1800-1953, London 1954.
30. Meyer, Gail : Egypt and the United States, the Formative Years, U.S.A 1980.
31. Murphy R. Lawrence : The American Univ. in Cairo 1919-1987, The American Univ. Press 1987.
32. Nijim, Basher (ed) : American Church Politics and the Middle East Association of Arab-American Univ. Graduates, Inc. , Belmont, Massachuetts 1982.
33. Pratt, Julius and Others : A History of the United States Foreign Policy , 4th , New York 1980.
34. Reich, Bernard (ed) : The Power in the Middle East, New York 1987.
35. Richmond J.C.B. : Egypt 1798-1952 , London 1977.
36. Robert, H. and others : Secretaries of State and their Diplomacy, New York 1964.
37. Rzheshhevsky, Oleg : World War II , Myths and the Realities, Moscow 1984.
38. Sakr, Tark Mohamed : Early Twentieth Century Islamic Architecture in Cairo, the American Univ. in Cairo 1992.
39. Scherer, James : Cotton as a World Power, A Study in the Economic Interpretation, of History, Negro Univ. Press, New York 1969.

40. Taussing : The Tariff History of the United States, 8th , G.P. Putnam's Sons, New York and London 1966.
41. Ulbicht, Walter : Whither Germany ? Dresden, First Edition 1966.
42. Uriel, Dann (ed) : The Great Power in the Middle East 1919-1939 , Holmes & Meler 1988.
43. Watson R. Charles : Egypt and the Christian Crusade, The Board of Foreign Mission of the United Presbyterian Church of North America, Philadelphia 1907.
44. Watson R. Charles : In the Valley of the Nile , Chicago 1908.

#### عاشرا : قواميس ودوائر معارف

- ١- منير البعلبيكي: قاموس المورد (انجليزى-عربى)، ط٢٣، دار العلم للملايين ١٩٨٩
- Webster's Encyloped unabridged Dictionary of the English language, U.S.A, 1993, P, 1345.

# الفهرس

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ٥      | المقدمة .....  |
| ٢١     | التمهيد .....  |
|        | الفصل الأول : العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية          |
| ٣٠     | أولا : الولايات المتحدة وعرض القضية المصرية على مؤتمر فرساي .....            |
| ٤٤     | ثانيا : التمثيل الدبلوماسي بين مصر والولايات المتحدة .....                   |
| ٥٣     | ثالثا : المعاهدات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة .....                   |
| ٧٢     | رابعا : الولايات المتحدة والامتيازات الاجنبية .....                          |
| ٩٦     | خامسا : الولايات المتحدة ومؤتمر مونترو ١٩٣٧ .....                            |
|        | الفصل الثاني : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية       |
| ١١٠    | أولا : تشجيع التجارة ودراسة السوق .....                                      |
| ١٢٣    | ثانيا : الاتفاقات التجارية ومشاكل التعريف الجمركية بين مصر والولايات المتحدة |
| ١٤٥    | ثالثا : التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة .....                      |
|        | الفصل الثالث : العلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية         |
| ١٨٢    | أولا : النشاط التبشيري الأمريكى فى مصر .....                                 |
| ١٩٩    | ثانيا : النشاط التعليمى والخيرى الأمريكى فى مصر .....                        |
| ٢١٧    | ثالثا : الجامعة الأمريكية بالقاهرة والنشاط الثقافى الأمريكى .....            |
| ٢٣٨    | رابعا : الولايات المتحدة والاهتمام بعلم مصریات .....                         |
| ٢٥٥    | الخاتمة .....  |
| ٢٦١    | الملحقات .....   |
| ٢٨٩    | المصادر والمراجع .....   |

رقم الإيداع

٢٠٠٠ / ١٧٣٤٧

I.S.B.N.

977-319-033

مطبعة المسكني  
الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ت. ٦٨ شارع عباسية - القاهرة - ت. ٤٨١٧٨٨١





٦٠ شارع قصر المعيني (١١٤٥١) القاهرة  
تليفون: ٧٩٤٥٢٩٩ - ٧٩٢١٩٤٣ فاكس: ٧٩٤٧٥٦٦  
٤٢ ميدان البصرة شارع دجلة من شهاب - المهندسين  
تليفون: ٧٩٩٢١٤٥ فاكس: ٧٦١٨٣٨١  
E-Mail: alarabi5@intouch.com